المنتدى

منتدى الفكر العربي
Arab Thought Forum
الانتماء والإنماء

مجلة فكرية ثقافية يصدرها مرة كل شهرين
منتدى الفكر العربي

العدد (٢٣٦+٢٣٧) المجلد الثاني والعشرون (٥+٦)
أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

عدد ممتاز مزدوج

٢٣٦
و
٢٣٧

في هذا العدد

منتدى الفكر العربي

الرئيس والراعي
سموّ الأمير الحسن بن طلال
President & Patron
HRH Prince
El Hassan bin Talal

الأمين العام
Secretary General
الدكتور حسن نافعة
Dr. Hassan Nafaa

منظمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى؛ تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حُرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربيّ مُعاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقرًّا لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

١- الإسهام في تكوين الفكر العربيّ المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربيّ الأساسية، والمهمات القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.
٢- دراسة العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.
٣- الإسهام في تكوين نظرة عربيّة علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهامًا فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.
٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربيّ، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.
٥- العناية بالدراسات المستقبلية المتعلقة بشؤون أقطار الوطن العربي وعلاقاتها الدولية.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

١- عقد الحوارات العربيّة العربيّة: وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربيّ. ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.
٢- عقد الحوارات العربيّة الدولية: ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.
٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية: وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضرًا ومستقبلاً.
٤- المطبوعات: إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربيّة، والحوارات العالمية، والبحوث الإستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار مجلة تصدر مرة كل شهرين بعنوان المنتدى باللغة العربيّة، ومجلة فصلية إلكترونية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر، بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات تهمّ المثقف والمواطن العربيّ.

ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسّسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيته المتواضعة.

عضوية المنتدى:

١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربيّة المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشىء من أجلها.
٢- عُضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربيّة المتفتحة التي تؤمن إداراتها بالعمل وبالفكر العربيّ المشترك.
٣- عُضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومساهمات جلّى، في مختلف الميادين، على المستويين العربيّ والدولي.

Arab Thought Forum
P.O.Box : 925418
Amman - 11190 Jordan
Tel : (+962-6) 5333261/5333617
Fax : (+962-6) 5331197

منتدى الفكر العربيّ
ص ب : ٩٢٥٤١٨
عمّان ١١١٩٠ - الأردن
تلفون : ٥٣٣٣٢٦١ / ٥٣٣٣٦١٧ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس) : ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)

E-mail: mai@atf.org.jo
URL: www.atf.org.jo

سعر النسخة : أربعة دنانير (ستّة دولارات أمريكيّة)

Al Muntada

المنتدى

A Bimonthly Cultural Magazine
Published by the Arab Thought Forum (ATF)
Amman - Jordan

مجلة فكرية ثقافية يُصدرها مرة كل شهرين
منتدى الفكر العربيّ
عمّان - الأردن

العدد (٢٣٦+٢٣٧)

المجلد الثاني والعشرون (٥+٦) أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

إرشادات عامّة لكُتّاب المجلّة

* يشترط أن لا يزيد طول المادة المقدمة للنشر على عشر صفحات من القطع الكبير، وأن تكون مطبوعة على الحاسوب (الكمبيوتر).
* يرجى موافاتنا بالقرص (الديسك) أو إرسال المادة بالبريد الإلكتروني.
* يُشترط أن تكون المادة غير منشورة أو مقدمة للنشر إلى أية جهة أخرى.
* يُرجى من الكتّاب ذكر عناوينهم، بما في ذلك رقم الهاتف والبريد الإلكتروني والناسوخ (الفاكس).
* يُقلل عددُ الهوامش والمصادر والمراجع بقدر الإمكان.
* يُرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللغة عنايةً خاصّة.
* تحتفظ هيئة التحرير بحقها في إجراء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدم إن رأت ذلك ضروريًا.
* تعتذر الهيئة عن عدم إعادة الموضوعات التي لا تقبل للنشر إلى أصحابها.

*الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربيّ

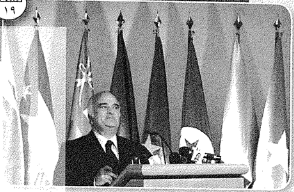
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٠٣/١٣/د)

صدر هذا العدد في ٢٠٠٧/١٢/٣١

صفحة ١٤٥



صفحة ١٩



كلمة أولى

أ. د. هُمام غَصِيب
رئيس التحرير

عامٌ مُدْبِرٌ وآخَرُ مُقْبِل. وهاهو عددٌ جديدٌ ضَخْم من المنتدى، هو آخرُ العُنْقود عام ٢٠٠٧، يَختزِلُ حَصادَ العام في «كبسولات»، ويَستشرِفُ المستقبلَ القريب من خلال مفكّرةٍ زاخرة تُشكّلُ الغِلافَ الأخير.

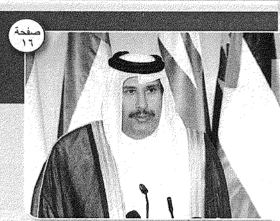
بدأنا عامَنا الفائت بندوةٍ مهمّةٍ عن دوْلة السّلطة وسُلطة الدّولة، وختمناهُ بمؤتمرٍ مثيرٍ عن المرأة العربيّة: آفاق المستقبل. وملفّنا الخاصّ عنْ هذا المؤتمر يحتلّ ٩٠ صفحة بالتّمام والكمال من العدد!

والنّصف الأوّل من ٢٠٠٨ سيشهدُ - بإذنه تعالى - مؤتمرنا الشّبابيّ الثّالث وندوتَنا الفكْريّةَ السّنويّة عن المواطنة في الوطن العربيّ. ومفهومُ المواطنة بشتّى أبعادِه هو هاجسُنا الآن، كما يتّضحُ من مقالة سموّ رئيس المنتدى وراعيه نحو ميثاقِ مواطنةٍ عربيّ. وهذه ترسمُ لنا معالمَ الطّريقِ وخطّةَ العمل.

أعدادُ ٢٠٠٧ كانت كلّها مزدوجةً لأسبابٍ قاهرة؛ فكأنّ المجلّة أصبحت فصْليّة! وهي الآن قيْدَ المراجعة على أيّ حال.

بقيَ أن أتمنّى للجميع أطيبَ الأوْقات بمواسم الأعياد المباركة. كما أتمنّى لمديرَي التّحرير المتعاقبيْن، أ. سمير أبو عجوة وأ. صلاح حُزيّن، اللّذيْن غادرا المنتدى مؤخّرًا، دوامَ العطاءِ المثمرِ الخيِّر. ■

المحتويات



صفحة ١٦

مقالات

تقارير

جولة العدد

كلمة أخيرة

«نشرة» المنتدى قبل (عشرين +) عامًا

المنتدى

نشرة شهرية تصدر عن منتدى الفكر العربي

الاستماع والإصغاء

المحتويات

العدد الحادي عشر — السنة الأولى — آب / أغسطس

منتدى الفكر العربي — ARAB THOUGHT FORUM

الرئيس: سمو الأمير حسن بن طلال — Chairman: H.R.H. Crown Prince Hassan

الأمين العام: الدكتور سعد الدين ابراهيم — Secretary General: Dr. Saad Eddin Ibrahim

المحرر: الدكتور فهد الفانك — Editor in Chief: Dr. Fahd Fanek

ص.ب ٩٢٥٤١٨ تلفون ٦٧٨٧٠٧ تلكس ٢٣٦٤٩ عمان / الأردن

P.O. Box 925418, Tel. 678707/8 Tlx. 23649 ATF 80 Amman - Jordan

- أنظر أيضًا (ص ٢٢٣-٢٢٦) من هذا العدد.

بين القوانين والمعايير*

الحسن بن طلال

يستذكر العالَم في العام القادم مرور ستين عامًا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أقول «يستذكر»، وليس بالضرورة «يحتفي» أو «يحتفل» بهذا الإنجاز العظيم. ذلك أنّ الهوّة بين التنظير والتطبيق في تزايد، والعدميّة في تفاقم. كما أن الصيغة التي جاءت بها حقوق الإنسان ظلّت أقرب إلى دنيا المثاليّات منها إلى أرض الواقع.

فكيف نواجه معضلة الشرخ الكبير بين الآمال الكبيرة والواقع المرّ؟ وكيف نتحرّر من خداع النفس بأن الكلام يُغنْي عن الفعل، والترويج الإعلاميّ يُغني عن الممارسة؟

أُجيب: إن المعايير هي الأساس؛ المعايير التي حكمت وتحكم سلوك الناس ومُعاملاتهم حتى قبل سَنّ القوانين والتشريعات. وأضيف أن كل ديانة صاغت ضمن منظومتها قواعد متكاملة للأخلاق والقيم وأخلاقيات التعامل والسلوك. ولا أرى اختلافًا كبيرًا بين منظومة صيغت ضمن إطار هذه الديانة أو تلك. ولعلّ تأكيدَ الجوامع، أو القواسمِ المشتركة، بين هذه المنظومات السلوكيّة هو الوسيلة المثلى لإغناء التفاعل والحوار البنّاء بين أتباع الديانات.

وتتفوق المعايير أخلاقيًّا حتى على القوانين. فهذه الأخيرة تَفرضها وتُطبّقها السلطات المختصّة؛ في حين نشأت المعايير وتنشأ كمحصّلات لتوجهات الناس الطوعية، وكقناعات طبيعية وصلت إليها المجتمعات. ذلك أنه لا سبيل لانتظام حياتها ومُعاملاتها والحفاظ على حقوق أفرادها بغير الاتفاق على معايير إزاء القضايا الأساسية: العدالة؛ الحرّيّات المدنيّة؛ الوقار الإنساني؛ إلى آخر القائمة. فمثلاً، ليس هنالك ما هو أكثر ضمانًا لتطبيق العدالة من المساواة. وليس هنالك ما هو أبلغ مما جاء في القول المأثور: «من ساوى بين الناس ما ظلم».

أتساءل: هل هي القوانين والتشريعات الدولية التي أبطلت، أو كبحت، مفعول منظومات السلوك الأخلاقية والقيمية؛ سواء تلك التي صاغتها الديانات، أو تلك التي صاغتها عبقرية الإنسان وحسّه بالكرامة والنزاهة والعدالة والحرية المسؤولة؟

إنّ القوّة الإلزامية للقانون جعلت القياس على ما ينسجم أو لا ينسجم معه. لكن ليس كل ما ينسجم مع القانون أخلاقيًّا بالضرورة أو منسجمًا مع المعايير. وأسباب ذلك عدة: من أهمها طبيعة القوانين، المحلية منها والدولية، في أفضل الحالات؛ والمعايير المزدوجة

* نُشرت في جريدة **الأهرام** المصريّة بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١١، و**الدّستور** الأُردنيّة بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٣.

التي أصبحت سمة العصر، في أخبثها. والأنكى من ذلك أن سلطة القانون، وأحيانًا طغيانه، تجعل كل ما يجيزه محصّنًا من أية شائبة أخلاقية.

لقد عمّق اعتماد المعايير المزدوجة، أو التطبيق الانتقائي للمعايير، مشاعر الظلم وعدم المساواة بين الأفراد والدول والشعوب. ولعل ذلك هو أسوأ ما تعاني منه العَلاقات العربية الإسلامية من جهة، والغرب من جهة أُخرى. وعجزتْ حتى أعتى الديمقراطيات – مع الأسف – عن كبح مظاهر التعامل الانتقائي هذا، أو عن الاتفاق على معاييرَ واحدة موحّدة. فهل من تلاقٍ بين الغرب، الذي ما فتىء يوسّع نفوذه ويعزّز تفوّقه بالعلم والتكنولوجيا، بالنفط والسلاح؛ والشرق، الذي عليه أن ينهضَ من جديد بحكمة الإشراق، لكن بصيغة معاصِرة؟ هل من شراكة بين «الفضلاء» في كلا الشرق والغرب؟

إنّ القانون الدولي أضحى مشلولاً وعاجزًا حتى عن الوقوف مع المبادئ الأساسية التي صاغتها الإرادة الدولية نفسها. فمن خطوة جامحة للوراء نجمت عن تغوّل القوانين على المعايير، إلى خطوة أبلغ خطرًا هي إما تعطيل القانون أو العبث به وبتطبيقه.

لا داعي لأن أسوقَ أمثلة على ذلك. فالمشهد في منطقتنا بالذات يُنذر بتنامي اليأس والعنف، وفقدان الاستقرار، وانعدام الأمن والأمان وحتى الأمل. وقس على ذلك في بقاع أُخرى من عالمنا المتأجّج. ألا تؤكد هذه الأمثلة حاجتنا الماسّة إلى العمل المشترك لوضع حدٍّ للتدهور؟

إنّ المنطق يُملي علينا أنْ نعودَ إلى الأوّليّات والبدايات.

أولاً: إعادة بناء منظومة معايير جديدة، والاتفاق عليها بين المجتمعات والدول والمنظمات الدولية المعنية. إنّ المعايير معروفة؛ المطلوب هو إعادة صياغتها وتأكيدها وضمان الالتزام بها. وهنا أُحيّي جهود الجهات المختلفة التي عملت وتعمل في سبيل إعداد فهرس للمعايير المشتركة؛ المعايير التي تجمع بين البشر.

ثانياً: تمكين القانون الدولي حتى يضمن الالتزام بالمعايير، وحتى يوفر المظلة الضرورية للدول غير القويّة كي تبنيَ مؤسساتها الديمقراطية على مبادئ المساواة واحترام حقوق الناس وتعريفهم بواجباتهم. فتغييبُ القانون الدولي أوقع الدول الصغيرة تحت رحمة الأقوى؛ وهيمنة الأقوياء أدّت إلى إخضاع كل التيّارات والحركات والمصالح، والديمقراطية في مقدمتها، إلى خدمتهم هم وحدهم. فضاعت حقوق الناس؛ ليس فقط المادّية، وإنما أيضًا حقوقهم السياسية والوطنية والفكرية وحرّياتهم الشخصيّة. فكيف يمكن لأي تقدّم أن يتم، وأي إصلاح أن يتحقق، وأية مؤسسات أن تُبنى، في غير مُناخ الحرّية؟

ثالثاً: يجدر دعم مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات حقوق الإنسان وتمكين المجتمعات وتعزيز التعليم وإغنائه بالمحتوى الأخلاقيّ، حتى تستطيعَ هذه المنظمات أن توفر التوازن اللازم بين القوانين والمعايير. فالبناء الراسخ هو الذي يبدأ من قاعدة الهرم ويصعد مناطحًا السحاب، خطوة خطوة. بهذا تتثبت الأسس التي يمكن أن تُبنى عليها المجتمعات والديمقراطيات والعلاقات النّدّيّة بين الدول والشعوب.

لقد آن الأوان لترسيخ أُسس العالَميّة [من «ربّ العالَمين»]، ولا أقول العوْلمة؛ بتحديث نُظم التّعامُل بين المجتمعات وبين الدول، والالتزام بفهرس للمعايير الإنسانيّة المشترَكة. وللحديث صِلة؛ بل صِلات. ■

في الذكرى ٣٨ لحريق المسجد الأقصى

منك نتعلّم أيّها المسجدُ المبارك*

الحسن بن طلال

ما كنت لأنضمّ إلى جمهرة الذين تذكروا مرور ٣٨ عامًا على الاعتداء الآثم على المسجد الأقصى؛ خَشيةَ أن يتحوّل الحدث الجلل إلى رقم آخر في قائمة طقوسنا التي تكاثرت، وابتعدت عن أصولها، وتجرّدت من أي تأثير أو أثر في سلوكنا وإرادتنا المشلولة.

أُدرك أن كل أمم العالم تتذكّر المعالم المشرقة في تاريخها كي تشحذَ طاقاتها؛ مثلما تتذكر النكسات كي تتعلمَ وتعتبر؛ فيتوازنَ السجلّ، ويبقى الأمل متوهّجًا.

أما أنْ تصبحَ الذكرى مجرّد ذريعة لدرء العتب، وأن تتحول إلى مناسبة عابرة للتباكي كل عام، فذلك أشدّ بلاءً من البلاء نفسه، وأبلغ ألمًا من ألم الاعتداء الأثيم على واحد من أقدس مقدّساتنا وأشرفها.

نعم! لقد مضى على الحريق المتعمّد للمسجد الأقصى ما يقارب العقود الأربعة. ولم يكن ذلك أوّل الأحداث المفجعة ولا آخرها. فلو أمسكنا بتقويم السنين والشهور والأيام، لندر أن نجد ما يبعث على غير المرارة والكآبة والأسى. ألمْ تسقط زهرة المدائن، القدس، نفسها قبل أربعة عقود كاملة تحت الاحتلال؛ مثلها مثل معظم الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية الأخرى ضمن ما احتلَّ من فلسطين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧؟ ألم تسقط تحت الاحتلال أيضًا أراضٍ عربية شاسعة أخرى؟ وأخيرًا، وليس آخرًا، ألا نشهد هذه الأيام استباحة لحرمة المقدسات في العراق وسط صمت العالم ولاأبالية القانون الدولي إزاء إقحام الدّين في خضم الصراع؟

لقد ناديت، وما زلت أُنادي، بإعلاء الدين على السياسة، وبوضع قواعد وتشريعات لحماية أماكن العبادة وبيوت الله والمقدسات، لكل الديانات والمعتقدات، من شرّ الإنسان وغلوائه.

أدرك أيضًا أن مرور الزمن مهما طال لا يمكن أن يكون بلسمًا لجراحنا، ولا يمكن أن يخفف مضاضة المرارة التي غرستها في وجداننا وفؤادنا كارثةُ الاعتداء على

---

* نُشرت في جريدة **الدّستور** الأُردنيّة بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٤.

المسجد الأقصى. أقول هذا ونحن نرزح تحت شلل الإرادة العربية والإسلامية والدولية، وتحت تواتر النصال على أجسادنا المثخنة بالكلوم.

لكن يجدر بنا في الوقت نفسه أن لا نعرّض ذاكرتنا الجمعيّة للجمود، وأن لا نستخذي لطغيان الحدث الواحد، مهما كان جللاً. فالأهم أن لا ننسى أن للأوطان قدسيتها أيضًا، كما لكرامة الإنسان؛ وأن الانتهاكات بحقّنا تتوالى بلا هوادة، وأننا نستسلم لها بخنوع وكأننا نسينا واجب الدفاع عن الوجود والكرامة!

إن ذكرى هذا الحدث الأليم تعمق من مرارتنا لأنها تجمع أكثر من مرارة واحدة. فهي تذكرنا أيضًا، أو يجب أن تذكرنا، بمرور أربعة عقود كاملة على الاحتلال وعلى انتهاك حرمة المقدسات. وحسبنا دليلاً على فقدان إرادتنا وروحنا اكتفاؤنا بالبكاء على الأطلال وندب ما حلّ بنا وبمقدّساتنا الدينية والوطنية والإنسانية، من دون أن نستنهض هممنا للتصدي بحماسة وفتوّة للتحدّيات والصعاب.

أين الأمة العربية بكلّ مقدراتها مما يجري في فلسطين، أرضنا المقدسة الطهور؟ إلى متى تبقى القدس تحت نير الاحتلال وتبقى مساجدها وكنائسها حبيسة القهر والانتهاك والإذلال؟ وإلى متى تبقى بيت لحم، مهد السيد المسيح عليه السلام، رهينة الحجز والاحتلال؟

وأين الأمّة الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والعقلاء والحكماء وأصحاب الضمائر الحيّة؟ أين هؤلاء وأولئك مما يجري لمساجد العراق وحسينياته وكنائسه ومعابده؟ أين هم مما يجري في لبنان، أو حتى مما تتعرّض له أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية واليهودية في شتى الأقطار والأمصار؟ أليست كلها بيوت الله؟

وأخيرًا، أتساءل بحرقة وانكسار: ما الذي جرى للقانون الدولي، ولميثاق الأمم المتّحدة، ولدور الأمم المتّحدة؟ أين هذه من الانتهاكات المتكرّرة لكل القيم والمعايير وحقوق الإنسان، ونحن على أبواب الذكرى الستين لميثاق حقوق الإنسان؟ نحن نعلم أن الفساد السياسي، وانهيار العلاقات الدولية، وتدني مستويات التعامل الدولي، والعودة نحو شريعة الغاب، وعجز القانون الدولي عن ممارسة أبسط أدواره، وهيمنة القوى العظمى على الضعفاء، واستبداد المال بالشعوب والأمم الفقيرة؛ نحن نعلم أن ذلك كله ساهم، ولا يزال يساهم، في أُفول الحضارة البشرية، ويزحف بشرّه المستطير، مثل الطوفان الكبير، ليغرق ببطء قيمنا وإنجازات حضارتنا الإنسانية، ومن ضمنها مقدّساتنا وما تمثّله في القلوب والعقول.

لنعترفْ، ونحن نعيش الذكرى الثامنة والثلاثين لواحدة من أكبر المآسي التي حلّت بمقدّساتنا، بأن نفوسنا كسيرة؛ مع أن التباكي أقل من أضعف الإيمان. فالمطلوب نهضة إنسانية — ولا أقول عربية أو إسلامية — أكرر نهضة إنسانية تكبح جماح التدهور الذي يعصف بكياننا الجوّاني والبرّاني، ويهدّد ما هو أكثر بكثير من مقدّساتنا. ■

تمهيدًا لندوتنا الفكريّة السنويّة

«المواطنة في الوطن العربيّ»

المملكة المغربيّة؛ نيسان/إبريل ٢٠٠٨

نحو ميثاق مواطنة عربيّ*

الحسن بن طلال

لا يختلف اثنان على أن حال الأمة لا تسر صديقا، وأننا ما زلنا نراوح أنفسنا. فكل أحاديثنا وأطروحاتنا حول المشروع النهضوي العربي المنشود ما زالت كلاما فوق كلام. ما العنصر المفقود، إذًا؟

دعونا نستذكر أن النهضة الأولى أحيت الأمل في النفوس. فهذا اليازجي والريحاني والبستاني ومحمد عبده والكواكبي، إلى آخر القائمة المشرقة من الرواد، يرسون البدايات ويبدعون الأسس. وهذه أعمالهم تلخص تضاريس تلك «النهضة الأولى» العظيمة التي ما زالت تتغلغل في الوجدان. فحبذا لو عدنا إلى النصوص الحية التي تركها أولئك الكبار كي نستلهمها في حاضرنا ومستقبلنا.

دعونا نستكنه الرؤى النافذة التي مثلها الشعار المتألق «الدين لله والوطن للجميع»؛ وكأن هؤلاء الرواد قد وضعوا إصبعهم على الجرح؛ وكأنهم يحذروننا من أي شرذمة إثنية أو طائفية أو دينية أو عرقية أو سواها. لقد تكالبت المحن والرزايا من الداخل والخارج؛ فأجهضت نهضتنا الأولى، مع أنها بقيت نبراسا تنويريا يضيء لنا الدروب حين تدلهم الخطوب.

ثم هبت رياح النهضة الثانية؛ الثورة العربية الكبرى التي حركت الأمة وبعثت الأمل من جديد. والنهضة إن هي إلا ثورة في النهاية: ثورة في الذهنيات من قبل ومن بعد. فقد حملت هذه النهضة الثانية شعلة سابقتها من حيث سعيها لتأصيل الحداثة وتحديث الأصالة.

ومرة أخرى – للأسف – تختلط الأوراق وتؤول النهضة الثانية إلى ما آلت إليه نهضتنا الأولى: خواء وعبثية وفوضى في القيم والمعايير.

ألم يحن الأوان لنهضة ثالثة أكثر رسوخا؟ نهضة تجني العبر من أخطاء الماضي وخطاياه؟ أرى أن نهضة كهذه لا بد أن تنطلق من ترسيخ مفهوم المواطنة وأن تنتهي

* نُشرت في جريدة **الأهرام** المصريّة بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٧، و**الدّستور** الأُردنيّة بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٨.

بميثاق شرف؛ ميثاق مواطنة عربي يوضح الواجبات والحقوق والمسؤوليات للأفراد والجماعات. هذا ما نأمل أن ننجزه، ولو بخطوطه العامة، في الندوة الفكرية السنوية لمنتدى الفكر العربي المنوي عقدها في نيسان / إبريل ٢٠٠٨ باستضافة المملكة المغربية الغالية بعنوان «**المواطنة في الوطن العربي**». وكان لي شرف تقديم هذا المفهوم، أو بعض إيحاءاته، في الندوة الفكرية السنوية السابقة للمنتدى التي استضافتها دولة قطر العزيزة في شهر كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧.

ما المواطنة، إذًا؟ بل ما المواطنية، إذا أردنا أن نرفع مستوى المفهوم باستعمال صيغة المصدر الصناعي؟

هنالك أبعاد وأبعاد للمواطنة الكاملة؛ المواطنة بمعناها الشامل. ويمكن تلخيصها في نظرة جامعة من المؤمل أن يتم تناولها بالتفصيل في بنود الميثاق الذي نحن بصدد مناقشته وبحثه في المملكة المغربية:

البعد الإنساني: الرحمة؛ التكافل؛ التعاون؛ المساواة بين الجنسين؛ رفض أشكال التمييز كافة؛ الإعلاء من شأن الحرية؛ ضمان حق اختيار المعتقد.

البعد الديمقراطي: حرية اختيار السلطات السياسية؛ التداول السلمي على السلطة؛ تأكيد مفهوم التشاركية التي تعني مؤسسات الدولة بقطاعيها العام والخاص، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني؛ تمكين النهج الديمقراطي والحس العام وتعزيز المناخ الديمقراطي بشتى السبل كي لا تبقى الديمقراطية مجرد شعار أو كلمة صماء؛ احترام مبدأ التعددية وممارستها التي تقوم على وعي عميق بمفهومي التنوع والاختلاف في إطار حضاري يستوعب التمايز الثقافي والديني والعرقي والقبلي والطائفي: التنوع في إطار الوحدة.

البعد البيئي: المحافظة على البيئة وحمايتها؛ الانتماء للأرض؛ المحافظة على القدرة الاحتمالية للأرض.

البعد القانوني والدستوري: احترام القوانين والدساتير والمعايير التي تكفل للأفراد والجماعات حرية التعبير عن آرائهم.

بكلمات معدودات، أن يكون المواطن مالك «أسهم» في بلده ليس فقط معنويا، بالمعنى التقليدي للانتماء، وإنما أيضا ماديا؛ بمعنى أن تكون له حصة عادلة في بلده.

بإمكاننا الاستفادة من تجربة المسلمين الأوروبيين في صياغتهم لأول ميثاق للمسلمين في أوروبا، الذي حدد حقوق المواطنة لثلاثين مليون مسلم. لقد خاطب هؤلاء من خلال هذا الميثاق الاتحاد الأوروبي وكافة المسلمين في أوروبا والعالم الإسلامي، على أساس التزامهم بحكم القانون ومبادئ التسامح وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتمسكهم بقيم الحياة والإيمان والحرية والملكية والكرامة.

فأنا أدعو- مرة أخرى- إلى صوغ ميثاق مواطنة أو مواطنية عربي، على غرار ميثاق المسلمين الأوروبيين. إننا نطمح إلى تأسيس المواطنة الكاملة التي يكفل ميثاقها الحقوق المتساوية للأفراد والجماعات في المشاركة في السلطة واقتسام الثروات والحضور المتكافيء في الفضاء العام. وينطلق مفهوم المواطنة هذا من أمة عربية إسلامية تتبنى سياسة الانضواء تحت مظلة النواميس الإنسانية من خلال برامج وخطط ذات مضامين. فالأمة مفهوم فوق قطري يبدأ من قاعدة الهرم حتى قمته.

وحتى ذلك الحين، لنفكر على الأقل في مفهوم مواطنة انتقالية على غرار مفهومي الديمقراطية الانتقالية والعدالة الانتقالية، ليس لتأجيل الموضوع لا سمح الله؛ وإنما كي نكسب فسحة في الأمل والوقت والمرونة فنعمم هذه الأفكار وفلسفتها ومنهجيتها بين المواطنين والجماهير.

لم أكمل بعد حديثي عن المواطنة وميثاق المواطنة المنشود. فالحديث موصول بإذنه تعالى. ■

ملفّ خاص

مؤتمر
«المرأة العربيّة: آفاق المستقبَل»

عمّان؛ ٥ و ٦ تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٧

إعداد: أ. كايد هاشم و أ. صلاح حُزيّن*

المرأة العربية؛ وضعها الراهن في المجتمعات العربية؛ نَظرة العالم إليها؛ صورتها في الإعلام: كيف تعاملت معها التشريعات في البلدان العربية المختلفة؛ سبل نهوضها ومسيرتها نحو مستقبل أفضل: تلك كانت أبرز الموضوعات التي ناقشها مؤتمر «المرأة العربية: آفاق المستقبل»، الذي عُقد في عمّان على مدى يومي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وشارك فيه عدد من أبرز الباحثات في مجالات الدراسات النسوية، وناشطات في مجال تحرير المرأة العربية، وعدد من المفكرين والباحثين والأكاديميين والإعلاميين العرب.

افتتح المؤتمر بجلسة عقدت في مدرج الصداقة/جامعة الأميرة سمية، بكلمة ترحيبية من الدكتور حسن نافعة؛ أمين عام المنتدى، الذي قدم كلا من الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في دولة قطر وعضو المنتدى؛ وسمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، اللذين ألقيا كلمتين ضافيتين معلنيْن بدء أعمال المؤتمر.

* مساعدا مدير إدارة الدّراسات والبرامج.

مؤتمر

"المرأة العربية: آفاق المستقبل"

عمّان: ٥-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

الكلمات الافتتاحيّة

كلمـــة

الدّكتور حســن نافعــة

أمين عام المنتدى



صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال
مؤسس منتدى الفكر العربي وراعيه ورئيس مجلس أمنائه

معالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر عضو المنتدى

أصحاب المعالي والسعادة

الحضور الكرام أعضاء وضيوف المنتدى

أهلا ومرحبا بحضراتكم جميعا، وشكرا على تلبية الدعوة للحضور والمشاركة في فعاليات الندوة التي ينظمها منتدى الفكر العربي تحت عنوان: «المرأة العربية: آفاق المستقبل». واسمحوا لي أن أبدأ بتوضيح مسألة مهمة، وهي: أن المنتدى عندما فكر في إقامة ندوة تحمل هذا العنوان، لم يكن في ذهنه مطلقا أن يزاحم منظمات تعتبر قضايا المرأة العربية شاغلها الأول، وربما الوحيد، أو يتنافس مع مراكز ومؤسسات بحثية متخصصة في دراسة أوضاع وهموم المرأة العربية. فنحن في منتدى الفكر العربي لا نزاحم أحدا ولا نتنافس مع أحد، وإنما لنا أجندة فكرية وبحثية خاصة يتشعب نشاطها حول محاور ثلاثة، أولها: يدور حول إشكاليات الواقع العربي، وفي القلب منها إشكالية المواطنة، وما يتعين القيام به لتمكين المواطن العربي من التمتع بحقوق المواطنة كاملة. وثانيها: يدور حول إشكاليات العلاقات العربية العربية، وفي القلب منها إشكالية التكامل العربي، وما يتعين القيام به لاستكشاف طرق ومناهج وآفاق جديدة قادرة على إطلاق عملية تكاملية عربية تتحرك دوما للأمام وغير قابلة للارتداد للخلف. وثالثها: يدور حول إشكاليات

الحوار مع الآخر، وفي القلب منها إشكالية الحوار بين الثقافات وما يتعين القيام به لبناء جسور مع مؤسسات الفكر العالمي، تسهم في الجهود الرامية لإقامة نظام إنساني عالمي جديد أكثر عدلا ومصداقية.

المؤتمر الذي تبدأ فعالياته اليوم، وتستمر على مدى اليومين القادمين، يندرج إذن في إطار المحور الأول من الأجندة الفكرية العامة لمنتدى الفكر العربي. فهو يعالج قضايا المرأة العربية من منظور المواطنة وليس من منظور الجنوسة أو «الجندر»، ومن منطلق الإيمان بأن تحرير المرأة العربية يبدأ بتحرير الأوطان العربية من الاستعمار، ومن الاستبداد، ومن الفساد، ومن القهر بكل أشكاله، ومن بينها؛ قهر المرأة والافتئات على حقوقها. ولأننا نؤمن، في منتدى الفكر العربي، بأن نهوض المرأة شرط لازم لنهوض المجتمعات العربية، فمن الطبيعي أن نشدد في هذا المنتدى على جدلية العلاقة بين تحرير المرأة وتحرير الأوطان. فكما يصعب تصور إمكانية تحرر المرأة في أوطان محتلة أو في دول مستبدة، يصعب أيضا تصور إمكانية نهوض المجتمعات دون نهوض المرأة وحصولها على حقوقها كاملة. ولأن مطلب المساواة بين المرأة والرجل، وكما أشار تقرير التنمية الإنسانية بحق، يدور في جوهره حول مبدأ التكافؤ في اكتساب وتوظيف القدرات الإنسانية، فمن البديهي أن يفضي إعمال هذه المساواة إلى تحقيق التنمية والرقي والنهضة في كافة المجالات.

السيدات والسادة

لقد استغرق الإعداد لمؤتمرنا هذا شهورا طويلة، وشكلت لجنة تحضيرية لهذا الغرض أقرت في أول اجتماع عقدته مجموعة من المعايير التي يتعين الاحتكام إليها في تنظيم هذا المؤتمر.

أول هذه المعايير: ضرورة أن يتسق موضوع المؤتمر مع التوجهات الفكرية للمنتدى، ومع أجندته البحثية العامة.

وثاني هذه المعايير: أن يبدأ من حيث انتهى الآخرون، وأن نكف عن محاولة اختراع العجلة في كل مرة، أملا في تحقيق تراكم، وإضافة جديد يسمح بالتقدم نحو الأمام.

وثالث هذه المعايير: أن يشارك أكبر عدد ممكن، وفي حدود ما تسمح به موارد المنتدى، من الباحثين والناشطين من مختلف الأقطار ومختلف الأجيال ومختلف التخصصات، توخيا لتفاعل عميق يسهم في عملية نقل الخبرات بشكل أفضل.

وأظن أن البرنامج الذي بين أيديكم، والذي يتكون من ثلاث جلسات عمل رئيسية ومائدة مستديرة، يعكس التزاما إجماليا بهذه المعايير.

فجلسة العمل الأولى خصصت لإلقاء نظرة نقدية على تقرير التنمية الإنسانية لنهوض المرأة العربية، مع استعراض أهم ما توصل إليه من نتائج، وتسليط الضوء على ما قد يكون أغفله من قضايا. وستقدم ورقتي البحث الرئيسيتين

في هذا المحور: دة. ودودة بدران، أستاذة العلوم السياسية في جامعة القاهرة والأمين العام لمنظمة المرأة العربية؛ ودة. إصلاح جاد، أستاذة العلوم السياسية والتنمية في جامعة بيرزيت وعضو فريق العمل الذي صاغ تقرير التنمية الإنسانية.

وجلسة العمل الثانية خصصت لبحث الوضع الراهن للمرأة العربية من منظور التحولات العالمية الجارية والتي تتسارع معدلاتها يوما بعد يوم. ويقدم ورقتي البحث الرئيسيتين في هذا المحور: أة. خديجة مفيد، المحاضرة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة الحسن الثاني؛ ودة. أغادير جويحان، عضو المنتدى.

أما جلسة العمل الثالثة فقد خصصناها لمناقشة أوضاع المرأة في التشريعات العربية. ولأن قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها في العالم العربي تبدو وكأنها ثقب أسود في بيئة القيود المكبلة لحركة المرأة العربية، فقد أفردنا لها معالجة خاصة في إطار هذا المحور الذي سيقدم ورقتي البحث الرئيسيتين فيه: أة. دة. بدرية العوضي، أستاذة القانون الدولي العام في جامعة الكويت؛ وأة. أسمى خضر، المحامية المعروفة والناطق الرسمي الأسبق باسم الحكومة الأردنية.

أما الجلسة الرابعة فستأخذ شكل الحلقة النقاشية، ويفترض أن تطرح فيها سائر القضايا التي لم تأخذ حقها من المناقشة في الجلسات السابقة لكن في إطار أكثر شمولا، وتحت عنوان: «المرأة في الإعلام العربي». ويشارك في هذه الحلقة إعلاميون وباحثون، من السودان: أ. عبد الله الحسن؛ ومن مصر: أة. فريدة النقاش؛ ومن الأردن: أة. ليلى الأطرش؛ ومن البحرين: أة. مي آل عتيبي.

ورغم الجهد المبذول لتوخي أكبر قدر ممكن من التوازن بين مختلف المدارس الفكرية والسياسية والأجيال والتوزيع الجغرافي للباحثين والمشاركين، فإننا ندرك أن هناك فجوات، وأن الكمال لله وحده. لذا أرجو أن تغفروا لنا ما قد ترونه من أوجه نقص أو قصور.

السيدات والسادة

كان من الطبيعي أن نرسل هذا البرنامج بمجرد اكتماله إلى جميع أعضاء المنتدى مقرونا بدعوة للحضور والمشاركة في المؤتمر، وهو ما قمنا به. ولأن المنتدى يضم قيادات فكرية وسياسية عليا، لا نتوقع عادة أن يستجيب أحد من هؤلاء لدعوتنا. لذا كانت المفاجأة كبيرة وسارة حين تلقيت من مكتب معالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء في دولة قطر الشقيقة، كتابا يفيد باستجابة معاليه للدعوة، والموافقة على الحضور والمشاركة في المؤتمر. ولا يخفى على حضراتكم ما تحمله هذه اللفتة الطيبة والكريمة من دلالات ومعان.

فمنتدى الفكر العربي يتشرف بعضوية عدد كبير من الشخصيات التي تحتل بعضا من أعلى مواقع صنع القرار في العالم العربي. فإلى جانب معالي الشيخ حمد بن جاسم، يضم منتدانا قيادات من أمثال: فخامة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، ومعالي أ. عمرو موسى، أمين عام الجامعة العربية، وغيرهما. وتعلمون أيضا أن جسر الفجوة بين المفكر وصانع القرار كان أحد أهم الأهداف التي سعى منتدانا لتحقيقها منذ تأسيسه. صحيح أن حالة التردي التي يشهدها العالم العربي حاليا تدل على أن هذا الهدف ما زال حلما بعيد المنال، وأن الفجوة بين المفكر وصانع القرار في العالم العربي راحت تتسع وتتحول إلى هوة كبيرة بعد أن سقطت وتحطمت كل الجسور التي حاول كثيرون، وعلى رأسهم سمو الأمير الحسن، بناءها. وإذا كانت مبادرة معالي الشيخ حمد بن جاسم الكريمة بالحضور والمشاركة في هذا المؤتمر تحيي لدينا بعض الأمل في إعادة بناء هذه الجسور من جديد، فإنني أود أن أؤكد هنا أن حرص منتدانا على استقلاله الفكري الكامل، لا يقل أبدا عن حرصه على بناء الجسور مع صناع القرار في العالم العربي.

وفي إطار سعينا الدءوب والمتواصل لسد الفجوة بين المفكر وصانع القرار، أود أن أشير هنا إلى لقاء جرى في القاهرة منذ أسابيع، جمع بين سمو الأمير الحسن والسيد عمرو موسى، وكان لي شرف ترتيبه وحضوره. فبمبادرة من سمو الأمير الحسن، وموافقة وترحيب أمين عام الجامعة العربية، تم الاتفاق في هذا اللقاء على آليات مؤسسية محددة لتطوير التعاون بين المنتدى وجامعة الدول العربية. وتلك كلها مؤشرات إيجابية. ولأن مبادرة معالي الشيخ حمد بالحضور والمشاركة معنا في هذه الجلسة الافتتاحية تبدو، في حدود علمي، غير مسبوقة، فنحن نثمنها عاليا، ونعتبرها دعما أدبيا ومعنويا غير محدود للمنتدى ولرسالته وأهدافه. ولذلك، أقدم لمعاليه، نيابة عن الأمانة العامة للمنتدى، أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان.

ولا يفوتني، في النهاية، أن أقدم خالص شكري وتقديري لكل من: سمو الأميرة سمية بنت الحسن، رئيسة الجمعية الملكية ورئيس مجلس أمناء جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا؛ والدكتور هشام غَصيب، رئيس الجامعة؛ ود. وليد الترك، أمين المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، على حسن الضيافة وكرمها. كما أشكر الحضور الكريم، خاصة أولئك الذين تجشموا عناء السفر ومشقته، وبذلوا جهدا مضنيا في إعداد البحوث التي سيناقشها المؤتمر. فلولا هؤلاء لما أمكن انعقاد مؤتمرنا هذا، الذي آمل أن يقدم إسهاما ولو متواضعا لصنع مستقبل أفضل، ليس للمرأة وحدها، وإنما للأمة العربية. والسلام عليكم ورحمة الله. ■

مؤتمر

"المرأة العربيّة؛ آفاق المستقبَل"

عمّان: ٥-٦ تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٧

كلمة معالي الشيخ

حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجيّة/دوْلة قطر؛ عضو المنتدى



بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال
رئيس منتدى الفكر العربي المحترم

سعادة د. حسن نافعة
أمين عام منتدى الفكر العربي المحترم

السيدات والسادة الحضور

أود أن أُعبرَ عن خالص سروري لأن تُتاح لي الفرصة للمشاركة في أحد مؤتمرات المنتدى، خاصةً أن الموضوع المطروح للبحث فيه العديد من التحديات التي ينبغي تجاوزها لتحقيق مستقبل أفضل لمجتمعاتنا.

السيدات والسادة

في البداية، لابد من تأكيد حقيقة جوهرية لا يمكن التشكيك فيها، وهي أن القضايا والمسائل التي تمس المرأة، وإيلاء الاهتمام الواجب لها، لم تعد من قبيل المسائل التَرَفيّة التي يمكن التباهي بها لمجرد الإدعاء بالتمدن، لأنها تمثل بالفعل حجرًا أساسيًا من أحجار قاعدة التنمية الشاملة في أي مجتمع. وقد أبرز تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥، الذي سيحتل موقعًا مركزيًا في مناقشات المؤتمر، مصداقية هذه الحقيقة. إن موضوعنَا واسعٌ، تتشعب جوانبُه وتترابط مع بعضها في تأثيرات متبادلة لا يمكن إغفالها. وفي الوقت المتاح، سوف أتناول بعضا منها مركزًا بوجه خاص على تجربتنا في قطر.

نحن، في دولة قطر، نرى أن السلم والأمن

السياسي لا يمكن أن يتحقق بدون الإصلاح القائم على بناء الديمقراطية على أساس المشاركة الشعبية المسؤولة، مع الأخذ بالاعتبار الخصوصيات الثقافية الذاتية لمجتمعنا. ومن هنا توجهنا لبناء دولة الدستور وسيادة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الإنسان. وهذا بحد ذاته لا يكفي، في قناعتنا، ما لم يرفد هذا المسعى بجهد مواز في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونحن بذلك نأمل في أن يتحقق العدل والنهوض لكي نضمن الأمن الإنساني والاجتماعي والثقافي للمجتمع بأسره. هذا النهج في قناعتنا يفرض التعامل مع حقوق المرأة بصورة إيجابية وبنّاءة، لكون ذلك مطلباً أساسياً للتنمية. وعلى هذا الأساس، وتحت القيادة الحكيمة لسيدي حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير البلاد المفدى، قمنا بصياغة السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالنهوض بوضع المرأة القطرية وحماية ورعاية حقوقها، وهو من بين الميادين الرئيسية التي تمارس بشأنه صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم سمو الأمير، جهدًا متميّزًا مشهودًا على صعيد الواقع الفعلي. وفي هذا النهج، استرشدنا بالإعلانات ومناهج العمل والاتفاقيات الدولية من أجل تحقيق القواعد والمعايير والسياسات الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

قمنا بالاهتمام بشكل كبير بوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة، تضمن المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. لقد كفل الدستور مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات العامة، ومساواة الناس أمام القانون بدون تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين. وعلى هذا الأساس، تتمتع المرأة في دولة قطر بحق الترشح والانتخاب، وهي تحتل اليوم مواقع انتخابية، كما هو الحال في شأن المجلس البلدي، وكما سيكون عليه الوضع حين نقبل على مرحلة انتخابات مجلس الشورى بموجب الدستور.

ومن المشهود أيضا أن المرأة القطرية تشغل اليوم مناصب وزارية ودولية، فضلا عن العديد من المناصب القيادية في مختلف القطاعات.

ومن ملامح التطور الرئيسية في مجال حديثنا، ضمان توافر الفرص المتكافئة للمرأة في التعليم في جميع المراحل والتخصصات، بما في ذلك فرص الحصول على المنح الدراسية. كما دخلت المرأة سوق العمل العام والخاص، فضلا عن التجمعات المدنية. ولقد أدى هذا التطور إلى تغيير وضع المرأة بالنسبة إلى أعضاء الأسرة وخاصة في ممارسة دورها التربوي، وعلاقتها مع الرجل، حيث أصبحت تمارس دورا مزدوجا؛ وظيفة أسرية، ووظيفة في المجتمع. وإننا ندرك بأن ممارسة هذه الدور المزدوج بنجاح، في غياب البدائل والخدمات التي تساعد

المرأة، يؤدي إلى بروز انعكاسات سلبية على الأسرة، وهذا يدفعنا إلى أن نولي اهتماما خاصا في ميدان التنمية الاجتماعية لحساب متطلبات دور المرأة هذا من أجل تحقيق النهوض الاجتماعي المتوازن.

وقد أقر قانون الأسرة الذي صدر عام ٢٠٠٦، بحقوق تؤمّن الاعتبار اللائق للمرأة، ولدورها في الأسرة، وبما يتوازن مع المجموع الشامل للشريعة الإسلامية. وفي هذا، كان هاجسنا تحقيق التنظيم القانوني الواضح الذي يخدم الغرض الاجتماعي المنشود من الاستقرار الأسري.

الواضح، مع هذا، أن تطور دور المرأة في عملية التنمية الاجتماعية، تبعا لتعليمها، بدأ يدفع باتجاه تغيّر نظرة المجتمع إليها. ولكن علينا أن ندرك أيضا أن التعليم وحده لا يكفي ما لم يقرن ببرامج للتوجيه والتوعية الاجتماعية بقضايا المجتمع، وأن هذا لا يقتصر حصرا على المرأة، بل يتعداه إلى الرجل أيضا.

لا شك أنكم تعلمون أن مجتمعاتنا ما تزال محكومة بروابط التقاليد وسلوكيات الموروث الاجتماعي، فضلا عما تمليه واجبات الدين، والتي ترسّخت في المعتقد المجتمعي عبر عهود طويلة الأمد وفي ظل خصائص اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة كثيرًا عما نعيش فيه الآن. نحن إذًا نواجه تحديات ليست هيّنة، وهي تنبع من المفاهيم الحديثة للتنمية المستدامة، وظاهرة العولمة، وخاصة في جوانبها المرتبطة بمنظومة القيم الاجتماعية ونماذج السلوك التقليدية، فضلا عن الاتجاهات الفكرية الخاصة بتمكين المرأة. ومع هذا، توجد بعض المدرَكات التي تخفف من هذه التحديات، وفي المقدمة منها؛ ضرورة الإيمان بأن المفاهيم نسبية في طبيعتها، وأن علينا أن نتوخى المضمون بدلاً من الشكل، وبالتالي، فإن عملية التحديث يجب أن تتوازن مع عناصر الأصالة التي يملكها المجتمع في مجال موروثة الثقافي والحضاري. بدون هذا التوازن يحصل الانقطاع المفضي إلى فقدان هويتنا، وبالتالي يجعلنا متلقين حسب، وغير مساهمين في بناء صرح الحضارة الإنسانية. إن هذه ليست دعوة للجمود على الماضي، بل على العكس، هي دعوة للعمل الجاد والصبور في الاقتباس الحي لما هو لائق بنا كأمة لها إسهامها الأصيل في الحضارة الإنسانية.

السيدات والسادة

هذه بعض الملامح التي ارتأيت التطرق لها في الوقت المتاح. وإنني آمل النجاح لمؤتمرنا، ونتطلع إلى الآراء والتوصيات العملية التي سيخرج بها لكي تساعدنا على استخراج سياسات واقعية من أجل النهوض بواقع المرأة العربية في المستقبل.

وشكرًا. ■

كلمـة صاحب السموّ الملكي

الأميـــر الحســن بن طـــلال

رئيس المنتدى وراعيه*

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه

يقول تعالى في محكم التنزيل: ﴿**يَا أَيُّها الإِنسَانُ! إِنّكَ كَادِحٌ إلى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلاقِيهِ**﴾ صدق الله العظيم

وأردد: لي خمسة أطفي بها نار اللظى بالحاطمة: المصطفى، والمرتضى، وإبناهما، والفاطمة.



البسملة، كما يقول يفغيني بريماكوف في كتابه الأخير «المعلوم والمخفي»، هي التي نهت نفرا من الشيوعيين العرب عن اعتناق العقيدة الشيوعية، علما بأن هناك محاسن كثيرة للبرنامج الاجتماعي التشاركي. وهي التي نهت العديد من الشيوعيين في إيطاليا عن اعتناق العقيدة الشيوعية لتمسكهم بالدين الكاثوليكي. فبدأت بالبسملة لأقول إنني لا أرى تناقضا بين البسملة وبين المعاصرة. لنحدث الأصالة ونؤصل الحداثة باسم الحق، ونحن نؤمن بسلطة الحق التي تعلو فوق حقوق السلطة.

أرتدي قبعة عضوية المركز الدولي للتحول الديمقراطي، والمقر الرئيسي بودابست، وأنا على وشك السفر إلى المجر لأنني شديد الإعجاب بدول وسط وشرق أوروبا، تلك الدول التي هي في حالة انتقال وفي حالة إبداع، لتصل إلى عضوية المجموعة الأوروبية، مؤتمر الأمن والتعاون، تلك الدول أو بعض منها، التي كانت متقدمة في صناعة الكراهية قبل اثني عشر عاما، والتي كانت متقدمة في التجزئة والتفريق في مفهوم السيادة باسم السيادة. وأقول: إن

* هذه كلمة مُرتجَلة. والنصّ الذي بين يديْك مُفرّغٌ من التّسجيل، بتحرير طفيف.

أردنا أن نتحدث عن تعظيم الجوامع فيما بيننا واحترام الفوارق أو الفروق، فلنا أن نتعلم من ذلك الواقع القريب، وهو واقع تحول المجتمع بكافة فعاليات المجتمع. الدولة هي: الحكام، والحكومات، والهيئات المهنية والاجتماعية، والمجتمع المدني. الدولة تستعيد نهضتنا بتفعيل وتمكين كافة الفعاليات الإنسانية، فعاليات المواطنة التشاركية.

وأقتبس من إحدى الحالات الدراسية لورشة عقدت للتو ووصلتني بالإنجليزية وترجمتها بالأمس لغايات اللقاء اليوم. وهي تتعلق باللقاء الذي عقد في المركز الدولي للتحول الديمقراطي في بودابست في هذا العام، والموضوع: تعزيز مشاركة المرأة اللبنانية في الحياة العامة. وأقول المرأة اللبنانية لأنني أعتقد أن سدنة التربية والتعليم باللغة العربية هم بدرجة أساسية إخوتنا في الهلال الخصيب، وأخص منهم إخوتنا في لبنان. وأقول إن ذلك المشروع، الذي نستطيع ان نقتبس منه الشيء الكثير، يهدف إلى المساعدة في التقدم في لبنان؛ في مجال تعزيز الحقوق السياسية، والمشاركة العامة للمرأة من خلال تشارك الخبرات التراكمية ذات الصلة في هذا المجال في وسط وجنوب شرق أوروبا أثناء فترة التحول. وأقول، جنوب وشرق أوروبا يذكركم بإعلان مسلمي جنوب شرق أوروبا الذي يبدأ بلا للإثم الجماعي ونعم للمسؤولية الفردية. أقول جنوب شرق آسيا حيث عملت من خلال Human Development Group (HDG) لأكثر من خمسة أعوام مع دول راقية: فيتنام وتايلاند. جمهورية فيتنام الاشتراكية لا يزاود عليها أحد في نضالها؛ وتايلاند، المملكة العريقة العطوفة، يتعاملان في إطار جنوب شرق آسيا، يعملان على إعلان للمواطنة، على إعلان وميثاق اجتماعي، وعلى صندوق. وأنا أنادي منذ أكثر من ربع قرن بإقامة صندوق عالمي إسلامي للزكاة لتمكين الفقراء؛ وذلك التمكين ليس فقط للمأكل والملبس والملاذ، لكنه التمكين القانوني لمعرفة الحقوق والواجبات المترتبة على هؤلاء.

المشروع التجريبي في لبنان حالة دراسية، يخطط المركز الدولي من خلاله للتحول الديمقراطي؛ لوضع برنامج تدريبي يُمكن تكييفه في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، وفق الاحتياجات المحلية، ليطرح المركز الدولي للتحول الديمقراطي في هذا المشروع أدوات وأساليب وأمثلة قابلة للتعديل، لمجموعة مختارة من النساء العاملات في السياسة والناشطات، وذلك لتعزيز مهاراتهن في القيادة، والتفاوض، والضغط، وبناء التحالفات، وطرح قضاياهن في وسائل الإعلام. وفي الوقت ذاته، يعمل المركز مع المشاركات على تطوير خطة موضوعية ذات محتوى في كل قضية مصممة من أجل معالجة مشاكل محددة في إطار زمني محدد وتنفيذها.

لا أستطيع إلا أن أعود إلى ذكرى البيجوم رحمان سبحان في بنغلاديش رحمها الله، شقيقة زوجتي الكبرى. عملت ٢٠ عاما في تقديم العون القانوني المجاني لبنات الريف، وأبناء الريف، وأسر الريف. وعندما توفيت أتينا

للمسجد، فطلب مني المطوع باللحية المحناة أن أقول بعض كلمات. فقلت له: لدي شرط أساسي. قال: وهو؟ قلت، افتح الباب لألفي امرأة خارج هذا المسجد. هذا بيت من بيوت الله، وليس محصورا على الرجل.

كيف نتفق على أن مستقبلنا مشروط بأربع كلمات ذات أمل ورجاء؛ الإيمان، الأخلاق، العلم، والعمل، إذا ما كانت هذه الكلمات جامعة لكافة أفراد الأسرة؛ الأسرة الكبيرة؛ الوطن، هي فوق قطرية، والأسرة الأكبر؛ الأمة، هي كذلك فوق قطرية، فدعونا نخرج من الحيز الضيق للأنا والأنانيات، ونعظم النزاهة والموضوعية في التعامل، للإنصاف، لإعطاء كل ذي حق حقه. أما فيما يتعلق بالمشاركات حاليا في اختيار موضوعات تتطلب المعالجة الملحة من وجهة نظر حقوق المرأة، وفي تطوير خطة عمل، أدعو المنتدى للتنسيق والتشبيك مع هذه المبادرة إلى جانب العديد من المبادرات، بعد الأخذ بردود الاستمارات والاستبانات على إعلان المواطنة الذي سنتطرق إليه في أبريل/نيسان من العام القادم في المملكة المغربية إن شاء الله.

أرجو أن تأخذوا بذلك التشبيك ليقال حقا: إن هذه الرغبة في التغيير النوعي أتت من القاعدة إلى القمة. شوم بيتر، الاقتصادي المعروف، يدعو إلى التدمير البناء، فلنتبن التدمير البناء لما هو غير صالح، قبل أن نُدمر على يد محتكري الحقيقة وذوي العقول الضيقة والأجندات السياسية الدموية.

في اجتماعات أخرى، في أيلول/سبتمبر على سبيل المثال، قامت مجموعة المبادرات بتنظيم يوم تضامن مع المزارعين للتوعية بالحقوق الاجتماعية للفئات الضعيفة، حيث أن التشريع القائم (المادة ٧ من قانون العمل اللبناني على وجه التحديد)، يستثني هذه الفئات، كما تستثني القوانين المماثلة في بلداننا، المرأة. وأقول، هذا الاستثناء من نطاق هذه التشريعات يؤدي إلى مزيد من الشعور بالتهميش والمرارة، ويؤدي إلى مزيد من الأبوية والرعوية، ليس ذلك من ولي الأمر بالضرورة، ولكن من تجارة الزعماء الجدد للزبائنية والجهوية والقبلية والمصلحية.

قابلت أحدهم قبل أيام، وبعد نقاش عنيف قلت له: لا بد من أنك وفقت في غسل عملاتك، ولكنك لم توفق في غسل سمعتك. ما هي الدروس المستفادة؟ القدرة على تحديد وبناء مبادرات أهلية، وعمليات إصلاح؟ الإصلاح يبدأ بنا، وهو لنا، ليس مفروضا من جهة خارجية، مع إحترامي لكارين هيوز، السفيرة المستقيلة لاستراتيجية العلاقة الأمريكية في الخارج. عندما قالت:

"Four e's: engagement, education, exchange, empowerment."

قلت لها:

"Madam Ambassador! Is this a monologue about the need for a dialogue?"

أين الشركاء؟ من لا يؤمن بالتعليم؟ لكن، أين الشراكة الحقيقية؟ وهنا أعلن أننا قبل شهر

ونيف أقمنا، بالتعاون مع ماكس بلان، مع أكاديمية براندنبورغ للعلوم، مع هومبولت، وغيرها من الجامعات في أوروبا؛ جامعة لند في السويد، بدايات الدراسات الغربية Occidental studies. أمين عام المجلس الأعلى يجدد الاتفاق مع أكاديمية العلوم الأمريكية. لنا اجتماع مع أكاديمية العلوم الإسلامية للمؤتمر الإسلامي، التي نستضيف نشاطها هنا في الأردن، وأملي كبير أنه في مجال العلوم، كما هو الحال في مجال الإنسانيات، نستطيع أن نركز على قيمة محورية أساسية، وهي كرامة الإنسان.

انظروا أحوال أطفالنا بين العاشرة والخامسة عشرة اليوم من أطفال العراق وفلسطين، الذين لا يستطيعون الإقدام على شراء الدواء. قبل أيام كنت في عبدون، في عشاء على مائدة سفير غربي. فدار الحديث حول الأحوال الحقيقية للمجتمع، فقلت: تفضلوا معي لقهوة السنترال، قهوة شعبية في وسط عمان نجت إلى الآن من التحديث. اشتريت كنافة لأبناء الشوارع من العراق. وبعد الدفء واللقمة ناموا على الطاولات. جاءت الشرطة لإيقاظهم، فقلت لهم: «رجاءً، هؤلاء ضيوفي.» سألناهم أمام ست سفراء أجانب: «أين ستنامون الليلة؟» قالوا: «في صناديق كرتون إن وجدنا.» هؤلاء على مفترق طرق؛ إما انتحاريو الغد، أو مواطنو الغد. القرار للمجتمع.

أشير إلى الشباب والنساء في الغرب، مصدر قلق؟ أم مبعث أمل؟ وأقول بذلك: إنني أتوجه بالشكر للأستاذ مصطفى التليلي، الذي دعا للقاء في سالسبورغ، في النمسا، ووجه أسئلة في غاية الأهمية؛ كيف يمكن التغلب على التوترات الناشئة عن وجود مسلمين في الغرب؟ ما هي المصادر التي تنشأ عنها هذه التوترات؟ هل تعود إلى عوامل اقتصادية؟ أو اجتماعية؟ أو إلى اختلافات في الثقافة والقيم؟ إلى آخر ذلك.

أقول في نهاية المطاف: إن هذا الأسلوب الفاحص التحليلي ينتهي إلى استنتاجات، ومن بينها استرعى انتباهي الآتي: يقولون، يبدو أن التركيز الحالي على قواعد اللباس، والمطالبات من قبل ومن أجل النساء المسلمات، يشير إلى فجوة متنامية بين العلمانية الأوروبية والإسلام. يؤيد تقريرنا جانبا من هذا الاستنتاج، ولكنه قد وقف أيضا على حقيقة أن النساء المسلمات أكثر نجاحا وفعالية، من الناحية السياسية، من نظرائهن الذكور. وبمقدار ما تشير أنماط اللباس والالتزام الديني لديهن إلى سلوك تقليدي، فإنها تشير كذلك إلى فعالية واستقلالية متناميتين. «يا ناس! أُحكموا على المخبر، وليس على المظهر في كل شيء. تذكروا الميثاق الاجتماعي. تذكروا العولمة في هذا الإطار.» دراسة الآثار الاجتماعية والسلوكية للنمط الاقتصادي السائد في معظم بلدان منطقتنا، لما يسمى بالمرض الهولندي؛ عندما اكتشفت هولندا الطاقة بكميات هائلة أقدمت على الاستهلاك. يقول كريستفان بواركيه، العالم في نادي روما: هنالك ستار ذهبي حل مكان الستار الحديدي، بليون وسبعمائة مليون مستهلك لما لا يُصنع في الغالب في العالم الثالث، (ليس قدحا في

العالم الثالث – العالم الثالث هو عالمي الأول)، لكنني أقول إن مصطلحات العولمة من القروض الرهنية العقارية عالية المخاطر لا بد من استبدالها بقروض إنمائية منسجمة مع تقاليدنا وأعرافنا لبناء المجتمع ولبناء القدرة الذاتية. محمد يونس أثبت نجاح تلك التجربة في بنغلاديش، لننتقل من صناديق التحوط لصناديق من أجل المستقبل المتوسط، حيث إن هذه المنطقة تحتاج عام ٢٠١٥ إلى مئة مليون فرصة شغل، لا تمييز بين امرأة ورجل؛ إلى الانتقال من الصناديق المتوحشة Vulture funds، الشراء القسري، البلطجة بالعربي؛ إلى الرأفة والرحمة؛ إلى الانتقال من تجارة الحمل المالي Carry trade إلى توفير الشروط ذاتها التي نوفرها للأجنبي في المناطق الحرة للأردني المستثمر في بلده؛ إلى فهم حقيقة أن فقاعة القطاع العقاري أصبحت وشيكة عالميا. الفقاعة بدأت في الولايات المتحدة، التي تستطيع أن تصرف مزيدا ومزيدا ومزيدا من الدولارات، أما فيما يتعلق بالمطلبية والتظلم، فأرجو أن نتقصى الحقيقة الاجتماعية لنعرف ما كنا نسميه بأدبنا في يوم من الأيام «الأسر المستورة».

أما الاقتصادات الريعية، فأقول قوله ﷺ: «كلكم راع». ولكنني أقول: هل قياداتنا المجتمعية؛ المخاتير وكبار الأسر، يمارسون دورا كما يجب؟ هنالك انفصال آخر في مجتمعنا بين الشباب والإصلاح. أقول: الشباب شيء والإصلاح شيء آخر. إذا بقينا بهذا الانفصال المصطنع، علينا أن نستكمل حيوية الشباب بخبرة الراعي، بخبرة وحكمة التجربة الطويلة. أما المخاطرة الاخلاقية Moral hazard، فهل يمكن أن تصبح مبادرة أخلاقية؟ عام ٢٠٠٨؛ ديسمبر تحديدا؛ ذكرى مرور ٦٠ عاما على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و٢٠ عاما على مطالبة الأردن الصغير، إلى جانب ٢٦ دولة، بإقامة نظام إنساني عالمي جديد؛ المطالبة بمعايير دولية تنطبق على الجميع. أنتم أحرار؛ مسلمون مسيحيون علمانيون. سبع أو تسع مجموعات اشتركت في المؤتمر العالمي الذي أتشرف أنا، الفقير لرحمة الله تعالى، في أنني كنت مقررا له لسبع سنوات. أحرار في مصطلحاتكم؛ أخلاق، مبادئ، قيم، لكن، عندما تأتون إلى المادة المتعلقة بخراب البشرية، بدمار البشرية، ما هو موقفكم من أسلحة الدمار الشامل؟ القضية اليوم هي ليست تحويل السيوف إلى محاريث، لأن القتال كما أعتقد ليس بالسيوف. كلاشنيكوف، صانع الكلاشنيكوف، قال: لو علمت بالدمار المرتبط بالكلاشنيكوف لصنعت آلة لجز الحشيش. ما هو موقفنا من الحقوق المدنية؟ كم منا وقع وصادق وعمل بالمواثيق الدولية؟

أشكركم على حسن الاستماع، سيدي الكريم، أخي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر، ممثل أخي أمير البلاد، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وعلى أنك أعنتنا اليوم في تجسير الفجوة بين المفكر وصانع القرار. وأنا الفقير لرحمة ربي أقول، وأنا في الستين من عمري: لا أريد والله إلا مصلحة هذه الامة. الخير بالخير والبادىء أنفع. والشر بالشر والبادىء أظلم. أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولهم. والسلام عليكم. ■

ملخّصات الأوراق

جلسة العمل الأولى

٥ تشرين الثّاني/نوفمبر

المحور الأول
«نحو نهوض المرأة في الوطن العربيّ»

عقدت جلسة العمل الأولى في مدرج الصداقة/مبنى الرئاسة/جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، وكانت تحت عنوان: **«نحو نهوض المرأة في الوطن العربي»**. ترأس الجلسة د. عدنان بدران، رئيس وزراء الأردن الأسبق ورئيس لجنة الإدارة في المنتدى. وتحت هذا العنوان المأخوذ من تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥، ألقيت في هذه الجلسة ورقتان: الأولى، قدمتها دة. ودودة بدران، المديرة العامة لمنظّمة المرأة العربيّة (مصر)، وحملت عنوان: **«تقرير (نحو نهوض المرأة في الوطن العربي): قراءة واستشراف»**؛ والثانية قدمتها دة. إصلاح جاد، أستاذة العلوم السّياسيّة والتنمية/جامعة بيرزيت (فلسطين)، وحملت عنوان: **«أهمّ ما قيل وما لم يُقلْ في تقرير (نحو نهوض المرأة في الوطن العربيّ). ماذا بعد؟»**

١- دة. ودودة بدران

مدير عام/ منظمة المرأة العربية (مصر)

تضمنت ورقة دة. ودودة بدران قراءة موجزة في مضمون تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥ (نحو نهوض المرأة في الوطن العربي) ونتائجه، من خلال أقسامٍ ثلاثة: الأول، قراءة نقدية للتقرير ضمن محوري المنهج والموضوع، ويعني الثاني بآليّات التعاطي الإيجابي مع قضية المرأة العربية، ويخص القسم الثالث ما يتعلق بأولويات العمل في مجال المرأة في ضوء ما يطرحه التقرير من رؤى وأفكار.

في قراءتها النقدية لمحتوى تقرير التنمية الإنسانية العربية المشار إليه، تعرض الباحثة لهذا المحتوى، وترى أنّه لمس طائفة كبيرة من القضايا المتعلقة بالمرأة، مثل ملفّات الصحة والتعليم والفقر والفعالية النسائية في مجالات السياسة والاقتصاد والإبداع الفني، كما اهتمّ بالسياق المجتمعي لوضع المرأة بجوانبه المختلفة. وخلص التقرير إلى وضع رؤية استراتيجية للنهوض بالمرأة ذات جناحين:

الأول، يعنى بمعالجة السياق المجتمعي المعوق للمرأة من حيث تحديث التفسير الديني وتوسيع مجال الاجتهاد، وإصلاح مناهج وأساليب التربية والتعليم، وتفعيل الإعلام كأداة في خدمة قضايا المساواة، ونشر ثقافة المساواة بين رجال القضاء والمسؤولين عن تنفيذ القانون، ونشر العدالة الاجتماعية، بما يتضمن تقليل الفقر والاهتمام بالصحة والتعليم، وأخيرا مناهضة الانتقاص من حرية المرأة ومناهضة العنف ضدها. أما الجناح الثاني، فهو قيام حركة مجتمعية في المجتمع المدني العربي، وهي حركة ذات مستويين: يقوم الأول في كل بلد عربي، ويكون مجال الثاني إقليميًا لعموم الوطن العربي، وصولاً إلى حركة قومية شاملة لنهوض المرأة العربية.

وأشارت الباحثة إلى ما شاب التقرير من قصور في بعض الجوانب، رغم الروح النضالية التي عمّت التقرير والعناصر التي شُكِّلت منها رؤيته الاستراتيجية. فبعض موضوعاته لم يحكمها ترتيب منطقيّ، مثل عدم إدراج قضايا الصحة والتعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية ومسألة الفقر والعنف كلّها تحت عنوان واحد، دون الالتزام بالعناوين النمطية عن القدرات البشرية والرفاه الإنساني، لأنها لم تفد منهجيًا؛ فضلاً عن التكرار الذي بدا في الجزء الخاص بالسياق المجتمعي لوضع المرأة. فقد طرح قضايا نُوقشت من قبل على صعيد المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة ووضعها في البنية الاجتماعية، وهكذا... وكان يمكن دمج العنوانين الكبيرين المتعلقين بـ (حال المرأة) و(السياق المجتمعي لحال المرأة) بشكل مختلف؛ يبدأ بالقضية ذاتها ويناقش تفاصيلها وسياقاتها، بما كان من شأنه أن يعكس عمقًا أكبر للقضايا التي تم تناولها بشكل غير واف، مثل ما يتعلق بقضية العنف مثلاً على اتساعها، وما يتعلق بالموروث الديني ومسألة النّص والتأويل على أهميتها.

وهنالك مشكلة منهجيّة أُخرى تتعلق بالأوزان المعطاة لمختلف موضوعات التقرير من حيث الرصد و المعالجة والتحليل؛ إذ لم تكن متناسبة بشكل كافٍ مع حجم القضية محل المناقشة. وأوضحت الباحثة مثلاً أنَّ الملف الديني يحتل الأولوية في مسائل المرأة، حيث إنَّ التصورات الدينية السائدة لها الثقل الأكبر في التأثير على وضع المرأة نتيجة للشرعية التي تحظى بها استمدادًا من شرعية الدين نفسه. كذلك فإنَّ هذه التصورات (التي هي في أغلبها تصوّرات محرفة ومختلطة بالتقاليد أكثر منها بأصل الدين)، تنعكس على الطريقة التي يفكر بها المجتمع تجاه المرأة، وتظهر في مجالات مثل الإعلام والأمثال والأدب. وتلاحظ مقدّمة الورقة أن الشّق الميداني في التقرير شابته مجموعة من الأخطاء (مدى تمثيل العينة للمجتمع الأصلي؛ محدودية عدد الدول المختارة؛ اختلاف أسلوب العينة من دولة لأخرى)، الأمر الذي أثّر سلبًا على نتائج التقرير.

وانتقدت التقرير من حيث الموضوع، وعدم

تطرقه إلى ما يتعلق بالمفاهيم المتداولة والمختلف عليها عربيًا في حقل دراسات المرأة، من خلال مراجعة هذه المفاهيم مراجعة عميقة وتأصيلية (مثل مفاهيم «التمكين»، و«النوع الاجتماعي»، التي استخدمها التقرير بكثرة)، وتقديم مفاهيم أخرى بشكل سطحي (مثل «نهوض المرأة»، و«المساواة»). كذلك طبيعة معالجة التقرير لمسائل أساسية (مثل المرجعية الدينية وتأثيرها في قضية المرأة، والفكر العربي المعاصر حول المرأة)، وهي مسائل مفتاحية كان على التقرير أنْ يسهب فيها، وأن يقدِّم تصورًا واضحًا واجتهاديًا حولها. وتنتقد الباحثة في هذا السياق اللغة الانفعالية في التقرير، وموقفه السلبي من معالجة الحضور الرسمي أو حضور الدولة في قضية المرأة، فهذا الحضور إما مغيّب، أو متهم على طول الخط.

وأشارت الباحثة إلى أنَّ التقرير أثار استياء بعض الحكومات والدول العربية، التي رأت أنه يتجاهل في معلوماته وبياناته حقيقة الإنجازات التي تحقَّقت لصالح المرأة فيها، وأنه لم يعتمد على البيانات الرسمية في تكوين استنتاجاته، وأنه شكَّك في نوايا التوجهات الإصلاحية الحكومية. وتشير أيضًا إلى أن التقرير لم يأت على ذكر منظمة المرأة العربية إلاّ في معرض ذكره أن ليبيا قد صدقت على اتفاقية إنشائها.

في تناولها لآليّات التعاطي الإيجابي مع قضايا المرأة، قالت الباحثة، داعية للتعاون والتواصل بين المعنيين وأصحاب الأدوار المختلفة لخدمة القضية محل الاهتمام المشترك: «إنّ مؤتمر «المرأة العربية: آفاق المستقبل» يعد أحد مستويات مقاربة قضية المرأة من خلال اعتماد آلية التواصل الفكري والمعرفي لجمع وجهات نظر وخبرات مختلفة ومتكاملة حول النهوض بالمرأة. وسيحقق هذا المؤتمر أهدافه عندما يقدم رؤى تكاملية، ربما نظرية، لكنها معنية بالواقع وتشتبك معه في علاقة جدلية بين التطبيق والنظرية، لأن تفعيل الرؤى المطروحة يدخل في مسئولية المؤسسات المعنية بالتنمية والإصلاح». وأضافت: إنَّ «تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥ خصص جزءًا كبيرًا لرصد السياق المجتمعي لحال المرأة في البلدان العربية، من حيث البنى الثقافية والبنية المجتمعية والقانونية والاقتصادية والسياسية، وكشف حقيقة تقاطع قضية المرأة مع الملفات الاجتماعية كافة وعلى رأسها الملف الثقافي، لكن على صعيد وضع تصوّر لعلاج هذه المشكلات، على اختلافها، يجب أن يتم التفكير في الآليات العملية والمؤسسية الكفيلة بتحويل التصورات إلى واقع ايجابي».

بالنسبة لأولويات العمل في مجال المرأة، رأت ضرورة تحقيق التراكم لإحداث التغيير بكل معانيه الثقافية والاجتماعية، حتى لا يتم التغيير في جزر منعزلة. وقدَّمت الباحثة ضمن هذا الإطار مجموعة من التوصيات والمقترحات. ■

جلسة العمل الأولى

٢- دة. إصـلاح جـاد
أستاذة العلوم السياسية والتنمية/ جامعة بيرزيت (فلسطين)

بحثت هذه الورقة، من خلال أجزاء أربعة، الآتي: ما قاله التّقرير عن وضع النساء في المنطقة العربيّة؛ عقبات وتحدّيات؛ ما لم يُقلْ بالوضوح الكافي؛ ماذا بعد؟ أولويّات وآفاق مستقبليّة.

بالنسبة لوضع النساء، تناولت الباحثة التطوّرات المتعلقة بالأميّة؛ مشيرةً إلى أنَّ معدّلات الأميّة في العالم العربيّ أعلى من المتوسط الدوليّ (٦٠ مليون أميّ بالغ، معظمهم من النساء الفقيرات والريفيّات)، بحسب تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة ٢٠٠٢. كما تناولت أوجه التحسُّن على صحة المرأة في معظم الدول العربيّة، من حيث الخصوبة ووفيات الأمهات والولادات المراقبة صحيًّا، ثم التحول المستمرّ في نمط العيش وتراجع نسبة الأمراض. وتطرّقت كذلك إلى التزام الحكومات العربيّة بمأسسة الاهتمام بقضايا المرأة، وتنامي ثقافة المحاسبة والمساءلة للحكومات وصانعي القرارات عما تم تحقيقه من معدلات التنمية، وازدياد عدد المنظّمات غير الحكوميّة والأهليّة والطوعيّة عمومًا، التي كان لها دورها في إثارة قضايا كانت تعتبر من المحرّمات (العنف ضد المرأة؛ الاغتصاب والتحرُّش الجنسيّ؛ القتل على خلفية «قضايا الشَّرف»؛ ختان الإناث)، وغير ذلك بما فيها قضايا المساواة والنوع الاجتماعيّ.

من أهم العقبات والتحدّيات التي رصدتها الباحثة، والتي يعود بعضها إلى عوامل داخليّة وأخرى خارجيّة: آثار الحروب والاحتلات والصراعات في المنطقة؛ ما يؤثّر بشكل مباشر على أوضاع النساء على صعد مختلفة: صحيّة ونفسيّة واجتماعيّة، ويعرضهنَّ إلى أشكال مختلفة من العنف والعزل. وقد أدَّت الحروب والتدخّلات الخارجيّة في دول المنطقة، خاصّة التدخّل تحت شعار «تحرير النساء العربيّات من سلطة المجتمع الأبوي»، إلى تزايد مهاجمة بعض الحركات السياسية والاجتماعية لأي مسعى لتحرير المرأة وعدم التميز ضدّها في المجتمع.

رأت الباحثة أنَّ تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة لم يركّز بشكلٍ كافٍ على ما أدَّت إليه سياسة العولمة التي تركت المجال لحريّة آليّات السوق، وما أدّى إليه ذلك من انتشار سياسة التّعديل الهيكليّ وزيادة خصخصة الاقتصاديّات الوطنيّة، وما سببته هذه السّياسة من اختلال

كبير في نسبة النمو بين الدول وفي داخل كلّ دولة. وتوضح الباحثة نوعيّة الاختلالات التي حصلت، مع ملاحظة أن البطالة بين صفوف الإناث أكثر من البطالة في صفوف الذّكور في ثلثي البلدان العربيّة التي توافرت عنها بيانات للتّقرير. كما أنَّ أجور الرجال تفوق بكثير أجور النساء في مختلف المناصب، خاصة في القطاع الخاص.

وما زالت بعض القوانين المتعلّقة بالعمل أو الأحوال الشخصيّة تعوق إسهام المرأة في الحياة الاقتصاديّة وتقيّد حريّتها.

أما العقبات والتحدّيات الداخليّة، فتتركز في سوء توزيع الموارد بين الرّيف والحضر، ما يؤدي لزيادة معدلات الفقر والبطالة في المناطق الريفيّة. كما يؤدّي هذا إلى زيادة الفجوات، ليس بين النساء والرجال فقط، لكن بين النساء أنفسهن في معدّلات الأميّة، والتسجيل للتعليم، وتلقّي خدمات صحيّة مناسبة، وغيرها من الخدمات الأساسيّة. يتبع ذلك زيادة معدّلات الزّواج المبكّر، وزيادة الخصوبة وأيضًا انتشار العنف بأشكاله المختلفة، خاصة في المناطق الريفيّة والفقيرة، وكذلك انتشار ظاهرة «المواطنة المفقودة»، التي تعدّ خارج نطاق خدمات الدّولة بسبب عدم حصولها على أية أوراق ثبوتيّة منذ الولادة.

يضاف إلى هذا العقبات والمعيقات التي تقف أمام المشاركة السياسيّة الفاعلة للمرأة. لقد أدّى غياب الحريّات المدنيّة والسياسيّة إلى ضعف التمكين السياسيّ للمرأة كما تهدف منهجية عمل بيجين. فالنّساء في السُلطة عادةً ما يتم اختيارهنْ من بين صفوف النُخب، أو الموالين للحزب الحاكم لرغبة في تجميل النُظم الحاكمة، أو نتيجة لضغوط خارجية. وبهذا فإن زيادة تمثيل بعض النّساء في المجال السياسي، لا تمنع من الاستمرار في اضطهاد البعض الآخر منهن. وحال المرأة في الأحزاب ليست أفضل. فما زالت حريّة تشكيل الأحزاب غير مكفولة في بعض البلدان العربيّة.

تختلف علاقة النساء بالأحزاب السياسيّة العربيّة بحسب الفترة والبنية السياسية لكل بلد عربي. فبينما نجحت العديد من حركات المقاومة للاستعمار في جذب وتنظيم أعداد كبيرة من النساء على مدى القرن العشرين (كما في تونس والجزائر وفلسطين وجنوب لبنان)، نجد أن الأحزاب السياسية بعد الحصول على الاستقلال لم تعمل على توسيع قواعدها بشكل مستدام بين النساء، كما لم تعمل على رسم برامج متكاملة للنهوض بالنساء باختلاف أوضاعهن. وفي العادة تم استهداف نساء الطبقة الوسطى من المتعلمات، ونادراً ما استُهدفت النساء في

الريف أو الطبقات الفقيرة. يختلف الأمر، إلى حدٍّ ما، بالنسبة لتمثيل النساء في الأحزاب الإسلاميّة. فقد استهدفت هذه الأحزاب حديثًا تنظيم النّساء، خاصة في الأوساط الريفيّة والفقيرة، إلاّ أنّ ذلك يحمل في طياته تناقضات من حيث أنّ بعض الحركات الإسلاميّة حاربت أحيانًا ما تطالب به الحركات النسويّة العلمانيّة من تغيير للقوانين والسياسات المُهمِّشة لأوضاع النّساء العربيّات، وهو ما قد يترك الباب مفتوحًا لإعادة إنتاج ثقافة التمييز ضد المرأة وترسيخها خاصة في أوساط الشّباب.

لا تشجِّع ممارسات بعض الدول العربيّة الانخراط في العمل السياسيّ، سواء بين النساء أو الشّباب. فالعمل السياسي يفتقر إلى درجة كافية من الأمن والأمان للمشاركين فيه (اليونيفيم؛ ٢٠٠٤: ٢٦٧-٢٦٨)، ما أوجد لدى الأجيال الشابّة خصوصًا عدم ثقة بنزاهة الممارسات السياسيّة، وعزوفًا عامًا عن الالتحاق بالأحزاب بالرغم من وعيهم السياسيّ الكبير بالأوضاع المحيطة بهم، (كوثر، مركز المرأة للتدريب، الفتاة العربية المراهقة، ٢٠٠٣: ٣١). وما زال احتكار العمل السياسيّ من جانب زعامات تقليديّة أو قبليّة يؤدّي إلى أنْ يصبح اتخاذ القرار والمشاركة فيه محصورًا بفئة قليلة من المقرّبين.

كما أدّت القوانين الانتخابيّة أحيانًا إلى تراجع مشاركة النساء. وتمنع ظاهرة «المواطنة المفقودة» كثيرًا من نساء الريف والمناطق الفقيرة والمهمَّشة من المشاركة في العملية الانتخابيّة بسبب عدم حصولهن على بطاقة انتخابيّة أو أي وثيقة رسميّة أُخرى تثبت وجودهنّ بصفة مواطنات.

وما زال الإعلام، سواء الحكومي أو الخاص، يكرس نظرة نمطيّة للمرأة بتركيزه على «قضايا المرأة» التي تعني بالأساس البيت والمطبخ و«غيرة النساء» والاهتمام بجمالهن. تكرس هذه النظرة نظرة نمطية مماثلة في المجتمع تكبِّل المرأة بالعادات والتقاليد، أو بتفسيرات جامدة للموروث الدينيّ والثقافيّ. وأخذت الباحثة من خلال التقرير على المنظّمات غير الحكومية والطوعيّة ضعف وجودها في الريف وفي المناطق الفقيرة والمهمَّشة، والضعف في توطين خطاب حقوق الإنسان والمرأة بين مجموعات محددة ترى صالحها في تطبيق هذا الخطاب.

ولخّص الجزء الثالث من الورقة هذه المؤشرات وغيرها. وفي ضوء ذلك أبرزت الورقة الأولويّات والآفاق المستقبلية للمرأة العربيّة. ■

جلسة العمل الأولى

مداخلات

أة. إملي نفاع

استعرضت أة. إملي نفاع، نائب رئيس الملتقى الإنساني لحقوق المرأة (الأردن)، في مداخلتها أهمّ النتائج التي توصّل إليها تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة ٢٠٠٥، لا سيما فيما يتعلّق بالمرأة، ثم ألقت نظرة تقييميّة نقديّة على هذه النتائج؛ مبينةً أنّ التقرير غطّى الجوانب السلبيّة بموضوعيّة وركّز على النواحي الإيجابيّة، وتطرق إلى رؤية استراتيجيّة للنهوض بالمرأة في المجتمع المدنيّ، قوامها النّساء والرجال المناصرون لنهوض المرأة، وحزمة من الاصلاحات المجتمعيّة الموالية لنهوض المرأة، وتنقية التركيبات الثقافيّة من التحيُّز ضدّ المرأة.

غير أنّ أة. إملي أشارت إلى قضايا محورية لم يركّز عليها التقرير ومرّ على قسم منها مرورًا عابرا، وفي مقدمة تلك القضايا: المخاطر النّاجمة عن نتائج سياسات الليبراليّة الجديدة وأذرعها السياسيّة والماليّة والاقتصاديّة والتجاريّة والعسكريّة؛ إذ إنّ المرأة هي الضحيّة الأولى لهذه السياسات لكونها تنتمي إلى الفئات الاجتماعيّة المقهورة والمهمّشة.

كما لم يتم التطرق إلى المديونيّة العاليّة للعديد من الدول العربيّة، مشيرة إلى أنّ خدمة الدّين تستنزف أموالاً طائلة تصل في بعض البلدان إلى ٢٥-٣٠٪ من ميزانيّتها السنويّة، ويكون ذلك على حساب إيجاد مشروعات اقتصاديّة واجتماعيّة تساعد على حلّ مشكلتي البطالة والفقر. ولم يتم التطرق إلى الأموال المهاجرة التي تقدر بحوالي (٢٤٠٠ بليون دولار) من رؤوس الأموال العربيّة خارج الوطن العربيّ.

إنّ سياسة التصحيح الاقتصاديّ وإعادة الهيكلة والشروط المجحفة التي يمليها الصندوق الدوليّ والبنك الدوليّ، وعدم تطبيق الاتفاقات العربيّة التي تستهدف التنسيق الاقتصادي بين البلدان العربيّة، وصولاً إلى التكامل وإنشاء السوق العربيّة المشتركة، كلّ ذلك مؤدّاه ضعف فرص العمل وتقليص عدد العاملين في الدولة، ما سيبقي المرأة الضحية الأولى لارتفاع نسبة البطالة، وتفاقم تفاوت الدخول، والخلل الاجتماعيّ الذي يؤدّي إلى ازدياد نسب الجريمة، ويصبح الحديث عن تقدُّم المرأة غير جدّي. كذلك

لم يركِّز التقرير على أهميّة الإصلاح السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ في البلدان العربيّة، ولم يؤكّد بشكل صريح وواضح أهميّة تعزيز الحريّات العامة والديمقراطيّة بوصفها الشروط الأساسيّة لحماية حقوق المواطن؛ المرأة والرجل على السواء، وتعزيز إمكانات التنمية المستدامة. ولم يؤكّد التقرير ضرورة إنعكاس مضمون الاتفاقات والمواثيق الدوليّة على القوانين الوطنيّة، خاصة تلك التي تتعلّق بإلغاء أشكال التمييز كافة ضدّ المرأة، ولم يركِّز التقرير كما يجب على خطورة الإعلام.

وطالبت أة. إملي الدول العربيّة ومؤسساتها الرسميّة، الالتزام بتطبيق مضامين تقارير التنمية الإنسانيّة، خاصة تقرير نُهوض المرأة، ووضع برامج عمل في جميع الميادين للنهوض بالمرأة، وتعزيز الديمقراطيّة وإشاعتها في جميع المجالات، وغير ذلك من تطبيق المواثيق الدولية المتعلّقة بحقوق الإنسان والمرأة، وإدخال تعليم حقوق النساء في المناهج الدراسيّة، ووضع خطّة شاملة لمحو أميّة النساء وتوفير التدريب لهن، ووضع سياسات إعلاميّة لتغيير الصورة النمطيّة للمرأة وإظهار أدوارها الإنتاجيّة وإبداعاتها الفكريّة والأدبيّة، وتعزيز المساواة، خاصة في النشاط الاقتصاديّ، وحماية مكتسباتها. واقترحت الباحثة إيجاد لجان لشؤون المرأة داخل المجالس النيابيّة، وتعزيز الاتصال بين المنظمات النسائية وهذه اللجان وتعريفها بالتشريعات ومشروعات القوانين المؤثّرة على المرأة ودراسة تحديثها وإلغاء البنود التمييزية منها، وتعزيز التنسيق والتعاون بين المنظّمات النسائيّة العربيّة والدوليّة، وهو ما أكّدت عليه نتائج المؤتمر. واختُتمت المداخلة بجدول للأولويّات الخاصة بقضايا المرأة العربيّة.

أة. أنس موسى الساكت

حددت أة. أنس موسى الساكت، رئيسة الاتحاد النسائيّ الأردنيّ العام، في مداخلتها مجموعة من الأولويّات في مجالات عدّة ترى ضرورتها لنهوض المرأة العربيّة. ففي مجال التربية والتعليم، هنالك القضاء على الحرمان الذي تعانيه النساء من اكتساب المعرفة خلال التعليم، ورفع كفاءة التعليم والتدريب، وتحسين نوعيّة التعليم، وتطوير المناهج لتشجيع التفكير المبدع والنّاقد. وفي مجال الصحّة والبيئة هناك القضاء على حرمان النساء من التمتُّع بالصحّة، وضمان مشاركة المرأة في وضع الخطط والسياسات الصحيّة، وتعزيز قدرتها ومساهمتها في الحفاظ على البيئة، وإتاحة الفرصة لها لاكتساب القدرات البشريّة، خاصّة الصحيّة، من أجل اكتساب المعرفة على قدم المساواة مع الرجل، والاستثمار في الصحة والبيئة. وفي المجال الاجتماعيّ، اعتماد أسلوب التخطيط للنوع الاجتماعيّ وتبنّي مفهوم التخطيط بالمشاركة، وفهم الحقوق والاستحقاقات وممارستها؛ فضلاً عن احترام حقوق المرأة وحرّياتها الشخصيّة، وحمايتها من الإيذاء البدنيّ والمعنويّ والحدّ منهما عن طريق التربية والتوعية والردع القانونيّ.

أما في المجال الاقتصاديّ فركزّت المداخلة على مكافحة الفقر وإزالة أسبابه وتحرير قدرات الفقراء وتمكينهم، وتوفير فرص العمل للمرأة من أجل ضمان عدم الاستغلال الاقتصاديّ للنساء، وزيادة إسهام المرأة في المشاركة بعمليّة تخطيط التنمية. كما تركّز المداخلة، في المجال السياسيّ، على أولويّة دعم المشاركة السياسيّة للمرأة وإبراز دورها، واعتماد مبدأ التمييز الإيجابيّ أو الدعم التفضيليّ في المجتمع لتوسيع نطاق مشاركة النساء في مختلف المجالات، وتأكيد دور المجتمع المدنيّ والأحزاب في تعزيز دور المرأة السياسيّ. وفي المجال القانونيّ، تطالب الباحثة بتعديل التشريعات التي تعيق دور المرأة وتميِّز ضدّها، والتوقيع على الاتفاقات والمواثيق الدوليّة المتعلّقة بالمرأة، وتعديل القوانين وفقًا لمتطلّبات هذه الاتفاقات والمواثيق.

وخُتمت المداخلة بالتنويه بالعمل من أجل صيانة السلام، وزيادة مشاركة المرأة في هذا الجانب، ودعم مشاركتها في حلّ النزاعات الوطنيّة وغيرها من النزاعات، مع حماية المرأة من آثارها. ثم التشديد على أنَّ نهوض المرأة لا يتحقّق بمعزلٍ عن إصلاح السياق المجتمعيّ والتحوّل إلى مجتمع الحريّة والحكم الصالح.

أة. دلال علي العتوم

أشارت أة. **دلال العتوم**، رئيسة نادي العون الإنسانيّ (الأردنّ)، إلى التجربة الأردنيّة في تعزيز دور المرأة في المجتمع منذ القرن الفائت، والدور المهم الذي قامت به القيادة الهاشميّة في هذا الميدان، ودعم المرأة في شتى مجالات الحياة العامة بما يناسب ثقافة المجتمع والشريعة الإسلاميّة.

كما أشارت إلى تشجيع المرأة الأردنيّة على دخول الساحة السياسيّة وإشغال مواقع قياديّة متقدّمة في الهيئات الوزاريّة وفي البرلمان. وركّزت على أنَّ المرأة هي العنصر الأكثر تأثيرًا بالمتغيّرات الاجتماعيّة والاستراتيجيّات، ويقع على عاتقها الجزء الأكبر في تنفيذ هذه الاستراتيجيّات وإنجاحها.

ورأت أة. دلال أنَّ من الضروريّ الاهتمام بمشاركة المرأة في عمليّة التحديث الفكريّ والمعيشيّ، أو العولمة، وأنَّ هذا التحدّي الكبير يفرض مفهوم «المشاركة»، ما يزيد من أهميّة دور أصحاب الاختصاص والمرأة على السواء، لا سيما في المجال التربويّ بهدف تشكيل القناعات وترسيخ قيم المجتمع والتضامن والاعتراف بمبدأ قبول الآخر.

وطالبت المداخلة أصحاب الاختصاص بطرح أساليب جديدة لتعميق لغة الحوار، من أجل توفير البرامج الملائمة لمشاركة المرأة ودعمها اجتماعيًا، وإعادة توزيع المهام لدى مؤسسات المجتمع، وتكوين فكر اجتماعيّ متقدِّم لدى المرأة والرجل يكون بمقدوره تجاوز الإدارة السلطويّة في المجتمع، وإحلال أسلوب التداول محلّ الشخصانيّة في القيادة بما يؤدّي إلى التغيير المطلوب لكثير من القوانين.

أة. ناديا هاشم العالول

ركزت أة. ناديا هاشم العالول، الكاتبة ورئيسة الجمعيّة الوطنيّة للحريّة والنّهج الديمقراطيّ (جُند) (الأردنّ)، على أهميّة وضع استراتيجيّة وطنيّة لتقدّم المرأة في الأردن والعالم العربيّ في ظلّ تقارير التنمية الإنسانيّة. ورصدت في مداخلتها مجموعة من المحاور قالت إنها بحاجة إلى الدراسة والتحليل والتطوير فيما يتعلّق بالمرأة، منها مثلاً المحور التشريعيّ؛ إذ إن هنالك حاجة إلى تعديل قانون الأحوال الشخصيّة، والمحور الاقتصاديّ فيما يتعلّق بخروج المرأة إلى العمل، وثقافة العيب. وفي المحور السياسيّ؛ مشاركة المرأة في المستوى دون المطلوب بسبب الموروث الاجتماعيّ وضحالة الثقافة الديمقراطيّة، والمحور الإعلاميّ؛ من حيث موقع المرأة في العمل الإعلاميّ والصورة النمطيّة السلبيّة التي يعكسها الإعلام عن المرأة ... إلخ.

كما أوردت أة. ناديا نقاطًا رأت أنّها مفتاح لاستراتيجيّة عربيّة تعنى بنهوض المرأة، وتتضمن: توعية المواطنين وتنوير أذهانهم بفلسفة الديمقراطيّة وأبعادها الإيجابيّة، حتى لا تبقى الديمقراطيّة ترفًا تتشدّق به النخبة. وتبيِّن في هذا السياق ما يعنيه غياب الديمقراطيّة من غيابٍ للعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والحريّة، وتحجّرٍ للقوانين وإبقائها في خدمة حفنة معيّنة من المستفيدين، وانعدام الشفافيّة، ما يفسح المجال لخفافيش الفساد أنْ تصول وتجول وتنتهك حقوق الآخرين، كما يعني غياب الديمقراطيّة تقليص فرص الاستفادة من أي إصلاح مهما كان نوعه.

وأعطت أة. ناديا مثلاً على ديمقراطيّة التنمية السياسيّة من خلال تطبيق مبدأ الشراكة بين قطاعات المجتمع كافة لوضع الأجندة الوطنيّة في الأردن؛ متطرّقةً إلى ذكر بعض المضامين والأرقام التي احتوتها الأجندة على أكثر من صعيد، والفوائد المترتبة على ذلك.

دة. نوال الفاعوري

أكدّت دة. نوال الفاعوري، عضو مجلس الأعيان (الأردنّ)، في مداخلتها أنَّ نهوض المرأة مرتبط ارتباطًا وثيقًا بنهوض المجتمع ككلّ في جميع المجالات الحيوية، مع الانتباه إلى بعض القضايا الخاصة بالمرأة. كما أنَّ الحديث عن نهوض المرأة لا بدّ أن يرتبط بمناقشة العوامل التي تؤدّي إلى نهوض المجتمع كاملاً. وتلاحظ الباحثة أنَّ كلّ ما نُشر حول العناصر المؤثّرة في النهوض الحضاريّ، خاصة في الأقطار العربيّة، بقي في حدود التأثير النظريّ واصطبغ بكثرة الاختلافات والتناقضات؛ يضاف إلى ذلك واقع التخلّف والتفرقة والاستعمار.

ورأت دة. نوال أنَّ المرأة العربيّة، رغم تقدّمها في مجالات التعليم وممارسة الحقوق، لم تحقّق بعد ما هو مطلوب منها في مجال النهوض، ومن خلال مؤسسات علميّة تقنيّة بحثيّة وإنتاجيّة، تساهم بها

المرأة بحسب طاقتها وتخصصاتها وبالتوازي مع ما تحقّق في المجالات النظريّة. فأمام النهوض عوائق وصعوبات عدّة، من أهمها: عدم التزام مجتمعاتنا الإسلاميّة بالرسالة والدور الذي أناطته الدعوة الإسلاميّة بالمرأة ومساواتها بالرجل؛ المبالغة في تقدير الزمن المطلوب للنهوض؛ عامل الانبهار والافتتان والشعور بالعجز إزاء المنجزات الماديّة والعلميّة الحديثة؛ عامل الانغلاق والرفض المطلق لمنجزات الآخر وعلومه خوفًا من سيطرته الحضاريّة؛ الخلل في إدراك مفهوم النهوض الحضاريّ وتحديد معالمه بوضوح؛ إخضاع هدف النهوض لعوامل سياسيّة وحزبيّة وقطريّة.

في المقابل، بيّنت دة. نوال جملة من العوامل لا بدّ منها لعمليّة النهوض، وهي: الإيمان بقدرة اللغة العربيّة وضرورة تسيّدها للعمليّة النهضويّة؛ وجوب توافر ثقافة النهوض لدى جميع أفراد المجتمع وشرائحه. كما تؤكّد ضرورة وجود مخطط شامل واستراتيجيّ لمسيرة النهوض، وضرورة ترتيب الأولويّات لإيجاد عناصر هذا النهوض بطريقةٍ فاعلة، ومعالجة الخلل في قضيّة العلاقة بين الأجيال.

وأوردت دة. نوال في ختام ورقتها مجموعة من النقاط الخاصة بنهوض المرأة ضمن هذا الإطار.

دة. وجيهة صادق البحارنة

أما دة. وجيهة صادق البحارنة، نائبة رئيس جمعيّة التجديد الثقافيّة/عضو مجلس أمناء المنتدى (البحرين)، فأشارت إلى ما أكّده تقرير التنمية الإنسانيّة من أنَّ جناحي نهوض المرأة في الوطن العربيّ هما: الإصلاح المجتمعيّ، وحركة فعّالة في المجتمع المدنيّ العربيّ. لكنّها تتساءل عن دور المرأة نفسها في قضيّة النهوض، ونظرتها إلى نفسها بوصفها شريكة للرجل في القيام بأعباء التنمية الإنسانيّة، ثم مدى إدراك المجتمع لدور المرأة.

وقالت في هذا المجال: إنَّ المرأة مهما أُعطيت من حقوق وأُتيح لها المجال للمشاركة والعمل، لن تستطيع القيام بمهمتها ولن تستطيع الطيران ما دامت ترزح تحت أغلال الإرث الثقافيّ والموروث الاجتماعيّ والتفسيرات المغلوطة للدين، التي جعلت المرأة تشعر في أعماقها بالدونيّة. وناقشت الباحثة نماذج من هذه التفسيرات المغلوطة والمناقضة لآيات كثيرة وصريحة في القرآن الكريم. كما دعت إلى تنقية التراث الثقافيّ والدينيّ مما علق به من مغالطات طيلة القرون، موضحةً أنَّ هذا التصحيح يجب أن يطال جوهر المشكلة ألا وهو: «كينونة المرأة»، مقدّمةً على ذلك أدلة صريحة من القرآن تؤكّد أنَّ معيار الأفضليّة بين الرجل والمرأة وبين الناس كافة هو: «التقوى»، وأنَّ الله عزّ وجلّ ساوى بين الذكر والأنثى في الأجر، وكذلك في الحقوق والواجبات. فكلّ خطاب قرآنيّ موجّه إلى المؤمنين وإلى الناس المرأة مشمولة فيه.

لذلك، فإنَّ العبء الأكبر في إصلاح المفاهيم والتفسيرات الدينيّة المغلوطة يقع على عاتق المؤسسات

الدينيّة، لأنَّ الجهود والإصلاحات التشريعيّة والقانونيّة لن تجدي من دون مساهمة فاعلة وحقيقيّة من رجال الدّين لتنقية التراث.

وتبقى المسؤوليّة الكبرى على عاتق المرأة نفسها، فهي التي ما زالت تعاني من تبعات الظلم المجتمعيّ وانتقاص حقوقها، فإنْ هي استسلمت ورضيت بهذا الواقع - الذي لم يرضه الله لها - فلن تكون هي الخاسرة الوحيدة؛ بل سيخسر المجتمع بأكمله، ولن تتحقق التنمية الإنسانيّة المنشودة.

أ. ليندا مطر

اختارت أ. ليندا مطر، رئيسة لجنة حقوق المرأة اللبنانيّة (لبنان)، مدخلا نقديا في قراءتها لتقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة ٢٠٠٥ عن النهوض بالمرأة العربيّة. فقد استعرضت بعضًا من الطروحات التي جاء بها التقرير؛ لا سيما في قضايا المشاركة السياسيّة والحريات والتعليم والصحة والعنف والحقوق القانونيّة، منبهة إلى أنَّ بعض الإحصاءات الأخيرة عن المرأة والأيدز تبيّن أن هذا المرض الفتاك لم يجد الاهتمام الكافي من المسؤولين في العالم العربيّ، وأنَّ النساء والرجال أيضًا يجهلون خطورته، وليس هنالك من اهتمام لديهم بإجراء الفحوصات المخبريّة، كما أنَّ الدواء غير متوافر بشكلٍ كافٍ.

وخالفت أ. ليندا التقرير في قوله إنَّ قوانين العمل في البلدان العربيّة تتماشى وتوجُهات منظمة العمل الدوليّة، ورأت أنَّ بنودا في هذه القوانين تنصّ على المساواة في الأجور والضمانات بين العامل والعاملة، وعلى إجازة أمومة كاملة، ما زالت حبرًا على ورق ولا تجد من ينفذها.

وأخذت على التقرير إشارته إلى أنَّ «الأنظمة العلمانيّة القهريّة» تتلاعب بقضايا المرأة بحسب المصالح السياسيّة لهذه الأنظمة، وما يحدثه هذا الاستعمال من لبس في أنْ يكون التركيز على صفة «القهريّة» أم «العلمانيّة»، وذلك في معرض إشارة التقرير إلى قوتين رئيسيتين تسيطران داخل الدول العربيّة وتكبحان نهوض المرأة. أما القوّة الثانية فتتمظهر في صعود الحركات الإسلاميّة. كما تأخذ على التقرير خلوه من إحصاءات كافية عن كلّ الدول العربيّة، وتركيزه على الشروط العامة بادئًا بعبارات مثل ينبغي ويلزم ويجب؛ فضلاً عن أنَّ الحلول التي قدمها لم تتناول كلّ المجالات.

واقترحت جعل العقد المقبل عقدًا لوضع حدّ نهائي للأميّة، وتطوير تعليم المرأة، ودخولها كلّ الاختصاصات، والتركيز على فضح العنف السياسي والمنزليّ، ودراسة ما يجري من عنف ضدّ المرأة، خاصة في العراق وفلسطين، وتطوير مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار. ■

جلسة العمل الأولى

أهم النقاط والأفكار الواردة خلال النّقاش

- من الضروريّ أن يسعى المؤتمر إلى رؤية لتفعيل آليات تطبيق المقترحات المقدّمة في الأوراق والمداخلات، مع ضرورة التأكيد والعمل على الإسهام في تطوير أجندة بحث عربيّة حول المرأة وقضاياها. واقتُرح مشاركون العناية بإنشاء مراكز للدراسات والبحوث المختصّة بشؤون المرأة؛ «فلا تخطيط دون بحوث صحيحة». كذلك طُلِبَ من منظمة المرأة العربيّة تفعيل اتصالاتها مع الحكومات العربيّة، إستنادًا إلى أنَّ القرار السياسيّ هو القادر على المساعدة في الوصول إلى حلول لقضايا المرأة المطروحة على الساحة بشكلٍ عام.

- اقترح بعض المشاركين إقامة مركز مراقبة للانتهاكات المتعلّقة بحقوق الإنسان والمرأة (الحقوق لا تتجزأ).

- فيما يتصل بالنّقطة الأولى، أشار المؤتمرون في الجلسة إلى عدم المغالاة في المعالجات الكميّة المتعلقة ببحث قضايا المرأة، والاعتماد على القضايا النوّعيّة، لا على مجرد المؤشّرات الرقميّة.

- أشار بعض المشاركين إلى أنَّ معظم القوانين المطبَّقة في الأقطار العربيّة غير محصورة في إطار التشريع الدينيّ، عدا قوانين الأحوال الشخصيّة التي ما زالت تحكمها التفسيرات الدينيّة، وهذه التفسيرات لا تستجيب في كثير من الأحيان لتحوّلات الواقع ومستجدّاته. تتصل بذلك قضيّة فك الاشتباك بين الدّينيّ والثّقافي فيما يتعلّق بالمرأة في التشريع والتطبيق، وتأكيد أنَّ المصادقة على اتفاقيّة «القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة» (سيداو)، ما زالت لا تؤثّر في القوانين الوضعيّة.

- ركَّز بعض المشاركين على أهمية إيلاء مسألة تمكين الأسرة العربيّة أمام التحديّات العولمية، أولوية على تمكين المرأة وتمكين الشباب.

- شُدد على ضرورة الانتباه إلى صوت المرأة العربيّة في الساحة الدوليّة، لا لمشاركتها في طرح القضايا على المستوى العالميّ، وإنما أيضًا الدفاع عن القضايا العربيّة. في هذا المجال اقتُرح إنشاء لجنة دائمة للمرأة في إطار الاتحاد البرلماني العربي على غرار ما هو حاصل في الاتحاد البرلمانيّ الدوليّ.

- تمكين المرأة لا يتم إلاّ بتمكين المجتمع، وهنا تبرز ضرورة التدقيق في اختيار نوعيّة النساء المرشحات للبرلمان، والاهتمام بتدريبهنَّ وتزويدهن بالمهارات اللازمة للإسهام في تمكين المجتمع. ■

جلسة العمل الثّانية

٥ تشرين الثّاني/نوفمبر

المحـور الثـــاني
«تأثير التحوّلات العالميّة على وضع المرأة العربيّة»

في هذه الجلسة التي ترأسها د. علي عتيقة (ليبيا)، قدمت خديجة مفيد، الأستاذة في كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة/جامعة الحسن الثاني (المغرب)، ورقة بعنوان: «المرأة العربيّة بين سرعة وتيرة الأنماط العولميّة وهشاشة بنى الواقع العربيّ». وقدمت دة. أغادير جويحان (الأردنّ) ورقة بعنوان: «المرأة العربية في عصر العولمة: هل تغيرت أدوارها؟»

١- أة. خــديجــة مفيـد

الأستاذة في كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة/ جامعة الحسن الثاني (المغرب)

انطلقت أة. خديجة مفيد من الاختلاف الجوهريّ بين العولمة (غلبة القوي على الضعيف والتّمكين لمنتجه بأسلوب التّهديد والقهر)، والعالميّة (الانطلاق من المحلي إلى الكوني، والتكافؤ بين المتعاملين والنديّة في القوة)، لتطرح سؤالاً حول التركيز على المرأة العربيّة، وقبول هذه المرأة التحّولات العولميّة؛ مبيّنةً أنَّ واقع الوطن العربيّ ما زال مفتوحًا على كلّ أسئلة النهضة حول حقوق المرأة ومشاركتها (تورد أمثلة على بعض الأسئلة المطروحة، كما في الكويت والسعودية والأردن ومصر). ورأت أنَّ هنالك تدافعًا قويًّا لإثبات عدم أهليّة المرأة لتحمُّل المسؤوليّات العامة، وأشارت إلى أنَّ المتزعّمين لهذه الإعاقات والتخلُّف أناس يسمون أنفسهم علماء دين ورجال دعوة.

رصدت أة. خديجة مجموعة من الظواهر في هذا الصّدد. ففي المجال الاجتماعيّ تكرس التقاليد والأعراف النّظرة الدونيّة للمرأة؛ فيما تقوم المرأة نفسها بدور المحافظ على هذه القيم، المساهم في إعادة إنتاجها. وفي المجال

القانوني، بقيت القوانين جامدة بين قوانين عرفيّة (كما الحال في دول الخليج)، ومزيج من القوانين الغربيّة والعرفيّة وبعض التشريعات ذات المصدر الدّينيّ التي تضيق بمستجدّات الواقع. وفي المجال السياسيّ، هنالك حرمان للمرأة من المشاركة السياسيّة جزئيًا أو كليًّا. وعلى المستوى الاقتصاديّ تبرز الإحصائيّات أنّ المرأة العربيّة من بين أفقر النساء في العالم. أما في المجال المعرفيّ، فإنّ نسب الأميّة لدى المرأة ترتفع في الأرياف والبوادي.

وبرأي الباحثة أنّ هذه الأوضاع في مجملها تشكّل واقعًا مستدعيًا للتغيير وقابلاً لأنْ يجرّ إلى أي نداء للخروج من هذا الواقع المنتكس.

تطرّقت الورقة إلى مصطلح الجنوسة (الجندر)، الذي تصفه الباحثة بأنّه أبرز إطار مفاهيميّ للتحوّلات التي عرفتها المرأة في الوطن العربيّ، حيث خضعت كلّ البرامج والمخططات والرؤى والتشريعات لخلفيّة هذا المفهوم. وقد جاء التنفيذ الاستراتيجيّ عبر مراحل ثلاث متسارعة ومتراتبة في الواقع العربيّ الهشّ والضعيف: (مرحلة التأسيس والتسويق عبر أذرع النظام الدوليّ، أي المنظمات غير الحكوميّة؛ مرحلة التهديد والمساومة للتوقيع على المواثيق الدوليّة؛ مرحلة الهيمنة ورفع التحفُّظات).

وقدّمت الباحثة نماذج على ذلك مما جرى تطبيقه على المستوى القانونيّ، والمستوى الثقافيّ، والمستوى اللوجستيّ، والمستوى الاجتماعيّ، والمستوى السياسيّ؛ موضحةً أنّ التحولات الجارية في المجتمعات العربيّة هي تحولات قسريّة لم تعرف المراحل الطبيعيّة التي عرفتها المجتمعات الأوروبيّة.

ثم تناولت أثر التحوّلات على المرأة العربيّة في الواقع العربيّ الهشّ، ماديًّا ومعنويًّا وأُسريًّا وعلى مستوى الوظيفة والتشريعات المرتبطة بها، لتصل إلى موجبات الانتقال من العولمة إلى العالميّة من خلال عدد من المقترحات منها؛ خلق شبكة عربيّة لمواجهة التسيُّب الإعلاميّ المهيمن على إنسانيّة المرأة. ■

جلسة العمل الثانية

٢- دة. أغـــادير جويحـــان

مديرة مكتب سموّ الأميرة تغريد محمّد (الأردنّ)؛ عضو المنتدى

حاولت الباحثة **دة. أغادير جويحان** الإجابة عن السؤال الذي تطرحه في عنوان ورقتها من خلال مؤشرات عدّة؛ بادئةً بمناقشة وضع المرأة العربيّة في ظلّ إعادة الهيكلة عالميًّا. ووجدت أنَّ المنطقة العربيّة لا تزال حتى الآن مشاركًا ضعيفًا في إعادة الهيكلة العالمية. وتوحي الأدلّة بأن للاتجاهات الحالية انعكاسات سلبيّة على مشاركة المرأة العربيّة في القوى العاملة. وهنالك اتجاه غير معلن – لكنّه ملموس– لتشجيع النساء على الانسحاب من القوى العاملة. فزيادة حدّة التنافس في سوق العمل يجري حلّها على حساب النساء إلى حدّ كبير، بما في ذلك أولئك اللواتي يؤهلهن مستواهنَّ التعليميّ ومهاراتهن للمساهمة على نحوٍ مهم في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المستدامة.

كما أنَّ مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنية. كذلك هي متدنّية من حيث الوضع الوظيفيّ والأجور وتوزيع الوظائف القائم على أساس الجنس. والمردود الاقتصاديّ لتعليم الإناث أقلّ مما هو متوقَّع عمومًا، ويتجلّى ذلك في تدنّي مستويات الأجور، وكذلك في ضعف المشاركة في صنع القرار. علاوة على ذلك، فإنَّ وصول المرأة العربيّة إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتصالات، خاصة إلى الإمكانات التي توفّرها شبكة الإنترنت، يبقى محدودًا. فمن الواضح أنَّ الفقر والتّعليم غير الملائم، أو الانتقاص من حقوق المواطنة ليست هي بالضرورة المتغيّرات الأكثر تأثيرًا على مكانة النساء والرجال على حدٍّ سواء.

من أبرز التغيُّرات المتعلّقة بواقع المرأة العربيّة التغيُّر في الأدوار الجندريّة لها (مع ملاحظة أنّ هذا التغيُّر كان طفيفًا وسطحيًّا)؛ إذ بدأت المرأة تشغل مواقع لم تكن المشاركة بها متاحة لها سابقًا، ودخلت المرأة الحياة العامة بجوانبها الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة.

فيما يتعلَّق بواقع تمكين المرأة العربية في عصر العولمة، تدلّ المؤشرات على أنَّ هنالك نقصًا واضحًا في تمكين المرأة العربيّة؛ إذ تأتي المنطقة العربيّة في المرتبة قبل الأخيرة بين مناطق العالم، بحسب مقياس تمكين المرأة المعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، ولم تقلّ عنها إلاَّ إفريقيا جنوب الصحراء. ويعود هذا التدنّي إلى محدوديّة مشاركة المرأة في المنظّمات السياسيّة، ومن نقصان فرصها في التعليم وتنمية قدراتها البشريّة. وفي دراستها للمؤشرات التعليميّة، تؤكِّد الباحثة أنَّ ارتفاع نسب التحاق الإناث بالتعليم العاليّ في كثير من البلدان العربيّة، وخصوصًا البلدان الخليجيّة، يعدّ مؤشرًا إيجابيًا مهمًا في مجال التنمية الاجتماعية وفي مجال تمكين المرأة، غير أنَّ الارتفاع النسبيّ لالتحاق الإناث بالتعليم العالي في بعض البلدان العربيّة، يعبِّر أيضًا عن عزوف الذكور عن الالتحاق بالتعليم العالي في

ظلّ توافر فرص للكسب الضّخم والسّريع، من دون تجشّم مشقّة التعليم العالي، وهي غير متاحة للإناث أساسًا من خلال التجارة. إلاّ أنّ مكسب المرأة العربية في ارتفاع نسب التحاقها بالتعليم العالي هو مكسب منقوص، حيث تواجه خريجات التعليم العالي نُدرة فرص العمل المتاحة لهن بسبب اقتران القيود الاجتماعية بنوع الوظائف المسموح لهنّ بشغلها.

في مجال إعادة إنتاج الصورة النمطيّة للمرأة العربيّة في وسائل التنشئة الاجتماعيّة، تلاحظ الباحثة أنّ الثقافة التقليديّة السائدة ما زالت تقف موقفًا سلبيًا إزاء المرأة؛ وجودًا ودورًا ومصيرًا. فالرواسب الثقافيّة التي تضع المرأة في مواقع القصور والدونية، ما زالت في أوج قوّتها، ومازالت تجد ينابيع تاريخيّة ثرة تدفعها إلى النشاط والحيويّة في كلّ مرحلة أو حقبة تاريخيّة. كما تلاحظ في إحدى صيغ تلك الصورة أنّ المرأة تتعرّض لاضطهادين: الأول، الاضطهاد التقليديّ النّاجم عن شروط الحياة الاجتماعيّة المتخلّفه البدائيّة، والثاني، الاضطهاد النّاجم عن التلبُّس البرجوازيّ الذي تنخدع به المرأة في حدود توهمها بأن الصورة البرجوازيّة للمرأة هي الصورة الوحيدة لتحرّرها. فمشكلة المرأة العربيّة جزء لا يتجرأ من مشكلات التخلُّف الاقتصاديّ والاجتماعيّ برمّته.

تعمل مؤسسات التنشئة الأخرى على تكريس صورة نمطيّة معيّنة للمرأة العربية، ومنها مؤسّسة الإعلام (مثلاً في إحدى الدراسات حول المرأة في الأفلام العربيّة، فإنّ أكبر النِّسب وأكثرها دلالة هي نسب النساء اللواتي من دون مهنة واضحة، أي مجرّد أنثى).

لقد عملت وسائل الإعلام العربيّة على تجاهل تسليط الضوء على كثير من قضايا المرأة. وتوضح الباحثة في دراستها للمؤشرات المتعلّقة بالوعي الصّحيّ أنّ من الظواهر المرتبطة بضعف مستوى الوعي الصّحيّ لدى النساء، انتشار ظاهرة ختان الفتيات في بعض البلدان العربيّة، وتزيد نِسب الختان في المناطق الريفيّة عنها في المدن.

وما تزال المرأة في البلدان العربيّة، خاصة في البلدان الأقل نموًّا، تقاسي معدلات مرتفعة في مخاطر المرض والوفاة المتصلة بوظائف الحمل والإنجاب.

أما في المؤشرات المتعلّقة بالمشاركة السياسيّة والتشريعات، فقد حصلت تغييرات بسيطة وجوهريّة على واقع المرأة السياسيّ. لكن الإقرار، العلنيّ أو المسكوت عنه، بمبدأ التمايز بين الرجل والمرأة في النُظم الدينيّة والقوانين الوضعيّة، يحدّ من إمكانيّة تطبيق المساواة التي ضمنتها معظم النُظم والدّساتير العربيّة، نتيجة لذلك استمرّت كلّ أشكال التّمييز ضدّ المرأة العربيّة في جميع المجالات.

إنّ لضعف مشاركة المرأة في المجال السياسيّ انعكاسات ونتائج على التنمية السياسية؛ إذ لا يمكن أنْ تتحقّق تنمية سياسيّة متكاملة من دون مشاركة فاعلة من هذا القطاع المهم. كما تتناول الباحثة قضايا أُخرى متعلّقة بالأوضاع الاقتصاديّة والمؤشرات الاجتماعيّة، وتورد بعض الجداول والمقارنات الرقميّة. ■

جلسة العمل الثانية

مداخلات

أة. ابتسام الصمادي

تحدثت أة. ابتسام الصمادي، عضو مجلس الشعب السوريّ سابقًا وعضو لجنة المرأة في الاتحاد البرلمانيّ الدوليّ والمُحاضِرة في جامعة دمشق (سورية)، في مداخلتها عما أصاب المرأة من خسائر تاريخيّة. أولها كان خلال العصر البطريركيّ حينما بدأ التملُّك وحقّ توريث الآباء للأبناء، فسقط آنذاك حقّ الأم؛ ثم دخول المرأة عصر الظلام والتخلُّف حيث أُسدل حجاب على عقلها قبل جسدها، فدخلت في أتون التخلُّف. وقالت: إن خسارة العصر الحديث متمثّلة في تسليع المرأة وجعلها مادّة للعرض والإعلانات والفيديو كليب، والتنطح للدفاع عن شرفها وهدرها؛ ما أدخلها في شرخٍ من الهوس.

وأضافت أنّ ذلك أنتج نموذجين متناقضين:

١- نموذج المرأة التقليديّة، حارسة الإرث والتقاليد والمُدافعة عنهما بكلّ ما أوتيت، وبأعنف من الرجل.

٢- نموذج الإنسانة المشطورة في داخلها، المُستهلَكة في بيتها حتى اللهاث، التي تبدو عصريّة لكنّها متصدّعة الوعي.

ورأت أة. ابتسام أنّ المرأة تصدَّت لضوء العصر المُبهر والعولمة بخطابٍ استعدى الرجل، هذا الذي يفترض أنْ يساعدها؛ لكنّه تركها تصارع وحدها. لذلك دعت إلى استفادة المرأة من كلّ تجارب الماضي وخساراته على المستوى الفكريّ، والحاضر وإرهاصاته، لتبدأ عصر الكسب المشروع وتقدِّم خطابًا جديدًا تربح فيه نفسها وأسرتها ومجتمعها ووطنها. وأكّدت أهميّة المشاركة الفعليّة للمرأة في صنع القرار، وأنْ تقدّم المرأة خطابها بقبول التكامل مع الرجل ليتكاتفا ضدّ التخلُّف وآثاره السلبيّة على كليهما. واقترحت في هذا الصدد أنْ تطرح المرأة المثقّفة اليوم قضيّة الأُسرة بدلاً من قضيّتها

الشخصيّة؛ مشيرةً إلى تأسيس «هيئة الأُسرة» في سورية ومنهجيّة نشاطها الفكريّ القائم على مفهوم تكامل أدوار أفراد الأُسرة. ودعت إلى إدخال مفهوم الجنوسة (الجندر) ضمن المقررات والمناهج المدرسيّة لتشكيل بنية تساعد تربويًّا على فهم واضح للتفريق بين الترسبات الأيديولوجيّة للأعراف الاجتماعيّة والحقّ الطبيعيّ للمرأة والرجل، ما يعزز الحالة الديمقراطيّة في البنية التحتية النفسيّة العميقة للإنسان، وإخراج المرأة من دائرة المقدس في الذهنية الجمعيّة للمجتمع، حتى لا يكون التقديس نوعًا من التعويض الذي يحمِلها تبعات فوق طاقتها.

وقدمت أة. ابتسام في مداخلاتها خلال المؤتمر مقترحًا لتأليف لجنة للمرأة في الاتحاد البرلماني العربيّ أسوة بلجنة المرأة في الاتحاد البرلماني الدوليّ.

دة. أم العزّ الفارسي

تطرَّقت دة. أم العز الفارسي، أستاذة العلوم السياسيّة/جامعة قار يونس (ليبيا)، في مداخلتها إلى الموقف الليبيّ من التشريعات الدوليّة الخاصّة بالمرأة؛ مشيرةً إلى أنَّ ليبيا حرصت، منذ استقلالها، على تأكيد وجودها ضمن الأسرة الدوليّة، وعزَّزت ذلك بالانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات الدوليّة التي تعنى بحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة وتحرِّم التمييز وتنبذ العنف والقسوة والاستغلال للبشر. وتأكيدًا لما تمليه العقيدة الإسلاميّة والقيم الاجتماعيّة والتشريعات النافذة، فقد بدأت ليبيا بالتصديق على الاتفاقات الدوليّة المعنيّة بهذه القضايا (تورد الباحثة جدولاً بواحد وعشرين اتفاقيّة صادقت عليها ليبيا).

ولاحظت الدّكتورة أن التصديق على الكثير من هذه الاتفاقات تمّ بعد إعلان الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير في ١٩٨٨/٦/١٢. وتعد اتفاقية «القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة» إحدى أهم الوثائق التي تعنى بها هذه الدراسة/المداخلة من حيث بيان موقف ليبيا منها. وفي هذا السياق بيَّنت دة. أم العزّ أشكال مشاركة المرأة الليبيّة في أعمال اللجنة الشعبيّة العامة للاتصال الخارجيّ والتعاون الدوليّ خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٢، ومشاركتها في دورات الجمعيّة العامة للأمم المتحدة للفترة نفسها.

وفصّلت المداخلة أوجه استجابة ليبيا لبعض قرارات الأمم المتحدة المتعلِّقة بالمرأة، كما تناولت الموقف الليبيّ من المؤتمرات الدوليّة المعنية بالمرأة لا سيما على صعيد الأمم المتحدة، والمبادرة الليبيّة

عبر التقرير الوطنيّ عن المرأة، الذي حمل عنوان: «المرأة في المجتمع العربيّ الليبيّ: إنجازات وتطلّعات» بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ والمجموعة الاستشاريّة حول المرأة، أواخر عام ١٩٩٧. واستكمالاً لذلك تعرضت المداخلة لموقف ليبيا من مؤتمر قمّة المرأة العربيّة في القاهرة ١٨-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وقمّة المرأة العربيّة في الأردن ٢٠٠٢، واتفاقيّة إنشاء منظّمة المرأة العربيّة، وتحدّثت عن موقع المرأة الليبيّة في دليل التنمية البشريّة لعام ١٩٩٥ مقارنةً بالمرأة في دول أخرى.

دة. فريال العلي

أشارت دة. فريال العلي، الأستاذة في جامعة جرش الأهليّة (الأردن)، في مداخلتها إلى التداعيات الخطيرة التي استهدفت العرب والمسلمين إثر أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ ما فرض ضرورة إعادة النظر جوهريًّا في البنية الثقافيّة للدول العربيّة والإسلاميّة، بعد فشل المشروعات السياسيّة والاقتصاديّة، وبعد أنْ أصبحت المؤسّسة الدينيّة غير مقنعة في كثير من طروحاتها الفكريّة. ولما كانت المرأة أهمّ لبنات البنية الثقافيّة، فإنّ مراجعة الخطاب الثقافيّ الصادر عنها، أو الموجّه إليها، من الخطوات المهمّة التي يجب الالتفات إليها عند صياغة أي مشروع فكريّ.

ورأت دة. فريال أنّ الخطاب النسويّ العربيّ في الألفيّة الجديدة هو خطاب متراكم منذ القرن الماضي، ويعاني من إشكاليّات عدّة، رغم المكاسب التي حققها. هذا الخطاب يدور حول محاور ثلاثة أساسيّة، هي:

١- المساواة بين الرجل والمرأة
٢- منح المرأة الحريّة الكاملة في إدارة مختلف شؤون حياتها
٣- مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة

راجعت المداخلة هذه المحاور بشيء من التفصيل، آخذةً بالحسبان أنّ الخطاب النسويّ المعاصر يعاني من تجاذب متناقض بين أطراف مختلفة تدعي أنّها الأقدر على الاعتناء باحتياجات المرأة. وبيّنت أنّ الإجابة عن الأسئلة التي تُطرح حول هذا التجاذب المتناقض تحتاج إلى تكاتف جهود المؤسّسات والأفراد لتأسيس خطاب يستند إلى إلى منهج علميّ هادىء مستنير، بعيدًا عن الخطابة الفجّة أو الطروحات الحالمة؛ محذرةً من إجابات تستند إلى العقليّة التبريريّة التسويغيّة التلفيقيّة القادرة على جعل أي طرف من الأطراف (صوابًا) وغيره (خطأ).

د. محمد عوض الترتوري

استعرض د. محمد عوض الترتوري (الأردنّ)، في مداخلته تاريخ قضيّة المرأة مع الرجل؛ قائلاً: إنّه تاريخ طويل مملوء بالظلم والأنانيّة. ففي لحظة تاريخيّة معيّنة استسلمت المرأة للرجل من دون أي قيد أو شرط. وهنا كانت بداية الفجوة؛ فسلّمت بأن يكون الرجل هو الملك السيد وهي العبد المملوك، وأن يكون بيده مصيرها. ومع الزمن أصبح لدى المرأة ذلك النوع من العجز المكتسب، حتى أصبح سمة جينيّة وراثيّة لديها. وهذا ما يفسّر النظريّات النفسيّة والبيولوجيّة التي تظهر أنواعًا من الفروق في القدرات بينها وبين الرجل.

لقد أشار أفلاطون قديمًا، في كتابه «الجمهوريّة»، إلى أن المرأة تتداول كسائر الأشياء. وما زال الرجل والمرأة يجهل كلٌّ منهما الآخر. لذلك فإنَّ كثيرًا من التصوّرات الذهنيّة تجاه الآخر مبنيّة على أُسس غير علميّة، حتى غدت تلك التصوّرات أبنية معرفيّة مشوهة. ومن مظالم الرجل وأنانيّته النكراء تحريم التعليم على المرأة وتكبيل حريتها، ورسم صورة نمطيّة لأدوارها الاجتماعيّة. إنَّ الرجل هو واضع القانون، لهذا استطاع أنْ يتحكّم بالمرأة وأنْ يتسلّط عليها بحسب ما شرع لنفسه، وأخذ يبرِّر تسلّطه ووصايته عليها من خلال اتهامها بقصور العقل وانعدام الفهم، تمامًا كما يبرِّر المتسلّط في الريف ما يفرضه من قهر على الفلاح بانعدام حيلة هذا الأخير وعجزه عن التصدّي لقضايا حياته.

وأكّد د. الترتوري في ختام مداخلته أنَّ الطريق أمام التحرّر الحقيقيّ للمرأة ما زالت طويلة؛ ومن أجل ذلك التحرّر يجب على المرأة والرجل أنْ يخوضا معركة حامية لتحرير الإنسان.

أة. لميس ناصر

تعرّضت مداخلة أة. لميس ناصر، رئيسة الملتقى الإنسانيّ لحقوق المرأة (الأردنّ)، لنتائج دراسة تحليليّة أجرتها مؤسسة فريدُم هاوس (أيار/مايو ٢٠٠٥) وشملت ١٧ دولة عربيّة. وأظهرت هذه النتائج أنَّ التحدّيات والعقبات أمام تقدُّم المرأة العربيّة وتمكينها تتلخَّص في عاملين اثنين: عدم المساواة (الفجوة الواسعة بين الجنسين في الحقوق والحريات والمشاركة السياسيّة والاقتصاديّة)، والتمييز المنظَّم في القوانين والعادات الاجتماعيّة.

كما تعرّضت المداخلة لما جاء في التقرير الختاميّ لمؤتمر «قضايا الإصلاح العربيّ: الرؤية والتنفيذ»، الذي عقدته مكتبة الاسكندريّة (١٢-١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٤)، من تأكيد أهميّة تمكين المرأة العربيّة

سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، وما ورد في ملحق خاص عن المؤتمر نفسه من تلخيص قضايا المرأة الرئيسيّة في «الأزمة داخل الأسرة العربيّة نتيجة للتغيُّر في دور المرأة، الذي لم تواكبه إجراءات مساندة من جانب الدولة ومنظمات المجتمع المدنيّ؛ إضافة إلى تدنّي نسبة مشاركة المرأة العربيّة في المجال السياسيّ ونقص الخدمات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الدّاعمة للنساء المعيلات لأُسر».

ورأت أ. لميس أنّ السبب الرئيسيّ لتراجع مشاركة المرأة العربيّة في المجال السياسيّ والاقتصاديّ يكمن في التكوين الهيكليّ للأسرة العربيّة وفي النظام الأبويّ، الذي هو أساس المجتمعات العربيّة، وأساس المواقف التمييزيّة ضدّ المرأة. وأشارت إلى مساهمة قوانين الأحوال الشخصيّة في البلدان العربيّة في ترسيخ الأدوار الذكوريّة المتسلّطة والأدوار الأنثويّة التابعة ضمن بيئة الأسرة، واقترحت التوعية بأهميّة الدور الذي تقوم به مفاهيم الأدوار الاجتماعيّة في خلق ظواهر غير إنسانيّة ضمن محيط الأسرة، وتوجيه البرامج التدريبيّة للمنظّمات غير الحكوميّة إلى البدء بتمكين المرأة من محيطها المباشر (ابتداءً بالمنزل ووصولاً إلى المناصب في السلطات الثلاث).

أ. سالم بن محمّد الغيلاني

ركّز أ. سالم بن محمّد الغيلاني (عُمان)، عضو المنتدى، على محاولة تحديد آثار العولمة على أوضاع المرأة العربيّة والمجتمع العربيّ، سلبًا وإيجابًا؛ كون المرأة هي الخلية الأولى في بناء المجتمع، وهي مربية الأجيال، وذلك من خلال قضايا الهُويّة والانتماء، وتفتيت الثقافة القوميّة، والهيمنة الثقافيّة، وتفكيك الأسرة، وسيادة القيم الاستهلاكيّة، والتشكيك في أحكام الشريعة الإسلاميّة.

ورأى أن في العولمة جوانب إيجابيّة، مثل انفتاح الثقافات والتوازن بين الثقافة العالمية والثقافة المحليّة، وإكساب المرأة ثقافة ومعرفة واسعة عبر وسائل الاتصال الحديثة، والتكنولوجيا المتقدّمة التي أصبحت لغة العصر، والابتكارات الجديدة في مجالات مختلفة، وتأكيد حقّ المرأة في العلم والعمل واختيار شريك حياتها، وتأكيد حقها في المشاركة السياسيّة، وتنامي الدعوة لحصولها على فرص متكافئة في التعليم والثقافة، وتنمية قدرات المرأة كما الرجل في صنع القرار.

ثم ناقش أ. سالم تأثير التحوّلات العالمية على وضع المرأة العربيّة وما إذا كان موحّدًا أم نمطيًا، وطرح بعض النقاط المتعلقة بمشروع عربيّ لمواجهة مخاطر العولمة؛ من ذلك: تنمية المنهج العلميّ، والأخذ بأسباب القوّة، والديمقراطيّة واحترام الإنسان، وتوظيف وسائل الإعلام لتأكيد الهُويّة والقوميّة والعقيدة، وتأكيد دور الأسرة في المجتمع العربيّ. ■

أهم النقاط والأفكار الواردة خلال النّقاش

- هنالك مفاهيم خاطئة حول العلاقة بين العولمة والتوقيع على الاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق المراة وحقوق الإنسان. فالدول العربية كافة تشارك في إعداد المؤتمرات والتصديق على الاتفاقات، ولكنها لا تلتزم بهذه الاتفاقات التي وقعت عليها. أو أنها تضع تحفظات عليها تفرغها من مضمونها. كما حدث مع اتفاقية (سيداو). القضية، إذن، ليست العولمة، بل هي التوقيع على الاتفاقات وعدم تطبيقها.

- أحيانا تكون هناك قوانين خاصة تتعارض مع نصوص الدستور، كأن ينص الدستور على المساواة، في حين يمنع قانون الانتخابات المرأة من الترشح أو الانتخاب.

- ثمة ربط خاطيء بين بدايات الحركة النسوية العربية وانتشار النفوذ الاستعماري الغربي في البلدان العربية. ففي واقع الأمر أن بدايات الحركة النسوية العربية تزامنت مع بدايات النهضة العربية، لذا جاءت أجندات حركة تحرير المرأة حاملة للهم النسوي والهم الاجتماعي التحرري.

- التشريعات التي تحتوي نصوصا تنتقص من حقوق المرأة يجب أن تتغير، ليس بسبب الضغوط الغربية، بل لأن تغييرها حاجة خاصة بنا.

- ثمة إيجابيات كبيرة تحققت في وضع المرأة في الوطن العربي، لا يعود الفضل فيها إلا إلى نضالات المرأة العربية، وإلى الهيئات المختلفة التي تعمل في مجال حقوق المرأة والتي بذلت جهودا متواصلة لتبديل التشريعات الراهنة ووضع قوانين أكثر تطورا.

- طُرح اقتراح بأن تكون هناك كوتات للأحزاب تتضمن بدورها كوتات للنساء.

- لوحظ أن هناك من يهاجم العولمة أو يمتدحها من دون أن يتطرق أحد لتعريفها؛ وأن الأدبيات العربية عن أثر العولمة على النساء قليلة جدا، وإن وجدت فهي في أغلبها عموميات. وأشار بعض المشاركين إلى أن هنالك إيجابيات للعولمة، مثلما أن هنالك سلبيات لها مثل كفها يد الحكومات الوطنية عن التحكم بثرواتها الوطنية وفرض إملاءات عليها تنتقص من استقلالها. ■

جلسة العمل الثّالثة

٦ تشرين الثّاني/نوفمبر

المحـــور الثّـــالـــث

«المـــرأة في التشـــريعـــات العـــربيّة»

في جلسة العمل الثالثة التي ترأسها د. عبد العزيز حجازي (مصر)، قدمت دة. بدرية العوضي، أستاذة القانون الدوليّ العام في كلية الحقوق/جامعة الكويت، دراسة مقارنة بعنوان: «الحقـوق المقيّـدة للمرأة العربيّة في قوانين الأحـوال الشّـخصيّة»؛ في حين قدمت معالي أة. أسمى خضر (الأردنّ)، ورقة بعنوان: «مسؤولية النظم القانونية والتشريعات العربية عن حالة المرأة».

١- دة. بـدريّة العـوضي

أستاذة القانون الدوليّ العام في كلية الحقوق/جامعة الكويت (الكويت)؛ عضو المنتدى

انطلقت دة. العوضي في هذه الدّراسة التّحليليّة المقارنة من أنَّ هنالك عرقلةً لدور المرأة التّنمويّ في التّشريعات الوطنيّة التي لها علاقة مباشرة بحقوق المرأة الأُسريّة وحقوق المواطنة خاصّة، في أغلب الدّول العربيّة، ما يدعو إلى أن تأخذ الحكومات العربية زمام المبادرة لمراجعة هذه القوانين وتعديلها؛ وأنَّ هنالك انتهاكات عدّة تُمارس ضدّ المرأة وحقوقها الأساسيّة، ما يؤدّي إلى اتساع الفجوة بين ما تقرّه المبادىء الدّستوريّة والقوانين وممارسة المرأة لحقوقها.

وأشـارت الباحثة إلـى أنَّ وثائق التّصديق والتحفُّظات المُرسلة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة ستبيِّن الموقف الرّسميّ والحقيقيّ للحكومات العربيّة (١٦ دولة عربيّة)، الأطراف في الاتفاقيّة الدّوليّة للقضاء على جميع أشكال

التّمييز ضدّ المرأة (سيداو) ١٩٧٩ (المادّة ١٦؛ الأُسس العامة لتحقيق المساواة)، بحجّة تعارضها مع الشّريعة الإسلاميّة أو مع الدساتير وقوانين الأحوال الشّخصيّة.

من هنا، قدّمت الباحثة دراسةً وتحليلاً للحقوق المقيِّدة للمرأة العربيّة في العلاقات الأسريّة من خلال بعض قوانين الأحوال الشّخصيّة المُختارة (تقليديّة الطّابع)، إلى جانب قوانين الأُسرة الحديثة التي نجحت في تعديل بعض النّصوص القانونيّة المقيِّدة للمرأة وممارسة حقوقها.

إنَّ المادّة (١٦) من اتفاقيّة (سيداو) تطالب الدّول الأطراف باتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التّمييز ضدّ المرأة في الأمور كافة المتعلِّقة بالزواج والعلاقات الأسريّة.

رأت الباحثة، بعد الاطلاع على بنود هذه الاتفاقيّة وتطبيقها، أنّه يصبح بالإمكان تغيير المفاهيم والتقاليد العربيّة المتخلِّفة السّائدة والمُجحفة بحقوق المرأة الأسريّة لعقود طويلة في المجتمعات العربيّة، التي تتمتّع بحصانة تشريعيّة واجتماعيّة ضدّ الإلغاء أو التّعديل وتتعارض مع المركز الاجتماعيّ والسياسيّ والتعليميّ للمرأة العربيّة، ومع مبادئ العدالة والإنسانيّة.

لكنّها، من جانب آخر، أوضحت أنَّ هذا الوضع الذي تطالب به الاتفاقيّة جعل غالبيّة الدّول العربيّة تتحفظ على المادّة بأكملها أو على بعض بنودها. والدول التي تحفَّظت استنادًا إلى تعارض المادّة مع أحكام الشريعة الإسلامية: (مصر؛ المغرب؛ العراق؛ ليبيا؛ السعودية؛ سلطنة عُمان؛ موريتانيا؛ البحرين). وهنالك من تحفَّظ لتعارض المادّة مع قانون الأحوال الشخصية التي تستند إلى أحكام الشّريعة الإسلاميّة أو المبادىء الدستوريّة (تونس؛ الجزائر؛ لبنان).

وقدّمت الباحثة قراءة في التحفُّظ الكويتي على هذه المادّة؛ مشيرةً إلى تبايُن مواقف دول مجلس التعاون حيال التحفُّظات، لكنّها قالت: إنَّ التحفُّظ الكويتيّ على الفقرة (د) السّابقة، رغم عدم النّصّ عليها صراحة في قانون الأحوال الشخصيّة لعام ١٩٨٤، يؤكِّد عدم اتفاق فقهاء الشريعة الإسلاميّة على اقتصار الوصاية على الرجل، علمًا بأنَّ الكثير من التشريعات العربيّة والإسلاميّة تعطي للمرأة، مثل الزوجة أو الأخت أو الأم، الحقّ بالوصاية على الأبناء القصَّر إذا توافرت في المرأة الشروط المطلوبة في الوصي.

ثم تعرضت الباحثة لأسلوب استخدام قوانين الأحوال الشخصيّة للتهرُّب من تطبيق اتفاقيّة

(سيداو)، معتبرةً تحفُّظات الدّول العربيّة على الحقوق الأساسيّة للمرأة المنصوص عليها في الاتفاقات الدوليّة وسيلة للتهرّب من تنفيذ الاتفاقيّة على المستوى الوطني، وأنه يشكّل انتهاكًا لمبدأ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان المنصوص عليها في دساتير هذه الدول أو نظمها الأساسيّة. كما يتعارض هذا الأسلوب مع مبدأ التحفُّظ المنصوص عليه في المادّة (١٩) من اتفاقية فيينّا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ المصدَّق عليها من غالبيّة الدّول العربيّة.

درست الباحثة الصفات المشتركة لتحفُّظات الدول العربيّة، لتجد أنّها تستند إلى مبادىء الشريعة الإسلاميّة والقيم العربيّة، لا سيما فيما يتعلّق بحقوق المرأة في العلاقات الأُسريّة بغرض تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، ومنح المرأة حقًا مساويًا لحقّ الرجل في الموضوع المتعلّق بجنسيّة أطفالها.

وانتقلت إلى مناقشة مبررات اعتراض الدول الأطراف على التحفُّظات العربيّة، المستندة إلى أحكام الاتفاقيّة الدوليّة للقضاء على التمييز ضدّ المرأة وإلى القواعد العامة في القانون الدوليّ، ولضمان حقّ المرأة في التمتّع بالحقوق الأساسيّة للإنسان التي قرّرتها المواثيق الدوليّة. ثم تحدَّثت عن أهمّ الحقوق المقيّدة في العلاقات الأُسريّة من خلال استعراض والمقارنة بين بعض قوانين الأحوال الشخصيّة، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجيّ، التي ترى الباحثة أنها تكفل للمرأة بشكلٍ عام الحدّ الأدنى من الحماية القانونيّة والشرعيّة في العلاقات الأسريّة. كما أشارت إلى مبادىء عدّة، شرعيّة وقانونيّة، في هذه الدول في موضوع القيود المفروضة على المرأة في العلاقات الأسريّة، ومنها: الحقّ في اختيار الزوج؛ الحقّ في انهاء عقد الزواج؛ الحقّ الانفراديّ في طلاق الخلع؛ الحقّ في تنظيم إزاء تعدُّد الزوجات؛ الحقّ في التعويض المادّيّ العادل.

واختتمت دة. بدريّة ورقتها بجدول يلخص أبرز مضامينها. ■

٢- أة. أسـمى خضـر

وزيرة سابقة ومحامية (الأردنّ)؛ عضو المنتدى

تناولت أة. أسمى خضر في ورقتها عددا من النقاط المهمة المتعلقة بوضع المرأة على المستويين القانوني والتشريعي، منطلقة من أن المرأة كانت مغيبة عن صياغة القوانين والنظم والتشريعات العربية. وقالت إن هذه النظم والتشريعات القانونية، وكذلك الدساتير العربية، منسوخة بالكامل عن دساتير غير عربية. فقانون العقوبات، مثلا، مأخوذ عن القانون العثماني، وهذا، بدوره، مأخوذ عن القانون الفرنسي.

وأشارت إلى أن غياب المرأة عن عملية وضع القوانين والتشريعات قد أثر سلبيا على هذه النظم التي وضعت وتم تبنيها بعيدا عن المرأة نفسها. ففي النهاية، الرجال هم من وضعوا القوانين وسنوا الأحكام؛ وهؤلاء رجال يملكون سلطات دينية أو سياسية أو اقتصادية. وقد تمخض عن ذلك عدد من القضايا المتعلقة بمبدأ سيادة القانون، من حيث أن بعض القوانين قد تتعارض من نصوص الدستور. عدا عن أن هناك عددا من القوانين التي تستند إلى استثناءات وليس إلى أصول.

وتعرضت للعلاقة بين التشريع والشريعة. فالدساتير العربية تنص جميعا، فيما عدا لبنان ربما لوضعه الخاص، على أن الشريعة مصدر رئيسي، أو مصدر وحيد، أو أحد مصادر التشريع. ولاحظت أن القوانين جميعا، قد أدخل عليها تطوير، كما أنها طبقت بما يتفق مع بعض الخصوصيات الخاصة بهذا البلد العربي أو ذاك، مثل قوانين العمل وقوانين العقوبات وغيرها. أما القوانين الخاصة بوضع المرأة فلم تشهد أي تطوير يذكر.

وتساءلت المحاضرة: هل هناك تشريع مقدس؟ وأجابت أن هذه القوانين، وبالرغم من أنها جميعا مستندة إلى الشريعة الإسلامية، فإنها تتناقض فيما بينها؛ ففي الجزائر مثلا، يحق للمرأة أن تطلق زوجها، بعكس ما هو موجود في قوانين كثير من الدول العربية الأخرى.

سؤال آخر طرحته أة. أسمى هو: من الذي يستنبط الأحكام من القرآن والسنة النبوية؟ وأجابت بأنهم بشر مختصون بالفقه والشريعة، ولكن بينهم اختلافات كثيرة.

وقالت: إن القرآن الكريم يحتوي على قواعد كلية تتيح مجالا للاجتهاد، مثل شهادة المرأة

التي استثنيت منها بعض القضايا التي تعرفها المرأة أكثر من غيرها؛ مشيرة إلى أن المرأة اليوم متعلمة مثل الرجل تماما، وهو ما يتيح مجالا أكبر للاجتهاد في هذا المجال تحديدا.

وتعرضت المحاضرة إلى قضية نقص الثقافة القانونية لدى المواطنين في البلدان العربية. وتساءلت عن السبب الذي لا يدرس فيه القانون وعلومه، وكذلك حقوق الإنسان، في المدارس مثلا. واستنتجت أن هذا هو جذر ذلك النفور من القانون والنظام في بلداننا العربية، والتباهي بتجاوز القوانين والتشريعات، وهو أمر تلاحظه في درجة التزام المواطنين بقوانين السير مثلا.

وأكدت أن هنالك مسؤولية على الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في نشر الثقافة القانونية، مشيرة إلى أن الثقافة السائدة تعتبر شكوى المرأة في مراكز الشرطة أو اللجوء إلى القضاء عارا. وأول من يقول ذلك هم أهل المرأة المشتكية. بل إن المرأة تعاقب إذا ما تمسكت بحقها حتى من جانب المجتمع، وتضطر إلى تقديم تنازلات تنتقص من أمومتها ومن إنسانيتها.

ومن خلال خبرتها القانونية قالت أة. أسمى إن المرأة التي تقدم شكوى قضائية ضد زوجها تواجه بثلاث تهم، وهو ما يجعلها تحجم عن التقدم بشكوى. وهذه التهم هي:

- أنها على علاقة مع شخص آخر.
- أنها مريضة نفسيا.
- أنها زوجة مبذرة.

قبل ظهور الدولة الحديثة، كانت العشيرة أو القبيلة أو الطائفة هي التي تحمي الفرد. ولكن بعد ظهورها أصبحت العلاقة بين الفرد والسلطات المختلفة الممثلة للدولة هي الأساس، وهي علاقة قائمة على القانون. ولكن المشكلة أن معظم آليات تطبيق القانون تخضع للمنطق الذكوري.

واختتمت المحاضرة ورقتها بالقول: إن هنالك مسؤولية كبيرة على عاتق النظم القانونية، وأن على المرأة أن تدرك وضعها كمواطنة وكسياسية أيضا. ■

مداخـــــلات

أة. هناء سرور

تعرضت أة. هناء سرور، مديرة إدارة المرأة/جامعة الدول العربيّة (مصر)، في مداخلتها لجهود جامعة الدول العربيّة في سبيل تعزيز حقوق المرأة، خاصّة فيما يتعلّق بوضع المرأة في التشريعات العربيّة. تقول الباحثة: إنَّ القيام بتعديل التشريعات الخاصة بالمرأة العربية لا ينقصه إصدار القرارات أو الإعلانات العربية، فقد تجلت بوضوح في القمم العربيّة، التي أكدت جميعها أهميّة تعزيز الوعي بالمبادئ التي تكفل للمرأة حقوقها وإطلاق مبادرات تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وسنّ التشريعات اللازمة لحماية المرأة ورفع أشكال التميز ضدّها.

وتناولت المداخلة جهود الأمانة العامة للجامعة عام ٢٠٠٣ في إعداد موسوعة تضمّ جميع التشريعات العربيّة الخاصة بالمرأة، لتكون قاعدة بيانات أساسيّة ووثيقة مرجعيّة تسترشد بها الدّول عند وضع أو تعديل أو تحديث أو توحيد التشريعات العربيّة الخاصة بوضع المرأة. وقد أصدرت الأمانة العامة الطبعة الأولى من موسوعة «وضع المرأة العربية في التشريعات العربية»، التي تتكوّن من أربعة مجلدات (الدّساتير؛ الجنسيّة والأحوال الشخصيّة؛ القانون المدنيّ والعقوبات؛ قوانين العمل والضمان الاجتماعيّ، والمشاركة السياسيّة، والحقّ في التّعليم والتجارة). وتعمل إدارة المرأة في الجامعة العربية حاليًا على تنقيح هذه الموسوعة وتحديثها من خلال العمل على إدراج المواد المعدّلة والمحدّثة والقوانين الجديدة الصادرة بعد عام ٢٠٠٥. ويتزامن هذا العمل مع ما تقوم به منظّمة المرأة العربيّة من تشكيل مجموعة قانونيّة عربيّة – بترشيح وتكليف من الدول الأعضاء في المنظّمة – للنظر في تعديل القوانين الخاصة بالمرأة. وتتعاون جامعة الدول العربيّة في الوقت الحالي مع جهات إقليميّة، هي:

منظمة المرأة العربية؛ مركز UNIFEM; ESCWA; CAWTAR في عمل إقليميّ موحّد، وهو الإعداد لدراسة مقارنة بين التشريعات العربيّة فيما يخص المواد الخمس المتحفَّظ عليها في اتفاقيّة «سيداو» (٢، ٩، ١٥، ١٦، ٢٩)، ليس بهدف إبراز تميز تشريع على آخر، وإنّما بهدف إرساء حقوق الإنسان للمرأة من خلال إزالة العقبات التي تعوق الدول في رفع تحفّظاتها.

وفى قراءه أولية لوضع المرأة في التشريعات العربيّة، وجدت أة. هناء أنَّ الأمر يتطلَّب عناية المشرِّع العربيّ ومتخذي القرار ورجال الدّين والفقه المستنير ومنظّمات المجتمع المدنيّ، خاصة بالنسبة لقوانين الجنسيّة التي تتعامل مع المرأة على نحو مغاير لتلك التي تتعامل بها مع الرجل؛ ما يرتب مشكلات عدة لا تعاني منها المرأة فقط بل الأبناء أيضًا. إضافة إلى قوانين العقوبات التي تقرر اختلاف العقوبة الموقعة على المرأة مقارنة بتلك الموقعة على الرجل في الظروف و الأسباب نفسها (الجرائم الخاصة بالأسرة والأخلاق العامة). أما بالنسبة للجرائم المتعلّقة بالأموال العامة (كالسوق)، والمصلحة العامة (كالرشوة)، فإنَّ هذه القوانين تقرّ مبدأ المساواة في العقوبة.

أة. بثينة فرحات

اشتملت مداخلة المحامية أة. بثينة فرحات، المركز الوطنيّ لحقوق الإنسان (الأردنّ)، على دراسة مقارنة لأحكام قوانين الأحوال الشخصيّة في كلّ من الأردن ومصر وتونس والكويت، في مسألتي تعدُّد الزوجات والحضانة.

بيَّنت الباحثة أنَّ القانون الأردني يبيح تعدُّد الزوجات، وأوردت شروطًا نصَّ عليها القانون في هذا الصدد. وأوضحت أنَّ القانون المصريّ وضع بعض الأحكام التي تحقِّق للمرأة الاستقرار النفسيّ والعائليّ وتحفظ لها كرامتها وترعى أمومتها ومشاعرها. أما القانون التونسيّ فقد منع تعدُّد الزوجات، وأوقع عقوبات على المخالفين. كما بيّنت أة. بثينة الضوابط والشروط التي وضعتها القوانين الأردنيّة والمصريّة والتونسيّة والكويتيّة لما يتعلّق بحضانة أطفال، والحالات المنصوص عليها في هذه القوانين. ■

أهم النقاط والأفكار الواردة خلال النّقاش

- الدّعوة إلى تضافر جهود المنظّمات العربيّة. وفي هذا المجال أُشير إلى جهود جامعة الدّول العربيّة، التي بدأت بوضع اتفاقية موحّدة للأحوال الشخصيّة (وثيقة الكويت) في الثمانينيّات، ومن أهمّها وضع موسوعة عن المرأة في التشريعات العربيّة، التي صدرت طبعتها الأولى عام ٢٠٠٥ في أربعة مجلّدات، واشتملت على مِوضوعات تتعلّق بالمرأة في الدساتير وقوانين الأحوال الشخصيّة وقوانين العقوبات، والضمان الاجتماعيّ، والمشاركة السياسيّة والتعليم. ويجري الآن تنقيح هذه الموسوعة لإدراج ما جدَّ فيها.

- يتصل بالنقطة السابقة الإشارة إلى أنّ القرارات المتعلّقة بالمرأة لا تحتاج إلى قرارات الحكومات، التي سبق أن أقرّت من خلال ما جاء في الكثير من مقرّرات القمم العربيّة؛ فضلاً عن أنّ الجامعة العربيّة تنسّق في هذا المجال مع كلٍّ من الإسكوا ومنظمة المرأة العربيّة ومركز كوثر.

- لكن أُشير في تعليق على ما سبق إلى أنّ التركيز على قوانين الأحوال الشخصيّة يجب أن يوازيه أيضًا بالأهميّة نفسها التركيز على قوانين الجنسية من ناحية، وعلى قوانين العقوبات من ناحية أخرى، ذلك أن العقوبات تتضمن اختلافات في العقوبة المطبَّقة على المرأة منها على العقوبات المطبقة على الرجل (مبدأ المساواة).

- تأكيد دور القيادة المدنيّة مقارنةً بدور التشريعات.

- تأكيد أنّ قضيّة المرأة هي قضيّة شموليّة، ويجب التعامل مع المرأة بوصفها إنسانًا، وليس بوصفها امرأة فقط.

- هناك قضية أخلاقيّة تربويّة اجتماعيّة، تتعلّق بالفجوة بين أخلاقيّات مجتمع النخبة بالنسبة للنساء، وأخلاقيات الندرة. ويجب الانتباه إلى طريقة التفكير التي أصبحت سائدة لدى الجيل من عمر ١٢-١٨ من الفتيات، اللاتي هنَّ نساء المستقبل. في هذا الصدد يجب أن لا يكون التركيز على تدريس القانون فحسب؛ بل تدريس الأخلاقيّات (المعرفة التوعويّة)، وكذلك المعرفة الشاملة. فنهوض المرأة لا يكون فقط سياسيًّا وتشريعيًا، وإنما المطلوب هو النّهوض الشامل.

- اقترح أن يعمل المنتدى على طرق محاور أخرى تجلي شمولية قضايا المرأة.

- ضرورة أنْ تتبنى الحركة الديمقراطّية شعار (حقوقنا بلا تحفظات)، والكفاح في هذا السياق، وإقامة شبكة لتطبيق الشعار بالاستناد إلى ما أقرَّته المبادىء الدستوريّة العربيّة.

- كما يجب الانتباه إلى أن هنالك خطورة ماثلة في تحفظات الدول العربيّة على اتفاقيّة (سيداو)، بالقول إن تلك التحفظات تستند إلى الحرص على القيم العربيّة، وهي في التحليل النهائيّ تعني الشريعة الإسلاميّة. علمًا بأن العرب من المسلمين والمسيحيين على السواء كانوا من المشاركين أو المسهمين في صياغة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

- لاحظ مشاركون أن معظم ما طرح هو نصوص تاريخية وقانونية. واقترح وضع استراتيجية مستقبلية بدلا من البحث في الماضي، فهل الهدف من عقد المؤتمر هو وضع استراتيجية مستقبلية؟ وما هي هذه الاستراتيجية؟

- لاحظ بعض المشاركين أن المرأة كانت على الدوام سلبية في ممارسة حقوقها، وليس فقط في المطالبة بهذه الحقوق. واقترح إعداد صف ثان من القادة، ذكورا وإناثا، من جيل الشباب، لضمان استمرار عملية المطالبة بحقوق المرأة.

- المرأة العربية مقيدة بعدد من النظم والتشريعات. لذا علينا المطالبة بإصلاح التشريعات والقوانين. وفي هذا الإطار لابد لنا من التسريع في ردم الفجوة بين صناع القرار والقاعدة الشعبية، وهما قطبا تغيير القوانين. والتغيير لا يحدث إلا بلقائهما.

- أساس المطالبة بتحرر المرأة ونيلها لحقوقها هو احترام قيم المجتمع وليس التمرد عليها.

- عزا بعض المشاركين فقر المرأة وفقدها لحقوقها إلى عوامل خارجية مثل: الاحتلال والهجرة واللجوء. فالاحتلال هو الذي أعاد الأمية إلى العراق بعد أن كانت تلك الخطوة قد تحققت. في حين رأى آخرون أن الاحتلال لم يكن ليأتي لو كان المجتمع يعمل بجناحيه: الرجل والمرأة.

- الحل الوحيد لتخفيف الفقر والبطالة هو نشر الديمقراطية التي تخفف من انتشار الفساد من خلال الشفافية التي تطبقها. ■

جلسة العمل الرّابعة

٦ تشرين الثّاني/نوفمبر

مائدة مستديرة

«المرأة في الإعلام العربيّ»

جاءت جلسة العمل الرابعة والأخيرة، التي كانت تحت عنوان: «المرأة في الإعلام العربي»، والتي ترأسها د. نبيل الشريف، رئيس تحرير صحيفة **الدستور** الأردنيّة، على شكل مائدة مستديرة قدمت فيها أربع أوراق: «المرأة السودانيّة والعمل الإعلاميّ»، قدمها الإعلامي السوداني أ. عبدالله محمّد الحسن؛ و«النّوع الاجتماعيّ في الإعلام العربيّ»، قدمتها أة. فريدة النّقّاش، رئيسة تحرير جريدة الأهالي/رئيسة ملتقى تنمية المرأة (مصر)؛ و«صورة المرأة في الإعلام العربيّ»، قدمتها الروائية والإعلامية أة. ليلى الأطرش (الأردنّ)؛ كما قدّمت الخبيرة الإعلامية الشيخة مي آل عتيبي (البحرين) دراسة بعنوان: «نتيجة تطبيق استراتيجيّة إعلاميّة للحملة الانتخابيّة، وتأثيرها على الصورة النمطيّة للمرأة العربيّة»، وهي ورقة مستخلصة من «دراسة حالة: الانتخابات البحرينيّة للعام ٢٠٠٦»، أجرتها الشيخة مي.

١- أ. عبدالله محمّد الحسن

إعلاميّ (السودان)

قدمت هذه الورقة الموجزة خلفيّة تاريخيّة حول مشاركة المرأة السودانيّة في العمل الإعلاميّ بشكلٍ عام والصحافيّ بشكلٍ خاصّ، منذ صدور أول مجلّة نسائيّة سودانيّة عام ١٩٤٦، مع ملاحظة أنّ هذه المشاركة جاءت متأخرة بسبب قلّة تعليم المرأة ونظرة المجتمع المحافظ إليها.

تضمّنت الورقة إشارة إلى رابطة الصحافيّات السودانيّات ١٩٦٤-١٩٦٨، والصعوبات التي واجهتها برفض اتحاد الصحافة ضمّ الرابطة

إليه. ولاحظ الباحث أنَّ الصحفيّات في الماضي لم ينلن دراسة علميّة تؤهلهنَّ للعمل في الصحافة؛ بل اعتمدن على جهودهنَّ الفرديّة وعلى التّدريب الذّاتيّ المعتمد على الموهبة، إلى أن تخرَّجت أول دفعة من الإعلاميّات من جامعة أم درمان الإسلاميّة في بداية الثمانينيّات.

بدأ عمل المرأة السودانيّة في الإذاعة والتلفزيون في وقتٍ مبكّرٍ من خلال ركن المرأة في الإذاعة. بعد ذلك دخلت المرأة التلفزيون مذيعةً ومهندسةً ومقدمة برامج منوّعات.

أوضح الباحث أنه مَع أنَّ المجتمع كان يعارض عمل المرأة، لا سيما في جهاز جماهيريّ مثل التلفزيون، فإنَّ المرأة استطاعت أنْ تفرض احترام الناس والمجتمع لها من خلال المهنيّة العالية في الأداء والجدّيّة واحترامها لنفسها في المقام الأوّل، إلي جانب أنّها كانت تلقى الدّعم الكامل في ذلك من الإدارة.

قدّمت الورقة في ختامها بعض الإحصائيّات حول نسبة النساء العاملات في الإذاعة والتلفزيون السودانيّين. ■

٢- أة. فريـــدة النّقّـاش

رئيسة تحرير جريدة الأهالي/رئيسة ملتقى تنمية المرأة (مصر)

رأت الباحثة أنَّ حيِّز قضيّة المرأة يزداد اتساعًا مع النفوذ المتزايد للإسلام السياسيّ؛ ما يفرض خصوصيّة فريدة في واقعنا. ثم أشارت إلى بدايات التمييز النوعيّ ضد المرأة تاريخيًا وصولاً إلى النظم الاشتراكيّة، ورأت أنَّ حركات تحرير المرأة والحركات الاشتراكيّة والديمقراطيّة عامة راكمت تراثًا عظيمًا ضدّ هذا التمييز، وأنَّ مفهوم النوع الاجتماعيّ (الجنوسة أو "الجندرة" هو واحد من المفاهيم التي أنتجتها هذه الحركة.

واستعرضت الباحثة في هذا السياق نشوء مفهوم النوع الاجتماعيّ؛ مشيرة إلى أنه لا يقتصر على الأدوار والحقوق والمسؤوليّات العائدة للنساء والرجال والعلاقات بينهم؛ إنما يشمل أيضًا الطريقة التي تحدَّد بها خصائصهم وسلوكيّاتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي. وتفصِّل في هذا المجال عناصر المفهوم الأساسيّة؛ مشيرة إلى التعريفات التي وُضِعَت له منذ

انتشاره أواسط التسعينيّات؛ مركّزةً على أنّ هذا المفهوم استُخدِم لدراسة وضع المرأة بشكلٍ خاص، أو مدخلاً لموضوع (المرأة في التنمية)، واستغلال الرجل للمرأة. وتشير أيضًا إلى أنّ المفهوم دخل إلى المجتمعات العربيّة والإسلاميّة مع وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان ١٩٩٤، لكنه لم يُثِر أحدًا، لأنّه تُرجِم بالعربيّة إلى (الذّكر/الأنثى). وتضيف إلى ذلك تعريفات عدّة للمصطلح جاءت بها مصادر مختلفة.

عالجت الورقة علاقة الإعلام بقضايا النوع الاجتماعيّ عبر محاور ثلاثة تتناول: المرأة منتجةً للخطاب الإعلاميّ؛ المرأة متلقيةً لهذا الخطاب؛ المضمون العام للخطاب وصورة المرأة فيه. وفي سياق تفاعل هذه العناصر توضح الباحثة أن الطبقة الرأسماليّة هي التي تتحكّم في مقاليد الأمور في البلاد العربيّة، ويلعب جناحها الطُفيليّ والريعيّ دورًا رئيسيًا في تكوين الثروات، لا عن طريق توسيع القاعدة الإنتاجيّة في الزراعة والصناعة والخدمات، إنما عن طريق فوائض النّفط أو الوكالة للشركات عابرة القارات، والمضاربة في البورصة ونهب أموال البنوك العامة وتهريبها إلى الخارج، والمتاجرة في العقارات، وصولاً إلى عمليّات تبييض الأموال؛ في حين تعاني الرأسمالية الوطنية الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمّة وتتعرض للإفلاس ويتدهور حال الطبقات الشعبية يومًا فيومًا.

وأعطت الباحثة ضمن هذا السياق الاقتصاديّ الاجتماعيّ أمثلة من واقع الانقسام الطبقيّ بالغ الحدّة في المجتمع المصريّ والمجتمع العربيّ عامة؛ ما أنتج صورتين سائدتين للمرأة: المرأة السلعة في الإعلانات والأغاني وتجارة الرقيق الأبيض، والغالب هنا هو استخدام الفقيرات في هذه المجالات من جانب الرأسماليّة، والمرأة العورة، التي تُخفى بالحجاب والنّقاب وتُفرَض الوصاية الأبوية عليها. وفي ظلّ أوضاع غير ديمقراطيّة تكافح الحركة النسائية من أجل صورة المرأة الإنسان والمواطن الكامل، وتطرح مفهوم النوع الاجتماعيّ بدلالاته.

وجدت الباحثة أنه على هذه الخلفيّة الصراعيّة تتشكل التصوّرات العامة على المحاور الثلاثة، سواء في ذهنية المرأة صانعة الإعلام، أو المرأة المتلقية، وتعكس نفسها على صورة المرأة في الإعلام. ومن خلال بعض الدراسات حول ظروف تدهور أوضاع النساء وعوامله، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، خلصت إلى أنّ النساء المنتجات للخطاب الإعلاميّ في هذه البيئة الثقافية الإعلاميّة يتعلمن الدروس عن

خصائصهنّ بوصفهنّ نساء من مجتمع يميّز ضدّهنّ، ويمارسن القهر الطوعيّ للنفس، إلاّ فيما ندر.

وأوردت الباحثة تشخيصًا لأوضاع الإعلاميات المصريات استنادًا إلى دراسات للدكتورة عواطف عبد الرحمن؛ موضحة أنّ الموروثات التاريخيّة تلعب دورًا حاسمًا في أذهان القيادات العليا، ما يؤدّي إلى استبعاد الكثيرات من الإعلاميات عن شغل مواقع قياديّة. كما أنّ الإعلاميّات المصريات يعانين من كثرة الضغوط الاجتماعية والمهنية، نتيجة منظومة القيم والتقاليد والتفسير الذكوري للأديان. ورغم وجود أعداد كبيرة من القيادات النسائية الإعلامية في الإذاعة والتلفزيون بمصر، إلا أنّ ذلك لم ينعكس في تحسن نوعية البرامج وتوجهات المادة الإعلامية، مع ملاحظة أنّ النساء لا يؤدّين دورًا في تخطيط السياسات أو اتخاذ القرارات الإعلامية.

كما أوردت الباحثة مجموعة من صور المرأة المتناولة في الإعلام والدراما العربية، وما في ذلك من تركيز على نجوم المجتمع من الفنانات والرياضيات وسيدات الأعمال، وتجاهل هموم ملايين النساء من المحاميات والطبيبات والمعلمات وربات البيوت والباحثات والفلاحات والعاملات، سواء في الريف أو الحواضر.

وكذلك أوردت صورًا للمرأة العربية كما رآها المستشرقون والرحالة الأجانب في الجزائر مثلاً، وقارنت ذلك بما أشارت إليه دة. منى الصواف، رئيسة وحدة الطب النفسي في مستشفى الملك فهد بالسعودية من تشابه أعمال الدراما الخليجية في تعاملها السلبي مع المرأة عبر التركيز على الإساءة الجسدية والنفسية ومشاهد الضرب والصفع والشتم الموجه إليها، فيما يرى تقرير «نحو نهوض المرأة في الوطن العربيّ» أن هنالك عددًا متزايدًا من قنوات الإعلام المحافظة التي تكرّس دونية المرأة، وقنوات تدعي صيغة حداثية تعكس صورة المرأة السلبية بوصفها مجرد جسد.

دعت الباحثة في ختام ورقتها إلى خروج الإعلام العربي من الأنماط التقليدية لعلاقات الرجل والمرأة، والتعامل مع النوع الاجتماعي تعاملاً معرفيًا عصريًا ونقديًا، يرتقي إلى مستوى المقررات الدولية والحركة النسائية والديمقراطية الجديدة. ■

٣- أ.ة. ليلى الأطرش

روائيّة وإعلاميّة (الأردنّ)؛ عضو المنتدى

ركّزت الورقة على وضع المرأة من خلال إعلام الفضائيات، على مستويين: الأول، دور المرأة في صناعة الإعلام وكيفيّة طرحها قضايا جنسها؛ الثاني، مواكبة الإعلام للتطوّرات والمكاسب التي حققتها النساء ومعوقات تقديم الصورة الإيجابية للمكاسب.

قارنت الباحثة بين حالات من تجاربها الشخصيّة حول دور المرأة في صناعة الإعلام في الماضي القريب، وما هو حاصل في عصر الفضائيات العربيّة منذ منتصف التسعينيات؛ مشيرة إلى وجود إعلاميات في مناطق الخطر والحروب أحيانًا ونسبة عالية للمرأة في العمل الإعلامي عمومًا وفي مهمات مختلفة، من بينها مناصب قيادية (الجزيرة والعربية)؛ بل تعرض بعضهنّ للخطر ومحاولة الاغتيال (مي شدياق/ LBC).

وبالمقابل، أشارت إلى أنّ تنافس الفضائيّات العربيّة (أكثر من ٣٦٠ فضائـيّة) على جذب المشاهد جعل من الشكل والدلع والإبهار وكشف المحاسن شرطًا أساسيًّا في اختيار المذيعات. وفي الوقت نفسه أدّى ظهور قنوات دينية متخصصة إلى طرح نموذج آخر للمرأة الإعلامية المحجَّبة والبرامج الوعظيّة التي تقدّمها، ما زاد من الفصام الفكري عند المتلقّي في ظل هجمة الارتداد الدّيني السلفيّ.

رغم ذلك، فإنَّ معظم الدراسات والبحوث الإعلامية تشير إلى أنَّ الإعلام بجميع وسائله لا يقدِّم الصورة الحقيقية لوضع المرأة العربيّة ومكانتها ومكاسبها المتحقّقة؛ بل ينهج في مجمله إلى تقديم صورة سلبية عن النساء واهتماماتهنَّ الفكريّة. ذلك أنَّ البرامج المتخصصة بمشكلات المرأة تسجل أدنى نسبة مشاهدة إذا لم تلجأ إلى الإبهار وحشوها بفقرات لقاءات مع النجوم والمنوعات المختلفة. وضربت الباحثة أمثلة على هذا النحو من برامج بعض الفضائيّات العربية.

رصدت الباحثة كذلك أثر التحوّلات الفكرية في العالم العربيّ بعد اصطدام هذه التحوّلات بمتغيّرات سياسية واقتصادية موازية بعد حربي الخليج الأولى والثانية، والردّة السّلفية واسعة الانتشار، والتخوّف من الغزو الثقافيّ

والمؤامرة على الهوية وقضايا «الأمـة»، ومطالبة حكومات المنطقة بالديمقراطيّة وتحرُّر المرأة، فاشتدت سطوة الفكر السلفي الذي ربط الهُويّة والمحافظة عليها بقضايا المرأة. وفي تنازع التيارين الليبراليّ والسلفيّ اشتدت الهجمة على مكتسبات النِساء، وبدا الانفصام واضحا في المجتمعات العربية الواحدة، ولم يكن الفن والإعلام والإبداع بعيدًا عن هذه التحوّلات فرصد بعضها لكنْ بسطحية في معظم الأحيان. ولم يقف تأثير هذه البرامج على المجتمعات العربية وحدها بل تأثرت بها الجاليات العربية في المهجر. وتحدّثت الباحثة هنا عن بعض الظواهر الإعلامية في مناقشة تابوهات كانت محرّمة.

كما أكّدت تجاهل الإعلام لنماذج من نساء وصلن مراكز صنع القرار، عدا تجاهل بعض الكاتبات السياسيات؛ موضحةً أنَّ مشاركة العناصر النسائية المتخصصة في التحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأحداث المهمة في الفضائيات هامشية ما زالت قليلة، وأنَّ الاعتماد على المرأة مصدرًا للأخبار الدولية والقومية ما زال قليلاً. وأشارت في هذا السياق إلى أمثلة من بعض الأقطار العربيّة حول قضايا المرأة في الإعلام (مصر وفلسطين مثلاً). كذلك أعطت أمثلة من تنبّه الحركات النسائية العربية لإهمال المرأة في الإعلام وبعض الجهود لتداركه وتغيير الطروحات المتعلقة بالمرأة (المغرب وتونس مثلاً). ■

٤- الشيخة مي آل عتيبي

خبيرة إعلاميّة (البحرين)

تضمّنت هذه الورقة محاولة لقياس تأثير تنفيذ استراتيجيّة إعلاميّة للحملة الانتخابيّه في بقاء أو ثبات الصورة النمطيّة للمرأة عمومًا، وأثر ذلك على المرأة البحرينيّة بشكل خاص؛ متخذةً من المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات النيابيّة البحرينيّة ٢٠٠٦ مثالاً على ذلك (المعلومات الواردة في هذه الورقة هي خلاصة مبسّطة لرسالة الدكتوراة التي قامت الباحثة بإعدادها مؤخرًا.)

في البداية تناولت الباحثة الصورة النمطيّة للمرأة في الحقل السياسيّ، ورأت أنَّ التحرُّك في

بعض الدّول لمراعاة نظريّة النوع الاجتماعيّ كان في صالح الرجل أكثر من المرأة. أما في المجتمعات الإسلامية فهناك تحدٍّ آخر يضاف إلى سلسلة التحدّيات التي تواجهها المرأة، متمثلاً في التيارات الإسلاميّة المتشدّدة، التي حاولت كثيرًا إقصاء المرأة دون فهم حقيقي لأبعاد موقعها في الإسلام. ومع تأكيدها ضرورة الالتفات إلى الفروقات الجذريّة بين المجتمعات العربيّة والغربيّة حول مفهوم النوع الاجتماعيّ، أشارت إلى أنّ أولويّات المرأة العربيّة مختلفة واقعًا عن أولويات المرأة الغربيّة.

ثم استعرضت الباحثة تطوّر التّجارب الانتخابيّة في مملكة البحرين منذ بدء انطلاق المشروع الإصلاحيّ لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بانتخابات عام ٢٠٠٢، ومنح المرأة حقّها الانتخابيّ، ومشاركتها ناخبةً ومرشّحةً؛ رغم أنّ أيًا من المرشّحات لم تتمكّن من الفوز. وفي التجربة البرلمانيّة الانتخابيّة الثانية عام ٢٠٠٦ ازداد عدد النساء المرشحات (١٨ مرشّحة)؛ لكن أيًّا منهنّ أيضًا لم تتمكّن من الفوز عن طريق التصويت المباشر. ولم تصل إلى البرلمان إلاّ سيّدة واحدة (لطيفة القعود) التي فازت بالتزكية بعد انسحاب منافسيها.

أظهرت نتائج انتخابات ٢٠٠٦ سيطرة التيارات الإسلاميّة «بامتياز» على مقاعد البرلمان، تقاسمتها الجماعات الإسلاميّة السياسيّة، سواء السنّية منها أو الشيعيّة. ومن أبرز مميزات هذه التّجربة مشاركة الجمعيّات السياسيّة المعارضة فيها بعد مقاطعتها للانتخابات الأولى، لاعتراضها على بعض بنود الدّستور المعدَّل لعام ٢٠٠٢. ولاحظت الباحثة أنه رغم عدم تمكُّن المرشحات من النساء من جمع أصوات كافية للنجاح في الانتخابات، إلاّ أن تفاوتًا كبيرًا على مستوى أدائهن كان واضحاً بينهن سواء من حيث الحملات الانتخابيّة، أو من حيث عدد الأصوات التي حصدنها؛ إذ تفوّقت كثير من هؤلاء النسوة على مرشحين من الرِّجال، ونافس بعضهن بقوّة في دوائر انتخابية متفرقة وكنَّ نداً لمرشحين أقوياء. وأشارت الباحثة إلى البرنامج التدريبي المكثَّف الذي خضعت له المرشَّحات أو معظمهنّ، والدعم الماديّ الذي قدَّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الحملة الانتخابيّة للمرشَّحات.

بعد شرح منهج الدراسة، انتقلت الباحثة إلى تسجيل النتائج؛ ومن أهمّها: أنّـه كان لثلاثة متغيّرات رئيسيّة الأثر الأكبر في التأثير على خيارات النّاخب: الموروث الاجتماعيّ؛ كيفيّة

تنظيم الحملة الانتخابيّة للمرشّحة؛ الأدوات الاتصاليّة المستخدمة في التّواصل بين المرشّحة والجمهور.

بالنسبة لمتغيِّر الموروث الاجتماعيّ كانت النتيجة: «ليست هنالك صورة نمطيّة عن المرأة في البحرين»، فالعوائق أمام ترشيح المرأة لم تكن بسبب أي صورة نمطيّة، بدليل تفوق المرأة المرشّحة حينما تكون ذات ماضٍ سياسيّ أو اجتماعيّ على مرشّحين رجال في منطقتها. من جانب آخر بيّنت الدراسة الكميّة أنَّ لدور المرأة الاجتماعي عظيم الأثر في موقعها في الانتخابات وحصولها على أصوات الناخبين، خاصة النساء منهن. غير أن البحث الميداني في الدراسة أثبت لاحقاً أنَّ هذا العامل يخدم المرأة في حال ترشحها ضدّ امرأة أخرى، بينما لا يخدمها في حال ترشحها مقابل الرجل، خاصة إذا كان ناشطًا من تيّار إسلاميّ قوي. وبالنتيجة يبدو أنَّ التفوّق في النهاية لم يكن على أساس جندريّ، فلم ينجح الرجل أو المرأة، بل نجح التيار «الذي كان إسلاميًا»، أو أي ممثل عنه.

أكدت الدراسة الكميّة أيضًا أنَّ الناخبين يعتقدون ويؤكّدون امتلاكهم وعيًا سياسيًا، وأنه هو المؤثِّر الأول في قرارهم بالتصويت للمرأة من عدمه. وبيّنت أنَّ نسبة لا يستهان بها من أفراد عينة الدراسة تفتقر غلى «الإيمان بمشاركة المرأة السياسيّة»، وكانت المفاجأة أنَّ العينة المشار إليها، تشكِّل نسبه كبيرة من الجيل الشّبابيّ. وتُفسَّر هذه النتيجة بتأُثر هذا الجيل أكثر بالجماعات الإسلاميّة، وما أبرزته من روح التشدُّد في المجتمع.

فيما يتعلّق بتنظيم الحملة الانتخابيّة للمرشّحات، ظهر أنَّ تطبيق الخطة الاستراتيجيّة الإعلاميّة للحملة الانتخابيّة (المقترحة في رسالة الدكتوراة) للمرشّحات كان مفيدًا جدًا لموقعهن، وأنَّ لعامل تنظيم الحملة الانتخابيّة أهميّة لا تقلّ عن الموروث الاجتماعيّ في صياغة الفهم العام لدور المرأة الانتخابّي، مع أنَّ هنالك مرشحات لم يتضح اهتمامهنَّ بهذا العامل؛ ما أدّى إلى إخفاق كثيرات منهن.

أكّدت الباحثة وفقًا لدراستها أهميّة دور الأدوات الاتصاليّة في خلق علاقات، سواء سلبيّة أو إيجابيّة بين المرشّحات والنّاخبين، وأنَّ مشاركة المرأة بحدّ ذاتها يمكن أنْ تضيف بعدًا جديدًا للتجربة السياسيّة في مملكة البحرين؛ هذا البعد الذي يشمل الأداء السياسيّ النموذجيّ والأخلاقيّ في الحملات الانتخابيّة. ■

أهم النقاط والأفكار الواردة خلال النقاش

- أثيرت قضية ابتذال صورة المرأة في الإعلام، خصوصا في الفضائيات، التي اعتبرتها بعض البرامج والمواد الإعلانية سلعة. بعض المشاركين قال: إن المشكلة هي في معاودة استخدام الصورة نفسها في وسائل الإعلام رغم أنها رديئة. وقال آخرون: إن صورة المرأة لم تبتذل في الوطن العربي فقط، بل في العالم أجمع؛ فيما تطرق آخرون إلى استخدام البرامج العالمية عربيا، كما يحدث مع ما يسمى تلفزيون الواقع، وهو ما حول الإعلام إلى إعلام فضائحي، وذلك بمشاركة المرأة نفسها.

- لوحظ أن نسبة وجود المرأة في مواقع اتخاذ القرار الإعلامي ما زالت متدنية، وأن المرأة ما زالت بعيدة عن اتخاذ القرار حتى بالنسبة للبرامج النسائية التي يعدها رجال، والمسلسلات التلفزيونية التي تناقش قضايا المرأة والتي يكتبها رجال أيضا.

- قال مشاركون: إن الرجل قد استخدم جسد المرأة كمستعمرة، وعلينا أن نعطيها فرصة استخدام المرأة «كنص» أي الذهنية الكامنة خلف صورتها. وتساءل بعضهم كيف يمكن للمرأة أن تسوق شيئا في وسائل الإعلام، بينما هي نفسها موضوع للتسويق.

- الإعلام العربي لم يعط المرأة حقها؛ بل ركز على سلبياتها التي كان يجب أن يساهم في القضاء عليها.

- دعا بعض المشاركين إلى التصدي لإبراز المرأة في صورة سلبية، سواء كان ذلك في الأعمال الدرامية أو في الإعلانات. واستحضرت بعض الأمثلة التي أجدت فيها اعتراضات نسوية منظمة في وقف أعمال تبتذل صورة ومكانة المرأة في وسائل الإعلام.

- أثيرت قضية الجهات والقوى التي تسيطر على وسائل الإعلام، وهل هي قوى تعمل لصالح المرأة، أم أنها قوى تسعى إلى تحقيق الربح وبالتالي تمضي في طريق السلبية. وعقدت مقارنة بين بروز صورة الفلسطيني كمثال إيجابي في الانتفاضة الأولى، وبين صورة الرجل والمرأة كما عكستها بعض البرامج التلفزيونية التي تعمل في إطار ما يسمى التلفزيون التفاعلي، والتي تابعها الجمهور منصرفا عن المثال الفلسطيني. ■

الجلسة الختاميّة

أ. طاهر المصري

ترأس الجلسة الختاميّة للمؤتمر دولة أ. طاهر المصري، رئيس وزراء الأردنّ الأسبق، ونائب رئيس مجلس أمناء المنتدى. وقد ألقى أ. المصري في بداية الجلسة كلمة ركّز فيها على ضرورة توسيع قاعدة الاستفادة من ثمرات الفكر، والخروج من تفكير النخبة إلى قواعد ما زالت فيها زوايا فكريّة وثقافيّة منغلقة إزاء النهوض بالمرأة العربيّة ومختلف قضايا التقدُّم والتطوّر في الوطن العربيّ.

أ. د. هُمام غَصيب

وألقى الدّكتور هُمام غَصيب، مستشار سموّ الأمير الحسن بن طلال، مدير الدّراسات والبرامج في المنتدى، كلمة بعنوان: «ماذا بعد؟» قال فيها:

بعد جلسةٍ افتتاحيّة مثيرة، وثلاث جلسات عمل ضمَّت ست أوراقٍ رئيسيّة وعشرات المداخلات، ومائدةٍ مستديرة بأربع مداخلاتٍ رئيسيّة وعدد كبير من التعقيبات والتعليقات، نأتي إلى تساؤلنا المتوقّع: ماذا بعد؟ ماذا بعد الكلامِ فوق الكلام، والتّنظير فوق التّنظير، والدراسات فوق الدراسات، والتّجارب الفرديّة والجمعيّة فوق التّجارب؟

دعوني أوّلاً أُلخِّص ما بدا لي أهمّ «مفاتيح» المؤتمر وأبرز التوجُّهات والأفكار فيه. . . .

أهمّ «مفاتيح» المؤتمر:

- نهوض المرأة العربيّة (بالمعنى الوارد في تقرير التّنمية الإنسانيّة العربيّة ٢٠٠٥)
- العولمة وتأثيراتها على المرأة العربيّة
- التّشريعات
- الإعلام.

أهـــمّ التّوجُهات والأفكار:

- على أهميّة «إشكاليّة» المرأة، فإنّ الأهمّ تعزيز دور الأُسرة بوصفها الوحدة الأساسيّة للمجتمع
- على أهميّة التّشريعات والقوانين المتعلّقة بدور المرأة السّياسيّ والبرلمانيّ، فإنّه من المهمّ أيضًا التّركيز على تعليم المرأة العربيّة وصحّتها وثقافتها ودورها في المجتمع
- هنالك فجوة بين التّشريع والتّطبيق؛ حتى الاتفاقات الدّوليّة التي تحفظ حقوق المرأة وتوقّع عليها الأقطار العربيّة تُفرَّغ من مضمونها جراء التحفّظات التي تثيرها الحكومات
- من الضروريّ مناهضة التّفسيرات الجامدة للموروث الدّينيّ والثّقافيّ، وفكّ الاشتباك بين الدّينيّ والثّقافيّ في التّشريعات وتطبيقاتها
- المرأة ليست فقط امرأة المدن والحواضر، وإنّما أيضًا امرأة الأرياف والبوادي والأطراف
- المؤتمرات والنّدوات، والبحوث والدّراسات عن المرأة العربيّة لا تكفي وحدها؛ إذ إنّ الوقت قد أزف للتركيز أكثر فأكثر على المشروعات العمليّة وآليّات التّطبيق للنّظريّات والمقترحات، ضمن رؤيةٍ متكاملة
- بالنّسبة للبحوث والدّراسات: يستحسن عدم المغالاة في المعالجات الكميّة والمؤشّرات الرّقميّة؛ فالمعالجات النّوعيّة أساسيّة
- هنا يأتي دور الإعلام التّنويريّ؛ فهو لا يُعلمُ ويثقّفُ فقط، وإنّما يتجاوز ذلك إلى فتح العيون والأذهان
- من الضروري الانتباه إلى صوت المرأة العربيّة الغائب في الساحة الدوليّة. وفي هذا الصّدد، اقتُرح إنشاء لجنة دائمة للمرأة في إطار الاتحاد البرلمانيّ العربيّ أسوةً بالاتحاد البرلمانيّ الدوليّ
- تبقى النّقطة الأبرز متابعة قضايا المرأة العربيّة ضمن مشروع ميثاق مواطنةٍ عربيّ.

وقبل أنْ يعترضَ بعض الأخوات والإخوة على ما اعتورَ هذه الخلاصة من نقصٍ وإخلال، فإنّني أطمئن الجميع بأنّنا سننشرُ ملفًا كاملاً عن المؤتمر وكلّ ما دارَ فيه من نقاشات نيّرة في عددنا القادم من مجلّة المنتدى. ونتوقّع أنْ يصدر هذا العدد قريبًا.

ماذا بعد، إذًا؟

انتهجَ المنتدى منذ مدّة أنْ لا يختتم مؤتمراته وندواته بتوصيات قد تبقى حبرًا على ورق وتمنحنا الشعور الزائف بأنّنا أنجزنا ما لم يأتِ به الأوّلون! كما كان رأي حكمائنا أنْ لا ننهي ببيانٍ ختاميّ قد يُسلق سلقًا ولا يُنصِفُ أبدًا جهود المؤتمرين ومساهماتهم.

الصيغة التي توصّلنا إليها بعد تجربةٍ وخطأ وبعد لأيٍ وطول تدبّر وتفكّر هي أنْ نغربل الأفكار والمقترحات والطروحات بدقّةٍ وسرعةٍ نسبيّة بعيد المؤتمر؛ وأنْ نسارع إلى تشكيل لجنة متابعة تشرفُ على كلّ ما من شأنه أنْ يكوّن فصلاً خاصًّا بالمرأة العربيّة تحت خيمة المنتدى. هذا ما فعلناه بنجاح في نشاطنا الشبابيّ الذي ما فتئت تتابعه في السنين القليلة الأخيرة بكلّ همّةٍ وعنفوان لجنة المتابعة الشبابيّة في المنتدى برئاسة سيادة الشريف فواز شرف.

الاقتراح العمليّ، إذًا، أنْ نبادرَ في الأيام القليلة القادمة إلى تأسيس لجنة متابعة المرأة في المنتدى التي قد تأخذ على عاتقها تنظيم مؤتمراتنا المقبلة عن المرأة العربيّة وسائر الشؤون المتعلّقة بها.

والسـلام. ■

أ. د. حســن نافعـة

وانتهت أعمال المؤتمر بكلمة ختاميّة ألقاها د. حسن نافعة، أمين عام المنتدى، أوضح فيها أنَّ هذا المؤتمر أُعد ليعالج قضيّة المرأة من منظور المواطنة؛ مشيرا إلى أنّنا لا نستطيع في مؤتمر واحد أو ندوة واحدة بحث مشكلات المرأة كلّها، كونها مشكلات مجتمعيّة في المقام الأوّل. وأنّنا أردنا أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون؛ فهنالك تقرير التنمية الإنسانيّة الذي درس على نطاقٍ واسع قضية نهوض المرأة، وكلف لذلك فريقًا ضخمًا من الباحثين. من هنا أردنا أن نستعرض ما توصّل إليه التقرير بروح نقديّة، واخترنا بعض المحاور التي ركّز عليها هذا المؤتمر.

كما قدّم د. نافعة خلاصة حول الصورة العامة لأهمّ ملامح المؤتمر، جاء فيها أنه كان واضحًا أنَّ المرأة العربيّة قد حقّقت إنجازاتٍ ومكتسباتٍ مهمّة خلال السنوات القليلة الماضية، لكن الشوط ما زال أمامها طويلاً للحصول على حقوقها كاملة، وأنَّ هنالك تباينًا في أوضاع المرأة ودرجات تمتعها بحقوقها في الأقطار العربيّة، بسبب التباين في الثقافة السياسيّة السائدة وفي طبيعة النُّظم السياسيّة وفي مدى سطوة

العادات والتقاليد؛ فضلاً عن التباين في درجات التقدُّم العلميّ والثّقافيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ ... إلخ. وأشار إلى أهميّة الدراسة المقارنة للفروق والتمايزات في المجتمعات العربيّة، لأن طبيعة الحلول التي يمكن أنْ تقدَّم يجب أنْ تختلف بحسب طبيعة ذلك الواقع السياسيّ والاجتماعيّ.

وقال أمين عام المنتدى: إنَّ هنالك مسؤوليّة مشتركة إزاء هذا التخلُّف الذي تعيشه المجتمعات العربيّة بشكلٍ عام، وعلى وجه الخصوص: التخلُّف الذي تعيشه المرأة العربيّة. وقد كان واضحًا من الأوراق البحثيّة والمداخلات التي شهدها المؤتمر أنَّ المسؤوليّة يتحمّلها الجميع، بما في ذلك الدول والمؤسسات التشريعيّة، التي عليها مسؤوليّة كبرى. فهنالك مشكلات جوهريّة في الثّقافة السياسيّة، وفي العادات والتقاليد الاجتماعيّة، وفي السياسات التعليميّة، وغيرها. وأكّد أنَّ معالجة قضايا المرأة في هذا الإطار يجب أن تشارك فيها الأُسرة والمؤسسات التشريعيّة والإعلاميّة وغيرها من المؤسسات المجتمع؛ إذ لا تستطيع جهة واحدة بمفردها أن تتولى المعالجة، ودور المؤسسات الفكريّة هو أن تعطي مؤشّرات عامة حول مختلف القضايا، وأن تشخِّص الواقع، لا أنْ تصوغ مشروعات محدّدة.

كما ركَّز على قضيّة تحفظات (١٧) دولة عربيّة على بعض مواد اتفاقيّة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة أو بعض المواد المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وعدَّ التحفظات محاولة من بعض الحكومات للتخفّي وراء الشريعة الإسلاميّة لتبرير التمييز؛ علمًا بأنَّ ما جاءت به الشريعة الإسلاميّة لا يتناقض والحقوق الأساسيّة للمرأة. ودعا أمين عام المنتدى التيار الإسلاميّ المعتدل إلى المساهمة في التصدّي لحلّ هذه المعضلة السياسيّة.

وعدَّ د. نافعة أنَّ من أبرز ما أنجزه هذا المؤتمر فرصة تعرّف شخصيّات من (١٦) دولة عربيّة من تخصصات وأجيال وخبرات متنوّعة، ببعضها بعضًا؛ مشيرًا إلى أنَّ المنتدى سيعمل على نشر وقائع المؤتمر في كتابٍ مرجعيّ، يكون وسيلة لتوسيع قاعدة الاستفادة من الدراسات والحوارات والمناقشات التي شهدتها الجلسات؛ إضافة إلى ما قدّمه الإعلام من تغطيات في هذا الصدد. ■

أسماء المشاركين في

مؤتمر

«المــرأة العربيّـــة: آفــاق المستقبَــل»

عمّان؛ ٥- ٦ تشرين الثّاني/ نوفمبر ٢٠٠٧

[ألفبائيًا؛ مع حفظ الألقاب]

١- ابتسام الصمادي
عضو مجلس الشعب السوري سابقًا
سورية

٢- إبراهيم بدران
مساعد رئيس جامعة فيلادلفيا؛ عضو المنتدى
الأردنّ

٣- أحمد جلال التدمري
مستشار سمو رئيس الديوان الأميري/رأس الخيمة؛
عضو المنتدى
الإمارات

٤- أحمد سعيد نوفل
أستاذ العلوم السياسية/ جامعة اليرموك؛ عضو المنتدى
الأردنّ

٥- أسعد عبد الرحمن
رئيس مجلس الإدارة/المدير العام لهيئة الموسوعة الفلسطينية؛ عضو المنتدى
الأردنّ

٦- أسمى خضر
وزيرة سابقة ومحاميّة؛ عضو المنتدى
الأردنّ

٧- إصلاح جاد
أستاذة العلوم السياسية والتنمية/ جامعة بيرزيت
فلسطين

٨- أغادير جويحان
مديرة مكتب سمو الأميرة تغريد محمد؛ عضو المنتد
الأردنّ

٩- أم العز الفارسي
أستاذة العلوم السياسية/ جامعة قار يونس
ليبيـــا

١٠- أمل ياسين عبد الرزاق
العراق

١١- إملي نفاع
نائبة رئيس الملتقى الإنساني لحقوق المرأة
الأردنّ

١٢- أنس الساكت
رئيسة الاتحاد النسائي الأردني العام
الأردنّ

١٣- أنيسة توفيق السعدون
العراق

١٤- بثينة فريحات
المركز الوطني لحقوق الإنسان
الأردنّ

١٥- بدرية العوضي
أستاذة القانون الدولي العام/ كلية الحقوق / جامعة الكويت؛ عضو المنتدى
الكويت

١٦- ثابت الطاهر
مدير عام مؤسسة عبد الحميد شومان؛ عضو المنتدى
الأردنّ

١٧- جيهان الراسخ
مستشارة المركز الأردني للإعلام
الأردنّ

١٨- حسن أبو نعمة
رئيس المعهد الملكي للدراسات الدينية؛ عضو المنتدى
الأردنّ

١٩- حسن نافعة
أمين عام المنتدى
مصـــر

٢٠- حسين نشوان
جريدة الرأي
الأردنّ

٢١- حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية؛ عضو المنتدى
قطـــر

٢٢- حنان الزبن
مؤسسة الضمان الاجتماعي
الأردنّ

٢٣- خالد الشقران
مركز الرأي للدراسات
الأردنّ

٢٤- خديجة بيايضة
مقررة تجمع لجان المرأة الوطني الأردني
الأردنّ

٢٥- خديجة مفيد
أستاذة جامعية/كلية الآداب والعلوم الإنسانية/جامعة الحسن الثاني
مستشارة/البنك الإسلامي للتنمية
المغرب

٢٦- دلال العتوم
رئيسة نادي العون الإنساني
الأردنّ

٢٧- ديانا حدارة
صحفية/مجلة «لـهـا»
لبنـــان

٢٨- ديمة ملحس
مديرة فريدم هاوس - الخليج العربي
الأردنّ

٢٩- رُلى قواس
مديرة مركز دراسات المرأة/الجامعة الأردنية
الأردنّ

٣٠- رندا جريسات
باحثة في أخلاقيات التكنولوجيا الحيوية
الأردنّ

٣١- رندا حافظ
المعهد السويدي / الإسكندرية
مصر

٣٢- زهدي الخطيب
مستشار ثقافي في سفارة الإمارات؛ عضو المنتدى
الأردنّ

٣٣- سالم بن محمد الغيلاني
رئيس مجلس إدارة/رئيس تحرير مجلة السراج؛ عضو المنتدى
عُمـــان

٣٤- سامي الخزندار
مدير المركز العلمي للدراسات السياسية؛ عضو المنتدى
الأردنّ

٣٥- سمر كلداني
مديرة جائزة الحسن للشباب
الأردنّ

٣٦- سمير الحباشنة
وزير سابق، عضو مجلس الأعيان؛ عضو المنتدى
الأردن

٣٧- سوسن الحميدان
جريدة الشرق الأوسط
السعودية

٣٨- شيرين القضاة
مؤسسة الضمان الاجتماعي
الأردنّ

٣٩- طاهر المصري
نائب رئيس مجلس أمناء المنتدى؛ عضو المنتدى
الأردنّ

٤٠- عايدة النجار
باحثة؛ عضو المنتدى
الأردنّ

٤١- عبد الكريم الملاحمة
رئيس مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء المساهمة العامة؛ عضو المنتدى
الأردنّ

٤٢- عبد السلام المجالي
رئيس مجلس إدارة الأكاديمية الإسلامية للعلوم؛ عضو المنتدى
الأردنّ

٤٣- عبد العزيز حجازي
رئيس مجلس وزراء مصر الأسبق؛ عضو المنتدى
مصر

٤٤- عبدالله الحسن
إعلامي
السودان

٤٥- عدنان الطوباسي
رئيس الجمعية الثقافية للشباب والطفولة
رئيس قسم الإعلام والمطبوعات/الجامعة الأردنية
الأردنّ

٤٦- عدنان بدران
رئيس جامعة البترا
نائب رئيس مجلس أمناء المنتدى
الأردنّ

٤٧- عفيفة سميرات
اتحاد المرأة الأردنية/أمينة سر اللجنة التنفيذية
الأردنّ

٤٨- علي عتيقة
أمين عام منتدى الفكر العربي الأسبق
ليبيا

٤٩- عماد يوسف
مدير برنامج العالم العربي/المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
الأردنّ

٥٠- عمر عساف
صحافي/ جريدة النهار
الأردنّ

٥١- عيدة المطلق قناة
كاتبة وباحثة
الأردنّ

٥٢- فاتنة حمدي
قسم الفلسفة كلية الآداب/جامعة بغداد؛ عضو المنتدى
العراق

٥٣- فالح الطويل
عضو مجلس الأعيان الأردني سابقًا؛ عضو المنتدى
الأردنّ

٥٤- فتحي درادكة
باحث
الأردنّ

٥٥- فريال العلي
منسقة شؤون المرأة/منتدى الوسطية للفكر والثقافة
الأردنّ

٥٦- فريدة النقاش
رئيسة تحرير جريدة الأهالي/رئيسة ملتقى تنمية المرأة
مصر

٥٧- فواز شرف
وزير وسفير سابق؛ عضو مجلس أمناء المنتدى
الأردنّ

٥٨- قيس صادق
مدير مركز الدراسات المسكونية
الأردنّ

٥٩- كارين روكسمان
سفيرة/ المعهد السويدي/ الإسكندرية
السويد/مصر

٦٠- كامل الشريف
رئيس مجلس الإدارة جريدة الدستور
الأردنّ

٦١- كمال القيسي
مستشار وخبير في الطاقة والنفط؛ عضو المنتدى
العراق

٦٢- لارا العتوم
صحافيّة
الأردنّ

٦٣- لميس ناصر
رئيسة الملتقى الإنساني لحقوق المرأة
الأردن

٦٤- لوريس إحلاس
سفيرة سابقة؛ عضو المنتدى
الأردنّ

٦٥- ليلى الأطرش
روائية وإعلامية؛ عضو المنتدى
الأردنّ

٦٦- ليلى شرف
عضو مجلس الأعيان الأردني؛ عضو المنتدى
الأردنّ

٦٧- ليندا مطر
رئيسة لجنة حقوق المرأة اللبنانية
لبنـــــان

٦٨- محمد الترتوري
باحث
الأردنّ

٦٩- محيي الدين المصري
جامعة عمّان الأهليّة؛ عضو المنتدى
الأردنّ

٧٠- مروان فاعوري
رئيس منتدى الوسطية للفكر والثقافة
الأردنّ

٧١- منى آل عيون العجلوني
الأردنّ

٧٢- مهند مبيضين
قسم التاريخ/جامعة فيلادلفيا
كاتب في جريدة الغد
الأردنّ

٧٣- مي أبو السمن
عضو مجلس الأعيان الأردني
أمينة سر تجمع لجان المرأة الوطني الأردني
الأردنّ

٧٤- مي آل عتيبي
خبيرة إعلامية
البحرين

٧٥- ميسون أبو بكر
شاعرة/إعلامية/وزارة الثقافة والإعلام السعودية
الأردنّ

٧٦- موفق العجلوني
الوزير المفوض في وزارة الخارجية
الأردنّ

٧٧- ناديا هاشم العالول
كاتبة/رئيسة الجمعية الوطنية للحرية والنهج الديمقراطي(جُند)
الأردنّ

٧٨- نبيل الشريف
رئيس تحرير جريدة الدستور
الأردنّ

٧٩- نوال الفاعوري
عضو مجلس الأعيان الأردني
الأردنّ

٨٠- هالة عاهد
مركز دراسات المرأة/الجامعة الأردنية
الأردنّ

٨١- هشام الخطيب
رئيس هيئة تنظيم قطاع الكهرباء؛ عضو المنتدى
الأردنّ

٨٢- هُمام غصيب
مستشار سمو الأمير الحسن بن طلال
مدير إدارة الدراسات والبرامج/ منتدى الفكر العربي
أُستاذ الفيزياء النظريّة/الجامعة الأردنيّة
الأردنّ

٨٣- هناء سرور
مديرة إدارة المرأة/جامعة الدول العربية
مصر

٨٤- هيفاء أبو غزالة
المدير الإقليمي لمنظمة يونيفيم
الأردنّ

٨٥- هيفاء البشير
رئيسة جمعية الأسرّة البيضاء
الأردنّ

٨٦- وجيهة البحارنة
نائبة رئيس جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية
رئيسة جمعية البحرين النسائية؛ عضو المنتدى
البحرين

٨٧- وحيدة حيدر
مركز دراسات المرأة/الجامعة الأردنية
الأردنّ

٨٨- ودودة بدران
مدير عام/ منظمة المرأة العربية
مصر

٨٩- وسام الزهاوي
أمين عام منتدى الفكر العربي السابق
العراق

٩٠- ولاء حواري
إعلامية
السعودية

مؤتمر

"المرأة العربيّة: آفاق المستقبل"

عمّان: ٥-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

برنـــامج العمـــل

اليوم الأول: الإثنين ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

١١:٠٠ – ١٢:٠٠ الجلسة الافتتاحيّة

[المكان: مدرّج الصداقة/مبنى الرئاسة/جامعة الأميرة سميّة للتكنولوجيا]

- كلمة الأستاذ الدكتور حسن نافعة
  أمين عام المنتدى
- كلمة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
  رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجيّة/دولة قطر؛ عضو المنتدى
- كلمة سموّ الأمير الحسن بن طلال
  رئيس المنتدى وراعيه

١٢:٠٠ – ١٢:٣٠ استراحة

١٢:٣٠ – ١٤:٣٠ جلسة العمل الأولى: **نحو نهوض المرأة في الوطن العربيّ**

[المكان: مدرّج الصداقة/مبنى الرئاسة/جامعة الأميرة سميّة للتكنولوجيا]

رئيس الجلسة: د. عدنان بدران (الأردنّ)

١٢:٣٠ – ١٣:٠٠ الورقة الرّئيسيّة (١-أ): دة. ودودة بدران (مصر)
"تقرير (نحو نهوض المرأة في الوطن العربيّ): قراءة واستشراف"

١٣:٠٠ – ١٣:٣٠ الورقة الرّئيسيّة (١-ب): دة. إصلاح جاد (فلسطين)
"أهمّ ما قيل ولم يُقل في تقرير (نحو نهوض المرأة في الوطن العربيّ). ماذا بعد؟"

١٣:٣٠ – ١٤:٣٠ مناقشة

١٤:٣٠ – ١٦:٠٠ غداء [يقيمُهُ صاحب السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه/رئيس المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا: كفتيريا الجمعيّة العلميّة الملكيّة]

١٦:٣٠ – ١٩:٣٠ جلسة العمل الثانية: **تأثير التحوّلات العالميّة على وضع المرأة العربيّة**

[المكان: فندق راديسون ساس/عمّان: قاعة رَم]

رئيس الجلسة: د. علي عتيقة (ليبيا)

١٦:٣٠ – ١٧:٠٠ الورقة الرّئيسيّة (٢-أ): أ.ة. خديجة مفيد (المغرب)
"المرأة العربيّة بين سرعة وتيرة الأنماط العولميّة وهشاشة بُنى الواقع العربيّ"

١٧:٠٠ – ١٧:٣٠ الورقة الرّئيسيّة (٢-ب): دة. أغادير جويحان (الأردنّ)
"المرأة العربيّة في عصر العولمة، هل تغيّرت أدوارها؟"

١٧:٣٠ – ١٨:٠٠ استراحة

١٨:٠٠ – ١٩:٣٠ مناقشة

عشاء

اليوم الثاني: الثلاثاء ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

[المكان: فندق راديسون ساس/عمّان: قاعة رَم]

٩:٣٠ – ١٣:٣٠ جلسة العمل الثالثة: **المرأة في التّشريعات العربيّة**

رئيس الجلسة: د. عبد العزيز حجازي (مصر)

١٠:٠٠ – ١٠:٣٠ الورقة الرّئيسيّة (٣-أ): دة. بدرية العوضي (الكويت)
"الحقوق المقيّدة للمرأة العربيّة في قوانين الأحوال الشخصيّة: دراسة مقارنة"

١٠:٣٠ – ١١:٠٠ الورقة الرّئيسيّة (٣-ب): أ.ة. أسمى خضر (الأردنّ)
"مسؤوليّة النظم القانونيّة والتشريعات العربيّة عن حالة المرأة"

١١:٠٠ – ١١:٣٠ استراحة

١١:٣٠ – ١٣:٣٠ مناقشة

١٣:٣٠ – ١٥:٣٠ غداء [بدعوة كريمة من جامعة البترا: قاعة الليوان/فندق راديسون ساس]

١٥:٣٠ – ١٨:٣٠ جلسة العمل الرّابعة/مائدة مستديرة **"المرأة في الإعلام العربيّ"**

رئيس الجلسة: د. نبيل الشريف (الأردنّ)

المشاركون (ألفبائيًا)

- أ. عبدالله الحسن (السّودان)
- أ.ة. فريدة النقاش (مصر)
- أ.ة. ليلى الأطرش (الأردنّ)
- الشيخة مي سليمان آل عتيبي (البحرين)

١٨:٣٠ – ١٩:٠٠ استراحة

١٩:٠٠ – ١٩:٣٠ الجلسة الختاميّة

عشاء حُرّ

مؤتمر

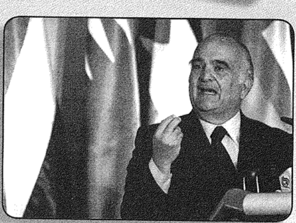
"المرأة العربية: آفاق المستقبل"

عمّان: ٥-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

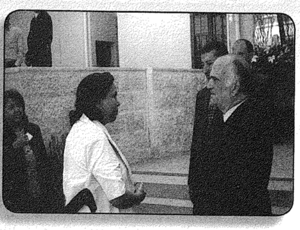
السجلّ المصوّر













مؤتمر

السجلّ المصوّر

"المرأة العربية: آفاق المستقبل"











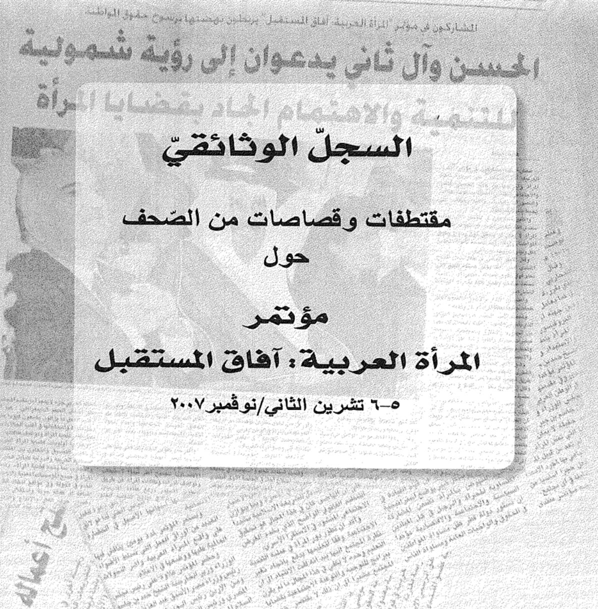




مؤتمر

"المرأة العربيّة: آفاق المستقبَل"

عمّان: ٥-٦ تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٧



السجلّ الوثائقيّ

مقتطفات وقصاصات من الصّحف
حول

مؤتمر
المرأة العربية: آفاق المستقبل

٥-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

المرأة العربيّة: آفاق المستقبَل

عمّان: ٥-٦ تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٧

رئيس الوزراء القطري يصل عمان



عمان – بترا – وصل رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني الى عمان مساء امس للمشاركة في مؤتمر ''المرأة العربية وآفاق المستقبل'' الذي ينظمه منتدى الفكر العربي اليوم.

وكان في استقباله في المقصورة الملكية في مطار الملكة علياء الدولي رئيس الوزراء الدكتور معروف البخيت وعدد من أعضاء المنتدى والمسؤولين المدنيين والعسكريين والسفير القطري في عمان وأركان السفارة.

منتدى الفكر العربي يعاين في مؤتمر المرأة العربية آفاق المستقبل

عمان– الرأي – ينطلق صباح اليوم في عمان أعمال مؤتمر المرأة العربية: آفاق المستقبل، الذي ينظمه منتدى الفكر العربي ليومين، بمشاركة قيادات فكرية ونسوية وإعلامية وممثلي منظمات إقليمية عربية وهيئات دولية.

ويحضر افتتاح المؤتمر ويلقي كلماته الافتتاحية الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، والشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة قطر وعضو المنتدى.

ويلقي الأمين العام للمنتدى د.حسن نافعة، كلمة الافتتاح فيما يناقش المؤتمر على مدار جلسات أربع، محاور تتناول قضايا المرأة على الساحتين العربية والعالمية.

السبت ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧ - العدد ١٣٥٤٤

منتدى الفكر العربيّ ينظّم مؤتمر «المرأة العربيّة: آفاق المستقبل» بمشاركة قيادات فكريّة ونسويّة وإعلاميّة عربيّة

عمّان – الرأي– يُفتتح صباح الاثنين في مدرج الصداقة / جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا بمدينة الحسن العلمية أعمال مؤتمر ''المرأة العربية: آفاق المستقبل''، الذي ينظمه منتدى الفكر العربيّ لمدّة يومين، بمشاركة واسعة من قيادات فكريّة ونسويّة وإعلاميّة وممثّلي منظمات إقليميّة عربيّة وهيئات دوليّة.

ويحضر افتتاح المؤتمر ويلقي كلماته الافتتاحيّة سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، و. رئيس مجلس الوزراء وزير خارجيّة دولة قطر وعضو المنتدىالشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني.

ويبحث المؤتمر الذي يلقي امينه العام د. حسن نافعة كلمة بالمناسبة على مدار جلسات أربع، محاور تتناول أبرز مستجدات قضايا المرأة على الساحتين العربيّة والعالميّة.

وتقدّم مدير عام منظّمة المرأة العربيّة د. ودودة بدران (مصر)، في جلسة العمل الأولى ورقةً رئيسيّةً تتضمّن قراءةً واستشرافاً لتقرير ''نحو نهوض المرأة في الوطن العربي''.

كما تقدّم أستاذة العلوم السياسيّة والتنمية في جامعة بير زيت د. إصلاح جاد، (فلسطين) ورقة رئيسيّة أخرى بعنوان ''أهمّ ما قيل وما لم يُقَلْ في تقرير نحو نهوض المرأة: وماذا بعد؟''. ويعالج المحور المخصّص لهذه الجلسة، التي يترأسها د. عدنان بدران، رئيس الوزراء السابق وعضو مجلس الأمناء / رئيس لجنة الإدارة في المنتدى، النتائج التي توصّل إليها تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة لعام ٢٠٠٥، مستعرضاً أهم هذه النتائج، مع تقويمها وإلقاء نظرة نقديّة عليها، وتقصّي الشروط المطلوب توافرها لتحقيق أكبر استفادة ممكنة منها، ومحاولة وضع جدول للأولويّات الخاصّة بقضايا المرأة العربيّة التي يتعيّن أن تحظى بالاهتمام في المرحلة المقبلة، خاصّة على الصّعيد الفكريّ.

وتشارك في الجلسة بمداخلات كلّ من: نائبة رئيس الملتقى الإنسانيّ لحقوق المرأة إملي نفّاع، رئيسة الاتحاد النسائيّ الأردنيّ العام أنس الساكت، رئيسة نادي العون الإنسانيّ دلال العلوم، رئيسة الجمعيّة الوطنيّة للحريّة والنهج الديمقراطيّ (جُنْد) نادية هاشم العالول، د. نوال الفاعوري (الأردن)، رئيسة جمعيّة البحرين النسائيّة / عضو مجلس أمناء المنتدى د. وجيهة البحارنة، (البحرين).

وفي محور جلسة العمل الثّانية ''تأثير التحوّلات العالميّة على وضع المرأة العربيّة''، تقدّم الأستاذة في كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بجامعة الحسن الثّاني ومستشارة البنك الإسلاميّ للتنمية خديجة مفيد، (المغرب)، ورقة رئيسيّة حول ''المرأة العربيّة بين سرعة وتيرة الأنماط العولميّة وهشاشة بنى الواقع العربيّ''.

وتناقش الورقة الرئيسيّة الثّانية المقدّمة من عضو المنتدى د. أغادير جويحان، (الأردن) تغيُّر أدوار المرأة العربيّة في عصر العولمة. ويعالج هذا المحور أثر التحوّلات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي طرأت على النّظام العالميّ في العقود القليلة الماضية على أوضاع المرأة في الأقطار العربيّة، أكان سلباً أم إيجاباً، مع محاولة رصد تلك الآثار وتشخيصها من ناحية، والإجابة عن التساؤلات الآتية من النّاحية الأخرى: هل كان هذا التّأثير موحداً ونمطيّاً؟ أم أنه اختلف من دولة عربية لأخرى؟ وأسباب هذا الاختلاف إن وجد؛ وما هي الاستراتيجيّات المقترحة لتعظيم الإيجابيّات وتقليل السلبيّات إلى أكبر حدّ ممكن، التي يتعيّن تبنّيها من جانب الحكومات ومنظّمات المجتمع المدنيّ. يترأس هذه الجلسة د. علي عتيقة، الأمين العام الأسبق للمنتدى (ليبيا)، وتشارك في مداخلاتها: الكاتبة والشاعرة وعضو مجلس الشعب – سابقاً – وعضو الاتحاد العالميّ للمرأة ابتسام الصّمادي، (سوريّة)، عضو الهيئة التدريسيّة في كلّيّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة بجامعة قار يونس د. أم العزّ الفارسيّ (ليبيا)، الكاتبة والأستاذة في كلّيّة الآداب بجامعة جرش الأهليّة د. فريال العلي، (الأردن)، الباحث في شؤون المرأة د. محمد الترنوري (الأردن).

وفي المحور الثالث ''المرأة في التّشريعات العربيّة'' أستاذة القانون الدولي العام في كليّة الحقوق بجامعة الكويت تقدّم د. بدريّة العوضي، ورقة رئيسيّة بعنوان ''الحقوق المدنيّة للمرأة العربيّة في قوانين الأحوال الشخصيّة: دراسة مقارنة''. وتقدّم الناطق الرسمي للحكومة الأسبق والمحامية عضو المنتدى أسمى خضر، (الأردن) ورقة رئيسيّة أخرى في ''مسؤوليّة النّظم القانونيّة والتشريعات العربيّة عن حالة المرأة''. كما تقدّم من المركز الوطني لحقوق الإنسان بثينة فريحات (الأردن) مداخلة في هذه الجلسة، التي يترأسها د. عبد العزيز حجازي، رئيس الوزراء الأسبق وعضو المنتدى (مصر).

ويتضمّن محور المرأة في التّشريعات العربيّة رصد أوضاع المرأة كما ترسمها التشريعات السائدة في مختلف البلدان العربية، ومقارنتها ببعضها بعضاً، وبحث ما إذا كانت التّشريعات والقوانين المكتوبة مطبّقة بالفعل أم أنّ هناك فجوة بين التّشريع والتّطبيق وأسباب هذه الفجوة إن وجدت.

وتُخصّص جلسة العمل الرّابعة لمائدة مستديرة من ''المرأة في الإعلام العربي'' يترأسها د. نبيل الشريف، رئيس تحرير صحيفة ''الدستور'' (الأردن)، ويشارك فيها عبدالله الحسن، إعلامي (السودان)؛ فريدة النقاش، الكاتبة ورئيسة تحرير جريدة ''الأهالي'' ورئيسة ملتقى تنمية المرأة (مصر)؛ الروائية ليلى الأطرش، والكاتبة والإعلامية وعضو منتدى الفكر العربي (الأردن)؛ الشيخة مي سليمان آل عتيبي الخبيرة الإعلاميّة (البحرين). وتُطرح في هذه الجلسة وجهات نظر من مدارس فكريّة مختلفة حول بعض القضايا المثارة في شؤون المرأة، من خلال منظار الإعلام.

ويُختتم المؤتمر بجلسة لتقديم خلاصة لنتائج المؤتمر وتوصياته.

يذكر أنّ مجموعة من الإعلاميات والإعلاميين العرب يشاركون في المؤتمر، من بينهم: نيانا عارة من مجلّة ''لها''، ود. خديجة عربيلي من المغرب، وميسون أبو بكر الشاعرة والإعلاميّة من قناة ''الإخبارية'' السعودية، سوسن الحميدان من صحيفة ''الشرق الأوسط''، محمد السيد حسانين رئيس تحرير صحيفة ''السياسة'' الأسبوعيّة المصريّة، إقبال بركة، رئيسة تحرير مجلة ''حواء'' في مصر؛ فضلاً عن مجموعة من الإعلاميات والإعلاميين من الأردن.

مؤتمر المرأة العربية: آفاق المستقبل غدا

عمان– الرأي – يفتتح غدا الاثنين في عمان أعمال مؤتمر ''المرأة العربية: آفاق المستقبل''، الذي ينظمه منتدى الفكر العربي لمدة يومين، بمشاركة واسعة من قيادات فكرية ونسوية وإعلامية وممثلي منظمات إقليمية عربية وهيئات دولية.

ويحضر افتتاح المؤتمر ويلقي كلماته الافتتاحية الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، والشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة قطر وعضو المنتدى، كما يلقي الدكتور حسن نافعة، الأمين العام للمنتدى كلمة بهذه المناسبة.

ويبحث المؤتمر على مدار جلسات أربع، محاور تتناول أبرز مستجدات قضايا المرأة على الساحتين العربية والعالمية. تتضمن قراءة واستشرافا لتقرير ''نحو نهوض المرأة في الوطن العربي''، و''تأثير التحولات العالمية على وضع المرأة العربية''، و ''المرأة في التشريعات العربية''، ''المرأة في الإعلام العربي''.

ويشارك في المؤتمر باحثون والباحثات وكاتبات وإعلاميون وإعلاميات من مختلف الأقطار العربية ومراكز البحث والدراسات فيها. ويختتم المؤتمر الذي يستمر يومين بجلسة قصيرة لتقديم خلاصة لنتائج المؤتمر وتوصياته.

"المرأة العربيّة: آفاق المستقبَل"

عمّان: ٥-٦ تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٧

الرأي

الثلاثاء ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧ - العدد ١٣٥٤٧

مؤتمر المرأة العربية يعاين سبل النهوض وآفاق المستقبل



الامير الحسن يتوسط الحضور (بترا)

عمان- احمد الطراونة

افتتح سمو الأمير حسن بن طلال بحضور رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وحضور سمو الاميرة سمية رئيسة الجمعية العلمية الملكية وعدد من رؤساء الوزارات السابقين والسفراء، يوم أمس مؤتمر "المرأة العربية: آفاق المستقبل" الذي ينظمه منتدى الفكر العربي في جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا الذي يستمر ليومين.

واشار سمو الامير الحسن رئيس منتدى الفكر العربي الى ضرورة التكامل بين مفاهيم الامل والايمان والاخلاق والعلم والعمل وتطبيقها بعدالة بين المرأة والرجل مما سينعكس ايجابا على العملية التنموية في الوطن العربي.

وقال الشيخ حمد بن جاسم ال ثاني انه لا بد من تأكيد حقيقة جوهرية هي ان القضايا والمسائل التي تمس المراة لم تعد من قبيل مسائل الترفيه التي يمكن التباهي بها لمجرد الادعاء بالتمدن لانها تمثل حجرا اساسيا في قاعدة التنمية الشاملة في اي مجتمع.

واعرب عن امله ان يتحقق العدل والنهوض لكي نضمن الامن الانساني والاجتماعي والثقافي للمجتمع باسره وهذا النهج في قناعتنا يفرض التعامل مع حقوق المراة بصورة ايجابية وبناءة لكون ذلك مطلبا اساسيا للتنمية.

وقال ان دولة قطر قامت بوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة تضمن المشاركة المتساوية للمراة والرجل في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية مشيرا الى ان الدستور كفل مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات العامة ومساواة الناس امام القانون بدون تمييز بينهم بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين.

وعرض امين عام منتدى الفكر العربي الدكتور حسن نافعة المواضيع التي سيناقشها المشاركون في المؤتمر على مدى يومين خاصة مسألة تأثر التحولات العالمية على وضع المرأة العربية والتشريعات التي تتعلق بالمرأة العربية وكيفية النهوض بالمرأة في الوطن العربي.

وكانت انطلقت أولى جلسات المؤتمر يوم أمس تحت عنوان "نحو نهوض المراة في الوطن العربي" تقدم فيها الدكتورة ودودة بدران من مصر ورقة تحت عنوان "تقرير(نحو نهوض المرأة في الوطن العربي): قراءة واستشراف"، والدكتور إصلاح جاد من فلسطين ورقة تحت عنوان "أهم ما قيل وما لم يقل في تقرير(نحو نهوض المرأة في الوطن العربي). ماذا بعد؟"، حيث ترأس الجلسة الدكتور عدنان بدران نائب رئيس منتدى الفكر العربي، ثم تلا ذلك مناقشة ثم غداء. وفي جلسة العمل الثانية وتحت عنوان تأثير التحولات العالمية على وضع المرأة العربية، في فندق راديسون ساس، تقدم فيه الدكتورة خديجة مفيد من المغرب ورقة تحت عنوان" المرأة العربية بين سرعة وتيرة الأنماط العولية وهشاشة بنى الواقع العربي"، والدكتورة أغادير جويحان من الأردن تحت عنوان " المرأة العربية في عصر العولمة:هل تغيرت أدوارها" يدير الجلسة الدكتور علي عتيقة من ليبيا، يتبع ذلك مناقشة وعشاء. ويفتتح المؤتمر اليوم أولى جلسات عمله في فندق راديسون ساس تحت عنوان "المرأة في التشريعات العربية" يشارك فيها الدكتورة بدرية العوضي من الكويت بورقة تحت عنوان "الحقوق المقيدة للمرأة العربية في قوانين الأحوال الشخصية: دراسة مقارنة"، والدكتورة أسمى خضر من الأردن بورقة تحت عنوان "مسؤولية النظم القانونية والتشريعات العربية عن حالة المرأة" ويدير الجلسة الدكتور عبدالعزيز حجازي من مصر. وفي الجلسة الثانية اليوم تقام مائدة مستديرة تحت عنوان "المرأة في الأعلام العربي" يشارك فيها الأستاذ عبدالله الحسن من السودان، والأستاذة فريدة النقاش من مصر والأستاذة ليلى الأطرش من الأردن والشيخة مي سليمان آل عتيبي من البحرين.ثم يتبع ذلك حوار موسع وجلسة ختامية.

الرأي

السبت ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧ – العدد ١٣٥٤٤

منتدى الفكر العربيّ ينظّم مؤتمر «المرأة العربيّة: آفاق المستقبل» بمشاركة قيادات فكريّة ونسويّة وإعلاميّة عربيّة

عمّان – الراي– يُفتتح صباح الإثنين في مدرّج الصّداقة / جامعة الأميرة سميّة للتكنولوجيا بمدينة الحسن العلميّة أعمال مؤتمر "المرأة العربيّة: آفاق المستقبل"، الذي ينظّمه منتدى الفكر العربيّ لمدّة يومين، بمشاركة واسعة من قيادات فكريّة ونسويّة وإعلاميّة وممثّلي منظّمات إقليميّة عربيّة وهيئات دوليّة.

ويحضر افتتاح المؤتمر ويلقي كلماته الافتتاحيّة سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، و ، رئيس مجلس الوزراء وزير خارجيّة دولة قطر وعضو المنتديالشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني.

ويبحث المؤتمر الذي يلقي امينه العام د. حسن نافعة كلمة بالمناسبة على مدار جلسات أربع، محاور تتناول أبرز مستجدات قضايا المرأة على السّاحتين العربيّة والعالميّة.

وتقدّم مدير عام منظّمة المرأة العربيّة دة. ودودة بدران (مصر)، في جلسة العمل الأولى ورقةً رئيسيّةً تتضمّن قراءةً واستشرافًا لتقرير "نحو نهوض المرأة في الوطن العربيّ".

كما تقدّم أستاذة العلوم السياسيّة والتنمية في جامعة بير زيت دة.

إصلاح جاد، (فلسطين) ورقة رئيسيّة أُخرى بعنوان "أهمّ ما قيل وما لم يُقلْ في تقرير نحو نهوض المرأة؛ وماذا بعد؟". ويعالج المحور المخصّص لهذه الجلسة، التي يترأسها د. عدنان بدران، رئيس الوزراء السابق وعضو مجلس الأمناء / رئيس لجنة الإدارة في المنتدى، النّتائج التي توصّل إليها تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة لعام ٢٠٠٥؛ مستعرضًا أهم هذه النتائج، مع تقويمها وإلقاء نظرة نقديّة عليها، وتقصّي الشروط المطلوب توافرها لتحقيق أكبر استفادة ممكنة منها، ومحاولة وضع جدول للأولويّات الخاصّة بقضايا المرأة العربيّة التي يتعيّن أنْ تحظى بالاهتمام في المرحلة المقبلة، خاصّة على الصّعيد الفكريّ.

وتشارك في الجلسة بمداخلات كلٌّ من: نائبة رئيس الملتقى الإنسانيّ لحقوق المرأة إملي نفاع، رئيسة الاتحاد النسائيّ الأردنيّ العام أنس الساكت، رئيسة نادي العون الإنسانيّ دلال العتوم، رئيسة الجمعيّة الوطنيّة للحريّة والنّهج الدّيمقراطيّ (جُند) ناديا هاشم العالول، دة. نوال الفاعوري (الأردن)، رئيسة جمعيّة البحرين النسائيّة / عضو مجلس أمناء المنتدى دة. وجيهة البحارنة، (البحرين).

وفي محور جلسة العمل الثّانية "تأثير التحوّلات العالميّة على وضع المرأة العربيّة"، تقدّم الأستاذة في كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بجامعة الحسن الثّاني ومستشارة البنك الإسلاميّ للتنمية خديجة مفيد، (المغرب)، ورقة رئيسيّة حول "المرأة العربيّة بين سرعة وتيرة الأنماط العولمّية وهشاشة بنى الواقع العربيّ".

وتناقش الورقة الرئيسيّة الثّانية المقدّمة من عضو المنتدى دة. أغادير جويحان، (الأردن) تغيُّر أدوار المرأة العربيّة في عصر العولمة. ويعالج هذا المحور أثر التحوّلات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي طرأت على النّظام العالميّ في العقود القليلة الماضية على أوضاع المرأة في الأقطار العربيّة، أكان سلبًا أم إيجابًا، مع محاولة رصد تلك الآثار وتشخيصها من ناحية، والإجابة عن التساؤلات الآتية من الناحية الأُخرى: هل كان هذا التّأثير موحدًا ونمطيًّا؟ أم أنه اختلف من دولة عربية لأُخرى؟ وأسباب هذا الاختلاف إن وجد؛ وما هي الاستراتيجيّات المقترحة لتعظيم الإيجابيّات وتقليل السلبيّات إلى أكبر حدّ ممكن، التي يتعيّن تبنّيها من جانب الحكومات ومنظّمات المجتمع المدنيّ؟ يترأس هذه الجلسة د. علي عتيقة، الأمين العام الأسبق للمنتدى (ليبيا)، وتشارك في مداخلاتها: الكاتبة والشاعرة وعضو مجلس الشعب – سابقًا – وعضو الاتحاد العالميّ للمرأة ابتسام الصّمادي، (سورية)، عضو الهيئة التدريسيّة في كليّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة بجامعة قار يونس دة. أم العزّ الفارسيّ (ليبيا)؛ الكاتبة والأستاذة في كلية الآداب بجامعة جرش الأهليّة دة. فريال العلي، (الأردن)؛ الباحث في شؤون المرأة د. محمد الترتوري (الأردن).

وفي المحور الثالث "المرأة في التّشريعات العربيّة" أستاذة القانون الدولي العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت تقدّم دة. بدريّة العوضي،، ورقة رئيسيّة بعنوان "الحقوق المقيّدة للمرأة العربيّة في قوانين الأحوال الشخصيّة: دراسة مقارنة". وتقدّم الناطق الرسمي للحكومة الأسبق والمحاميّة عضو المنتدى أسمى خضر، (الأردن) ورقة رئيسيّة أُخرى في "مسؤوليّة النّظم القانونيّة والتشريعات العربيّة عن حالة المرأة"، كما تقدّم من المركز الوطني لحقوق الإنسان بثينة فريحات (الأردن) مداخلة في هذه الجلسة، التي يترأسها د. عبد العزيز حجازي، رئيس الوزراء الأسبق وعضو المنتدى (مصر).

ويتضمّن محور المرأة في التشريعات العربيّة رصد أوضاع المرأة كما ترسمها التشريعات السائدة في مختلف البلدان العربية، ومقارنتها ببعضها بعضًا، وبحث ما إذا كانت التّشريعات والقوانين المكتوبة مطبّقة بالفعل، أم أنّ هنالك فجوة بين التّشريع والتّطبيق، وأسباب هذه الفجوة إنْ وجدت.

وتُخصّص جلسة العمل الرّابعة لمائدة مستديرة عن "المرأة في الإعلام العربيّ"، يترأسها د. نبيل الشريف، رئيس تحرير صحيفة "الدستور" (الأردن)، ويشارك فيها: عبدالله الحسن، إعلامي (السودان)؛ فريدة النّقاش، الكاتبة ورئيسة تحرير جريدة "الأهالي" ورئيسة ملتقى تنمية المرأة (مصر)؛ الروائية ليلى الأطرش، والكاتبة والإعلامية وعضو منتدى الفكر العربي (الأردن)؛ الشيخة مي سليمان آل عتيبي الخبيرة الإعلاميّة (البحرين). وتُطرح في هذه الجلسة وجهات نظر من مدارس فكريّة مختلفة حول بعض القضايا المثارة في شؤون المرأة، من خلال مدخل الإعلام.

ويُختتم المؤتمر بجلسة لتقديم خلاصة لنتائج المؤتمر وتوصياته.

يذكر أنّ مجموعة من الإعلاميات والإعلاميين العرب يشاركون في المؤتمر، من بينهم: ديانا حارة من مجلّة "لها"، ود. خديجة عرباني من المغرب، وميسون أبو بكر الشاعرة والإعلاميّة من قناة "الإخبارية" السعودية، سوسن الحميدان من صحيفة "الشرق الأوسط"، محمد السيد حسانين رئيس تحرير صحيفة "السياسة" الأسبوعيّ المصريّة، إقبال بركة، رئيسة تحرير مجلة "حواء" في مصر؛ فضلاً عن مجموعة من الإعلاميات والإعلاميين من الأردن.

الدستور
الاحد ٢٤ شوال ١٤٢٨هـ
الموافق ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧م

بمشاركة قيادات فكرية ونسوية وإعلامية عربية

الأمير الحسن يرعى مؤتمر «المرأة العربية.. وآفاق المستقبل» غداً

□ عمان – الدستور – امان السائح

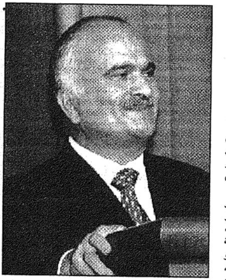
ينظم منتدى الفكر العربي وبحضور رسمي من سمو الامير الحسن بن طلال الذي سيلقي كلمة رئيسية مؤتمرا بعنوان "المرأة العربية .. وافاق المستقبل" غدا الاثنين على مدرّج الصّداقة - جامعة الأميرة سميّة للتكنولوجيا ، بمشاركة من قيادات فكريّة ونسويّة وإعلاميّة وممثّلي منظّمات اقليميّة عربيّة وهيئات دوليّة.

وقال مستشار سمو الامير الحسن بن طلال – مدير ادارة الدراسات والبرامج في المنتدى الدكتور همام غصيب لـ "الدستور" "ان سمو الامير الحسن رئيس المنتدى وراعيه سيلقي في المؤتمر كلمة افتتاحية اضافة الى الكلمة الرئيسية التي سيلقيها رئيس مجلس الوزراء وزير خارجيّة دولة قطر وعضو المنتدى الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ، وكلمة لامين عام المنتدى د. حسن نافعة ".

وحول جلسات العمل اشار د. غصيب الى ان المؤتمر سيبحث في جلسة العمل الاولى ، محاور تتناول أبرز مستجدات قضايا المرأة على السّاحتين العربيّة والعالميّة ، حيث ستقدّم د . ودودة بدران ، مدير عام منظّمة المرأة العربيّة (مصر) ، ورقةً رئيسيّةً تتضمّن قراءةً واستشرافًا لتقرير "نحو نهوض المرأة في الوطن العربيّ" ، كما تقدّم د . إصلاح جاد ، أستاذة العلوم السياسيّة والتنمية في جامعة بير زيت (فلسطين) ورقة بعنوان "أهمّ ما قيل وما لم يُقلْ في تقرير نحو نهوض المرأة؛ وماذا بعد؟ ".

وقال ان هذا المحور المخصّص لهذه الجلسة ، التي يترأسها د. عدنان بدران، رئيس وزراء الأردن السابق وعضو مجلس الأمناء – رئيس لجنة الإدارة في المنتدى ، سيعالج النّتائج التي توصّل إليها تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة لعام ٢٠٠٥؛ مستعرضًا أهم هذه النتائج ، مع تقويمها وإلقاء نظرة نقديّة عليها، وتقصّي الشروط المطلوب توافرها لتحقيق أكبر استفادة ممكنة منها، ومحاولة وضع جدول للأولويّات الخاصّة بقضايا المرأة العربيّة التي يتعيّن أنْ تحظى بالاهتمام في المرحلة المقبلة ، خاصّة على الصّعيد الفكريّ .

واوضح د. غصيب بانه سيشارك في هذه الجلسة بمداخلات كلٌ من ، نائبة رئيس الملتقى الإنسانيّ لحقوق المرأة إميلي نفّاع ، ورئيسة الاتحاد النسائيّ الأردنيّ العام أنس الساكت ، ورئيسة نادي العون الإنسانيّ دلال العتوم ، ورئيسة الجمعيّة الوطنيّة للحرّيّة والنهج الدّيمقراطيّ (جُند) (الأردن) نوال الفاعوري ، والكاتبة ناديا هاشم العالول ، رئيسة جمعيّة



البحرين النسائيّة - عضو مجلس أمناء المنتدى (البحرين) وجيهة البحارنة . وفي محور جلسة العمل الثّانية التي ستعقد بعنوان "تأثير التحوّلات العالميّة على وضع المرأة العربيّة" ، ستقدّم الأستاذة في كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بجامعة الحسن الثّاني ومستشارة البنك الإسلاميّ للتنمية (المغرب) خديجة مفيد ، ورقة رئيسيّة حول "المرأة العربيّة بين سرعة وتيرة الأنماط العولميّة وهشاشة بنى الواقع العربيّ".

و تناقش الورقة الرئيسيّة الثّانية المقدّمة من عضو المنتدى (الأردن) أغادير جويحان ، تغيُّر أدوار المرأة العربيّة في عصر العولمة ، ويعالج هذا المحور أثر التحوّلات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي طرأت على النّظام العالميّ في العقود القليلة الماضية على أوضاع المرأة في الأقطار العربيّة ، أكان سلبًا أم إيجابًا ، مع محاولة رصد تلك الآثار وتشخيصها من ناحية ، والإجابة عن التساؤلات الآتية من الناحية الأخرى ، هل كان هذا التأثير موحدًا ونمطيًا ؟ أم أنه اختلف من دولة عربية لأخرى ؟ وأسباب هذا الاختلاف إن وجد ؛ وما هي الاستراتيجيّات المقترحة لتعظيم الإيجابيّات وتقليل السلبيّات إلى أكبر حدّ ممكن ، التي يتعيّن تبنّيها من جانب الحكومات ومنظّمات المجتمع المدنيّ ؟ ، ويترأس هذه الجلسة د. علي عتيقة ، الأمين العام الأسبق للمنتدى (ليبيا).

وبحسب د. غصيب سيشارك في مداخلات هذه الجلسة كل من ، : الكاتبة والشاعرة وعضو مجلس الشعب – سابقًا وعضو الاتحاد العالميّ للمرأة (سورية) ابتسام الصّمادي وعضو الهيئة التدريسيّة في كليّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة بجامعة قار يونس (ليبيا) د. أم العزّ الفارسيّ ، والكاتبة والأستاذة في كلية الآداب بجامعة جرش الأهليّة (الأردن) فريال العلي ، والباحث في شؤون المرأة (الأردن) د. محمد الترتوري.

وفي المحور الثالث حول "المرأة في التشريعات العربيّة" ، ستقدّم بدريّة العوضي أستاذة القانون الدولي العام في كليّة الحقوق بجامعة الكويت ورقة رئيسيّة بعنوان "الحقوق المقيّدة للمرأة العربيّة في قوانين الأحوال الشخصيّة : دراسة مقارنة" ، وتقدّم أسمى خضر الناطق الرسمي للحكومة الأسبق والمحاميّة عضو المنتدى (الأردن) ورقة رئيسيّة أخرى في "مسؤوليّة النّظم القانونيّة والتشريعات العربيّة عن حالة المرأة" ، كما تقدّم بثينة فريحات من المركز الوطني لحقوق الإنسان (الأردن) مداخلة في هذه الجلسة ، التي يترأسها د. عبد العزيز حجازي ، رئيس الوزراء الأسبق وعضو المنتدى (مصر). ويتضمّن محور المرأة في التشريعات العربية رصد أوضاع المرأة كما ترسمها التشريعات السائدة في مختلف البلدان العربية ، ومقارنتها ببعضها بعضًا ، وبحث ما إذا كانت التّشريعات والقوانين المكتوبة مطبّقة بالفعل ، أم أنّ هنالك فجوة بين التشريع والتّطبيق ، وأسباب هذه الفجوة إنْ وجدت. الجلسة الرابعة – مائدة مستديرة . وتُخصّص جلسة العمل الرّابعة لمائدة مستديرة عن "المرأة في الإعلام العربيّ" يترأسها د. نبيل الشريف ، رئيس التحرير المسؤول لصحيفة الدستور"، ويشارك فيها : أ. عبدالله الحسن ، إعلامي من (السودان) ، فريدة النّقاش الكاتبة ورئيسة تحرير جريدة الأهالي" ورئيسة ملتقى تنمية المرأة من (مصر) ، وليلى الأطرش الكاتبة والإعلامية وعضو منتدى الفكر العربيّ من (الأردن) ، والشيخة مي سليمان آل عتيبي الخبيرة الإعلامية من (البحرين) ، كما تُطرح في هذه الجلسة وجهات نظر من مدارس فكريّة مختلفة حول بعض القضايا المثارة في شؤون المرأة من خلال مدخل الإعلام. وسيُختتم المؤتمر بجلسة قصيرة لتقديم خلاصة لنتائج المؤتمر وتوصياته.

مؤتمر
المرأة العربيّة: آفاق المستقبل

الدستور

منتدى الفكر العربي.. وصحفيات العراق

● ليلى الأطرش



يعقد منتدى الفكر العربي مؤتمر "المرأة العربية وآفاق المستقبل" يومي ٥ و٦ -١١-٢٠٠٧ للبحث في آفاق مستقبل المرأة العربية انطلاقا من وضعها الراهن كما رصده تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٥ "نحو نهوض المرأة العربية".

ويتزامن المؤتمر مع انجازين لافتين لنساء عربيات وفي آفاق غير اعتيادية، فقد منحت المؤسسة الدولية للإعلام جائزة الشجاعة لصحفيات عراقيات لعملهن في المنطقة الأشد خطرا للعمل الإعلامي، وبعد أن قتل في العراق منذ احتلاله عام ٢٠٠٣ أكثر من ١٠٠ صحفي، ولعل أكثر جرائم قتلهم بشاعة هو ذبح هديل الربيعي *مراسلة العربية لأنها وصلت مكان جريمة* نسف قباب المسجد وما زال مقترفوها هناك وكادت تكشف شخصياتهم فقتلوها وأشعلوا مزيدا من الفتنة الطائفية. وتعترف إحداهن بأنها تخفي حقيقة عملها عن عائلتها وجيرانها، وكذلك شخصيتها واسمها ووجهها أثناء عملها الخطر، لأنها تخشى جميع الأطراف المتقاتلة في العراق، فكلهم أعداء الحقيقة ويريدون طمسها بأي ثمن، حسب قولها.

أما الحافز لهؤلاء العراقيات الباسلات لارتياد هذه المهنة الخطرة فهو كشف المعاناة الشخصية والقصص الإنسانية التي خلفها الاحتلال والتطاحن الداخلي وغياب الضمير واحتكار الدين واستغلاله سياسيا، وبعد أن صار ضحايا العنف مجرد أرقام في الأخبار وعلى شاشات التلفزيون رغم أن كل ضحية هي قصة إنسانية ستدمي القلوب لو عرفت.

وتمثل الصحفيات العراقيات أفقا جديدا للمرأة العربية في الإعلام، فتحدي الشابات للموت هو تحقيق للذات والإنجاز والوعي والانتماء دون أية مقررات أو توصيات.

كما نقلت الأنباء أفقا آخر اقتحمته المرأة العربية بإرادتها، فقد شاركت العالمة التونسية (سليمة بن مصطفى) في سفينة بحث كندية لرصد التغيرات المناخية في القطب الشمالي، والذي يتوقع العلماء اختفاءه بعد خمسين عاما نتيجة ارتفاع حرارة الكون وذوبان جليده.

الطريف أن بعض التعليقات على موقع الإنترنت الذي أورد الخبر هو المطالبة بمحرم يرافق الباحثة فوجودها مع غرباء على سفينة خلوة غير شرعية! هذه بعض نماذج نسائية عربية توصلت بعملها من فتح آفاق جديدة لمقدرتها التي لا تحتاج الإثبات أو البحوث حول قدرتها العقلية والذهنية لارتيادها.

ويأمل المشرفون على تنظيم مؤتمر منتدى الفكر العربي حول المرأة أن يختلف عما سبقه من المؤتمرات الكثيرة حول النساء، فالمنتدى يضم سياسيين ومفكرين وباحثين وقادة رأي من الكتاب والإعلاميين والمشرعين. كما أن المؤتمر سيركز على القادم منطلقا من الراهن لاستشراف المستقبل وآفاقه. ثم يضع الدراسات في يد أولي الأمر لئلا تنتهي توصياته كمعظم المؤتمرات العربية التي تبدأ وتنتهي دون أن تلتزم أحدا بتطبيق توصياتها بل يضيع أثرها في الهجمة السلفية الحادة، وانشغال الناس بقضايا الخبز اليومي وبرميل البترول الذي قارب المائة دولار في مضاربات لا يفهمها الشخص العادي، ولا تعني له إلا أنه على أبواب شتاء لن يرحم.

وربما كانت أهمية الأوراق التي سيناقشها المؤتمر هي في تجاوزها للراهن في عالم متغير أساسه وسائط الاتصال، كما أنه يطرح السؤال الأهم: وماذا بعد؟ لقد أقيمت عشرات المؤتمرات الكبرى حول النساء عربية خالصة أو بدعم المؤسسات الغربية ومنظمات المجتمع المدني، ولكن أيا منها لم يسهم في تغيير قانون عربي واحد حول المرأة، بينما يبدأ التغيير الحقيقي بالتشريعات والقوانين.

لقد ربطت قوانين الدول العربية تشريعات الأسرة وأوضاع النساء بالمحاكم الشرعية -عدا تونس في عهد بورقيبة- والسعودية التي ما زالت تقيم بعض الحدود في أحكامها المدنية والجزائية، ولهذا تظل حقوق النساء مقيدة بالتفسيرات والاجتهادات البعيدة عن فكر تنويري، ولكن جميع الحكومات سمحت لقوانينها أن تفلت من قبضة الشرع كالقانون المدني والتجاري والعقوبات والإداري والدولي. وربما استطاع مؤتمر منتدى الفكر العربي حول المرأة أن يلقي الضوء على نوع التشريعات التي يجب أن تتغير في عالمنا العربي، ثم يضع هذه الحقائق أمام المسؤولين وقادة الفكر والأكاديميين لدراسة تنفيذها وفرضها، فالدراسات - مهما كانت أهميتها- تحتاج أن يؤمن بها صاحب القرار ويبدأ بتطبيقها. وحتى لو لم يفعل فمنطق التحول سيفرض ذاته، وسيدفع بالنساء إلى آفاق لن يحجبها أحد. وربما استطاع المؤتمر أيضا إقناع الإعلاميين بتقديم نماذج نسائية رائدة لتكون قدوة وتحفيزا لمجموع النساء، وليسهم في تغيير الصورة النمطية لقدرة المرأة الذهنية والجسدية التي يصر بعضهم على إلصاقها بها.

مؤتمر

"المرأة العربيّة: آفاق المستقبل"

عمّان: ٥-٦ تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٧

الدستور الثلاثاء ٢٦ شوال ١٤٢٨هـ، الموافق ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧م
محليات
AD-DUSTOUR TUESDAY 6 NOVEMBER 2007 ٣٠

رعى افتتاح مؤتمر «المرأة العربية: آفاق المستقبل»

الأمير الحسن: الاصلاح يبدأ بنا وليس مفروضا من الخارج



سموه متحدثاً في افتتاح المؤتمر



رئيس الوزراء القطري يلقي كلمته

استثناء المرأة يكرس التهميش والأبوية الرعوية
المشاركون: نهوض المرأة شرط أساسي لتقدم مجتمعاتنا وتحقيق التنمية الشاملة

عمان - الدستور - دينا سليمان وعمر محارمة

قال سمو الأمير الحسن بن طلال رئيس منتدى الفكر العربي انه لا بد من التكافؤ بين الرجل والمرأة في مختلف المجالات.

وبين سموه خلال رعايته امس أعمال مؤتمر "المرأة العربية: آفاق المستقبل" أن المستقبل ليس مشروطاً على أربع كلمات وهي الايمان والاخلاق والعلم والعمل، فإذا ما كانت هذه الشروط جامعة لكل افراد الاسرة الكبيرة وهي الوطن الأكبر ممثلة بالأمة فان علينا الخروج من الانا والذات والتوجه لتكريس قيم النزاهة والعدالة والانصاف واعطاء كل ذي حق حقه.

ودعا سمو الامير الحسن قيادات المنتدى للتنسيق مع العديد من المبادرات الساعية الى تمكين المرأة وانصافها رغبة في التغيير النوعي الذي ينطلق من القاع الى القمة مشيرا الى ان تبني نهج التعمير البناء قد يكون الحل الامثل ازاء ما هو غير صالح وغير قابل للاصلاح في مواجهة التدمير على يد ذوي الاجندات السياسية الدموية.

وقال سموه أن استثناء المرأة يؤدي الى مزيد من التهميش والمواراة والابوية الرعوية، ويكرس الجهوية والقبلية والمصلحية والإصلاح يبدأ بنا وهو لنا وليس مفروضا من جهة خارجية.

وتطرق سموه الى اوضاع اطفال فلسطين والعراق المحرومين من العلاج السليم والرعاية الصحية (الصحة والأمان) لافتاً إلى أن توفير مستلزمات الحياة الضرورية هي التي تحدد مصيرا أفراد المجتمع فإما أن يكونوا انتحاريي الغد أو مواطني الغد وهذا القرار يعود للمجتمع.

ودعا سموه الى فهم العديد من المناطق المطلبية والتنظيمية وتقصي السبل الكفيلة بتحديد الاسر المستورة، مشيراً في ذات الوقت إلى أن القيادات المجتمعية المطالبة بالقيام بالدور المنوط بها وممارسة الاصلاح الحقيقي وضمان مشاركة الشباب، وتقليص الفجوة بين المجتمع وصانع القرار.

وقال سمو الامير الحسن انه ومع اقتراب الذكرى الستين للاعلان العالمي لحقوق الانسان بحلول العام المقبل، يكون قد مضى على مطالبة الأردن عشرون عاماً بانشاء نظام عالمي انساني جديد.

رئيس وزراء قطر

من جانبه قال الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري انه لا بد من تأكيد حقيقة جوهرية لا يمكن التشكيك فيها وهي ان القضايا والمسائل التي تمس المرأة، وايلاء الاهتمام الواجب بها لم تعد من قبيل المسائل الترفية التي يمكن التباهي بها لمجرد الادعاء بالتمدن، مؤكدةً أنها تمثل بالفعل حجرا اساسيا من احجار قاعدة التنمية الشاملة في أي مجتمع.

واضاف ان تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٥ والذي سيحتل موقعا مركزيا في مناقشات المؤتمر قد ابرز مصداقية هذه الحقيقة وان موضوعا واسع تتشعب جوانبه وتترابط مع بعضها في تأثيرات متبادلة لا يمكن اغفالها.. واشار الشيخ حمد الى ان دولة قطر ترى بأن السلم والامن السياسي لا يمكن ان يتحقق بدون الاصلاح الدائم القائم على بناء الديمقراطية على اساس المشاركة الشعبية المسؤولة مع الاخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية الذاتية لمجتمعنا.. ومن هنا توجهنا لبناء دولة الدستور وسيادة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الانسان وهذا بحد ذاته لا يكفي ما لم يرفد هذا المسعى بجهد مواز في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

واعرب عن امله بأن يتحقق العمل والنهوض لضمان الامن الانساني والاجتماعي والثقافي للمجتمع بأسره وهو النهج الذي يفرض التعامل مع حقوق المرأة بصورة ايجابية وبناءة تكون ذلك مطلبا اساسيا للتنمية.

وأوضح الشيخ حمد بن جاسم ان الدولة القطرية قامت بشكل كبير بوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة تضمن المشاركة المتساوية مع الرجل في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية.. منوها الى أن الدستور قد كفل مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات العامة ومساواة الناس امام القانون بدون تمييز بينهم بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين.. وعلى هذا الاساس تتمتع المرأة في دولة قطر بحق الترشيح والانتخاب وهي تحتل اليوم مواقع انتخابية كما هو الحال في شأن المجلس البلدي وكما سيكون عليه الوضع خلال مرحلة انتخابات مجلس الشورى بموجب الدستور.

واشار الشيخ حمد الى ان المرأة القطرية تشغل اليوم مناصب وزارية ودولية فضلا عن العديد من المناصب القيادية في مختلف القطاعات، لافتا إلى ملامح التطور الرئيسة في المجال الحديث وهي ضمان توافر الفرص المتكافئة للمرأة في التعليم في جميع المراحل والتخصصات بما في ذلك فرص الحصول على المنح الدراسية كما دخلت المرأة سوق العمل العام والخاص فضلا عن التجمعات المدنية.. مؤكدا بأن هذا التطور قد ادى الى تغيير وضع المرأة بالنسبة الى اعضاء الاسرة وخاصة في ممارسة دورها التربوي وعلاقتها مع الرجل حيث اصبحت تمارس دورا مزدوجا، والبقة اسرية ووظيفة في المجتمع.

وأضاف: ندرك ان ممارسة هذا الدور المزدوج بنجاح في غياب الوسائل والخدمات التي تساعد المرأة يؤدي الى بروز انعكاسات سلبية على الاسرة، وهذا يدفعنا الى ان نولي اهتماما خاصا في ميدان التنمية الاجتماعية لحساب متطلبات دور المرأة هذا من اجل تحقيق النهوض الاجتماعي المتوازن.

واشار الى ان دولة قطر اقرت قانون الاسرة الذي صدر عام ٢٠٠٦ بحقوق تؤمن الاعتبار اللائق للمرأة ودورها في الاسرة بما يتوازن مع المجموع الشامل للشريعة الاسلامية مشيرا الى ان هذا كان هاجس الدولة في تحقيق التنظيم القانوني الواضح الذي يخدم الغرض الاجتماعي المنشود من الاستقرار الاسري.

د. حسن نافعة

من جانبه قال امين عام منتدى الفكر العربي الدكتور حسن نافعة ان هذا المؤتمر يندرج في اطار اشكاليات الواقع العربي ومنها اشكالية المواطنة حيث يعالج قضايا المرأة من منظور المواطنة وليس من منظور الجنوسة او الجندر ومن منطلق الايمان بان تحرير المرأة العربية يبدأ بتحرير الاوطان العربية من الاستعمار والاستبداد والفساد ومن الفهم يقل اشغاله ومن بينها قهر المرأة والافتئات على حقوقها.

واضاف نافعة ان نهوض المرأة شرط لازم لنهوض المجتمعات العربية وان المساواة بين الرجل والمرأة تدور في جوهرها حول مبدأ التكافؤ في الكسب وتوظيف القدرات الانسانية وان تحقق هذه المساواة سيقود الى تحقيق التنمية والرقي والنهضة في كافة المجالات.

وقال ان هذا المؤتمر استند الى عدد من المعايير كضرورة اتساقه مع التوجهات الفكرية للمنتدى وان يبدأ من حيث انتهى الاخرون دون عجلة وان يشارك فيه اكبر عدد ممكن من الباحثين والناشطين من مختلف الاقطار والاجيال والتخصصات.

جلسات

ويعقد المؤتمر الذي تختتم اعماله مساء اليوم ثلاث جلسات عمل ومائدة مستديرة حيث ناقشت الجلسة الاولى أمس تقرير نهوض المرأة العربية، فيما ناقشت الجلسة الثانية تأثير التحولات العالمية على وضع المرأة العربية اما الجلسة الثالثة فستناقش "المرأة في التشريعات العربية" ويختتم المؤتمر اعماله بمائدة مستديرة حول المرأة في الاعلام العربي.

وفي الجلسة الاولى التي اعقبت حفل الافتتاح والتي ترأسها رئيس الوزراء السابق الدكتور عدنان بدران قدمت مدير عام منظمة المرأة العربية الدكتورة ودودة بدران ورقة عمل تناولت فيها مضمون تقرير نهوض المرأة العربية الذي اشار الى ان تعثر عملية التنمية في العديد من الدول العربية ادى الى اعادة النظر في قضايا التنمية وغاياتها وزيادة التركيز على التنمية البشرية باعتبارها العنصر الرئيس لتحقيق التنمية الشاملة.

وبينت بدران ان التقرير خلص الى تزايد الوعي في المنطقة العربية باهمية قضايا المساواة بين الجنسين في الوقت الذي بدأت تتزايد فيه اعداد منظمات المجتمع المدني الداعية لهذه المساواة.

وقالت ان التقرير بين انعكاس هذا الاهتمام على مستوى الحكومات العربية في زيادة فرص تعليم المرأة من خلال اتاحة مجانية التعليم والزاميته وايلاء اهمية خاصة لصحة المرأة والام وتوسيع مشاركتها في صناعة القرارات المختلفة واصلاح بعض القوانين التي تميز ضدها.

الا ان التقرير بحسب بدران بين انه وبرغم التوسع في تعليم البنات فان ذلك لا يعني تجاهلها في معو امية الإناث خارج المدارس.

ففي بعض الدول العربية التي نجحت في رفع معدل تعليم الكبار الى ٨٥٪ كالأردن وفلسطين فان دولا عربية اخرى لم تستطع تجاوز نسبة ٥٠٪ كمصر والمغرب والسودان وغيرها حيث بلغت نسبة الامية في بعض البلدان اعلى من معدلاتها حتى في الدول النامية.

اما في مجال الصحة فقد بين التقرير انه وبرغم التحسن الذي طرأ على صحة المرأة وانخفاض نسبة الخصوبة وتزايد نسبة الولادات المراقبة صحيا فان الاحصاءات تشير الى تباين كبير بين الدول العربية في هذا المجال.

واوضح التقرير اهمية تزايد تقديم الضمانات الاجتماعية للمرأة واطفالها وازدياد برامج القروض الصغيرة الموجهة نحو النساء الفقيرات المعيلات لاسرهن وافادتهن من البرامج التدريبية والارشادية.

واشار التقرير الى التزام الحكومات العربية بمأسسة الاهتمام بقضايا المرأة من خلال انشاء اليات وطنية كالوزارات المعنية بقضايا المرأة او المجالس القومية واللجان المرتبطة معظمها بأعلى مستويات صنع القرار.

وقال التقرير انه وبالرغم من هذه الانجازات الهامة على مستوى الوعي والتطبيق للمواثيق الدولية الخاصة بالمرأة فان قضايا مساواة المرأة ما زال ينظر اليها في بعض البلدان العربية كوافد غريب ويشك البعض بأن هناك قضايا للمرأة يتوجب ادخال الاصلاحات عليها.

وفي الورقة الثانية التي قدمتها استاذة العلوم والتنمية في جامعة بير زيت الدكتورة اصلاح جاد بينت جاد ان التحديات التي تواجه المرأة والتي لم يشملها تقرير نهوض المرأة العربية تتلخص بالحروب والصراعات التي تشهدها منطقتنا العربية والتي تستنزف مواردها وتعطل قدراتها بشكل يستدعي توحيد الجهود لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

ودعت جاد الى الربط بين قضايا المرأة وقضايا الحريات العامة والحقوق المدنية والسياسية حيث ان النهوض بأوضاع المرأة يقع تحت بند الحقوق الاجتماعية التي لا يمكن تصور تحقيقها بدون رسوخ حقوق مواطنة متعلقة بالحقوق المدنية والسياسية وتوفير رؤية شاملة للتنمية وليس لشريحة هنا واخرى هناك.

وبينت اهمية توزيع المصادر والموارد بشكل عادل بين مختلف سكان الوطن العربي وادراك اهمية توطين الحقوق والالتزامات الواردة في المواثيق الدولية بين مجموعات اجتماعية حية تحملها كرؤية مجتمعية وسياسية وكبرامج عمل تعبئ الجماهير على اساسها.

ودعت الى ايجاد سبل كفيلة تضمن توفير ميزة تنافسية لاسواق المنطقة بحيث تصبح جزءا لا يمكن الاستغناء عنه من الاقتصاد العالمي الامر الذي لا يمكن تحقيقه دون تحرير طاقات المرأة واحقاق حقوقها على كافة الاصعدة مما يستدعي سد الفجوات التي تميز على اساس الجنس في التشريعات السياسية او في تخصيص الموارد وتطوير الابحاث الاجتماعية الموجهة للتدخلات المدروسة.

واشارت جاد الى اهمية تنقية الافكار الداخلية لاعادة انتاج ثقافة مجتمعية تدين التمييز ضد المرأة في كافة المجالات مع التأكيد على اهمية توافر الارادة السياسية لتحقيق المساواة الشاملة والالتزام بعدم التمييز ووضع اليات وطنية لمراقبة التمييز.

وفي مداخلة قدمتها رئيسة الاتحاد النسائي الاردني العام قالت الاستاذة آمنه الساعات ان اولويات النهوض بالمرأة العربية تتلخص بتمكين المرأة في مجال التحكم وتعديل التشريعات التي تعيق دورها مع الالتزام بالمواثيق الدولية ذات الصلة وتفعيل مشاركتها في صنع السلام وحل النزاعات الوطنية مع التأكيد على اهمية اصلاح السياق المجتمعي والتحول الى مجتمع الحريات والحكم الصالح.

من جانبها دعت العين نوال الفاعوري في مداخلتها الى ايلاء عناصر النهوض الاهمية التي تستحقها من خلال الايمان بقدرة اللغة العربية على تجسيد العملية النهضوية ووجوب توفر ثقافة مجتمعية للنهوض ووضع مخطط شامل واستراتيجي لمسيرة النهوض وترتيب الاولويات بصورة فاعلة مع اصلاح الاختلالات بين الاجيال حيال قضية نهوض المرأة وتنقيتها.

اما نائبة رئيس الملتقى الانساني لحقوق المرأة امل طاع فقد قالت في مداخلتها ان الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة ووصولها الى هياكل السلطة ومواقع اتخاذ القرار ليست قضية شعارات ترفع ولا مجموعة افكار يروج لها اعلاميا بل قضية هامة لها مساس بفعاليات المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وان جدية الطرح لهذه القضية سمتها بالدرجة الاولى التنظيمات النسائية المعنية بتبادل هذه الافكار في اطار علمي قادر على مواجهة تحديات القرن الحالي.

وفي جلسة العمل الثانية التي ترأسها د. علي عتيقة، الأمين العام الأسبق للمنتدى والتي خصصت لمعالجة محور "تأثير التحولات العالمية على وضع المرأة العربية"، قدمت خديجة مفيد، الأستاذة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحسن الثاني ومستشارة البنك الإسلامي للتنمية في المغرب، ورقة رئيسة بعنوان "المرأة العربية بين سرعة ونبرة الأنماط العولمية ومشاشة بنى الواقع العربي".

فيما ناقشت الورقة الرئيسة الثانية المقدمة من الفايز جويحان (الأردن)، عضو المنتدى تغيّر أدوار المرأة العربية في عصر العولمة، ويعالج هذا المحور أثر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على النظام العالمي في العقود القليلة الماضية على أوضاع المرأة في الأقطار العربية أكان سلبا أم إيجابا، مع محاولة رصد تلك الآثار وتشخيصها من ناحية، والإجابة عن التساؤلات الآتية من الناحية الأخرى: هل كان هذا التأثير موحدا ونمطيا؟ أم أنه اختلف من دولة عربية لأخرى؟ وأسباب هذا الاختلاف إن وجد، وما هي الاستراتيجيات المقترحة لتعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات إلى أكبر حد ممكن التي يتعين تبنيها من جانب الحكومات ومنظمات المجتمع المدني؟

وتحدثت جويحان عن واقع المرأة العربية في عصر العولمة والانفتاح الذي لن يكون أحسن حالاً من الواقع العربي في شموليته، بمعنى أن واقع الأمة العربية في عصر السرعة وثورة الإنفوميديا يقدم مؤشراً ميدانياً عن واقع المرأة العربية، فلا قرين بالمقارن بقدي، كما تناولت المؤشرات التي تدل على أن هناك نقصاً واضحاً في تمكين المرأة العربية، إذ تأتي المنطقة العربية في المرتبة قبل الأخيرة بين مناطق العالم، حسب مقياس تمكين المرأة المعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولم تقل عنها إلا أفريقيا جنوب الصحراء.

ويعود تدني القيم على مقياس تمكين المرأة في البلدان العربية إلى محدودية مشاركة المرأة في المنظمات السياسية، ونقصان فرصها في التعليم وتنمية قدراتها المعرفية، مستعرضة الموضوعات التعليمية والصحية المتعلقة بالمشاركة السياسية والتشريعات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

مداخلات

وشاركت في مداخلات هذه الجلسة: ابتسام الصمادي، الكاتبة والشاعرة وعضو مجلس الشعب - سابقا - وعضو الاتحاد العالمي للمرأة (سورية)، وأم العز الفارسي عضو الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة قار يونس (ليبيا)، وفريال العلي، الكاتبة والأستاذة في كلية الآداب بجامعة جرش الأهلية (الأردن)، ود. محمد الشرتوري، الباحث في شؤون المرأة (الأردن).

وتناولت مداخلة الصمادي الخصائص الثلاث مخمسة تعبر أنه وتشابه العصر الحديث التي شكلت نموذجين متناقضين للمرأة، الأول المرأة التقليدية الحارسة للإرث والتقاليد، والثاني الإنسان المشطورة في داخلها المستهلكة في بيتها حتى التفاهات.

وتناولت مداخلة الفارسي تشريعات الأمم المتحدة بشأن مشاركة المرأة، موقف ليبيا من الاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة، وموقف ليبيا من "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، واستجابة ليبيا لبعض قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة، والموقف الليبي من المؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة، والتقرير الوطني عن المرأة في المجتمع العربي الليبي، والموقف الليبي من التعاون الإقليمي العربي في قضايا المرأة ومن مؤتمر قمة المرأة العربية واتفاقية انشاء منظمة المرأة العربية، وموقع المرأة الليبية في دليل التنمية البشرية مقارنة بدول أخرى.

أما العلي فتناولت الخطاب النسوي المعاصر الذي يدور حول ثلاثة محاور أساسية، هي المساواة بين الرجل والمرأة، ومنح المرأة الحرية الكاملة في إدارة مختلف شؤون حياتها، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية.

فيما تناول الشرتوري في مداخلته العلاقة بين المرأة والرجل وعلاقتهما بالبيئة المحيطة بينهما، وفي اتصالهما مع الآخرين، معالجاً الخلل في تلك العلاقة التي تمثلت بفجوة في لحظة تاريخية معينة فتمسكت فيها المرأة للرجل بدون قيد أو شرط.

يشار إلى أن مجموعة من الإعلاميات والإعلاميين العرب يشاركون في المؤتمر، من بينهم مديانا حارة من مجلة "لها"، وخديجة عرباني من المغرب، وميسون أبو بكر، الشاعرة والإعلامية من قناة "الإخبارية" السعودية، وسوسن الحسيني من صحيفة "الشرق الأوسط" أيضاً، و محمد السيد حسان رئيس تحرير صحيفة "السياسة" الأسبوعية المصرية، وإقبال بركة، رئيسة تحرير مجلة "حواء" في مصر، فضلاً عن مجموعة من الإعلاميات والإعلاميين من الأردن.

المرأة العربيّة: آفاق المستقبل

عمّان: ٥-٦ تشرين الثّاني/نوفمبر

العرب اليوم
العرب اليوم - صحيفة الرأي الآخر في الأردن

لدى رعايته مؤتمر منتدى الفكر العربي عن المرأة

الأمير الحسن يدعو لاصلاح غير مفروض من الخارج



اسعد العزوني

● اكد راعي ورئيس منتدى الفكر العربي الامير الحسن بن طلال ان سلطة الحق تعلو فوق حق السلطة وان الدولة تستعيد امكانياتها عندما تفعل دور الفعاليات الانسانية فيها.

وكرر الأمير الحسن دعوته لانشاء صندوق عالمي للزكاة لتمكين الفقراء ليس للمأكل او الملبس او المأوى بل التمكين القاضي بمعرفة الحقوق والواجبات.

وأشاد سموه بالمشروع التجريبي في لبنان واصفا ذلك بالبادرة الطيبة لتمكين النساء وتعزيز مهاراتهن وطرح قضاياهن.

وفي سياق آخر قال سموه دعونا نخرج من الحيز القطري الى ما هو ارحب وماهوفوق هذا الحيز لاعطاء كل ذي حق حقه متهما اصحاب العقول الضيقة والأجندات السياسية الدموية بأنهم مدمرون.

ودعا سموه ايضا الى بناء قدرات اهلية وعمليات اصلاح غير مفروض من الخارج موضحا ان اطفال العراق وفلسطين ما بين 10-15 عاما يفتقدون للرعاية بكافة اشكالها.

وقال ان الاطفال المحرومين سيكونون اماانتحاريي الغد او مواطنيه ذلك ان المجتمع هو الذي يقرر. كما دعا سموه الى معاملة المستثمر الأردني كما يعامل المستثمر الأجنبي.

ومن جهته اكد امين عام منتدى الفكر العربي البروفيسور حسن نافعة في كلمته ان تحرير المرأة يتطلب تحرير الأوطان من الاحتلال والاستبداد والظلم والفساد مشيدا باستجابة الشيخ حمد بن جاسم للدعوة الموجهة اليه لحضور المؤتمر مؤكدا ان حضوره يصب في اهداف المنتدى وفي مقدمتها جسر الهوة بين المفكر والحاكم في الوطن العربي.

اما رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني فأكد انه لا بد من تأكيد حقيقة لا يمكن التشكيك فيها وهي ان القضايا التي تمس المرأة وايلاء الاهتمام الواجب لها لم تعد من قبيل المسائل الترفيهية التي يمكن التباهي بها لمجرد الادعاء بالتمدن لأنها تمثل بالفعل حجرا اساسيا من احجار قاعدة التنمية الشاملة في اي مجتمع.

وقال لدى افتتاحه مؤتمر منتدى الفكر العربي حول "المرأة العربية: آفاق المستقبل" صباح امس في عمان ان تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2005 ابرز مصداقية هذه الحقيقة.

● الشيخ حمد: قضايا المرأة اساسية في التنمية الشاملة

وحول المنجزات التي تحققت في قطر اوضح ان السلم والأمن السياسي لا يمكن ان يتحققا بدون الاصلاح القائم على بناء الديمقراطية على اساس المشاركة الشعبية المسؤولة لكنه شدد في ذات السياق على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية الذاتية للمجتمع القطري. وزاد سمو بالقول ان قطر توجهت لبناء دولة الدستور وسيادة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الانسان مؤكدا ان كل ذلك لا يكفي ما لم يرفد هذا المسعى بجهد مواز في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا السياق اعرب عن امله بأن يتم ضمان تحقيق الأمن الانساني والاجتماعي والثقافي للمجتمع بأسره ذلك ان هذا النهج يفرض التعامل مع حقوق المرأة بصورة ايجابية وبناءة لكون ذلك مطلبا اساسيا للتنمية. مشيدا بدور الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في صياغة السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالنهوض بوضع المرأة القطرية وحماية ورعاية حقوقها.

وفي سياق متصل شدد رئيس مجلس الوزراء على الدور القيادي المميز الذي تضطلع به الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو الأمير وما تبذله من جهد مميز ومشهود على صعيد الواقع الفعلي.

وكشف سموه النقاب عن قيام القيادة في قطر بالاهتمام وبشكل كبير بوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة تضمن المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في كل الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية مؤكدا ان دستور دولة قطر كفل مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات العامة ومساواة الناس امام القانون بدون تمييز بينهم بسبب الجنس او الأصل او اللغة او الدين.

كما أكد سموه ان المرأة القطرية تتمتع بحق الترشيح والانتخاب وهي تحتل اليوم مواقع انتخابية كما هو الحال في شأن المجلس البلدي وكما سيكون عليه الوضع حين الاقبال على مرحلة انتخابات مجلس الشورى بموجب الدستور. منوها الى ان المرأة القطرية تشغل اليوم مناصب وزارية ودولية فضلا عن العديد من المناصب القيادية في مختلف القطاعات.

وقال ان المرأة القطرية دخلت سوق العمل العام والخاص ناهيك عن التجمعات المدنية مضيفا ان هذا التطور ادى الى تغيير وضع المرأة بالنسبة الى اعضاء الأسرة وخاصة في ممارسة دورها التربوي وعلاقتها مع الرجل حيث اصبحت تمارس دورا مزدوجا يتمثل بوظيفة اسرية ووظيفة في المجتمع.

وفي هذا الاطار اكد سموه ان ممارسة هذا الدور المزدوج بنجاح في غياب البدائل والخدمات التي تساعد المرأة يؤدي الى بروز انعكاسات سلبية على الأسرة الأمر الذي يدفع الى ايلاء اهتمام خاص في ميدان التنمية الاجتماعية لحساب متطلبات دور المرأة من اجل تحقيق النهوض الاجتماعي المتوازن.

ونوه سموه في كلمته الى قانون الأسرة الصادر عام 2006 والذي يضمن ويؤمن الاعتبار اللائق بالمرأة وبدورها في الأسرة وبما يتوازن مع المجموع الشامل للشريعة الاسلامية مشددا على ان الهاجس كان في هذا المجال هو تحقيق التنظيم القانوني الواضح الذي يخدم الغرض الاجتماعي المنشود في الاستقرا الأسري.

وأكد ان تطور دور المرأة في عملية التنمية الاجتماعية وفقا لتعليمها يدفع باتجاه تغير نظرة المجتمع اليها بيد انه لفت الانتباه الى ان التعليم وحده لا يكفي في هذا المجال ما لم يقرن ببرامج للتوجيه والتوعية الاجتماعية بقضايا المجتمع مشيرا الى ان ذلك لا يقتصر حصرا بالمرأة بل يتعداه الى الرجل ايضا.

وبين سموه ان المجتمعات العربية ما زالت محكومة بروابط التقاليد وسلوكيات الموروث الاجتماعي فضلا عما تمليه واجبات الدين والتي ترسخت في المعتقد المجتمعي عبر عهود طويلة الأمد وفي ظل خصائص اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة كثيرا عما نعيش فيه الآن.

وتابع بالقول اننا نعيش تحديات ليست بالهينة وهي تنبع من المفاهيم الحديثة للتنمية المستدامةوظاهرة العولمة وخاصة في جوانبها المرتبطة بمنظومة القيم الاجتماعية ونماذج السلوك التقليدية فضلا عن الاتجاهات الفكرية الخاصة بتمكين المرأة. بيد انه قال انه ومع كل ذلك توجد بعض المدركات التي تخفف من هذه التحديات وفي مقدمتها ضرورة بأن المفاهيم نسبية في طبيعتها الأمر الذي يتطلب توجي المضمون بدلا من الشكل.

واكد ان عملية التحديث يجب ان تتوازن مع عناصر الأصالة التي يملكها المجتمع في مجال موروثه الثقافي والحضاري مشددا انه من دون هذا التوازن سيحصل الانقطاع الذي يفضي الى فقدان هويتنا وبالتالي يجعلنا متلقين وغير مساهمين في بناء صرح الحضارة الانسانية.

واختتم سموه بالقول ان هذه ليست دعوة للجمود على الماضي بل هي دعوة للعمل الجاد والصبور في الاقتباس الحي لنا هو لائق بنا كأمة لها اسهامها الأصيل في الحضارة الانسانية

ويستمر المؤتمر لمدة يومين يناقش فيها العديد من اوراق العمل التي تسلط الأضواء على واقع المرأة العربية واثر التحولات العالمية عليها ووضعها في الاعلام.

وحضر المؤتمر علاوة على رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم رئيس وزراء مصر الأسبق عبد العزيز حجازي ومن الاردن رئيس الوزراء الاسبق طاهر المصري ورئيس الوزراء الاسبق الدكتور عبد السلام المجالي ورئيس الوزراء السابق د. عدنان بدران وعدد من المفكرين والمفكرات من الأردن ومن عدد من الدول العربية.ه

يتظمه منتدى الفكر العربي

مؤتمر «المرأة العربيّة: آفاق المستقبل» يفتتح أعماله اليوم

□ العرب اليوم - أسعد العزوني

● يُفتتح صباح اليوم الإثنين في مدرّج الصّداقة/ جامعة الأميرة سميّة للتكنولوجيا بمدينة الحسن العلميّة أعمال مؤتمر "المرأة العربيّة: آفاق المستقبل"، الذي ينظّمه منتدى الفكر العربيّ لمدّة يومين، بمشاركة واسعة من قيادات فكريّة ونسويّة وإعلاميّة بالاضافة لممثلين عن منظمات إقليميّة عربيّة وهيئآت دوليّة.

ويحضر افتتاح المؤتمر ويلقي كلماته الافتتاحيّة سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، والشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجيّة وعضو المنتدى. كما يُلقي د. حسن نافعة، الأمين العام للمنتدى، كلمة بهذه المناسبة.

ويبحث المؤتمر على مدار جلسات أربع، محاور تتناول أبرز مستجدات قضايا المرأة على السّاحتين العربيّة والعالميّة. فتقدّم د. ودودة بدران، مدير عام منظّمة المرأة العربيّة (مصر)، في جلسة العمل الأولى ورقةً رئيسيّةً تتضمّن قراءةً واستشرافًا لتقرير "نحو نهوض المرأة في الوطن العربيّ". كما تقدّم د. إصلاح جاد، أستاذة العلوم السياسيّة والتنمية في جامعة بير زيت (فلسطين) ورقة رئيسيّة أخرى بعنوان "أهمّ ما قيل وما لم يُقلْ في تقرير نحو نهوض المرأة؛ وماذا بعد. ويعالج المحور المخصّص لهذه الجلسة، التي يترأسها د. عدنان بدران، رئيس وزراء الأردن السابق وعضو مجلس الأمناء/ رئيس لجنة الإدارة في المنتدى، النّتائج التي توصّل إليها تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة لعام 2005؛ مستعرضًا أهم هذه النتائج، مع تقويمها وإلقاء نظرة نقديّة عليها، وتقصّي الشروط المطلوب توافرها لتحقيق أكبر استفادة ممكنة منها، ومحاولة وضع جدول للأولويّات الخاصّة بقضايا المرأة العربيّة التي يتعيّن أنْ تحظى بالاهتمام في المرحلة المقبلة، خاصّة على الصّعيد الفكريّ.

وتشارك في هذه الجلسة بمداخلات كلٌّ من: إملي نفّاع، نائبة رئيس الملتقى الإنسانيّ لحقوق المرأة؛ أنس الساكت، رئيسة الاتحاد النسائيّ الأردنيّ العام؛ دلال العتوم، رئيسة نادي العون الإنسانيّ؛ ناديا هاشم العالول، رئيسة الجمعيّة الوطنيّة للحرّيّة والنّهج الدّيمقراطيّ (جُنْد)؛ نوال الفاعوري (الأردن)، و. وجيهة البحارنة، رئيسة جمعيّة البحرين النسائيّة/ عضو مجلس أمناء المنتدى (البحرين).

وفي محور جلسة العمل الثّانية "تأثير التحوّلات العالميّة على وضع المرأة العربيّة"، تقدّم خديجة مفيد، الأستاذة في كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بجامعة الحسن الثّاني ومستشارة البنك الإسلاميّ للتنمية (المغرب)، ورقة رئيسيّة حول "المرأة العربيّة بين سرعة وتيرة الأنماط العولميّة وهشاشة بنى الواقع العربيّ". وتناقش الورقة الرئيسيّة الثّانية المقدّمة من أغادير جويحان، عضو المنتدى (الأردن) تغيُّر أدوار المرأة العربيّة في عصر العولمة. ويعالج هذا المحور أثر التحوّلات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي طرأت على النّظام العالميّ في العقود القليلة الماضية على أوضاع المرأة في الأقطار العربيّة، أكان سلبيًا أم إيجابيًا، مع محاولة رصد تلك الآثار وتشخيصها من ناحية، والإجابة عن التساؤلات الآتية من الناحية الأخرى: هل كان هذا التأثير موحدًا ونمطيًا أم أنه اختلف من دولة عربية لأخرى؟ وأسباب هذا الاختلاف إن وجد؛ وما هي الاستراتيجيّات المقترحة لتعظيم الإيجابيّات وتقليل السلبيّات إلى أكبر حدّ ممكن، التي يتعيّن تبنّيها من جانب الحكومات ومنظّمات المجتمع المدنيّ؟

ويترأس هذه الجلسة د. علي عتيقة، الأمين العام الأسبق للمنتدى (ليبيا)، وتشارك في مداخلاتها: ابتسام الصّمادي، الكاتبة والشاعرة وعضو مجلس الشعب - سابقا - وعضو الاتحاد العالميّ للمرأة (سورية)؛ أم العزّ الفارسيّ، عضو الهيئة التدريسيّة في كليّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة بجامعة قار يونس (ليبيا) فريال العلي، الكاتبة والأستاذة في كليّة الآداب بجامعة جرش الأهليّة (الأردن)؛ د. محمد الترتوري، الباحث في شؤون المرأة (الأردن).

وفي المحور الثالث "المرأة في التشريعات العربيّة"، تقدّم بدريّة العوضي، أستاذة القانون الدولي العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت، ورقة رئيسيّة بعنوان "الحقوق المقيّدة للمرأة العربيّة في قوانين الأحوال الشخصيّة: دراسة مقارنة". وتقدّم أسمى خضر، الناطق الرسمي الاسبق للحكومة والمحاميّة عضو المنتدى (الأردن) ورقة رئيسيّة أخرى في "مسؤوليّة النظم القانونيّة والتشريعات العربيّة عن حالة المرأة". كما تقدّم بثينة فريحات من المركز الوطني لحقوق الإنسان (الأردن) مداخلة في هذه الجلسة، التي يترأسها د. عبد العزيز حجازي، رئيس الوزراء الأسبق وعضو المنتدى (مصر).

ويتضمّن محور المرأة في التشريعات العربيّة رصد أوضاع المرأة كما ترسمها التشريعات السائدة في مختلف البلدان العربيّة، ومقارنتها ببعضها بعضًا، وبحث ما إذا كانت التشريعات والقوانين المكتوبة مطبّقة بالفعل، أم أنّ هنالك فجوة بين التشريع والتطبيق، وأسباب هذه الفجوة إنْ وجدت.

وتخصّص جلسة العمل الرّابعة لمائدة مستديرة عن "المرأة في الإعلام العربيّ"، يترأسها د. نبيل الشريف، رئيس تحرير صحيفة "الدستور" (الأردن)، ويشارك فيها: أ. عبدالله الحسن، إعلامي (السودان)؛ فريدة النّقاش، الكاتبة ورئيسة تحرير جريدة "الأهالي" ورئيسة ملتقى تنمية المرأة (مصر)؛ ليلى الأطرش، الكاتبة والإعلامية وعضو منتدى الفكر العربيّ (الأردن)؛ الشيخة مي سليمان آل عتيبي، الخبيرة الإعلاميّة (البحرين). وتُطرح في هذه الجلسة وجهات نظر من مدارس فكريّة مختلفة حول بعض القضايا المثارة في شؤون المرأة، من خلال مدخل الإعلام.

ويُختتم المؤتمر بجلسة قصيرة لتقديم خلاصة لنتائج المؤتمر وتوصياته.0

الثلاثاء 26 شوال 1428 هـ - 6 تشرين الثاني 2007 م

المشاركون في مؤتمر "المرأة العربية: آفاق المستقبل" يربطون نهضتها برسوخ حقوق المواطنة

الحسن وآل ثاني يدعوان إلى رؤية شمولية للتنمية والاهتمام الجاد بقضايا المرأة



الامير الحسن ورئيس الوزراء القطري وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والاميرة سمية يتابعون فعاليات المؤتمر امس - (تصوير: محمد أبو غوش)

هالة الخياط

عمان- شدد مشاركون في مؤتمر "المرأة العربية: آفاق المستقبل" على ضرورة تمكين المرأة وإخراجها من حالة الحصار الثقافي والاجتماعي التقليدي المتمثلة بمنظومة المفاهيم والتصورات والعادات والقيم والتقاليد التي تحيط بالمرأة تاريخيا.

واعتبر مشاركون في المؤتمر الذي ينظمه منتدى الفكر العربي ليومين أن النهوض بأوضاع المرأة لا يمكن أن يتحقق دون رسوخ حقوق المواطنة، وتوفر رؤية شمولية لتنمية المجتمع ككل وليس لشريحة دون أخرى.

وقال الامير الحسن بن طلال خلال افتتاح المنتدى أمس "إننا نؤمن بسلطة الحق التي تعلو فوق حقوق السلطة"، مشيرا إلى أن الدولة تستمد نهضتها بتفعيل كافة فعاليات المواطنة التشاركية.

واعتبر أن الإيمان والأخلاق والعلم والعمل كلمات جامعة لكافة أفراد الوطن والأمة.

وتحدث الأمير الحسن عن التغيير النوعي الذي يأتي من القاعدة إلى القمة، داعيا إلى التخلص من الجهوية والأنانية والمصلحية، وصياغة مبادرات محلية وأهلية قائمة على الإصلاح، وتعظيم مفاهيم النزاهة والموضوعية للتعامل والانصاف وإعطاء كل ذي حق حقه.

وثمن الأمير الحسن مشاركة رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد، معتبرا إياها خطوة في طريق تجسير الفجوة بين الفكر وصانع القرار، وقال إن الشيخ حمد ليس ضيفا في الأردن فهو مضيف.

من جانبه، أكد رئيس الوزراء القطري وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني أن القضايا والمسائل التي تمس المرأة وإيلاء الاهتمام الواجب لها لم تعد من قبيل المسائل الترفية التي يمكن التباهي بها لمجرد الادعاء بالتمدن، باعتبارها تمثل حجرا في قاعدة التنمية الشاملة في أي مجتمع، مشيرا إلى أن موضوع المرأة تتشعب جوانبه وتترابط مع بعضها في تأثيرات متبادلة لا يمكن إغفالها.

وحول التجربة القطرية في موضوع المرأة قال الشيخ حمد، الذي سبق وأن زار الاردن في شباط (فبراير) 2006، إن "السلم والأمن لا يمكن أن يتحققا بدون الإصلاح القائم على بناء الديمقراطية على أساس المشاركة الشعبية المسؤولة، مع الأخذ بالإعتبار الخصوصيات الثقافية الذاتية لمجتمعنا".

وذكر الشيخ حمد إن قطر توجهت لبناء دولة الدستور وسيادة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الإنسان، كما صاغت السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالنهوض بوضع المرأة القطرية وحماية ورعاية حقوقها.

وقال إن هذا المجال هو من الميادين الرئيسية التي تمارس بشأنه الشيخة موزة بنت ناصر المسند جهدا متميزا ومشهودا على صعيد الواقع الفعلي.

ولفت إلى أن قطر استرشدت بالإعلانات ومناهج العمل والاتفاقيات الدولية من أجل تحقيق القواعد والمعايير والسياسات الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.

وأشار إلى أن قطر اهتمت بشكل كبير بوضع سياسة استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة تضمن المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مشيرا إلى أن المرأة في قطر تتمتع بحق الترشيح والانتخاب.

ويناقش المشاركون في المؤتمر، عدة محاور وأوراق عمل تحمل عناوين متعددة، من أبرزها "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي"، و"المرأة في التشريعات العربية" و "تأثير التحولات العالمية على وضع المرأة العربية".

كما يعقد المشاركون اليوم مائدة مستديرة حول المرأة في الإعلام العربي.

وقدمت استاذة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت إصلاح أجاد في الجلسة الأولى للمنتدى ورقة بحثية حول أهم ما قيل في تقرير نحو نهوض المرأة في الوطن العربي ماذا بعد؟ أشارت فيها إلى التحديات التي تؤثر في عمليات التنمية الشاملة في المنطقة بشكل عام وتنمية أوضاع المرأة بشكل خاص، ومنها الحروب والصراعات في المنطقة.

ودعت أجاد إلى مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ تحقيق الحقوق واستتباب الأمن والسلام في المنطقة، وتوسيع نطاق الحريات المدنية والسياسية كإطار هام لتحقيق الحريات الاجتماعية وإعلاء سلطة القضاء واستقلاليته وتزويده بعدد أكبر من النساء.

واقترحت تطوير المؤشرات التي يتم على أساسها قياس التمكين السياسي للمرأة في المنطقة العربية، والعمل على إصلاح الهياكل الاقتصادية لتصبح أكثر تهيؤا لاستيعاب وتوظيف قدرات وطاقات المرأة عن طريق التطوير المستمر ورفع كفاءة المدرسين وتحديث وإصلاح مناهج التعليم العام والمهني وربطها باحتياجات سوق العمل.

واستعرض مشاركون النتائج التي توصل إليها تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2005 ومنها أن الارتقاء بأوضاع المرأة في العالم العربي جزء لا يتجزأ من تقدم المجتمع نحو أشكال الحكم الديمقراطي، كما أن أرباب العمل ما يزالون يضعون قيودا على عمل المرأة واستغلالها في أغلب الحالات بما يكبل القدر تنمية المرأة وتوظيف طاقاتها.

وحددوا أولويات قضايا المرأة العربية في تعزيز التنسيق والتعاون بين المنظمات النسائية العربية والدولية لتبادل الخبرات والتجارب بما يخدم قضية المرأة، وتمثيل المرأة في جميع المؤسسات المعنية بالتخطيط العام في الدولة وفي مواقع اتخاذ القرار، إضافة إلى كفالة حرية واستقلال الإعلام وضمان حرية الفكر والإبداع والتعبير، وحث وسائل الإعلام لتسليط الضوء على القضايا والاشكاليات ذات الأولوية بالنسبة للمرأة.

وزارة الخارجية

اليوم : الأربعاء 21 نوفمبر/تشرين ثاني 2007
أوقات الصلاة : الفجر 04:35 الظهر 11:20 العصر 02:23 المغرب 04:45 العشاء 06:15

الأرض والشعب	حكومة قطر	وزارة الخارجية

الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني :قطر تؤمن بأهمية الإصلاح والديمقراطية لبناء السلم والأمن السياسي



الدوحة/ قنا/15اكتوبر2007/ عاد إلي الدوحة الليلة الماضية معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ، وزير الخارجية بعد زيارة للأردن شارك خلالها في فعاليات مؤتمر منتدى الفكر العربي حول المرأة العربية وآفاق المستقبل.

وكان معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ، وزير الخارجية قد شارك اليوم في أعمال مؤتمر منتدى الفكر العربي حول المرأة العربية آفاق المستقبل بجامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا بمدينة الحسن العلمية.

وقال معاليه في كلمة له بهذه المناسبة خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر انه لابد من تأكيد حقيقة جوهرية لا يمكن التشكيك فيها وهي أن القضايا والمسائل التي تمس المرأة وإيلاء الاهتمام الواجب لها لم تعد من قبيل المسائل الترفيهية التي يمكن التباهي بها لمجرد الادعاء بالتمدن لانها تمثل بالفعل حجراً أساسياً من أحجار قاعدة التنمية الشاملة في أي مجتمع.

وأضاف معاليه بأن تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005 والذي سيحتل موقعا مركزيا في مناقشات المؤتمر قد ابرز مصداقية هذه الحقيقة وان موضوعنا واسع تتشعب جوانبه وتترابط مع بعضها في تأثيرات متبادلة لا يمكن إغفالها.. منوها معاليه بأنه وفي الوقت المتاح سوف يتناول بعضا منها مركزا بوجه خاص على التجربة القطرية.

وأشار معالي رئيس مجلس الوزراء ، إلى أننا في دولة قطر نري بأن السلم والأمن السياسي لا يمكن أن يتحقق بدون الإصلاح الدائم القائم علي بناء الديمقراطية علي أساس المشاركة الشعبية المسؤولة مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية الذاتية لمجتمعنا.. ومن هنا توجهنا لبناء دولة الدستور وسيادة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الإنسان وهذا بحد ذاته لا يكفي في قناعتنا ما لم يرفد هذا المسعى بجهد مواز في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأعرب عن أمله أن يتحقق العدل والنهوض لكي تضمن الأمن الإنساني والاجتماعي والثقافي للمجتمع بأسره وهذا النهج في قناعتنا يفرض التعامل مع حقوق المرأة بصورة ايجابية وبناءة لكون ذلك مطلباً أساسياً للتنمية.

وأوضح معاليه انه وعلى هذا الأساس وتحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى قمنا بصياغة السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالنهوض بوضع المرأة القطرية وحماية ورعاية حقوقها وهو من بين الميادين الرئيسية التي تمارس بشأنه صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو الأمير جهدا متميزا مشهودا علي صعيد الواقع الفعلي وفي هذا النهج استرشدنا بالإعلانات ومناهج العمل والاتفاقيات الدولية من اجل تحقيق القواعد والمعايير والسياسات الدولية المتعلقة بالقضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وقال معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني أن الدولة قد قامت بشكل كبير بالاهتمام بوضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة تضمن المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية.. منوها بأن الدستور قد كفل مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات العامة ومساواة الناس أمام القانون بدون تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

وأكد معاليه بأنه وعلى هذا الأساس تتمتع المرأة في دولة قطر بحق الترشيح والانتخاب وهي تحتل اليوم مواقع انتخابية كما هو الحال في شأن المجلس البلدي وكما سيكون عليه الوضع حين نقبل علي مرحلة انتخابات مجلس الشورى بموجب الدستور.. ومن المشهود أيضا أن المرأة القطرية تشغل اليوم مناصب وزارية ودولية فضلا عن العديد من المناصب القيادية في مختلف القطاعات.

وأضاف بأن من ملامح التطور الرئيسية في مجال الحديث ضمان توافر الفرص المتكافئة للمرأة في التعليم في جميع المراحل والتخصصات بما في ذلك فرص الحصول علي المنح الدراسية كما دخلت المرأة سوق العمل العام والخاص فضلا عن التجمعات المدنية.. مؤكدا بأن هذا التطور قد أدي إلى تغيير وضع المرأة بالنسبة إلى أعضاء الأسرة وخاصة في ممارسة دورها التربوي وعلاقتها مع الرجل حيث أصبحت تمارس دورا مزدوجا وظيفة أسرية ووظيفة في المجتمع.

وقال معاليه بأننا ندرك أن ممارسة هذا الدور المزدوج بنجاح في غياب البدائل والخدمات التي تساعد المرأة يؤدي إلى بروز انعكاسات سلبية على الأسرة وهذا يدفعنا إلى أن نولي اهتماما خاصا في ميدان التنمية الاجتماعية لحساب متطلبات دور المرأة هذا من اجل تحقيق النهوض الاجتماعي المتوازن.

وأشار معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية إلى انه قد اقر قانون الأسرة الذي صدر عام 2006 بحقوق تؤمن الاعتبار اللائق بالمرأة وبدورها في الأسرة بما يتوازن مع المجموع الشامل للشريعة الإسلامية.. مشيرا إلى أن هذا كان هاجسنا في تحقيق التنظيم القانوني الواضح الذي يخدم الغرض الاجتماعي المنشود من الاستقرار الأسري.

وقال معاليه في ختام كلمته أن هذه الملامح التي ارتأيت التطرق لها في الوقت المتاح وإنني آمل النجاح للمؤتمر ونتطلع إلى الآراء والتوصيات العملية التي سيخرج بها لكي تساعدنا في استخراج سياسات واقعية من اجل النهوض بواقع المرأة العربية في المستقبل.

وفيما يلي نص الكلمة التي ألقاها معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ، وزير الخارجية في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر منتدى الفكر العربي حول المرأة العربية.. آفاق المستقبل

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال رئيس منتدى الفكر العربي المحترم
سعادة الدكتور حسن نافعة أمين عام منتدى الفكر العربي المحترم
السيدات والسادة الحضور

أود أن اعبر عن خالص سروري لان تتاح لي الفرصة للمشاركة في احد مؤتمرات المنتدى خاصة وان الموضوع المطروح للبحث فيه العديد من التحديات التي ينبغي تجاوزها لتحقيق مستقبل أفضل لمجتمعاتنا.

السيدات والسادة

في البداية لابد من تأكيد حقيقة جوهرية لا يمكن التشكيك فيها وهي أن القضايا والمسائل إلى تمس المرأة وإيلاء الاهتمام الواجب لها لم تعد من قبيل مسائل الترفيه التي يمكن التباهي بها لمجرد الادعاء بالتمدن لأنها تمثل بالفعل حجرا أساسيا من أحجار قاعدة التنمية الشاملة في أي مجتمع.. وقد ابرز تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005 الذي سيحتل موقعا مركزيا في مناقشات المؤتمر مصداقية هذه الحقيقة أن موضوعنا واسع تتشعب جوانبه وتترابط مع بعضها في تأثيرات متبادلة لا يمكن إغفالها وفي الوقت المتاح سوف أتناول بعضا منها مركزا بوجه خاص على تجربتنا في قطر.

نحن في دولة قطر نري بان السلم والأمن السياسي لا يمكن أن يتحقق بدون الإصلاح القائم على بناء الديمقراطية على أساس المشاركة الشعبية المسئولة مع الأخذ بالاعتبار الخصوصيات الثقافية الذاتية لمجتمعنا

وزارة الخارجية

ومن هنا توجهنا لبناء دولة الدستور وسيادة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الإنسان.. وهذا بحد ذاته لا يكفي في قناعتنا ما لم يرفد هذا المسعى بجهد مواز في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.. ونحن بذلك نأمل في تحقيق العدل والنهوض لكي تضمن الأمن الإنساني والاجتماعي والثقافي للمجتمع بأسره.. هذا النهج في قناعتنا يفرض التعامل مع حقوق المرأة بصورة ايجابية وبناءه لكون ذلك مطلباً أساسياً للتنمية.

وعلى هذا الأساس وتحت القيادة الحكيمة لسيدي حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى قمنا بصياغة السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالنهوض بوضع المرأة القطرية وحماية ورعاية حقوقها وهو من بين الميادين الرئيسية التي تمارس بشأنه صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو الأمير جهدا متميزا مشهودا علي صعيد الواقع الفعلي وفي هذا النهج استرشدنا بالإعلانات ومناهج العمل والاتفاقيات الدولية من اجل تحقيق القواعد والمعايير والسياسات الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

قمنا بالاهتمام بشكل كبير بوضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة تضمن المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية.. لقد كفل الدستور مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات العامة ومساواة الناس أمام القانون بدون تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين وعلى هذا الأساس تتمتع المرأة في دولة قطر بحق الترشيح والانتخاب وهي تحتل اليوم مواقع انتخابية كما هو الحال في شأن المجلس البلدي وكما سيكون عليه الوضع حين نقبل علي مرحلة انتخابات مجلس الشورى بموجب الدستور.

من ناحية أخري أكد معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية على الأهمية الكبيرة لدور المرأة العربية في عملية التنمية المجتمعية العربية... مشيرا إلى أن هذا الدور شهد تحسنا كبيرا في الآونة الأخيرة. غير أن هذا الدور لا يزال يحتاج إلى مزيد من التنظيم والمتابعة بحيث لا يخرج في إطاره العام عن موروثنا في المنطقة من العادات والتقاليد.

وقال معاليه في تصريحات للصحفيين عقب الجلسة الافتتاحية لمؤتمر منتدى الفكر العربي حول المرأة العربية وآفاق المستقبل المنعقد في عمان حاليا أن دور المرأة مهم جدا بحيث تكون التوازنات موجودة فيه.

وأعرب معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني عن سعادته لوجوده في المملكة الأردنية الهاشمية.. مشيرا إلى أن وجوده جاء بدعوة كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال رئيس منتدى الفكر العربي.

وأوضح معاليه بان مشاركته في هذا المؤتمر تنطلق من اهتمام دولة قطر بدور المرأة.. مشيرا إلى حرصه علي حضور المؤتمر كونه عضواً في منتدى الفكر العربي أيضا.

وقال معاليه: لقد كان هناك اتفاق منذ العام الماضي عندما عقد منتدى الفكر العربي مؤتمره السابق بالدوحة على أن أشارك في هذا المؤتمر المنعقد بعمان . معربا معاليه عن ارتياحه لما دار في المؤتمر من مناقشات وما ألقي فيه من كلمات.

وردا علي سؤال حول رأيه بشأن كيفية تطبيق نتائج هذا المؤتمر علي ارض الواقع قال معاليه أن أهم شيء هو كيف نستمر بدون احباطات.

وكان معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ، وزير الخارجية قد غادر عمان بعد زيارة للأردن شارك خلالها في فعاليات مؤتمر منتدى الفكر العربي حول المرأة العربية وآفاق المستقبل المنعقد في العاصمة الأردنية حاليا.

وقد التقي معالي رئيس مجلس الوزراء ، وزير الخارجية خلال الزيارة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين عاهل الأردن.

وكان في وداع معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني لدي مغادرته سعادة السيد مانع بن عبدالهادي الهاجري سفير دولة قطر لدي الأردن وأعضاء السفارة.

مركز عفت الهندي للإرشاد الالكتروني

كانون ثاني 0، 2007 ، 22، 0

منتدى الفكر العربي ينظم مؤتمرا حول «المرأة العربية» الشهر المقبل

عمان - الدستور

تبدأ في الخامس والسادس من تشرين الثاني المقبل فعاليات مؤتمر "المرأة العربية الاول والذي ينظمه منتدى الفكر العربي بعنوان "المرأة العربية آفاق المستقبل" وذلك في فندق راديسون ساس.

و يناقش المشاركون في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ثلاثة محاور ، المحور الاول حول "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي" ويعالج هذا المحور تقرير التنمية الانسانية العربية لعام "2005" ، حيث سيتم استعراض أهم هذه النتائج وتقويمها وإلقاء نظرة نقدية على النتائج التي توصل اليها التقرير وتقصي الشروط المطلوب توافرها لتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها ومحاولة وضع جدول للأولويات الخاصة بقضايا المرأة العربية التي يتعين أن تحظى بالاهتمام في المرحلة القادمة ، خاصة على الصعيد الفكري. اما المحور الثاني الذي يحمل عنوان "تأثير التحولات العالمية على وضع المرأة العربية" فيعالج أثر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على النظام العالمي في العقود القليلة الماضية على أوضاع المرأة في الاقطار العربية المختلفة ، سلبا أو ايجابا ، حيث يفترض في هذا المحور أن يحاول رصد تلك الآثار وتشخيصها من ناحية ، وأن يحاول من ناحية اخرى ، الإجابة عن التساؤلات الآتية ، هل كان هذا التأثير موحدا ونمطيا ؟ أم أنه اختلف من دولة عربية لأخرى ؟ ، وأسباب هذا الاختلاف "إن وجد" ، ما هي الاستراتيجيات المقترحة لتعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات الى أقصى حد ممكن ، التي يتعين تبنيها من قبل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني؟ ، حيث سيحاول هذا المحور ، رصد أوضاع المرأة كما ترسمها التشريعات السائدة في مختلف البلدان العربية ، ومقارنتها بعضها ببعض ، بحث ما إذا كانت التشريعات والقوانين المكتوبة مطبقة بالفعل ، أم أن هنالك فجوة بين التشريع والتطبيق ، وأسباب هذه الفجوة "إن وجدت" ، و سوف يعقد المشاركون مائدة مستديرة بعنوان "المرأة في الإعلام العربي" ، القصد منها هو تمكين المدارس الفكرية المختلفة من طرح وجهات نظرها حول مختلف القضايا المثارة ، لذلك نقل أن تناقش في هذه المائدة المستديرة مختلف الموضوعات ذات الصلة ، خاصة الموضوعات التي تعطى حقها في المحاور الرئيسية ، فمن مدخل الإعلام يمكن التطرق الى أي موضوع يخص المرأة.

اما المحور الثالث فسوف يناقش المشاركون امورا تتعلق بـ "المرأة في التشريعات العربية"

Qatar News Agency

تفاصيل الخبر

مؤتمر المرأة العربية وافاق المستقبل

عمان في 04 نوفمبر /قنا/ يبدأ هنا يوم غد /الاثنين/ مؤتمر المرأة العربية /افاق المستقبل/ الذي ينظمه منتدى الفكر العربي لمدة يومين بمشاركة واسعة من قيادات فكرية ونسوية وإعلامية وممثلي منظمات إقليمية عربية وهيئات دولية.

ويبحث المؤتمر عدة محاور تتناول ابرز مستجدات قضايا المراة على الساحتين العربية والعالمية تتضمن قراءة واستشرافا لتقرير نحو نهوض المراة في الوطن العربي وتاثير التحولات العالمية على وضع المراة العربية والمراة في التشريعات العربية والمراة في الإعلام العربي.

ويشارك في المؤتمر باحثون وكتاب وإعلاميون من مختلف الأقطار العربية ومراكز البحث والدراسات فيها.

قنا 0802 جمت 2007/11/04

مؤتمر "المرأة العربيّة: آفاق المستقبل"

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)
Kuwait News Agency (KUNA)

المؤتمر الأول للمرأة العربية يبدأ الاثنين بمشاركة كويتية

عام/اردن/عربي/امرأة
المؤتمر الأول للمرأة العربية يبدأ الاثنين بمشاركة كويتية
عمان 3 - 11 (كونا) - ينظم منتدى الفكر العربي يومي الاثنين والثلاثاء المقبلين اعمال المؤتمر الأول للمرأة العربية الذي سيبحث بمشاركة كويتية في واقع المرأة وسبل ابراز قضاياها على الساحتين العربية والعالمية.

وقال مدير ادارة الدراسات والبرامج في المنتدى الدكتور همام غصيب لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان حفل الافتتاح يشتمل على كلمات لرئيس المنتدى الامير الحسن بن طلال ورئيس مجلس الوزراء وزير خارجية قطر وعضو المنتدى الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني اضافة الى الامين العام للمنتدى الدكتور حسن نافعة.

وعن المشاركين في اعمال المؤتمر قال غصيب انه سيعقد بمشاركة حوالي 80 شخصية فكرية ونسائية واعلامية وممثلين عن منظمات اقليمية عربية وهيئات دولية.

وحول المشاركة الكويتية افاد بأن دولة الكويت ستشارك في المؤتمر بورقة رئيسية تقدمها استاذة القانون الدولي العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت الدكتورة بدرية العوضي بعنوان "الحقوق المقيدة للمرأة العربية في قوانين الاحوال الشخصية - دراسة مقارنة".

وكشف عن ان ورقة الدكتورة العوضي تأتي ضمن محور المرأة في التشريعات العربية والذي يتضمن رصد اوضاعها كما ترسمها التشريعات السائدة في مختلف البلدان العربية ومقارنة بعضها بالبعض الآخر فضلا عن بحث ما اذا كانت التشريعات والقوانين المكتوبة مطبقة بالفعل ام ان هناك فجوة بين التشريع والتطبيق واسباب هذه الفجوة ان وجدت.

وفي ما يتعلق بمحاور المؤتمر قال ان المشاركين سيناقشون ثلاثة محاور تعالج النتائج التي توصل اليها تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2005 وآليات وضع جدول للاولويات الخاصة بقضايا المرأة العربية التي يتعين ان تحظى بالاهتمام في المرحلة القادمة خاصة على الصعيد الفكري.

كما يناقش المشاركون اثر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على النظام العالمي في العقود القليلة الماضية على اوضاع المرأة في الاقطار العربية المختلفة ويرصدون اوضاعها كما في التشريعات السائدة بمختلف البلدان العربية.

واشار الدكتور غصيب الى ان المشاركين سيعقدون مائدة مستديرة بعنوان "المرأة في الاعلام العربي" ستكون الغاية منها تمكين المدارس الفكرية المختلفة من طرح وجهات نظرها حول مختلف القضايا المثارة.

ومنتدى الفكر العربي منظمة عربية فكرية غير حكومية تأسست عام 1981 بمبادرة من عم العاهل الاردني الامير الحسن بن طلال و25 شخصية ...

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)
Kuwait News Agency (KUNA)

مؤتمر المرأة العربية الأول في العاصمة الأردنية الاثنين المقبل بمشاركة كويتية
الشؤون الاجتماعية 03/11/2007 09:15:00 م

عمان 3- - 11 (كونا) - ينظم منتدى الفكر العربي بمشاركة كويتية يومي الاثنين والثلاثاء المقبلين اعمال مؤتمر المراة العربية الاول للبحث في واقع المراة وسبل ابراز قضاياها على الساحتين العربية والعالمية.
وقال مدير ادارة الدراسات والبرامج في المنتدى الدكتور همام غصيب لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان حفل الافتتاح يشتمل على كلمات لرئيس المنتدى الامير الحسن بن طلال ورئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة قطر وعضو المنتدى الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني كما يتحدث في الافتتاح الامين العام للمنتدى الدكتور حسن نافعة.
وعن المشاركين في اعمال المؤتمر قال انه سيعقد بمشاركة حوالي 80 شخصية فكرية ونسوية واعلامية وممثلي منظمات اقليمية عربية وهيئات دولية.
وحول المشاركة الكويتية قال غصيب ان دولة الكويت ستشارك في المؤتمر بورقة رئيسية تقدمها استاذة القانون الدولي العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت الدكتورة بدرية العوضي بعنوان "الحقوق المقيدة للمراة العربية في قوانين الاحوال الشخصية دراسة مقارنة". وبين ان ورقة الدكتورة العوضي تاتي ضمن محور المراة في التشريعات العربية الذي يتضمن رصد اوضاع المراة كما ترسمها التشريعات السائدة في مختلف البلدان العربية ومقارنة بعضها ببعض وبحث ما اذا كانت التشريعات والقوانين المكتوبة مطبقة بالفعل ام ان هنالك فجوة بين التشريع والتطبيق واسباب هذه الفجوة ان وجدت.
وفيما يتعلق بمحاور المؤتمر قال ان المشاركين سيناقشون ثلاثة محاور تعالج النتائج التي توصل اليها تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2005 واليات وضع جدول للاولويات الخاصة بقضايا المراة العربية التي يتعين ان تحظى بالاهتمام في المرحلة القادمة خاصة على الصعيد الفكري.
كما يناقش المشاركون اثر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرات على النظام العالمي في العقود القليلة الماضية على اوضاع المراة في الاقطار العربية المختلفة ويرصدون اوضاع المراة كما ترسمها التشريعات السائدة في مختلف البلدان العربية.
واشار الدكتور غصيب الى ان المشاركين سيعقدون مائدة مستديرة بعنوان " المراة في الاعلام العربي " الغاية منها تمكين المدارس الفكرية المختلفة من طرح وجهات نظرها حول مختلف القضايا المثارة.
يذكر ان منتدى الفكر العربي هو منظمة عربية فكرية غير حكومية تاسست عام 1981 بمبادرة من الامير الحسن بن طلال و25 شخصية عربية من قادة الفكر والتنمية في مسعى لتقوية الاواصر فيما بين المثقفين العرب وصانعي القرار في الدول العربية.

مؤتمر "المرأة العربيّة: آفاق المستقبل"

عمّان

الوطن

خارج الوطن

منتدى الفكر العربي يبحث آفاق مستقبل المرأة العربية

عمّان - الوطن - سليم المعاني يُفتتح صباح بعد غد الإثنين في مدرّج الصّداقة - جامعة الأميرة سميّة للتكنولوجيا بمدينة الحسن العلميّة في العاصمة الاردنية (عمان) أعمال مؤتمر «المرأة العربيّة: آفاق المستقبل»، الذي ينظّمه منتدى الفكر العربيّ لمدّة يومين، بمشاركة واسعة من قيادات فكريّة ونسويّة وإعلاميّة وممثّلي منظّمات إقليميّة عربيّة وهيئات دوليّة. ويحضر افتتاح المؤتمر ويلقي كلمته الافتتاحيّة سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، ومعالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجيّة وعضو المنتدى. كما يُلقي د. حسن نافعة، الأمين العام للمنتدى، كلمة بهذه المناسبة. وقال الدكتور «همام غصيب» مستشار سمو الامير الحسن لـ «مراسلنا» سيبحث المؤتمر على مدار جلسات أربع، محاور تتناول أبرز مستجدات قضايا المرأة على السّاحتين العربيّة والعالميّة. فتقدّم الدكتورة ودودة بدران، مدير عام منظّمة المرأة العربيّة (مصر)، في جلسة العمل الأولى ورقةً رئيسيّةً تتضمّن قراءةً واستشرافًا لتقرير «نحو نهوض المرأة في الوطن العربيّ»، كما تقدّم الدكتورة إصلاح جاد أستاذة العلوم السياسيّة والتنمية في جامعة بير زيت (فلسطين) ورقة رئيسيّة أخرى بعنوان «أهمّ ما قيل وما لم يُقَلْ في تقرير نحو نهوض المرأة، وماذا بعد؟». ويعالج المحور المخصّص لهذه الجلسة، التي يترأسها الدكتور عدنان بدران، رئيس وزراء الأردن السابق وعضو مجلس الأمناء - رئيس لجنة الإدارة في المنتدى، النّتائج التي توصّل إليها تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة لعام 2005 مستعرضاً أهم هذه النتائج مع تقويمها وإلقاء نظرة نقديّة عليها، وتقصّي الشروط المطلوب توافرها لتحقيق أكبر استفادة ممكنة منها، ومحاولة وضع جدول للأولويّات الخاصّة بقضايا المرأة العربيّة التي يتعيّن أنْ تحظى بالاهتمام في المرحلة المقبلة خاصّة على الصّعيد الفكريّ..تشارك في هذه الجلسة بمداخلات كلٌّ من: الأستاذة إملي نفّاع نائبة رئيس الملتقى الإنسانيّ لحقوق المرأة، والأستاذة أنس الساكت، رئيسة الاتحاد النسائيّ الأردنيّ العام، والأستاذة دلال العنوم، رئيسة نادي العون الإنسانيّ، والأستاذة ناديا هاشم العالول، رئيسة الجمعيّة الوطنيّة للحرّية والنّهج الدّيمقراطيّ (جُند)، والدكتورة نوال الفاعوري (الأردن)، والاستاذة وجيهة البحارنة، رئيسة جمعيّة البحرين النسائيّة - عضو مجلس أمناء المنتدى (البحرين). وفي محور جلسة العمل الثّانية «تأثير التحوّلات العالميّة على وضع المرأة العربيّة»، تقدّم الاستاذة خديجة مفيد الأستاذة في كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بجامعة الحسن الثّاني ومستشارة البنك الإسلاميّ للتنمية (المغرب)، ورقة رئيسيّة حول «المرأة العربيّة بين سرعة وتيرة الأنماط العولميّة وهشاشة بنى الواقع العربيّ». وتناقش الورقة الرئيسيّة الثّانية المقدّمة من الاستاذة أغادير جويحان، عضو المنتدى (الأردن) تغيُّر أدوار المرأة العربيّة في عصر العولمة. ويعالج هذا المحور أثر التحوّلات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي طرأت على النّظام العالميّ في العقود القليلة الماضية على أوضاع المرأة في الأقطار العربيّة، أكان سلبًا أم إيجابيًا، مع محاولة رصد تلك الآثار وتشخيصها من ناحية، والإجابة عن التساؤلات الآتية من الناحية الأخرى: هل كان هذا التأثير موحدًا ونمطيًا؟ أم انه اختلف من دولة عربية لأخرى؟ وأسباب هذا الاختلاف إن وجد، وما هي الاستراتيجيّات المقترحة لتعظيم الإيجابيّات وتقليل السلبيّات إلى أكبر حدّ ممكن، التي يتعيّن تبنّيها من جانب الحكومات ومنظّمات المجتمع المدنيّ؟ ويترأس هذه الجلسة د. علي عتيقة، الأمين العام الأسبق للمنتدى (ليبيا)، وتشارك في مداخلاتها: الأستاذة ابتسام الصّمادي، الكاتبة والشاعرة وعضو مجلس الشعب - سابقًا - وعضو الاتحاد العالميّ للمرأة (سوريا) ، والاستاذة أم العزّ الفارسيّ، عضو الهيئة التدريسيّة في كليّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة بجامعة قار يونس (ليبيا)، والاستاذة فريال العلي الكاتبة والأستاذة في كلية الآداب بجامعة جرش الأهليّة (الأردن)، د. محمد الترتوري، الباحث في شؤون المرأة (الأردن).

مؤتمر "المرأة العربيّة: آفاق المستقبل"

عمّان: ٥-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

English

وكالة الانباء الاردنية

بترا

منطقة اعلان

الاخبار

73/ محلي/بدء فعاليات مؤتمر منتدى الفكر العربي

عمان/5 تشرين الثاني/بترا/افتتح سمو الامير الحسن اليوم في جامعة الاميرة سمية فعاليات مؤتمر منتدى الفكر العربي حول /المرأة العربية - افاق المستقبل /بمشاركة خبراء ومختصين في مجال قضايا المرأة محليين وعرب.

وحضر حفل الافتتاح رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم ال ثاني وسمو الاميرة سمية رئيسة الجمعية العلمية الملكية وعدد من رؤساء الوزارات السابقون اضافة عدد من السفراء المعتمدين في المملكة.

واشار سمو الامير الحسن رئيس منتدى الفكر العربي الى ضرورة التكامل بين مفاهيم الامل والايمان والاخلاق والعلم والعمل وتطبيقها بعدالة بين المراة والرجل مما سينعكس ايجابا على العملية التنموية في الوطن العربي.

وقال رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم ال ثاني انه لا بد من تاكيد حقيقة جوهرية هي ان القضايا والمسائل التي تمس المراة لم تعد من قبيل مسائل الترفيه التي يمكن التباهي بها لمجرد الادعاء بالتمدن لانها تمثل حجراً اساسيا في قاعدة التنمية الشاملة في اي مجتمع .

واشار الى ان بلاده ترى ان السلم والامن السياسي لا يمكن ان يتحقق بدون الاصلاح الدائم القائم على بناء الديمقراطية على اساس المشاركة الشعبية المسؤولة مع الاخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية الذاتية لمجتمعنا .

واعرب عن امله ان يتحقق العدل والنهوض لكي نضمن الامن الانساني والاجتماعي والثقافي للمجتمع باسره وهذا النهج في قناعتنا يفرض التعامل مع حقوق المراة بصورة ايجابية وبناءة لكون ذلك مطلبا اساسيا للتنمية .

واوضح ان بلاده قامت بصياغة السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالنهوض بوضع المراة القطرية وحماية ورعاية حقوقها حيث استرشدنا بالاعلانات ومناهج العمل والاتفاقيات الدولية لتحقيق القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة.

وقال ان دولة قطر قامت بوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة تضمن المشاركة المتساوية للمراة والرجل في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية مشيرا الى ان الدستور كفل مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات العامة ومساواة الناس امام القانون بدون تمييز بينهم بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين .

وعرض امين عام منتدى الفكر العربي الدكتور حسن نافعة المواضيع التي سيناقشها المشاركون في المؤتمر على مدى يومين خاصة مسالة تاثر التحولات العالمية على وضع المرأة العربية والتشريعات التي تتعلق بالمرأة العربية وكيفية النهوض بالمرأة في الوطن العربي .

كما سيناقش المشاركون موضوع الحقوق المقيدة للمراة العربية في قوانين الاحوال الشخصية ومسؤولية النظم القانونية والتشريعات العربية عن حالة المراة اضافة الى موضوع المراة في الاعلام العربي .

سسسسسسس/طاهات/ضيف/السرحان

17:12:31 05/11/2007

وكالة الانباء الاردنية

منطقة اعلان

محلي/اختتام فعاليات مؤتمر/المرأة العربية - افاق المستقبل/

/72/

عمان/6 تشرين الثاني/بترا/اختتمت في عمان اليوم فعاليات مؤتمر منتدى الفكر العربي حول /المرأة العربية - أفاق المستقبل/التي عقدت في جامعة الأميرة سمية وشاركت فيه قيادات فكرية وإعلامية وممثلو منظمات إقليمية عربية وهيئات دولية.

وناقش المؤتمر الذي استمر يومين خلال اربع جلسات محاور تناولت قضايا المرأة على الساحتين العربية والعالمية حول قضايا تتعلق بالمرأة في التشريعات العربية للمحامية بثينة فريحات والمرأة في الإعلام العربي لعبد الله الحسن من السودان والمرأة في الإعلام العربي لليلى الأطرش.

كما ناقش في جلسات نظمت على شكل مائدة مستديرة أوراق عمل حول "نتيجة تطبيق إستراتيجية العالمية للحملة الانتخابية وتأثير الصورة النمطية للمرأة العربية للخبيرة الإعلامية البحرينية الشيخة مي آل عتيبي وتأثير التحولات العالمية على وضع المرأة العربية للدكتورة فريال العلي و"النهوض بالمرأة في العالم العربي" للعين نوال الفاعوري و "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي" للدكتورة اصلاح جلاد "والمرأة في عصر العولمة" للدكتورة اغادير جويحان.

وناقش المؤتمر على هامش الاختتام مواضيع خاصة بقضايا تأثر التحولات العالمية على وضع المرأة العربية والتشريعات التي تتعلق بالمرأة العربية وكيفية النهوض بالمرأة في الوطن العربي.

كما ناقش المشاركون موضوع الحقوق المقيدة للمراة العربية في قوانين الاحوال الشخصية ومسؤولية النظم القانونية والتشريعات العربية عن حالة المراة اضافة الى موضوع المراة في الاعلام العربي.

سسسسسسس/قرعان/مجدي/الطراونه

مؤتمر "المرأة العربيّة: آفاق المستقبل"

وكالة الأنباء القطرية
Qatar News Agency

الصفحة الرئيسية | ابحث عن خبر | أرشيف الأخبار | إبحث عن صورة

تفاصيل الخبر

Qatar News Agency

معالي رئيس مجلس الوزراء / مشاركة اضافة ثانية

فيما يلي نص الكلمة التى القاها معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير / الخارجية في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر منتدى الفكر العربي حول / المراة العربية ـ افاق المستقبل صاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال رئيس منتدى الفكر العربي المحترم سعادة الدكتور حسن نافعة امين عام منتدى الفكر العربي المحترم السيدات والسادة الحضور

اود ان اعبر عن خالص سروري لان تتاح لي الفرصة للمشاركة في احد مؤتمرات المنتدى خاصة وان للموضوع المطروح للبحث فيه العديد من التحديات التى ينبغي تجاوزها لتحقيق مستقبل افضل لمجتمعاتنا .

السيدات والسادة

في البداية لابد من تاكيد حقيقة جوهرية لا يمكن التشكيك فيها وهي ان القضايا والمسائل الى تمس المراة وايلاء الاهتمام الواجب لها لم تعد من قبيل مسائل الترفيه التى يمكن التباهي بها لمجرد الادعاء بالتمدن لانها تمثل بالفعل حجرا اساسيا من احجار قاعدة التنمية الشاملة في اي مجتمع ـ وقد ابرز تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2005 الذي سيحتل موقعا مركزيا في مناقشات المؤتمر مصداقية هذه الحقيقة ان موضعنا واسع تتشعب جوانبه وتترابط مع بعضها في تاثيرات متبادلة لا يمكن اغفالها وفي الوقت المتاح سوف اتناول بعضا منها مركزا بوجه خاص على تجربتنا في قطر .

نحن في دولة قطر نرى بان السلم والامن السياسي لايمكن أن يتحقق بدون الاصلاح القائم على بناء الديمقراطية على اساس المشاركة الشعبية المسئولة مع الاخذ بالاعتبار الخصوصيات الثقافية الذاتية لمجتمعنا ومن هنا توجهنا لبناء دولة الدستور وسيادة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الانسان .. وهذا بحد ذاته لايكفي في قناعتنا ما لم يرفد هذا المسعى بجهد مواز في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .. ونحن .. بذلك نامل في تحقيق العدل والنهوض لكي نضمن الامن الانساني والاجتماعي والثقافي للمجتمع باسرة هذا النهج في قناعتنا يفرض التعامل مع حقوق المراة بصورة ايجابية وبناءه لكون ذلك مطلب اساسي للتنمية .

وعلى هذا الاساس وتحت القيادة الحكيمة لسيدي حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني امير البلاد المفدى قمنا بصياغة السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالنهوض بوضع المراة القطرية وحماية ورعاية حقوقها وهو من بين الميادين الرئيسية التى تمارس بشانه صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو الامير جهدا متميزا مشهودا على صعيد الواقع الفعلي وفي هذا النهج استرشدنا بالاعلانات ومنافع العمل والاتفاقيات الدولية من اجل تحقيق القواعد والمعايير والسياسيات الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة .

قمنا بالاهتمام بشكل كبير بوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمراة تضمن المشاركة المتساوية للمراة والرجل في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية .. لقد كفل الدستور مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات العامة ومساواة الناس امام القانون بدون تمييز بينهم بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين وعلى هذا الاساس تتمتع المراة في دولة قطر بحق الترشيح والانتخاب وهي تحتل اليوم مواقع انتخابية كما هو الحال في شان المجلس البلدي وكما سيكون عليه الوضع حين نقبل على مرحلة انتخابات مجلس الشورى بموجب الدستور .

مس // يتبع // سس

قنا 1009 جمت 2007/11/05

وكالة الأنباء القطرية
Qatar News Agency

الصفحة الرئيسية | ابحث عن خبر

تفاصيل الخبر

Qatar News Agency

معالي رئيس مجلس الوزراء / مشاركة

عمان في 05 نوفمبر /قنا/ شارك معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية اليوم في اعمال مؤتمر منتدى الفكر العربي حول المراة العربية افاق المستقبل بجامعة الاميرة سمية للتكنولوجيا بمدينة الحسن العلمية .

وقال معاليه في كلمة له بهذه المناسبة خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر انه لا بد من تاكيد حقيقة جوهرية لا يمكن التشكيك فيها وهي ان القضايا والمسائل التي تمس المراة وايلاء الاهتمام الواجب لها لم تعد من قبيل المسائل الترفية التي يمكن التباهي بها لمجرد الادعاء بالتمدن لانها تمثل بالفعل حجرا اساسيا من احجار قاعدة التنمية الشاملة في اي مجتمع .

واضاف معاليه بان تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2005 والذي سيحتل موقعا مركزيا في مناقشات المؤتمر قد ابرز مصداقية هذه الحقيقة وان موضوعنا واسع تتشعب جوانبه وتترابط مع بعضها في تاثيرات متبادلة لا يمكن اغفالها ـ منوها معاليه بانه وفي الوقت المتاح سوف يتناول بعضا منها مركزا بوجه خاص على التجربة القطرية .

واشار معالي رئيس مجلس الوزراء الى ان في دولة قطر نرى بان السلم والامن السياسي لا يمكن ان يتحقق بدون الاصلاح الدائم القائم على بناء الديمقراطية على اساس المشاركة الشعبية المسؤولة مع الاخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية الذاتية لمجتمعنا ـ ومن هنا توجهنا لبناء دولة الدستور وسيادة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الانسان وهذا بحد ذاته لا يكفي في قناعتنا ما لم يرفد هذا المسعى بجهد مواز في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

واعرب عن امله ان يتحقق العدل والنهوض لكي نضمن الامن الانساني والاجتماعي والثقافي للمجتمع باسره وهذا النهج في قناعتنا يفرض التعامل مع حقوق المراة بصورة ايجابية وبناءة لكون ذلك مطلبا اساسيا للتنمية .

واوضح معاليه انه وعلى هذا الاساس وتحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني امير البلاد المفدى قمنا بصياغة السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالنهوض بوضع المراة القطرية وحماية ورعاية حقوقها وهو من بين الميادين الرئيسية التي تمارس بشانه صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو الامير جهدا متميزا مشهودا على صعيد الواقع الفعلي وفي هذا النهج استرشدنا بالاعلانات ومنافع العمل والاتفاقيات الدولية من اجل تحقيق القواعد والمعايير والسياسات الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة .

اليتبع//

قنا 0958 جمت 2007/11/05

مؤتمر "المرأة العربيّة: آفاق المستقبل"

وكالة الأنباء القطرية
Qatar News Agency

الصفحة الرئيسية | ابحث عن خبر | أرشيف الأخبار | ابحث عن صورة

تفاصيل الخبر

Qatar News Agency

اختتام مؤتمرالمرأة العربية

عمان في 06 نوفمبر /قنا/ اختتمت في عمان اليوم فعاليات مؤتمر منتدى الفكر العربي حول /المرأة العربية - آفاق المستقبل/التي عقدت في جامعة الأميرة سمية على مدى يومين

وشاركت في جلسات عمل المؤتمر قيادات فكرية وإعلامية وممثلو منظمات إقليمية عربية وهيئات دولية.

وناقش المؤتمر خلال اربع جلسات محاور تناولت قضايا المرأة على الساحتين العربية والعالمية حول قضايا تتعلق بالمرأة في التشريعات العربية والمرأة في الإعلام العربي .

كما ناقش في جلسات نظمت على شكل مائدة مستديرة أوراق عمل حول نتيجة تطبيق إستراتجية العالمية للحملة الانتخابية وتأثير الصورة النمطية للمرأة العربية وتأثير التحولات العالمية على وضع المرأة العربية والنهوض بالمرأة في العالم العربي و نحو نهوض المرأة في الوطن العربي والمرأة في عصر العولمة .

وكذلك ناقش المؤتمر مواضيع خاصة بقضايا تأثر التحولات العالمية على وضع المرأة العربية والتشريعات التي تتعلق بالمرأة العربية وكيفية النهوض بالمرأة في الوطن العربي.

قنا 1753 جمت 2007/11/06

وكالة الأنباء القطرية
Qatar News Agency

تفاصيل الخبر

Qatar News Agency

// رئيس مجلس الوزراء يصل الاردن // اعادة مصححة

عمان في 04 نوفمبر /قنا/ وصل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية مساء اليوم الى العاصمة الاردنية عمان للمشاركة فى /اعمال المؤتمر الذي يعقده منتدى الفكر العربي حول المراة العربية / افاق المستقبل /والذي يبدأ اعماله يوم غد / الاثنين .

وكان فى استقبال معاليه والوفد المرافق في مطار علياء الدولي دولة الدكتور معروف البخيت رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وسعادة السيد مانع عبدالهادى الهاجري سفير الدولة لدى الاردن وعد من كبار المسئولين الاردنيين اعضاء المنتدى .

وسيبحث المؤتمر على مدى يومين ثلاث محاور المحور الاول سيناقش/ نهوض المراة فى الوطن العربي/.. والثاني حول/ تاثير التحولات العالمية على وضع المراة/ العربية /والثالث/ المراة فى التشريعات العربية/.

قنا 1734 جمت 2007/11/04

استعرض الأوضاع الإقليمية مع ملك الأردن وخاطب منتدى الفكر ..رئيس الوزراء: السلم والأمن لايتحققان بدون الإصلاح والديمقراطية

[تاريخ النشر يوم الثلاثاء ,6 نوفمبر 2007 2:03 م]



عمان - الشرق :
استقبل جلالة الملك عبدالله الثاني ملك الاردن امس معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية.
ونقل معاليه لجلالة الملك عبدالله الثاني خلال اللقاء تحيات أخيه حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.
وجرى خلال اللقاء بحث علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين إضافة إلى آخر التطورات والمستجدات السياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وخاصة الجهود الهادفة لإعادة إحياء عملية السلام.
وقال جلالة الملك عبدالله الثاني إنه وجه حكومة بلاده للعمل مع الحكومة القطرية للبحث في الإجراءات التي من شأنها تعزيز وتوثيق التعاون بين البلدين بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين.
من جهته أكد معالي الشيخ حمد خلال اللقاء حرص دولة قطر على تطوير وتمتين علاقاتها مع الأردن في مختلف المجالات.
وقال معاليه في تصريحات للصحفيين عقب الجلسة الافتتاحية لمؤتمر منتدى الفكر العربي حول «المرأة العربية وآفاق المستقبل» المنعقد في عمان حاليا «ان دور المرأة مهم جدا بحيث تكون التوازنات موجودة فيه».
وأوضح معاليه ان مشاركته في هذا المؤتمر تنطلق من اهتمام دولة قطر بدور المرأة.. مشيرا إلى حرصه على حضور المؤتمر كونه عضوا في منتدى الفكر العربي أيضا.
وقال معاليه في كلمته بالمؤتمر إن السلم والأمن السياسي لايتحققان بدون الإصلاح والديمقراطية. مشيرا إلى ان قطر بقيادة الأمير وضعت أستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة ورعاية حقوقها منوها بأن الجهد الذي تبذله صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند متميز ومشهود. وقال إن المرأة في قطر تتمتع بحق الترشيح والانتخاب وتشغل مناصب قيادية.
مشيرا إلى ان الدولة استرشدت بالمعايير الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. موضحا أننا وفرنا فرصا متكافئة للمرأة في التعليم وسوق العمل والتجمعات المدنية. وقد ثمن الأمير الحسن بن طلال مشاركة معاليه في المؤتمر واصفا إياها بخطوة لتجسير الفجوة بين المفكر وصانع القرار فيما أجمع المشاركون على الاشادة بمشاركة وكلمة معاليه.

التفاصيل
عاد إلى الدوحة من الأردن ...رئيس الوزراء: مشاركتي في المؤتمر تنبع من اهتمام قطر بالمرأة
عمان - قنا :
أكد معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية على الاهمية الكبيرة لدور المرأة العربية في عملية التنمية المجتمعية العربية. مشيرا الى ان هذا الدور شهد تحسنا كبيرا في الآونة الأخيرة، غير ان هذا الدور لايزال يحتاج إلى مزيد من التنظيم والمتابعة بحيث لا يخرج في اطاره العام عن موروثنا في المنطقة من العادات والتقاليد.
وقال معاليه في تصريحات للصحفيين عقب الجلسة الافتتاحية لمؤتمر منتدى الفكر العربي حول «المرأة العربية وآفاق المستقبل» المنعقد في عمان حاليا «ان دور المرأة مهم جدا بحيث تكون التوازنات موجودة فيه».
وأعرب معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني عن سعادته لوجوده في المملكة الاردنية الهاشمية. مشيرا الى ان وجوده جاء بدعوة كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال رئيس منتدى الفكر العربي.
وأوضح معاليه أن مشاركته في هذا المؤتمر تنطلق من اهتمام دولة قطر بدور المرأة. مشيرا الى حرصه على حضور المؤتمر كونه عضوا في منتدى الفكر العربي أيضا.
وقال: لقد كان هناك اتفاق منذ العام الماضي عندما عقد منتدى الفكر العربي مؤتمره السابق بالدوحة على ان اشارك في هذا المؤتمر المنعقد بعمان. معربا معاليه عن ارتياحه لما دار في المؤتمر من مناقشات وما ألقي فيه من كلمات.
وردا على سؤال حول رأيه بشأن كيفية تطبيق نتائج هذا المؤتمر على ارض الواقع قال معاليه: «إن اهم شيء، هو كيف نستمر بدون احباطات».
وعاد إلى الدوحة امس معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بعد زيارة للأردن شارك خلالها في فعاليات مؤتمر منتدى الفكر العربي حول «المرأة العربية وآفاق المستقبل».

معاليه استعرض مع ملك الأردن أوضاع المنطقة وخاطب منتدى الفكر العربي ..رئيس الوزراء: السلم والأمن السياسي لا يتحققان بدون الإصلاح والديمقراطية
قطر بقيادة الأمير وضعت استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة ورعاية حقوقها
الشيخة موزة تبذل جهداً متميزاً ومشهوداً لرعاية حقوق المرأة
استرشدنا بالمعايير الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة
عملية التحديث يجب ان تتوازن مع عناصر الأصالة والموروث الثقافي والحضاري
عمان - الشرق :
استقبل جلالة الملك عبدالله الثاني ملك الاردن أمس معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية.
ونقل معاليه لجلالة الملك عبدالله الثاني خلال اللقاء تحيات أخيه حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.
وجرى خلال اللقاء بحث علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين اضافة الى اخر التطورات والمستجدات السياسية التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط وخاصة الجهود الهادفة لإعادة إحياء عملية السلام.
وقال جلالة الملك عبدالله الثاني انه وجه حكومة بلاده للعمل مع الحكومة القطرية للبحث في الاجراءات التي من شأنها تعزيز وتوثيق التعاون بين البلدين بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين.
وشدد جلالته على اهمية تنسيق الجهود المتصلة بتفعيل العمل العربي المشترك خاصة في هذه المرحلة التي تواجه فيها الامة العربية العديد من التحديات التي تستدعي التنسيق والتعاون بين الدول العربية لمواجهتها.
وحمل جلالته معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية تحياته إلى أخيه حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.
من جهته أكد معالي الشيخ حمد خلال اللقاء حرص دولة قطر على تطوير وتمتين علاقاتها مع الأردن في مختلف المجالات.

منتدى الفكر
قال معالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ان السلم والامن السياسي لا يمكن أن يتحققا بدون الاصلاح الدائم القائم على بناء الديمقراطية على اساس المشاركة الشعبية المسؤولة مع الاخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية الذاتية لمجتمعنا.

وأضاف في كلمة في افتتاح اعمال مؤتمر منتدى الفكر العربي (حول المرأة العربية، آفاق المستقبل) التي بدأ أعماله في العاصمة الأردنية أمس ومن هنا توجهنا لبناء دولة الدستور وسيادة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الانسان وهذا بحد ذاته لا يكفي في قناعتنا ما لم يرفد هذا المسعى بجهد مواز في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. مؤكدا ضرورة تحقيق العدل لضمان الامن الانساني والاجتماعي والثقافي للمجتمع بأسره.

وفيما يلي نص الكلمة:

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال رئيس منتدى الفكر العربي المحترم

سعادة الدكتور حسن نافعة امين عام منتدى الفكر العربي المحترم

السيدات والسادة الحضور

أود أن أعبر عن خالص سروري لان تتاح لي الفرصة للمشاركة في أحد مؤتمرات المنتدى خاصة وان الموضوع المطروح للبحث فيه العديد من التحديات التي ينبغي تجاوزها لتحقيق مستقبل افضل لمجتمعاتنا.

السيدات والسادة
في البداية لابد من تأكيد حقيقة جوهرية لا يمكن التشكيك فيها وهي ان القضايا والمسائل التي تمس المرأة وإيلاء الاهتمام الواجب لها لم تعد من قبيل مسائل الترفية التي يمكن التباهي بها لمجرد الادعاء بالتمدن لانها تشكل بالفعل حجرا اساسيا من احجار قاعدة التنمية الشاملة في أي مجتمع.

وقد ابرز تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2005 الذي سيحتل موقعا مركزيا في مناقشات المؤتمر مصداقية هذه الحقيقة. ان موضوعنا واسع تتشعب جوانبه وتترابط مع بعضها في تأثيرات متبادلة لا يمكن اغفالها. وفي الوقت المتاح سوف نتناول بعضا منها مركزا بوجه خاص على تجربتنا في قطر.

نحن في دولة قطر نرى أن السلم والامن السياسي لايمكن أن يتحققا بدون الاصلاح القائم على بناء الديمقراطية على أساس المشاركة الشعبية المسؤولة مع الاخذ بالاعتبار الخصوصيات الثقافية الذاتية لمجتمعنا. ومن هنا توجهنا لبناء دولة الدستور وسيادة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الانسان. وهذا بحد ذاته لايكفي في قناعتنا ما لم يرفد هذا المسعى بجهد مواز في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ونحن بذلك نأمل في تحقيق العدل والنهوض لكي نضمن الامن الانساني والاجتماعي والثقافي للمجتمع بأسره. هذا النهج في قناعتنا يفرض التعامل مع حقوق المرأة بصورة ايجابية وبناءة لكون ذلك مطلب اساسي للتنمية.

وعلى هذا الاساس وتحت القيادة الحكيمة لسيدي حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى قمنا بصياغة السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالنهوض بوضع المرأة القطرية وحماية ورعاية حقوقها وهو من بين الميادين الرئيسية التي تمارس بشأنه صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو الأمير جهدا متميزا مشهودا على صعيد الواقع الفعلي. وفي هذا النهج استرشدنا بالاعلانات ومنافع العمل والاتفاقيات الدولية من اجل تحقيق القواعد والمعايير والسياسات الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.

قمنا بالاهتمام بشكل كبير بوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة تضمن المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. لقد كفل الدستور مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات العامة ومساواة الناس امام القانون بدون تمييز بينهم بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين. وعلى هذا الاساس تتمتع المرأة في دولة قطر بحق الترشيح والانتخاب وهي تحتل اليوم مواقع انتخابية كما هو الحال في شأن المجلس البلدي وكما سيكون عليه الوضع حين نقبل على مرحلة انتخابات مجلس الشورى بموجب الدستور.

ومن المشهود ايضا ان المرأة القطرية تشغل اليوم مناصب وزارية ودولية فضلا عن العديد من المناصب القيادية في مختلف القطاعات.
ومن ملامح التطور الرئيسية في مجال حديثنا ضمان توافر الفرص المتكافئة للمرأة في التعليم في جميع المراحل والتخصصات بما في ذلك فرص الحصول على المنح الدراسية.
كما دخلت المرأة سوق العمل العام والخاص فضلا عن التجمعات المدنية. ولقد ادى هذا التطور الى تغيير وضع المرأة بالنسبة الى اعضاء الاسرة وخاصة في ممارسة دورها التربوي وعلاقتها مع الرجل حيث اصبحت تمارس دورا مزدوجا: وظيفة أسرية ووظيفة في المجتمع.

ولاننا ندرك بأن ممارسة هذا الدور المزدوج بنجاح في غياب البدائل والخدمات التي تساعد المرأة يؤدي الى بروز انعكاسات سلبية على الاسرة وهذا يدفعنا الى ان نولي اهتماما خاصا في ميدان التنمية الاجتماعية لحساب متطلبات دور المرأة هذا من اجل تحقيق النهوض الاجتماعي المتوازن.

وقد اقر قانون الأسرة الذي صدر عام 2006 بحقوق تؤمن الاعتبار اللائق بالمرأة وبدورها في الاسرة وبما يتوازن مع المجموع الشامل للشريعة الاسلامية وفي هذا كان هاجسنا تحقيق التنظيم القانوني الواضح الذي يخدم الفرص الاجتماعي المنشود من الاستقرار الاسري.

الواضح مع هذا ان تطور دور المرأة في عملية التنمية الاجتماعية تبعا لتعليمها بدا يدفع باتجاه تغيير نظرة المجتمع اليها ولكن علينا ان ندرك ايضا أن التعليم وحده لا يكفي ما لم يقترن ببرامج للتوجيه والتوعية الاجتماعية بقضايا المجتمع وان هذا لا يقتصر حصرا بالمرأة بل يتعداه الى الرجل ايضا.

لاشك انكم تعلمون ان مجتمعنا مازال محكوما بروابط التقاليد وسلوكيات الموروث الاجتماعي فضلا عما تمليه واجبات الدين والتي ترسخت في المعتقد المجتمعي عبر عهود طويلة الامد وفي ظل خصائص اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة كثيرا عما نعيش فيه الآن.

نحن إذن نواجه تحديات ليست هينة وهي تنبع من المفاهيم الحديثة للتنمية المستدامة وظاهرة العولمة وخاصة في جوانبها المرتبطة بمنظومة القيم الاجتماعية ونماذج السلوك التقليدية فضلا عن الاتجاهات الفكرية الخاصة بتمكين المرأة.

ومع هذا توجد بعض المدركات التي تخفف من هذه التحديات وفي المقدمة منها ضرورة الايمان بان المفاهيم نسبية في طبيعتها وعلينا ان نتوخى المضمون بدلا من الشكل وبالتالي فإن عملية التحديث يجب ان تتوازن مع عناصر الأصالة التي يملكها المجتمع في مجال موروثه الثقافي والحضاري بدون هذا التوازن يحصل الانقطاع المفضي الى فقدان هويتنا وبالتالي يجعلنا متلقين لحسب وغير مساهمين في بناء صرح الحضارة الانسانية.
ان هذه ليست دعوة للجمود على الماضي بل على العكس هي دعوة للعمل الجاد والصبور في الاقتباس الحي لما هو لائق بنا كأمة لها اسهامها الاصيل في الحضارة الانسانية.

السيدات والسادة
هذه بعض الملامح التي ارتأيت التطرق لها في الوقت المتاح وانني امل النجاح لمؤتمرنا ونتطلع الى الآراء والتوصيات العملية التي سيخرج بها لكي تساعدنا في استخراج سياسات واقعية من أجل النهوض بواقع المرأة العربية في المستقبل.

كلمة رئيس المنتدى
وفي كلمته في الافتتاح ثمن رئيس المنتدى وراعيه سمو الأمير الحسن بن طلال مشاركة رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية في المؤتمر وقال انها تشكل خطوة على طريق تجسير الفجوة بين الفكر وصانع القرار.

واضاف ان الشيخ حمد ليس ضيفا في الأردن فهو مضيف.
وعن المؤتمر قال اننا نؤمن بسلطة الحق التي تعلو فوق حقوق السلطة مشيرا الى ان الدولة تستمد نهضتها بتفعيل كافة فعاليات المواطنة التشاركية.
واعتبر ان الايمان والاخلاق والعلم والعمل كلمات جامعة لكافة افراد الوطن والامة.
وتحدث عن التغيير النوعي الذي يأتي من القاعدة الى القمة داعيا الى التخلص من الجهوية والاثنية والمصلحية وصياغة مبادرات محلية واهلية قائمة على الاصلاح وتعظيم مفاهيم النزاهة والموضوعية للتعامل والانصاف واعطاء كل ذي حق حقه.

وقال انه لا بد من التكافؤ بين الرجل والمرأة لتحقيق شروط المستقبل المتمثلة بالايمان والاخلاق والعلم والعمل وان هذه الشروط يجب أن تكون جامعة لكل افراد الاسرة الكبيرة المتمثلة بالوطن.
واضاف سموه علينا الخروج من الانا والذات والتوجه لتكريس قيم النزاهة والعدالة والانصاف واعطاء كل ذي حق حقه حاثا قيادات المنتدى على التنسيق مع العديد من المبادرات الساعية الى تمكين المرأة وانصافها رغبة في التغيير النوعي الذي ينطلق من القاع الى القمة.

واشار الى ان تبني نهج التدمير البناء قد يكون الحل الامثل ازاء ما هو غير صالح وغير قابل للاصلاح في مواجهة التدمير على يد ذوي الاجندات السياسية الدموية.
واكد سمو الأمير الحسن ان استثناء المرأة يؤدي الى مزيد من التهميش والمرارة والابوية الرعوية ويكرس الجهوية والقبلية والمصلحية، وقال ان الاصلاح يبدأ بنا وهو لنا وليس مفروضا من جهة خارجية.
وتطرق الى اوضاع اطفال فلسطين والعراق العاجزين عن تأمين علاجاتهم وادواتهم التعليمية.

ودعا سمو الأمير الى فهم العديد من الحقائق المطلبية والتشاركية وتقصي السبل الكفيلة بتحديد الاسرة المستورة واصحاب الحق في الرعاية قائلا: إن القيادات المجتمعية مطالبة بالقيام بالدور المنوط بها وممارسة الاصلاح الحقيقي وضمان مشاركة الشباب.
وقال الأمير الحسن انه مع اقتراب الذكرى الستين للاعلان العالمي لحقوق الانسان فإنني اذكر بالذكرى العشرين لمطالبة الأردن ومعه وعشرون دولة اخرى باطلاق نظام عالمي انساني جديد.

المشاركين يشيدون
من جهتهم اثنى مشاركون على استجابة معالي الشيخ حمد للمشاركة في المؤتمر معربين عن املهم ان تشكل حافزا لصناع القرار لتجسير الهوة بين الفكر وصناعة القرار.
وقالت استاذة الحقوق في جامعة الكويت عضو المنتدى الدكتورة بدرية العوضي لـ الشرق ان مشاركة معالي رئيس مجلس الوزراء الشيخ حمد بن جاسم تشكل دفعة للمؤتمر بشهادة المشاركين خاصة في ظل الخطوات التي تبنتها دولة قطر اخيرا تجاه حقوق المرأة.

واضافت ان المرأة القطرية لها حضورها الان على مستوى الحكومة وفي المجالس البلدية وغيرها من خطوات صنع القرار.
وقالت ان مشاركة معالي الشيخ حمد تقدم لصناع القرار العرب وجها خليجيا يعكس جدية التعامل مع قضايا المرأة «كما قال معاليه» وان اهمية المشاركة تنبع من كونها لمسؤول خليجي رفيع.
واضافت «نرى في المستوى الرفيع الذي تمثلت فيه دولة قطر في المؤتمر اليوم تمثيلا لجميع دول مجلس التعاون الخليجي. واسعدت المشاركين من دول المجلس خاصة وان المؤتمر يناقش قضايا المرأة، معربة عن املها ان يقتدي صناع القرار العرب بهذه الخطوة «لوضع اليد على الجرح».

من جانبه اشاد امين عام المنتدى الدكتور حسن نافعة بمشاركة معالي الشيخ حمد وقال ان استجابة معاليه للمشاركة في اعمال المؤتمر كان لها طابع ايجابي وشكلت اضافة نوعية لاعمال المؤتمر.
واضاف ان هذه المشاركة شكلت مفاجأة غير متوقعة واسعدت المنظمين خاصة وان القائمين على المؤتمر وجهوا الدعوات للكثير من صناع القرار ولم ينتظروا مثل هذه المفاجأة.
بدوره اشاد رئيس الوزراء السابق عضو المنتدى الدكتور عبدالسلام المجالي في تصريح لـ الشرق بمشاركة معالي الشيخ حمد بالمؤتمر واعرب عن امله ان تشكل حافزا لمتخذي القرار في الوطن العربي.
وفي هذا المجال دعا المجالي الى المزاوجة بين الفكر وصناعة القرار وقال لا يمكن ان يكون تقدم لأي شعب او مؤسسة اذا لم يكن هناك تجسير بين المفكر ومتخذ القرار.
واضاف ان العالم العربي لم يستفد من علمائه وعلماء الفكر الامر الذي احدث فجوة خاصة في ظل عدم تطبيق صانع القرار للفكرة.

من جانبها قالت المتحدثة باسم الحكومة الأردنية سابقا اسمى خضر لـ الشرق ان الاستجابة وعلى هذا المستوى لحضور المؤتمر تعزز فرص الخروج برؤية للمستقبل فيما يتعلق بالمرأة العربية كي تأخذ هذا الموضوع على محمل الجد وتوليه الاهتمام وعلى مختلف الصعد.

واضافت ان مشاركة نخبة من صناع القرار والمفكرين العرب في المؤتمر تؤكد أهمية قضية المرأة باعتبارها قضية تنمية مجتمع وحقوق مواطنة يجب كفالتها نصا وممارسة دون تمييز.
وحذرت خضر التي شغلت منصب وزير الثقافة سابقا من خطورة اقصاء وهدر طاقات المرأة العربية خاصة في ظل اعتماد العالم العربي على الموارد البشرية باعتبارها موردا رئيسيا في العالم العربي.

وقالت ان العالم العربي بذل جهودا كبيرة في التعامل مع قضايا المرأة الا ان العامين الماضيين ابرزا بوضوح اهتمام صانع القرار بقضية المرأة مؤكدة ان المجتمع يعجز عن مواجهة التحديات بدون المشاركة الفاعلة من المرأة وتحملها المسؤولية الى جانب الرجل.

جلسات عمل اليوم الأول
وعقب الافتتاح ناقش المشاركون في جلسة العمل الاولى التي عقدت في مدرج الصداقة-جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا بمدينة الحسن العلمية في العاصمة عمان ورقة عمل قدمتها الدكتورة ودودة بدران مدير عام منظمة المرأة العربية (مصر) تناولت فيها موضوع نهوض المرأة في الوطن العربي.

كما قدمت الدكتورة اصلاح جاد استاذة العلوم السياسية والتنمية في جامعة بير زيت (فلسطين) ورقة رئيسية اخرى بعنوان «أهم ما قيل وما لم يقل في تقرير نحو نهوض المرأة وماذا بعد؟».
وناقش المشاركون من خلال المحور المخصص لهذه الجلسة التي ترأسها الدكتور عدنان بدران رئيس وزراء الأردن السابق وعضو مجلس الامناء، رئيس لجنة الادارة في المنتدى النتائج التي توصل اليها تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2005.

وفي جلسة العمل الثانية التي عقدت بعنوان «تأثير التحولات العالمية على وضع المرأة العربية» تقدم خديجة مفيد الاستاذة في كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الحسن الثاني ومستشارة البنك الاسلامي للتنمية (المغرب) ورقة رئيسية حول «المرأة العربية بين سرعة وتيرة الانماط العولمية وهشاشة بنى الواقع العربي».

وناقش المشاركون الورقة المقدمة من الدكتورة اغادير جويحان عضو المنتدى (الأردن) موضوع تغير ادوار المرأة العربية في عصر العولمة.
وتناولوا اثر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على النظام العالمي في العقود القليلة الماضية على اوضاع المرأة في الاقطار العربية.

جلسات اليوم الثاني
ويناقش المشاركون في الجلسات التي تعقد غدا موضوع «المرأة في التشريعات العربية» تقدم الدكتورة بدرية العوضي استاذة القانون الدولي العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت ورقة رئيسية بعنوان «الحقوق المقيدة للمرأة العربية في قوانين الأحوال الشخصية: دراسة مقارنة».

وتقدم اسمى خضر الناطق الرسمي للحكومة الأسبق والمحامية عضو المنتدى (الأردن) ورقة رئيسية اخرى في «مسؤولية النظم القانونية والتشريعات العربية عن حالة المرأة».
وتقدم بثينة فريحات من المركز الوطني لحقوق الانسان (الأردن) مداخلة في هذه الجلسة التي يترأسها الدكتور عبد العزيز حجازي رئيس الوزراء الأسبق وعضو المنتدى (مصر).

ويرصد محور المرأة في التشريعات العربية اوضاع المرأة، كما ترسمها التشريعات السائدة في مختلف البلدان العربية ومقارنتها ببعضها بعضا ويبحث ما اذا كانت التشريعات والقوانين المكتوبة مطبقة بالفعل ام ان هناك فجوة بين التشريع والتطبيق واسباب هذه الفجوة ان وجدت.

أما جلسة العمل الرابعة فقد خصصت لندوة مستديرة عن «المرأة في الاعلام العربي» يترأسها الدكتور نبيل الشريف رئيس تحرير صحيفة «الدستور» (الأردن) ويشارك فيها: عبدالله الحسن اعلامي (السودان) وفريدة النقاش الكاتبة ورئيسة تحرير جريدة «الأهالي» ورئيسة ملتقى تنمية المرأة (مصر) وليلى الأطرش الكاتبة والاعلامية وعضو منتدى الفكر العربي (الأردن) والشيخة مي سليمان آل عتيبي الخبيرة الاعلامية (البحرين).
وتطرح في هذه الجلسة وجهات نظر من مدارس فكرية مختلفة حول بعض القضايا المثارة في شؤون المرأة من خلال مدخل الإعلام.

الأردن يرحب بزيارة رئيس الوزراء
عمان - الشرق :
رحب الأردن بزيارة معالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية التي زار الأردن للمشاركة في أعمال مؤتمر المرأة العربية الذي ينظمه منتدى الفكر العربي.
وقال المتحدث باسم الحكومة الأردنية ناصر جودة خلال مؤتمر صحفي عقد أمس «نرحب بهذه الزيارة التي سيتم خلالها بحث الموضوعات التي تهم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين».
وأضاف: الشيخ حمد ضيف عزيز وهو في بلده الثاني وأن هذه الزيارة تعكس العلاقات الأخوية والتاريخية بين البلدين.
وقال جودة اننا نعتز بعلاقاتنا بقطر وهي علاقة اخوية ووثيقة وتاريخية «وانها قد مرت بحالة تجاوزناها بمشيئة الله ونعتقد بأن الأمور تسير إلى الأمام وبالاتجاه الصحيح بين البلدين».

السجلّ الوثائقيّ

"المرأة العربيّة، آفاق المستقبَل"

عمّان: ٥-٦ تشرين الثّاني/نوفمبر

وكالة الأنباء السعودية (واس)
SAUDI PRESS AGENCY (SPA)

أخر الأخبار

› عام /مؤتمر اقليمي في عمان حول المراة

عمان 9 شوال 1428هـ الموافق 21 اكتوبر 2007م واس
تحتضن مدينة عمان في الخامس والسادس من نوفمبر المقبل فعاليات مؤتمر /المرأة العربية/ الأول والذي ينظمه منتدى الفكر العربي بعنوان //المرأة العربية .. افاق المستقبل//.
ويناقش المشاركون في الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر ثلاثة محاور .. المحور الأول حول /نحو نهوض المرأة في الوطن العربي/ ويعالج هذا المحور النتائج التي توصل اليها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005 م حيث سيتم استعراض أهم هذه النتائج وتقويمها والقاء نظرة نقدية عليها وتقصي الشروط المطلوب توافرها لتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها ومحاولة وضع جدول للأولويات الخاصة بقضايا المرأة العربية التي يتعين أن تحظى بالإهتمام في المرحلة القادمة خاصة على الصعيد الفكري.
اما المحور الثاني الذي يحمل عنوان //تأثير التحولات العالمية على وضع المرأة العربية// فيعالج أثر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على النظام العالمي في العقود القليلة الماضية على أوضاع المرأة في الأقطار العربية المختلفة سلبا او ايجابا حيث يفترض في هذا المحور أن يحاول رصد تلك الآثار وتشخيصها .
اما المحور الثالث فسوف يناقش المشاركون امورا تتعلق بـ /المرأة في التشريعات العربية/ حيث سيحاول هذا المحور رصد أوضاع المرأة كما ترسمها التشريعات السائدة في مختلف البلدان العربية ومقارنتها بعضها ببعض وبحث ما إذا كانت التشريعات والقوانين المكتوبة مطبقة بالفعل أم أن هناك فجوة بين التشريع والتطبيق وأسباب هذه الفجوة /إن وجدت/.
وسوف يعقد المشاركون مائدة مستديرة بعنوان /المرأة في الإعلام العربي/ القصد منها تمكين المدارس الفكرية المختلفة من طرح وجهات نظرها حول مختلف القضايا المثارة لذلك .
//انتهى// 1243 ت م

آمان

أرشيف الأخبار 2001 - 5/2005
الاربعاء، 21 تشرين ثاني 2007
English

الأخبار

نشاطات وفعاليات

الأردن : منتدى الفكر العربي ينظم مؤتمرا حول «المرأة العربية» الشهر المقبل

0 كانون ثاني 2007 - 21 : 1 (نشرها: شرع)

الأردن : منتدى الفكر العربي ينظم مؤتمرا حول «المرأة العربية» الشهر المقبل والذي ينظمه منتدى الفكر العربي
عمان - الدستور

تبدأ في الخامس والسادس من تشرين الثاني المقبل فعاليات مؤتمر "المرأة العربية الأول والذي ينظمه منتدى الفكر العربي بعنوان "المرأة العربية .. آفاق المستقبل" وذلك في فندق راديسون ساس .

و يناقش المشاركون في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ثلاثة محاور ، المحور الاول حول "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي" ويعالج هذا المحور النتائج التي توصل اليها تقرير التنمية الانسانية العربية لعام "2005" ، حيث سيتم استعراض أهم هذه النتائج وتقويمها والقاء نظرة نقدية عليها وتقصي الشروط المطلوب توافرها لتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها ومحاولة وضع جدول للاولويات الخاصة بقضايا المرأة العربية التي يتعين أن تحظى بالاهتمام في المرحلة القادمة ، خاصة على الصعيد الفكري.

اما المحور الثاني الذي يحمل عنوان "تأثير التحولات العالمية على وضع المرأة العربية" فيعالج أثر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على النظام العالمي في العقود القليلة الماضية على أوضاع المرأة في الأقطار العربية المختلفة ، سلبا أو ايجابا ، حيث يفترض في هذا المحور أن يحاول رصد تلك الآثار وتشخيصها من ناحية ، وأن يحاول من ناحية أخرى ، الإجابة عن التساؤلات الآتية ، هل كان هذا التأثير موحدا ونمطيا ؟ أم أنه اختلف من دولة عربية لأخرى ؟ ، وأسباب هذا الاختلاف "إن وجد" ، ما هي الاستراتيجيات المقترحة لتعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات الى أقصى حد ممكن ، التي يتعين تبنيها من قبل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني؟.

اما المحور الثالث فسوف يناقش المشاركون امورا تتعلق بـ "المرأة في التشريعات العربية" ، حيث سيحاول هذا المحور ، رصد أوضاع المرأة كما ترسمها التشريعات السائدة في مختلف البلدان العربية ، ومقارنتها بعضها ببعض ، بحث ما إذا كانت التشريعات والقوانين المكتوبة مطبقة بالفعل ، أم أن هنالك فجوة بين التشريع والتطبيق ، وأسباب هذه الفجوة "إن وجدت ".

و سوف يعقد المشاركون مائدة مستديرة بعنوان "المرأة في الإعلام العربي" ، القصد منها هو تمكين المدارس الفكرية المختلفة من طرح وجهات نظرها حول مختلف القضايا المثارة ، لذلك نأمل أن تناقش في هذه المائدة المستديرة مختلف الموضوعات ذات الصلة ، خاصة الموضوعات التي تعطى حقها في المحاور الرئيسية ، فمن مدخل الإعلام يمكن التطرق الى أي موضوع يخص المرأة.

آمان

نشاطات وفعاليات

0 كانون ثاني 2007 - 21 : 1 (نشرها: شرع)
الأردن : منتدى الفكر العربي ينظم مؤتمرا حول «المرأة العربية» الشهر المقبل
عمان - الدستور

تبدأ في الخامس والسادس من تشرين الثاني المقبل فعاليات مؤتمر "المرأة العربية الأول والذي ينظمه منتدى الفكر العربي بعنوان "المرأة العربية .. آفاق المستقبل" وذلك في فندق راديسون ساس .

و يناقش المشاركون في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ثلاثة محاور ، المحور الاول حول "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي" ويعالج هذا المحور النتائج التي توصل اليها تقرير التنمية الانسانية العربية لعام "2005" ، حيث سيتم استعراض أهم هذه النتائج وتقويمها والقاء نظرة نقدية عليها وتقصي الشروط المطلوب توافرها لتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها ومحاولة وضع جدول للاولويات الخاصة بقضايا المرأة العربية التي يتعين أن تحظى بالاهتمام في المرحلة القادمة ، خاصة على الصعيد الفكري.

اما المحور الثاني الذي يحمل عنوان "تأثير التحولات العالمية على وضع المرأة العربية" فيعالج أثر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على النظام العالمي في العقود القليلة الماضية على أوضاع المرأة في الأقطار العربية المختلفة ، سلبا أو ايجابا ، حيث يفترض في هذا المحور أن يحاول رصد تلك الآثار وتشخيصها من ناحية ، وأن يحاول من ناحية أخرى ، الإجابة عن التساؤلات الآتية ، هل كان هذا التأثير موحدا ونمطيا ؟ أم أنه اختلف من دولة عربية لأخرى ؟ ، وأسباب هذا الاختلاف "إن وجد" ، ما هي الاستراتيجيات المقترحة لتعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات الى أقصى حد ممكن ، التي يتعين تبنيها من قبل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني؟.

اما المحور الثالث فسوف يناقش المشاركون امورا تتعلق بـ "المرأة في التشريعات العربية" ، حيث سيحاول هذا المحور ، رصد أوضاع المرأة كما ترسمها التشريعات السائدة في مختلف البلدان العربية ، ومقارنتها بعضها ببعض ، بحث ما إذا كانت التشريعات والقوانين المكتوبة مطبقة بالفعل ، أم أن هنالك فجوة بين التشريع والتطبيق ، وأسباب هذه الفجوة "إن وجدت ".

و سوف يعقد المشاركون مائدة مستديرة بعنوان "المرأة في الإعلام العربي" ، القصد منها هو تمكين المدارس الفكرية المختلفة من طرح وجهات نظرها حول مختلف القضايا المثارة ، لذلك نأمل أن تناقش في هذه المائدة المستديرة مختلف الموضوعات ذات الصلة ، خاصة الموضوعات التي تعطى حقها في المحاور الرئيسية ، فمن مدخل الإعلام يمكن التطرق الى أي موضوع يخص المرأة

-١-

نســاء. . فضائيــات. . وانتخابــات*

أ.د. ليـلى الأطرش**

قالوا، «والعهدة على الراوي»، أن الراقصة والفنانة فيفي عبده أجابت حين سألوها عن ثروتها أنها: لو كدست الرزم الورقية فوق بعضها لتجاوز ارتفاعها علو الهرم. اللهم لا حسد. فقط، يا حسرة على من يهزون عقولهم بدل أردافهم.

تسلطت مقولة فيفي عبده، راقصة مصر الأولى، على تفكيري بينما كنت أحضر جلسات مؤتمر المرأة «آفاق المستقبل»، الذي أقامه منتدى الفكر العربي ليجيب عن السؤال الأهم: «وماذا بعد؟».

والتداعيات التي ربطت بين مؤتمر علمي جاد وبين راقصة مصر الأولى في ذهني، هي أننا لو كدسنا أوراق وبحوث ومقررات مؤتمرات الفنادق حول المرأة العربية، وتحسين وضعها، ونيل حقوقها، لجاوزت بالتأكيد ارتفاع الهرم؛ مثل ثروة الراقصة الأولى.

وتخوفي، بعد مقالتي هذه، أن تقيم راقصات الصف الأول في مصر الشقيقة دعوى على «الدستور» لتخصيص فيفي عبده بهذا الوصف، بينما كل منهن تدعيه لنفسها.

ويمكن لرئيس التحرير المسؤول في «الدستور» د. نبيل الشريف الذي رأس جلسة الإعلام في المؤتمر، باعتباره آخر وزير إعلام في الأردن، ومشكلا للرأي العام من خلال رئاسته الطويلة لـ«الدستور»، أن يرد الدعوى بأن الأوصاف والألقاب هذه الأيام بالشوال وبالهبل: فالراقصة الأولى، أو الزعيم، أو سيدة الشاشة، أو نجمة الجماهير تتساوى مع المبدع الكبير، أو المفكر، أو العالم، أو مرشح الشعب، و«اللي لا قبله ولا بعده»، ومئات الأوصاف الأخرى تغدق على من هب ودب بلا رقيب أو حسيب.

ركزت أوراق المؤتمر، على عكس ما خطط المنتدى، على المواد التشريعية التي تقف حائلا دون تمكين النساء، وهو أمر بات واضحا ومعلوما جدا للمشاركين جميعا، فجلهم من «النخب الثقافية» التي حفظت تاريخ المادة ١٦ من «الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة»، والتي تحفظت عليها الدول العربية.

والجميع متفق بأن ربط قوانين الأحوال الشخصية، من طلاق ونفقة وولاية بالشريعة دون غيرها من قوانين

* نشرت في جريدة **الدستور** الأُردنيّة، العدد ١٥٦٣٩، بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٢؛ ص ١٩ [بتصرف طفيف].

** روائية وكاتبة صحافية؛ عضو المنتدى.

معاملات الحياة اليومية، مثل قانون العقوبات والقانون التجاري، هو أساس لمشاكل المرأة، لأن المشرع والمطبق لهذه القوانين هو الرجل، الذي يفسر في كثير من الأحيان وفق فهمه وتربيته وتجاربه، ويختلط في تكوينه النفسي الموروث بالنص، لهذا تكون الأحكام في معظمها في غير صالح النساء.

وتحدثت دة. ودودة بدران عن خطة استراتيجية إعلامية لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام، وهو أمر جدير بالتقدير لو كانت الخطة ستلزم الإعلام الخاص. أما الرسمي، فهو ضعيف التأثير أمام الفضائيات الخاصة وإبهارها وطرحها للتابوهات. من سيفرضها على المحطات الدينية التي تسببت في تراجع مكتسبات النساء وأقنعتهن بالقوامة المطلقة للرجل، وبدونية المرأة، وعمقت الشرخ الطائفي؟ أو محطات المنوعات التي تقدم نموذج مذيعة لا مقومات لها سوى الجمال وكشف الذراعين؟ ومن سيجبر وكالات الإعلان أو شركات الاتصالات التي تعتمد على برامج محطات الهلس من تطبيق هذه الاستراتيجية؟ لن تبيع مجلة نسائية على غلافها فلاحة تعزق الطين بضع نسخ، بينما توزع أخرى غلافها وجه جميل أعدادا غير محدودة، ولن يقبل المعلن على برنامج ثقافي، بينما يتهافت على برامج مسطحة تقدمها من تكشف كتفيها وتتمايل في عز البرد.

ماذا بعد؟ سؤال جوابه أن الفضائيات ليست شرا على المرأة، فيمكن من خلالها تغيير الصورة النمطية والمفاهيم الاجتماعية ببرامج تنتجها المنظمات النسائية بفنية وتشويق عاليين، ودعم إنتاج أفلام ودراما تلفزيونية تطرح مشاكل المرأة، فتأثير مسلسل واحد أكبر من جميع توصيات مؤتمرات لا تلزم أحدا، وهناك كاتبات ومخرجات مؤمنات بقضايا النساء يمكن التعاون معهن لضمان الفنية العالية، بعيدا عن المباشرة والوعظ والوصاية على النساء.

فيلم ناجح واحد سيغير الرؤية الجمعية حول قضية ما أكثر من ندوات تخصصية وبرامج حوارية لا تحقق نسبة مشاهدة واسعة.

وعلى المشتغلات بشؤون المرأة أن يلتفتن إلى العقل التنويري بين الرجال العرب لأنهم أصحاب القرار وذوو التأثير الواضح في المجتمعات الأبوية المستحدثة، وضمن النظام العشائري السائد.

سيغير قرار واحد ممارسة اجتماعية لا تستطيعها مقررات لجان المرأة العربية، فقرار عميد الأدب العربي طه حسين أدخل النساء إلى الجامعة المصرية لأول مرة في تاريخها، وأدخل د. عبد السلام المجالي المرأة الأردنية إلى الجيش من باب كلية الأميرة منى للتمريض العسكرية، وأدخل القرار السياسي النساء إلى البرلمان بالكوتا، رغم كل التحفظات على إفرازاتها.

قضية المرأة هي قضية مجتمع ستحقق مكاسب أكبر بمساندة الرجال أصحاب العقل التنويري والمراكز السياسية المتنفذة. ■

"المرأة العربية: آفاق المستقبل" -٢-

المرأة العربية وتحديث ثقافتنا*

د. مهند مبيضين**

يناقش اليوم سياسيون وباحثون ومفكرون ومثقفون عرب موضوع المرأة العربية في ندوة تحمل عنوان: «المرأة العربية: آفاق المستقبل»، بتنظيم من منتدى الفكر العربي؛ المؤسسة التي أخذت على عاتقها البحث في المسألة الثقافية العربية وما تتعرض له المجتمعات العربية من تحديات ثقافية وسياسية واقتصادية. وتناقش الأوراق المقدمة آليات النهوض بالمرأة في الوطن العربي، وتأثير التحولات العالمية عليها. وثمة جلسات حول المرأة في التشريعات العربية والإعلام العربي.

المشاركات المقدمة لهذا المؤتمر جادة، وتستحق المتابعة، ولعل النجاح الذي يمكن أن يحالف أي مناسبة علمية يكمن في القيمة المعرفية التي يمكن أن ترشح في إناء النقاش والحوار العقلاني الحر. وهنا فإن أول النجاحات التي يمكن أن نأمل بالوصول إليها تكمن في الأمل برفع نصاب الحديث عن حال المرأة العربية، لنرتقي من مستوى التوصيف والبحث إلى مستوى المسألة الثقافية، لأن أي إصلاح وأي تشريعات وأي مبادرات وأي دراسات، لا تثمر في إحداث تغيير منشود إذا لم يؤسس لها بثقافة رافعة ودافعة للتغيير المطلوب.

قيل الكثير عن المرأة العربية، وتحدث الخبراء كثيرا عن «الجندر»، وفتحت أقسام أكاديمية لدراسات المرأة، وتتقدم اليوم المرأة للانتخابات تحت مظلة الكوتا في الاردن، وقبل أيام كانت مشاركتها في سلطنة عُمان لافتة على مستوى النتيجة والسلوك الانتخابي. ولكن من غير المعقول أن نتحدث عن تمكين المرأة سياسياً، أو المرأة وأزمة النوع الاجتماعي، والمرأة والتشريعات. وما زالت المناهج الدراسية – وقليل منها أصلح– تُقدم صورة سلبية عن المرأة، وتحصرها في إطار العمل المنزلي وتربية الأولاد، في حين تضخم صورة الرجل ويجري تنميطها في صورة واحدة وهي: العامل راعي الأسرة ومدبر أمورها.

لا ينتقص هذا الكلام من أهمية أوراق ندوة منتدى الفكر العربي، بل على العكس، فهي أوراق جادة ومعاينة وفاحصة بشكل دقيق، وجرى العمل عليها من قبل المؤسسة المنظمة والباحثين، ووزعت على محاورها بشكل متساوق، وهي في هذا الجانب تحتاج إلى التفعيل؛ كأن يستفاد منها في تقديم أطر معرفية ضمن مناهج التعليم العربي، لتتحول إلى مطلب مجتمعي وثقافي يسهم في تعميق إيجابياتها ويحد من السلبيات التي تطرحها عن واقع المرأة.

صحيح أن أوضاع المرأة العربية في تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٥ جاءت مبشرة بإسهامات بارزة وطنية للمرأة في ميادين الأدب والعلوم، لكن ذات التقرير بيَن أن الحاجة ماسة لإزالة بذور التمييز ضد المرأة العربية من التقاليد العربية، والدعوة إلى الاجتهاد والتفسير المستنير في مختلف القضايا للتغلب على العراقيل الثقافية التي تحول دون تقدم المرأة.

أخيرا، يظل التغيير والتحديث الثقافي موكولا بالثقافة تجاه صورة المرأة كمطلب سابق للتمكين السياسي والمعالجة التشريعية. ■

* نشرت في جريدة الغـد الأُردنيّة، العدد ١١٧٩، بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٥؛ ص ٣٧ (بتصرف طفيف).

** أكاديمي وكاتب صحافي.

-٣-

تعويم معايير الكفاءة... لمصلحة من؟*

أ.د. ناديا هاشم العالول**

زخم كبير من الندوات والمؤتمرات وورشات العمل والتدريبات والاجتماعات يستغرق الانغماس فيها وقتا طويلا، إلا أن مردودها المعنوي يضيف عوائد جمة على المشاركين عبر نقلة نوعية تولد تمكينا أكبر على سلم الكفاءات.

فعلى سبيل المثال نذكر منها مؤتمر «المرأة العربية : آفاق المستقبل» الذي أقامه منتدى الفكر العربي مؤخرا، حيث تمت مناقشة موقع المرأة العربية وفق التقارير الانسانية المختلفة من أجل السعي الى تمكينها للنهوض بها، ومن ثم النهوض بكافة مجتمعاتنا تحقيقا للتنمية المستدامة. فالتمكين يسعى إلى الارتقاء بصاحبه أو صاحبته إلى مكانة أرفع اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وتشريعيا وثقافيا وإعلاميا على سلم الكفاءة. وخاصة بالنسبة للمرأة، لتصبح كفؤة تماما مثل الرجل الكفؤ، بعد أن جاء مؤشر التمكين السياسي لها ليقع في الحلقة الأضعف بالنسبة للأردن، بحسب تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك ضمن المجالات التي تقيس الفجوة بين النساء والرجال.

هذا بالإضافة الى الدور الذي تقوم به – مشكورة – اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في دعم المرشحات معنويا في انتخابات ٢٠٠٧، مقدمة لهن في الوقت نفسه التدريب المتواصل بكل ما يتعلق بالحملة الانتخابية لتمكينهن تحت شعار نساء الأردن من الميدان الى البرلمان. والميدان هنا كافة المجالات العملية والعامة التي خاضتها المرأة قبل ترشيحها لمجلس النواب، متوقعين أن تكون المرشحة مسلحة بكافة الخبرات العلمية والعملية والمعرفية، ما يضفي عليها صفة الكفاءة بدون منازع. فمن المعروف أن التدريب والورشات والمؤتمرات كلها تعمل على زيادة درجات التمكين على سلم الكفاءة. فكلما زاد التمكين زادت الكفاءة والعكس

* نشرت في جريدة الرأي الأردنيّة، العدد ١٣٥٥٤، بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٣؛ ص ٣٠ [بتصرف طفيف]
** كاتبة؛ رئيسة الجمعية الوطنية العربية والنهج الديمقراطي (جند).

صحيح. فالسعي وراء التمكين هو من أجل تحقيق الكفاءة في المقام الأول كي تستطيع المرأة الاعتماد على نفسها، فمشكلة غياب الكفاءة في مجلس النواب ستفرز أداء ضعيفا وممارسات تنعكس سلبياتها على عمليتي الرقابة والتشريع والديمقراطية والتنمية المستدامة بأنواعها.

حتى المتدربون الشباب في دوراتهم التدريبية يصرون على انتخاب المرشح الكفؤ والمرشحة الكفؤة مع نيتهم لمتابعة النواب ومحاسبتهم. ناهيك عن سلسلة المقالات التي تكتب مطالبة بانتخاب مرشح – رجل أو أمرأة – ذي كفاءة عالية يملك مهارات في الرقابة والترشيح، ونزاهة مشهود لها تجعله يخدم وطنه بعيدا عن الأهواء الشخصية. وباعتقادنا يوجد مرشحون يحملون الصفات الأيجابية المذكورة أعلاه لهذا ينبغي علينا كناخبين تمييزهم عن الآخرين تماما كالتمييز بين الغث والسمين، ومن ثم انتخابهم.

وبقدر ما تتعاظم المطالب بضرورة توفر عنصر الكفاءة بقدر ما يلفت نظرنا عدم وضوح الرؤية أمام البعض بشأن معاييرها. وهنا مكمن الخطر، فمعايير الكفاءة تبدو غامضة وغير مستقرة، بل معومة في أذهان الغالبية. فهذه الضبابية، المقصودة أوغير المقصودة، ستوقعنا في مأزق اذا ما تم تعويم عناصر الكفاءة وفق الأهواء الشخصية بعيدا عن العلمية والموضوعية والمنطق، مفسحين الطريق أمام عديمي الكفاءة للفوز؟ إذن لماذا نطالب بالتمكين إذا كنا لا ندرك ماهية معايير الكفاءة، مذكرين بقوله تعالى: ﴿**هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون**﴾. باختصار شديد لماذا نطلق على طالب مجتهد وآخر كسول؟ لأن الأجتهاد مرتبط بمعايير من القدرات كحسن الفهم والإدراك والدراسة والمتابعة والمهارة والتفوق والأنجاز والحصول على علامات أفضل وهكذا؛ وكلها معايير تشيد بصاحبها وتضعه في خانة الاجتهاد والكفاءة؛ خاصة إذا اقترنت هذه الصفات بالنزاهة وحسن السيرة والسلوك.

حتى إن هناك امتحانا عاما في بعض المدارس العربية يطلق عليه امتحان الكفاءة، يحدد مقدرة الطالب ومدى تمكنه من متابعة دراسته.

هذا على مستوى الدراسة . . . فما بال العمل العام، ومجلس النواب؟ ■

شباب وجامعات

والقافلة تسير ...

المرأة العربية .. وآفاق المستقبل !



د. عدنان الطوباسي

على مدار يومين ... شاركت في فعاليات مؤتمر منتدى الفكر العربي الذي كان بعنوان " المرأة العربية ... آفاق المستقبل ".

المؤتمر كان برعاية كريمة من قبل صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال رئيس المنتدى ...

وراعيه وبحضور الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ... وزير الخارجية القطري.

تميز المؤتمر بحضور نخبة من النساء العربيات .. قيادات ... اعلاميات ... جامعيات .... ومن منظمات المجتمع المدني ... وقليل من الرجال ...

ناقش المؤتمر على مدار يومين مجموعة من القضايا التي تهم المرأة العربية منها : نهوض المرأة في الوطن العربي... وتأثير التحولات العالمية على وضع المرأة العربية... المرأة العربية في عصر العولمة ... المرأة في التشريعات العربية ... الحقوق المقيدة للمرأة العربية في قوانين الأحوال الشخصية ... مسؤولية النظم القانونية والتشريعات العربية ... المرأة في الإعلام العربي ...وكان هناك العديد من المداخلات... شكلت اثارة وجمالاً وفكراً ونقاشاً ... ولعل الجلسة الختامية التي ترأسها دولة الأستاذ طاهر المصري كانت حافلة بما سيعمل المنتدى على اتمامه بعد المؤتمر ... حيث أشار الأستاذ الدكتور همام غصيب رئيس لجنة الدراسات والندوات والمؤتمرات والبرامج في المنتدى ... والدكتور حسن نافعة الأمين العام للمنتدى الى أن المنتدى سيعمل على نشر أوراق العمل والأبحاث في كتاب ..وسيعمل على تشكيل لجنة للمتابعة ... تكون مهمتها النظر في آفاق المؤتمر القادم ... ولعل ما ألمح إليه دولة الأستاذ طاهر المصري في أهمية نشر آفاق المؤتمر وتوسيع قاعدة الإستفادة مما جرى في المؤتمر نحو ثقافة اجتماعية أكبر حيث قال لا بد لهذا الفكر أن لا يبقى بيننا وداخل الجدران فقط ... وانما يذهب الى كل الزوايا والأركان ويعمم من أجل النهوض بالمرأة في كل مكان وزمان ...

على هامش المؤتمر وفي حوارات جانبية حول طاولة العشاء ... أو احتساء الشاي والقهوة ... وجدت كم أن هذا المؤتمر أغنى الفكر الإنساني بقضايا وحلول جديدة... وقد ألمحت لي الزميلة ولاء حواري المحررة الصحفية في جريدة عرب نيوز التابعة للشركة العربية السعودية للأبحاث والنشر على مدى أهمية عقد مثل هذه الملتقيات وبما تحفل به من أخبار ولقاءات تبقى وتدوم ..وعبرت من خلال ابتسامتها الرائعة عن تطور النشاط النسائي في كل المحافل العربية.

وكذلك أشارت الزميلة السعودية سوسن الحميدان مدير القسم النسائي في جريدة الشرق الأوسط ، مكتب الرياض... والتي تحدثت عن جوانب مهمة في البرامج التلفزيونية وخاصة برنامج "طاش ما طاش".

لقد سعدت بالمشاركة في هذا المؤتمر الكبير .. وأن تتاح لي الفرصة لألتقي وأستمع الى نخبة من المفكرات والقيادات النسائية العربية ... أمثال د. بدرية العوضي... د. ودودة بدران .. د. اصلاح جاد .. د. خديجة مفيد ... د. فريدة النقاش .. الشيخة مي آل عتيبي .. د. عبد العزيز حجازي .. د. علي عتيقة .. الأستاذ عبد الله الحسن .. د. ابتسام الحمادي .. د. وجيهة البحارنة .. ديانا حداره ، ميسون أبو بكر .. وغيرهن ...

ولا بد أن نزجي الشكر كله للقائمين على هذا المنتدى .. وما قاموا به من جهد وانجاز تمثل في هذا الحضور العربي ... وهذا التنظيم الرائع ..

فشكراً لأعضاء اللجنة التوجيهية والتنظيمية والتحضيرية حيث كان العمل متقنا والأجواء لطيفة .. والإبتسامة سيدة الموقف ..

تحية لأستاذي الدكتور همام غصيب .. وللدكتور حسن نافعة..

والى تلك النخبة من الصبايا والشباب الذين كانوا دائماً حاضرين ... لتلبية رغبات المشاركين ...

تحية الى كايد هاشم ... وصلاح حزين ... وهديل الزعبي ... وهنيدا القرالة ... وسهام مسعد ... وميساء خلف ...ودينا مبيضين ... وهيثم وجهاد وماجد .. واسماعيل.. والى كل الذين ساهموا في هذا المؤتمر وفعالياته... على امل أن يتجدد اللقاء دوماً في مثل هذه الملتقيات الفكرية التي تضيء الدرب ... وتشغل الفكر ... وتجدد الحياة ...

●●●●

- نُشرت في جريدة **شباب وجامعات** بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٥ [صورة طبق الأصل].

**نختتم هذا الملف الطويل
بقصيدة جديدة للشيخة الدّكتورة
الشّاعرة سعاد الصّباح، عضو المنتدى**

إمرأة... في عُنق الزُجاجة*

الشاعرة الكويتية دة. سعاد الصباح

-١-

مَلَلْتُ الكلامَ المُعادَ عن الحُبّ،
فلْنَخْتَرِعْ يا حبيبي كلامًا جديدا..
كَرِهْتُ الإقامةَ في مُدُن الملح.
فلْنَكْتَشِفْ، يا حبيبي، مكانًا بعيدا
أريدُ الذهابَ إلى زَعتر الأوديَة
أريدُ التحرُّرَ من كلِّ شيءٍ..
ومن أيّ شيء
أريدُ الذهابَ إلى آخرِ الأُغنيةْ..

-٢-

أنا لا أزالُ معلقةً يا حبيبي
بعُنُق الزُجاجةْ
فشعْري.. ونثْري.. وَوَمْضاتُ فكْري
تمرُّ جميعًا...بعُنُق الزُجَاجَةْ
فكيف أُحبُّكَ في ظلِّ هذا الحصارِ الطويل..
فسيفٌ يُحدّدُ وَقْتَ خُرُوجي
وسيفٌ يُحدّدُ وَقْتَ دخولي
تمرُّ الفصولُ عليَّ
ولا أتذكّرُ أسماءَ كُلِّ الفُصُولِ
فلا شَهْرُ نَيْسَانَ يَطْرُقُ بابي
ولا غيمُ أيلولَ يروي حُقُولي

-٣-

كرهتُ حوارَ المَرَايا..
كرهتُ الجلوسَ نهارًا وليلاً بِبَيْتِ اللُعَبْ
أريدُ استعادَةَ حقِ الصُرَاخِ
وحقّ التَحدِّي..
وحقِ الغَضَبْ
أُريد مكانًا على الأرض،
تنبتُ فيه القصائدُ مثْلَ دوالي العنَبْ
تَخَشَّبَ قلبي، وأصبحتُ إمرأةً من خشبْ
تيبَّس عقلي، ولا أتصوّر عقلي حَطَبْ
أُريدُ هواءً نظيفًا
وفكْرًا نظيفًا
وحرّيةَ الريح بينَ حقولِ القَصَبْ..
صَبَرْتُ كثيرًا..
ويا ليتَنى كنتُ أملكُ صَبْرَ النخيلِ
أُلوفُ البَشَاعات تصدمُ عيني
ومازلتُ أحلُم في كلّ شيءٍ جميلٍ
أريدُ التحرُّرَ من كُلّ شيءٍ.. ومنْ أيّ شيءٍ..
فَحَدِّدْ زمانَ الرحيل، ووقتَ الرحيل
وخُذْني على سَاعِدَيْكَ القويَّيْن...خُذْني
إلى زَمَنِ الشِعْرِ.. والمستحيل..

-٤-

كرهتُ استدارَةَ وجهي.. ولونَ عُيُوني
كرهتُ قناعةَ كُلّ الجواري
كرهت طعام السجون
كرهت القبيلة.. حين تكونُ القبيلةُ ضِدَّ
الأُنوثة والياسمين..
كرهتُ ذُكُورَ القبيلة حينَ يقولونَ أحلى
الكلام..لكي يأكُلوُني
كرهتُ الخُرافَاتِ تَنْهش لحمي..
كرهتُ الحليبَ الذي أرْضَعُوني
خَرَجْتُ على سُلْطَة الميتّين..
وخالفتُ كلَّ الوصايا التي عَلَّمُوني..
وقفتُ بوجه العَواصِفِ وحدي..
ولم أتّخذْ من صديقٍ على الأرضِ،
إلا جنوني. ■

* نُشرت في جريدة **الحياة** اللندنيّة بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٧؛ ومجلة **العربي** الكويتيّة، العدد ٥٨، كانون الأول-ديسمبر/٢٠٠٧.

بمناسبة انعقاد مؤتمر
المرأة العربيّة: آفاق المستقبل
منتدى الفكر العربيّ؛ ٥-٢٠٠٧/١١/٦

حوار مكتوب جرى بالمراسلة

بين
دة. وجيهة صادق البحارنة*
و
أ. يوسف عبد الله محمود**

سؤال ١: ما الشروط الجوهرية الأولية لتحرير المرأة العربية؟

جـواب: يرى البعض أنّ موضوع «تحرير المرأة» مستوردٌ جاء بفعل الاستعمار الغربي، وأنّ هذا الموضوع يطرح اليوم لتبرير التدخل الأجنبي «الأمريكي» في العالم العربي. كما يرى البعض الآخر أنّ معظم الحركات الداعية إلى تحرير المرأة هي حركات علمانية تستهدف تجريد المرأة من قيم الدين الإسلامي ومبادئه. ولكي لا يتبادر إلى الذهن أننا نتحدث عن أحد المفاهيم السابقة لتحرير المرأة، من المهم أن نتفق على مفهوم «تحرير المرأة». فنعني به هنا تحريرها من القيود والعوائق والكوابح المفتعلة التي تعيقها عن القيام بدورها وأداء رسالتها في الحياة كمستخلفة من السماء على الأرض.

من هذه القيود، مثلًا، القيود الاجتماعية المستندة إلى الموروثات الاجتماعية الخاطئة والتمسّك بالمفاهيم والأعراف البالية التي تناقض العقل والدين، وتعمل على تحجيم دور المرأة في المجتمع، وتحجبها عن التمتع بحقوقها الإنسانية الأصيلة وتحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ كرامتها.

وأولى الخطوات برأيي تبدأ من المرأة نفسها، إذ عليها أن تتحرّر ذاتيًا هي أولًا من الصورة النمطية التي رسمها لها المجتمع، وتقدّر ذاتها وتؤمن بقدراتها وقيمتها الإنسانية، وتدرك وتعي الدور الكبير المنوط بها في تنمية المجتمع وتحقيق الرقيّ الإنساني، ولا تستسلم للمقولات السائدة التي تصفها بالضعف ونقص العقل وأنّ قدراتها العقليّة والإداريّة والإيمانيّة ومهارات الحياة لديها أقلّ من الرجل. عليها أن تعرف حقوقها وفرصها وتطالب بها، وتقوم بدورها المجتمعي عن وعي واقتناع، من منطلق القوّة والثقة بالذّات وليس الضعف والإملاء، وعدم الاستكانة والاستسلام لواقعها الذي لم ينصفها، والذي جرّدها من حقوقها الإنسانية التي وهبها الله لها كما وهبها للرجل.

* رئيسة جمعية البحرين النسائية؛ عضو مجلس أمناء المنتدى.
** كاتب صحافيّ في جريدة الرأي الأُردنيّة.

من ثم يأتي تحرّرها أو تحريرها من المكبّلات الخارجية المتلفّعة بالموروثات الثقافية والاجتماعية الخاطئة التي غلّفت المرأة وحجبت دورها وحقّها وكرّست لديها التبعية والانقياد والانصياع لسلطة الأعراف والتقاليد القامعة. فلا بد من القيام بمراجعة هذه الموروثات وتنقيتها من الشوائب. وكذلك بالنسبة للمفاهيم الدينية المغلوطة التي بثها فقه الجمود ورجال دينه، موظّفين بذلك بعض النصوص الشريفة التي اجتُزِئت من مواقعها لتعزيز رؤيتهم أو تفسيرهم المغلوط، فعمدوا إلى تفسير الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وتأويلها خارج سياقها ومحتملاتها وفقًا لما يريدون.

الاحترام الكامل لحقوق المُواطنة؛ حماية حقوق النساء في مجال الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية؛ ضمان الاحترام التامّ للحقوق والحرّيات الشخصية للمرأة؛ كلها حقوق يستلزم إحقاقها إصلاحًا قانونيًّا ومؤسسيًّا وتربويًّا لتتلاءم مع مكوّن القانون الدولي لحقوق الإنسان الخاص بحماية حقوق المرأة.

ما نحتاجه، إذًا، هو تضافر القوى المجتمعية، من حكومات ومؤسسات ومنظمات وأفراد وجماعات، ليباشر الكلّ دوره لمناهضة التمييز ضدّ المرأة وضمان استرداد حقوقها المشروعة وتبوّء مكانتها اللائقة.

المؤسسات التربوية والدينية، والإعلام والمجتمع المدني؛ كلها مطالبة بالمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتأسيس وعي مجتمعي وفهم حقيقي لدور المرأة الإنسان ومكانتها في المجتمع.

سؤال ٢: لا بد من النضال من أجل تبديل نوع العلاقة القائمة بين الرجل والمرأة. ولن يتم ذلك، كما تقول د. نوال السعداوي، إلا من خلال «تربية ترتكز على المساواة بين المرأة والرجل في جميع مراحل العمر منذ الولادة حتى الممات، مساواة في الحقوق والواجبات خارج المنزل وداخله.» كيف تقرئين وجهة النظر هذه؟ وهل يمكن تفعيلها في مجتمع مشدود إلى المفردات الدينية؟

جـواب: المساواة التي تعيد للمرأة حقوقها المشروعة هي مساواة مشروعة ومطلوبة، لا المساواة التي تشبّهها بالرجل وتدسّها في مواقع تزري بها وتلغي فروقها البيولوجية والفسيولوجية عن الرجل، وتنشّئها كصبي وتقسو عليها مثله. فهذا قسر وكسر لناموس أفرزته الطبيعة بحكمتها في التنوّع، وغرضه تنوّعٌ وظيفي يتكامل فيه النوعان البشريّان. نقول ذلك لننأى بأنفسنا أيضا عن الصورة النمطية المستبدّة اللاعلميّة التي حاولت الثقافة الغربية فرضها بعيدا عن مصادر الدين وبأثر فلسفات مادّية بحتة، ثم جاءت (ما بعد الحداثة) لتشكّك في ذلك التصوّر وتُخطّئ الكثير من رؤاه ومناهجه. المساواة مساواة في الفرص والاحترام، والحقوق والواجبات، والتقدير الذاتيّ، والتمكّن من المصادر والمواقع، وحرّية القرار وتسنّم مواقعه.

أنا أتفق مع وجهات النظر الداعية إلى تفعيل المساواة بين الرجل والمرأة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واستعادة حقوق المرأة المسلوبة نتيجة نظرة دونية لها وتحقير لكفاءتها ووعيها، بانتهاج الطرق والأساليب الحضارية التي تحترم الرأي الآخر، وتنظر إلى الرجل كشريك في الحياة والتنمية. لكنّي لستُ مع الأصوات المتطرّفة التي تنظر إلى الرجل كعدوٍّ لدود للمرأة، وترى أنه السبب في معاناتها وضياع حقوقها. كما لا أتّفق مع الدعوات المتشدّدة والمتعصّبة والرجعيّة التي تطالب بتنحية المرأة عن أدوارها الاجتماعية وإقصائها عن المجتمع، وتذمّ المرأة العاملة التي هي بنظرهم تزاحم الرجال وتنافسهم في لقمة عيشهم، ويريدون لها التركيز فقط على دور واحد في العناية بأسرتها وأبنائها!

أنا أؤمن بالدور التكاملي بين الرجل والمرأة، والتعاون وليس المنافسة، والاتفاق بدلًا من الاختلاف. فالمرأة والرجل خُلقا ليكمل كلّ منهما الآخر، وليتعاونا ويعملا معًا لتحقيق الهدف الإلهي في خلافة الأرض وإعمارها. فهما (المرأة والرجل) يقفان معًا وجنبًا إلى جنب في خندقٍ واحد، خندق الحياة، يرفد أحدهما الآخر، ويجمعهما هدفٌ مشترك ينضح إنسانية وإعمارًا وتنمية.

لذا فإن التنشئة الأسرية الصحيحة منذ البذور الأولى مهمة جدًّا لتعزيز هذا التنوّع المحترَم والتوافق والتعاون وتكامل الأدوار. وقد أكدت تقارير التنمية الإنسانية العربية الأهمية القصوى لعملية التنشئة لأنها تشكّل البنية الأساسية الصحيحة لتفعيل المساواة. وهذه المهمة لا محالة هي مسؤولية مشتركة بين الزوج والزوجة، ولا تقتصر على الزوجة أو الأم فقط.

الدين من جهته لا يقف، ولا يُتصوّر أن يقف، عائقًا دون المساواة المشروعة للمرأة في الحقوق والواجبات والاحترام والفرص والمشاركة في صنع القرار في هموم الحياة المشتركة بينها وبين الرجل. بل على العكس هو أوّل المنادين والداعمين والمؤصّلين لتلك الحقوق. الدين هو الذي نظّم الحياة بجملتها على العدل والحكمة ورسم المعاملات الإنسانية. وهو الذي تعتمد مرجعيته على القرآن الكريم والسيرة النبوية «الصحيحة»، وليست «الموضوعة»، وعلى النصوص التي يستهدي بها الفقهاء العدول المتنوّرون، المواكبون للحياة، والمدركون مقاصد روح الشريعة، والذين يحكّمون العقل ويأخذون بالحسبان متغيّرات الحياة ومستجدّاتها ويقبلون المراجعة، وليس المتشدّدون الذين لا يزالون يعيشون بعقلية السنين الخالية وعصور التخلّف، وينظرون إلى الأمور نظرة محدودة الأفق.

سؤال ٣: ثمة غربة تحكم العلاقة بين المواطن العربي والسلطة. كيف يمكن حسم هذه الغربة؟

جـواب: نعم! ثمة غربة كبيرة وعميقة بين المواطن والسلطة. ولا تقف الغربة عند هذا الحدّ، بل تمتدّ لتشمل مناحي كثيرة. فالمواطن غريبٌ في وطنه، وغريبٌ بين أهله، وغريبٌ في مجتمعه، وغريبٌ

عن دينه، بل غريبٌ حتى عن نفسه!! فأيّ ألفة بقيت؟ وأيّ انتماء لوطنه ومجتمعه؟ وهو يشهد يوميًا ويعاني ما يزيد من غربته بشتى أنواعها، ابتداءً من السلطة وانتهاءً بنفسه! فالاستبداد، والتسلّط، وقمع الحريات، والفساد، وغياب الديمقراطية، واحتكار السلطة والثروة، وإقصاء المواطن عن المشاركة في قرارات مصيره ومصير بلده ومجتمعه ووطنه؛ كلها عوامل تتضافر لتزيد هوّة الغربة بينه وبين السلطة اتساعًا.

والغزو الثقافي والحضاري الغربي بصالحه وطالحه (وهو الأعمّ)، وتردّي قيم التكافل والتعاون الإنسانية، وشيوع قيم الاستهلاك والمادية والفردية، جعلت المواطن بعيدًا وغريبًا عن مجتمعه وجذوره الأصلية الأصيلة!

تحالفت السلطة الدينيّة مع السياسية في الاستبداد والتسلّط لإمساك المواطن في بيت الطاعة، فكان التشدّد والوصاية على الضمير، والحجر على العقول، ومصادرة الحريّات والتفكير والإبداع، وهي أمور أضحى في ظلّها الإنسان غريبًا عن دينه!!

التناقضات الصارخة بين ما يؤمن به الفرد من قيم سامية ومبادئ حقّة، وبين متطلبات العيش وما يلازمها من انتهاكات أخلاقية وقيمية لتحصيل رزقه ومعاشه، جعلته غريبًا عن نفسه واحترامه لذاته ووعيه بهويّته.

ولحسم الغربة بين المواطن العربي والسلطة، يجب معرفة أسبابها والعودة إلى التاريخ لمعرفة الأرضية التي بني عليها الواقع الراهن.

معظم الدول التي تمّ تشكيلها بعد مرحلة التحرّر من الاستعمار كانت نتاج المستعمر نفسه لاستمرار ضمان مصالحه، حيث قامت كل من هذه الدول بانتهاج برامج المستعمر وسياساته في تعاملها مع شعبها، وخنقته بالعسكر وقوى الأمن، وأرعبته في فكره وحياته، وبعضها فاق المستعمر سوءً، فشرّد من شرّد، أو حوّل الوطن إلى زنزانة رعب.

تباينت نُظم الحكم العربيّة وهياكلها وأسماؤها الملكيّة والجمهوريّة والشعبيّة والعشائريّة، لكنّها اتّفقت باحتكار السلطة وإزواء الشعب بالقوّة، فتفرّدت أسرها الحاكمة وزعامات الحزب الواحد بالقرار وبالثروة في الأعمّ الأغلب.

نتج عن ذلك تهميش، بل إلغاء دور المواطن، وإلغاء دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في صناعة القرار. فأصبح دور المواطن العربي محصورًا في تلقي الأوامر التي تأتي من السلطة دون أن

يكون له دور في صناعة حاضره ومستقبله. وويلٌ لمن يرفع عقيرته مطالبًا بأكثر من دوره المرسوم، فهو شقّ عصا الطاعة دينيًا، وهو كمن قام بانقلاب أو خيانة وطنية سياسيًا، وقوى الأمن جاهزة لاجتثاث الخصوم والمعارضة، والقضاء على أيّ حراك.

وعندما ازداد الوعي العام لدى النخب والشعوب معًا بحكم عولمة المعلومة والمتغيّرات العالميّة المتسارعة، الثقافيّة والسياسيّة والتقنيّة والمفاهيميّة، وتطوّر أُطُر الرقابة العالميّة، والانفتاح الإعلامي، وتسارع الدمج الاقتصادي، ومتطلّبات الأمن التجاري، وتململ الواقع المحليّ وتحرّكه نحو أفق الإصلاح؛ وبعد أن صار لدى الجميع إحساسٌ عميق بالتخلّف وبضرورة المواكبة؛ نتج ضغط مُلحّ على الأنظمة الحاكمة نحو الانفتاح وتطوير أُطرها وهياكلها، وانتهاج المشاركة أدّى ببعضها إلى تحقيق تغييرات شكلية عجولة ربّما لا تمسّ الجوهر، فلم تسعف في تجسير الهوّة والتلاقي الحميم بين المواطن والحاكم. ومن المؤسف أنّ بعض الدول، نتيجة تشرّب استبداد القرون في العقليّة والممارسة، تحوّلت إلى مركب النفاق السياسيّ والبهرجة الخاوية والاحتيال بالوعود الكاذبة على مواطنيها وسياسات الترقيع؛ ما أفشل عمليّة الإصلاح وإعادة الثقة. ففاقمت العزلة بينها وبين قواعدها الشعبية، وانعدمت مصداقيّتها لدى شعوبها، وتأصّل مسلسل التوجّس المتبادل، الذي هو بدوره تأصيل مستمر «لغربة» المواطن، بعدّه «فيروس خطر»، أو «قنبلة موقوتة»، و«نذُر هلاك» للنظم الحاكمة المفتقدة لمرونة التطوير والمشاركة والجدّية في بناء الثقة.

كما أعتقد أنّ حسم هذه الغربة أمر يقع خياره بأيدي الأنظمة العربية بشكل رئيسي. وهو أيضا ما عبر عنه تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٤ بمسار «الازدهار الإنساني»، كبديل لمسار «الخراب الآتي»، في عملية تاريخية تتبناها جميع الشرائح المناصرة للإصلاح في عموم المجتمع العربي في السلطة وخارجها، بالسبل الديمقراطية السلميّة بهدف تعزيز الحريّات والحقوق في جوّ من الأمن والرفاه، وإعادة توزيع القوّة ومراكز التأثير في المجتمعات العربية بما يجعل جهود مستحقيها تنصبّ في مسيرة النهوض، والعمل على إقامة نسق حكم صالح يشكّل أساسًا متينًا لنهضة إنسانية في الوطن العربي. يتضمّن هذا تعزيز البنية القانونية والمؤسسية الداعمة للحرّية والحافظة لها في وطننا العربي، والالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتضمين الحريات والحقوق في صلب الدستور، وضمان استقلال القضاء، وكفالة الحرّية الشخصية؛ وكلّ هذه الأمور سوف تخلق نوعا من الثقة التي تقضي حتمًا على أيّ فجوة أو غربة بين المواطن والسلطة، وتخفّف من غلوائها في القبض على خناقه.

سؤال ٤: يُقال إنّ المرأة العربية بصورة عامة مسؤولة إلى حدٍ كبير عن هيمنة الرجل عليها. هل هذه القراءة صحيحة؟

جـواب: نعم، المرأةُ مسؤولة عن ذلك بدرجة كبيرة، لكن من عدم الإنصاف تحميلها كلّ المسؤولية، فثمّة عوامل كثيرة تضافرت بعضها مع بعض، وأنتجت ما آلت إليه حالها اليوم. ففي بيئة الاستبداد ينال الجميع قسطهم من الاستضعاف، والمرأة تقبع في نهاية السلسلة، فهي الحلقة الأضعف.

ونظرًا لحبس المرأة اجتماعيًا وسياسيًا في الوطن العربي، ظل نمو المجتمع معوجًا وناقصًا (فالطير لا يطير إلا بجناحين). فكانت النتيجة الحتمية أن تتمخّض عن أجيال أقل قدرة على التعاطي مع متطلبات الحياة وتطوراتها ومستجداتها. وحُبست المرأة في زمن التشدد قديمًا، فصارت خارج نطاق المشورة والتفاعل واتخاذ القرار، وصار المجتمع «أحادي النظرة».

ومن العوامل التي عزّزت هيمنة الرجل على المرأة، ما أشرنا إليه سلفًا، إضافة إلى أن عقلية أحادية النظرة حجّمتها وهمّشتها، وتنشئة أسرية قائمة على أولوية الرجل والتمييز بين الذكر والأنثى في الأسرة الواحدة. يبدأ هذا التمييز منذ يوم الولادة ﴿**وإذا بُشّر أحدُهم بالأنثى ظلّ وجهه مسودًّا وهو كظيم**﴾، يتبعه التمييز في المعاملة والتربية والتنشئة الأسرية القائمة على تكريس الأفضلية للذكور، والاهتمام برعاية الولد، وتوظيف البنت لخدمة أخيها والخضوع لسلطانه، هذا في داخل المنزل. أما في الخارج، فيتجلّى هذا التمييز في التعليم والخدمات الصحية، واكتساب القدرات، ومن ثم توظيفها، وعدم العدل في الأجور ونظام الحوافز والترقيات والتمكين، والتمييز في الجانب الحقوقي والقانوني، والقائمة تطول في سرد أنواع التمييز المجتمعي المجحف بحق المرأة، ما يجعلها تشعر بالضعف وقلّة الحيلة والاعتماد، وأنّه لا مناص من الاستسلام لهذا الوضع والرضا بما قسمه لها أهلها ومجتمعها. فهي مجبرة على الزواج ممّن يرونه مناسبًا لها، والزوج يفرض عليها طاعته المطلقة لأنّ العصيان أو المخالفة يعني غضب الله عليها، ناهيك عن توظيف دين العدل والرحمة وتحريف الأحاديث النبوية والآيات القرآنية الكريمة لتعزيز هذه الطاعة الجبريّة والخضوع لأوامر زوجها. فالملائكة تلعنها إذا خرجت من بيتها بغير إذنه حتى لو كان خروجها لعيادة أبيها المريض! وفي طاعة زوجها وإرضاء نزواته نجاتها من النار وغضب الجبّار والأجر الجزيل، بل يجبرها العرف على طاعته والإخلاص له حتى بعد وفاته، إذ يجب عليها الحداد بعدم الخروج من المنزل إلا للضرورة، وأن تمتنع عن الذهاب للعمل طيلة فترة الحداد حتى لو كانت هي المعيلة الوحيدة لأبنائها!

هذا هو الإرث الديني المغلوط، الموظّف بعناية وقصدٍ من بعض رجال الدين، الذي ترزح تحت أعبائه المرأة ويجعلها مستسلمة لقدرها وواقعها مهما كان بائسًا أو مريرًا. فهي منقادة لسلطة رجلٍ ما، أبًا كان أو زوجًا أو أخًا أو حتى ابنًا! هي التابعة وهو القائد، هي الجاهلة وهو العالم، هي مصدر الشرّ وهو الأثير عند الربّ، وعليها الطاعة المطلقة، وإلا فهي ناشز ومغضوبٌ عليها وملعونة، تستحق الضرب

والعقاب، وإن عصت أو اعترضت، فبيد زوجها اقتيادها مرغمة إلى «بيت الطاعة»!

هي تئن وترزح تحت هذه القيود في الوقت الذي كرّمها الباري عزّ وجلّ، ومنحها حقوقها الإنسانية كاملة غير منقوصة، ووهبها من الطاقات والقدرات لتتسنّم مكانتها في المجتمع وتكون ﴿ **شيئًا مذكورًا** ﴾ يترك بصمته وآثاره على المجتمع والكون برمته، لتكون كما أرادها الله خليفة له في أرضه.

طبعاً لا يعفي هذا التوصيف المؤسف للأوضاع المرأة من مسؤوليتها التغييرية بحال، فهي محاسَبة عن تقاعسها عن المطالبة بحقوقها، وعن عدم القيام بدورها التنموي في المجتمع. والمرأة هي التي أعطت الصولجان للرجل عندما جلست في البيت وانزوت عن المشاركة المجتمعية واعتبرت هذا الجلوس تعبداً وإطاعة للأمر الإلهي ﴿**وقرن في بيوتكن**﴾. وهي التي تبقى جالسة في البيت تنتظر من يأتي ليخطبها وقد رسمت له في خيالها صورةً لا تحيد عنها، فيجب أن يكون أفضل منها، وأكبر منها سنًّا، وأوسع فكرًا وثقافة، وأعلى شأنًا لأنه هو الذي سيرفعها ويرقّيها ولا تتقبّل العكس أبدًا إلا فيما ندر!

ومتى أرادت المرأة تغيير هذا الواقع والتخلص من هيمنة الرجل أو هيمنة المجتمع الذي لم ينصفها، فعليها عدم الاستجابة لهذه الضغوط المجتمعية والتفسيرات الدينية المغلوطة، بل تنطلق -بشكلٍ فردي ومؤسّسي- لمواجهة هذا الإرث الذي أثقل كاهلها سنين طويلة، وتحّرر نفسها من قيود الأعراف والتقاليد البالية، وتحرّر عقلها وتتسلح بالمعرفة والوعي بدورها الحقيقي، وتمكّن نفسها اجتماعيًّا واقتصاديًّا لأن أكثر ما يعيق المرأة ويجعلها تصبر على ظلم الرجل وهيمنته هو عدم استقلالها ماديًّا، فترضى بالظلم والإهانة عوضًا عن الحرمان والتشرّد والضياع إذا وقفت معترضة على ظلم زوجها لها.

سؤال ٥: لماذا، في رأيك، تراجع الحسّ القومي العربي في أيامنا هذه؟

جـواب: في اعتقادي أنّ هذا التراجع يعود لجملة أسباب، منها:

- نجاح مكائد التفتيت التي تقوم بها الدوائر الاستعمارية في فعلها التجزيئي، وإثارة الخصومات والعوالق بين الأقطار، وتغليب المصالح القطريّة، والارتهان بعلاقات منفردة، وسلام منفرد، وتجارات منفردة مع الأجنبي على حساب المصلحة القومية المشتركة. فمنذ استشعرت الدوائر الاستعمارية الغربية الخطر الداهم ببزوغ بوادر نهضة عربية بمجرد انهيار السلطة العثمانية، اندفعت هذه الدوائر للتخطيط لوأد أيّة بادرة وحدة عربية، والعمل الجاد لإحباط أي مشروع قومي تحريري لبثّ روح اليأس في المواطن العربي عبر سياسات طويلة الأمد آتت مفعولها الآن، فما نلحظه الآن كثيرُه حصاد عقود طويلة.

- فشل تجارب الحكم المستندة إلى الفكر القومي، والممارسات القمعية والعبثيّة والاستبداديّة والتفتيتيّة للأنظمة التي حملت لواءه، فخفت عنفوانها بعد إحباط المواطن العربي من زيف دعاواها التحريرية والإصلاحية والتنموية.

- الهزائم العسكرية المتتالية في مواجهة إسرائيل، وانهيار جبهة الصمود ودول الممانعة وفق الأطروحة القومية، يعزّز ذلك خذلان أمريكي مترصّد ودائم محبِّط.

- جمود النظريات الفكريةِ القومية، وعدم تفاعلها مع التغييرات، وعدم تجديد نفسها بفاعليّة.

- التطرّف في الفهم القوميّ لدى البعض، والتأسيس لمفهوم الانتماء العرقي العربي في مقابل القوميات الأخرى.

- الدخول في أتون الفتن والحروب، كجنوب السودان وحروب الخليج المتعاقبة، والانشغال بالصراع العربيّ مع القوميات الأخرى، مثل الأكراد والفرس والأمازيغ والبربر، وعدم قدرة النخب الفكرية القوميّة والحاكمة على التعامل العقليّ والإنسانيّ معها.

- اعتقاد البعض أنّ الفكر القومي العربي هو امتداد للفكرة القومية الأوروبية بسلبياتها.

- الانفراد بالسلطة، والصراع بين فصائل الحركة القومية وأحزابها.

- ظهور المدّ الديني بديلًا عن الفكر القومي، واجتياحه الساحة الثقافية والجماهيرية، واستلامه راية التصدّي لأعداء الأمّة، سحب الكثير من مواقع نفوذ الفكر القومي؛ وربّما اصطدام الحركات القومية بالإسلامية في العقود الأولى أدّى إلى نفرة الفرد الاعتيادي المسلم ممّا هو ضدّ (الدين).

- ثمّة سبب مهمّ جدًّا، وهو فكّ الارتباط المصيري بين العروبة والإسلام، الأمر الذي نجم عن حصر مفهوم العروبة وتحديد تعريف حادٍ لها صاغته بعض الحركات القومية العربية، ودخلت الأمة من خلال هذه المفاهيم الضيقة في حالات تنافر بين الأهل والجيران. فعوضاً عن تأسيسها لنهضة عربية شاملة تحتضن كل أبناء الإسلام وتستفيد من حيويّة الدين ومفاعيله، دخلت المنطقة في أتون مشكلات مستعصية حرفت في نظري مسعى المخلصين ووجهته باتجاه خاطئ جنت الأمة منه الويلات.

سؤال ٦: يقول أحد المفكرين الغربيين، وهو مونتسكيو: «إنّ الاستبداد في الشرق هو مدرسة متوارثة». ألا ترين أنه قد رسم صورة بائسة للواقع العربي؟

جـواب: نعم إنها مدرسة متوارثة ليس في الشرق فحسب، كما زعم المفكّر الفرنسي وغيرُه الذين أصّلوا مركزية أوروبا والتفوّق الغربي، وكأنّ قيم العدل الإنساني والحرّية بدأت من أوروبا وتنتهي بها! لقد كان ثمّة استبداد غربيّ عارم بامتياز قبل مونتسكيو ومفكّري النهضة. والظلم العالمي وأحادية القوّة وعسكرة العالم وامتصاص خيرات الشعوب ليس نتاج الشرق، بل هو صناعة غربية بالكامل منذ جابت الأساطيل الغربية عبر شركاتها التجارية العالم كلّه لتقتل شعوبه، وتسحق كلّ حركات تحرّر أقطاره، وتقوّض أيّة مساع للتنميّة والاستقلال بالقرار الوطني والثروة، وصنعت الاستبداد وورّثته وعمّقته حين غادرت. فالأصحّ القول إنّ الاستبداد مدرسةٌ متوارثة في الفكر الإنسانيّ، الشرق والغرب على السواء. ففي التاريخ الإسلامي، بالرغم من أنّ الإسلام جاء لتحرير العقول والأنفس ولجعل القداسة والعبادة لله فقط، نجد أنّ الشعوب العربية والإسلامية، بدءً من الحقبة الأموية، قد سيمتْ الذلّ والخسف وتبديل القيَم، حتّى خنعت لأنظمة الأثَرة والتوارث، وقدّست خلفاءها وجعلتهم فوق النقد والمساءلة.

فالنتيجة اليوم: أنظمة الحكم في منطقتنا العربية استبدادية واستفراديّة، لكن بعناوين متعددة. فتارة باسم القومية، وتارات أخرى باسم الدين أو الشعب! ولا زالت الصورة العامة المأساويّة مستمرّة مع بعض التجميل الشكليّ هنا وهناك. ولقد وصل الحال بأن دخل الاستبداد إلى أدقّ تفاصيل حياتنا، وأصبح هو القاعدة التي نربّي عليها أبناءنا، وتُدار بها مراكزنا التعليمية، بل حتى مؤسساتنا المدنية والرياضية أصبحت تدار بروؤساء وإدارات متوارثة مدى الحياة، وتُنتهج فيها أساليب استبدادية في التفرّد بالرأي، والتفرّد في صنع القرار.

لكن، كما أنّ الاستبداد أصيلة فكريّة، بل لوثة فكرية، فكذلك التوق إلى الحرّية وإلى نُظم مُثلى هو أصيلة أخرى، أكّدها تهافت الشعوب مع كلّ شعارات التحرّر ودعواتها، وقيام الكثير من المصلحين على مرّ التاريخ والتفاف مناصرين لهم وتكاتفهم حول قضايا عادلة.

فالصورة البائسة التي رسمها مونتسكيو للشرق بالخصوص ينبغي أن لا تُؤخذ على أنّها قَدَرَنا الحتمي، فأمّةٌ جاءت بالبشير محمدﷺ، ومن قبله بجميع الأنبياء والمرسلين والثائرين والحكماء، لن تعدم مصلحين وأحرارًا ذوي ضمائر على مرّ الزمان.

علينا عمومًا الانتباه لما يُروّج له الغرب في علاقته مع الشرق، حيث إنّهم عادة ما يربطون الشرق، أو الحضارة الشرقية، بـ «الاستبداد» و«الجهل»، في حين يرتبط الغرب بالحرية والتعقل باعتبارها منائر للحضارة الغربية. إنّ هذا الربط الشرطيّ هدفه إقناعنا بتفوّقهم وسيادتهم الأصيلة ووحشيّتنا وجهلنا وحاجتنا للغرب نتسوّل قيمه وتعاليمه وخبراءه، وهدفه أيضًا نسف تاريخنا وقيَم حضارتنا الأصيلة في لاشعورنا، فكأنّنا أمّة بلا تاريخ إلاّ تاريخًا مزريًا، وهو أشنع التزوير، والعكس كان الأصحّ. قد

يوهم المراقب بوجود علاقة سببيّة بين الاستبداد والإسلام نفسه باعتبار الإسلام هو العقيدة الأعم لأهل الشرق. وهذا ما ينبغي الانتباه له أثناء مناقشة هذه المقولة وغيرها من مقولات وإحصاءات وتنظيرات تروج لتخلّف الشرق بدون تدبّر جميع دواعيه الحقيقيّة التاريخيّة والخارجيّة والداخليّة.

سؤال ٧: مفهوم الطاعة والولاء في مجتمعاتنا ما زال متخلفًا. ما أسباب ذلك؟

جـواب: إن كيفية تعاطي الأجهزة الرسمية في معظم الدول العربية مع هذا المفهوم، بالتآمر مع المؤسسات الدينية الرسمية و«وعاظ السلاطين»، حصرت هذا المفهوم في مجالٍ ضيق، إذ جعلت الولاء والطاعة للحاكم هو المعيار الأهم لوطنية أفراد الشعب، بصرف النظر عن شرعية هذه الحكومة أو تلك، ودستوريتها وصلاحها العامّ.

وقد استغلت المؤسسات الدينية الموالية لهذه الحكومات الآيات القرآنية ونصوص الفقه وأقْيسته، ووظفتها فيما يخدم هذا الاتّجاه الخاطئ ويعززه، فأوجبت طاعة (ولاة) المسلمين من حكّام وأمراء، حتى لو كانوا فاسدين وظالمين ومتسلّطين بلا شرعية شعبية ولا رضىً، وجعلت طاعة ولاة الأمر تابعة لطاعة الله ورسوله ﷺ، استنادًا محرّفًا للآية الكريمة: ﴿**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم**﴾.

إنّ مكمن الخطورة في هذا الفهم لا تنحصر في الفهم المغلوط فقط، وإنما في الآثار التي ترتّبت على هذا الفهم، وفي التأسيس لروح الخنوع والانقياد والتبعية للحاكم، بصرف النظر عن أفعاله.

كان ينبغي تحكيم قواعد جاء الإسلام بها لنسف الاستبداد، من مثل (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)، أي المخلوق الذي يُخالف قيَم العدالة والمساواة والحقوق. فكان ينبغي قصر الطاعة والولاء للقيم والمبادئ، لا للأفراد الذين يروحون ويجيئون، في حين تبقى المبادئ، فتكون الطاعة والولاء لمؤسّسات منتخبة كفؤة تتوفّر على شروط تلك المبادئ والقيَم، وتحقّق الأهداف التي لأجلها كانت الطاعة لتُثمر تعاونًا وانسجامًا ومشاركةً، ومن ثم تقدّمًا.

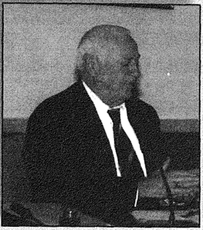
الولاء في الدول المتقدمة، التي أسقطت صور الاستبداد الفرديّ على الأقلّ، يتّخذ شكل احترام المواطن للقوانين واللوائح الصادرة عن مجالس دستورية منتخبة، وليس تقديس حاكم أو مسؤول في هذا الموقع أو ذاك. وليس من شكّ في أنّ الضرر والجمود الذي ألحق بالبنية التحتية لثقافة الأمّة كان السبب الرئيسي لهـذا التراجع الحضاري. ■

دراسة العدد *

التضامن العربيّ والمستقبل



المحاضر: أ. د. علي محافظة
أُستاذ التاريخ/ الجامعة الأُردنيّة؛ عضو المنتدى



أدار اللقاء: أ. د. كامل أبو جابر
وزير الخارجيّة الأسبق؛ عضو المنتدى

اختلف السياسيون والمفكرون العرب في تعريف التضامن العربي وتحديد محتواه، باختلاف الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها من خلال هذا التضامن. فحينما كانت البلاد العربية ترزخ تحت نير الاستعمار المباشر، كان التضامن يتخذ أشكالاً مختلفة؛ أدناه التعبير عن التضامن مع شعب عربي يتعرض للقمع والاضطهاد، من خلال الصحافة أو الإذاعة، أو من خلال المظاهرات الشعبية والاضرابات العامة، أو إرسال برقيات وعرائض الاحتجاج إلى الجهات المعنية في الدولة المستعمرة والمنظمات الدولية مثل عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة وغيرهما. وأشد أشكال التضامن وأسماها؛ دعم الثوار العرب بالالتحاق بصفوفهم وتقديم المال والسلاح لهم. وكانت المنظمات والهيئات الشعبية هي التي تتولى هذه المهام: من أحزاب سياسية، ونقابات مهنية وعمالية، وجمعيات دينية وخيرية، ونواد ثقافية ورياضية، وطلبة مدارس وجامعات، بالإضافة إلى بعض الحكومات الوطنية.

وبعد أن نالت الأقطار العربية استقلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقامت جامعة الدول العربية في آذار/مارس ١٩٤٥، اتخذ التضامن العربي طابعاً رسمياً، بالإضافة إلى طابعه الشعبي، فقد فتحت

* محاضرة ألقيت في مقر المنتدى/ عمّان في ٣١/١٠/٢٠٠٧، ضمن سلسلة اللقاءات الشهرية [رقم (٥/٢٠٠٧)].

إجتماعات مجلس الدول العربية الباب لمناقشة مختلف القضايا العربية. وكان للجامعة دور مهم في مساندة شعوب المغرب العربي في كفاحها من أجل التحرر من الهيمنة الأجنبية والاستقلال السياسي، مثلما كان للدول العربية المستقلة دور في دعم هذه الشعوب الشقيقة. ولمصر في عهد جمال عبد الناصر دور لا ينكر في مساندة الأقطار العربية، المغربية والمشرقية، ولا سيما دول الخليج العربية واليمن الجنوبي، لبلوغ استقلالها السياسي في الستينات ومطلع السبعينات من القرن الفائت.

صحيح أن جامعة الدول العربية قد شهدت، منذ قيامها، خلافات بين الدول الأعضاء فيها، وقيام محاور متخاصمة في صفوفها، إلا أنها كانت الوسيلة المتاحة لحل بعض هذه الخلافات أو تجاوزها والاتفاق على التعاون فيما بين الدول الأعضاء في أمور معينة وقضايا مهمة مثل قضية فلسطين، ومواجهة الأخطار الخارجية.

كان من أهم الدوافع للتضامن بين العرب، ومازال، الوعي القومي الذي بدأ في المشرق العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم انتشر وعم جميع الأقطار العربية بعد الحرب العالمية الثانية بظهور تنظيمات وهيئات سياسية وأحزاب قومية تولت هذه المهمة. كما ساهم الاستعمار الغربي ومخططاته للهيمنة على الوطن العربي واستغلال موقعه وخيراته في تنمية الشعور بالحاجة الماسة للتضامن بين العرب لمواجهة الغزو الاستعماري وإفشال مخططاته. وعزّز هذا التضامن العربي، الخطر الصهيوني وقيام دولة إسرائيل واعتداءاتها المتكررة على الأقطار العربية المجاورة لها. وعلاوة على ذلك، كان لاقتناع العرب بوجود مصالح مشتركة بينهم وآمال وتطلعات مستقبلية مشتركة، أثر في تقوية مشاعر التضامن بينهم، ناهيكم عن اللغة والثقافة العربية المشتركة بينهم.

ويلاحظ أنه، خلال القرن العشرين، كان التيار القومي الوحدوي يشتد ويصعد، ثم ما يلبث أن يضعف ويخبو، حسب الظروف الدولية والأحوال الداخلية العربية. وظهرت خلال هذا القرن مشاريع ومحاولات للوحدة العربية، أو الاتحاد العربي، بعضها مني بالفشل مثل: مشروع سوريا الكبرى (١٩٤١-١٩٥١)، ومشروع الهلال الخصيب (١٩٤٣-١٩٤٧)، ومشروع وحدة وادي النيل، ومشروع المملكة العربية المتحدة (١٩٧٢). وبعضها الآخر نجح إلى حين مثل: الاتحاد العربي بين الأردن والعراق سنة ١٩٥٨، والجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨-١٩٦١)، والوحدة الأردنية-الفلسطينية (١٩٥٠-١٩٨٨)، والوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، التي كانت حبراً على ورق، سنة ١٩٦٣، والاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا (نيسان ١٩٧١)، والوحدة الاندماجية المصرية-الليبية في ١٩٧٢/٨/٢، والوحدة التونسية- الليبية في ١٩٧٤/١/١٢، والقيادة السياسية الموحدة بين سوريا والأردن في آذار/مارس ١٩٧٥، والوحدة المغربية-الليبية (١٩٨٤)، ومجلس التعاون العربي بين مصر والعراق والأردن واليمن (١٩٨٩-١٩٩١). أما المحاولات الناجحة والتي استمرت حتى

اليوم فهي: وحدة نجد وعسير والحجاز التي تشكل المملكة العربية السعودية، ووحدة طرابلس الغرب وبرقة وفزان التي كونت الدولة الليبية (١٩٤٨-١٩٥٢)، والوحدة بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي (١٩٩٠)، ومجلس التعاون بين دول الخليج العربية سنة ١٩٨١، واتحاد المغرب العربي (١٩٨٩) الذي تعثر منذ قيامه حتى اليوم.

لا شك أن محاولات الوحدة العربية والاتحاد العربي الحثيثة التي تمت منذت بداية الأربعينات من القرن الماضي ولم تتوقف إلا مع غزو العراق للكويت، الذي يطلق عليه الكتّاب «حرب الخليج الثانية»، تدل على زخم الدافع القومي الوحدوي الذي كان يحرك الحكام العرب في اتجاه الاتحاد، بغض النظر عن الدوافع الحقيقية لهذا التحرك، سواء أكانت هذه الدوافع لاكتساب شرعية أنظمة وصل بعضها إلى الحكم بالدبابة، أو فقد شرعيته بزوال مبرر وجوده، أو سعى إلى كسب شعبية بعد أن انفض عنه شعبه، أو أراد توسيع الرقعة الجغرافية التي يحكمها، أو إلهاء شعبه وتضليله بإنجاز وهمي يدوم لسنة أو لبضع سنين.

وأرى من المناسب أن أبين مفهوم التضامن العربي لدى قادة الأمة العربية من الثوريين والمعتدلين ومدى انعكاس هذا المفهوم على العلاقات بين الدول العربية.

كانت أول دعوة أطلقها جمال عبد الناصر للتضامن والتعاون بين العربي في خطاب ألقاه في المقر الرئيسي لهيئة التحرير، بمناسبة افتتاح المؤتمر العربي الإسلامي في ١٩٥٣/٨/٢٦، وكانت دعوة إلى الجهاد في سبيل الله[١]. وفي كلمته التي وجهها إلى أحرار العرب في ١٩٥٤/٧/٤ من إذاعة صوت العرب، بمناسبة مرور عام واحد على بدء بثها، أوضح عبد الناصر أن هذه الإذاعة جمعت العرب حولها باعتبارها «صوت الحق العربي». وعدّ عبد الناصر ميثاق الضمان الجماعي العربي المبرم سنة ١٩٥٠ الأساس في تنسيق الجهود الدفاعية العربية، في حديث له نشر في مجلة *Foreign Affairs* في ١٩٥٤/١٢/١٩.

وحدد عبد الناصر طبيعة التضامن العربي في حديث أدلى به إلى صحيفة البلاد العراقية في ١٩٥٧/١١/٢٤ بقوله :»إن مصر تريد تعاونً وثيقاً مع كل البلاد العربية، بشرط أن لا يهدف ذلك التعاون إلى وضع أي دولة عربية تحت أي نفوذ أجنبي ... وهي لا تريد استخدام التضامن العربي لتحقيق مصالح الاستعماريين»[٢]. واعتبر التضامن العربي في تصريح له في ١٩٥٧/١١/٢٥ هدفاً من أهداف القومية

١- جمال عبد الناصر: مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الأول (١٩٥٢/٧/٢٣-١٩٥٨)، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، د.ت، ص ٥٨-٥٩.
٢- المصدر نفسه، ص ٧٣٥.

العربية[٣] . وفي خطاب ألقاه في عيد النصر ببورسعيد في ١٩٥٧/١٢/٢٣ اعتبر التضامن العربي من أسباب نصر مصر في العدوان الثلاثي عليها[٤].

ومنذ أن عرض البرلمان السوري الوحدة بين سوريا ومصر على الرئيس عبد الناصر، لم يعد عبد الناصر يعير اهتماماً للتضامن العربي بمفهومه التقليدي في إطار جامعة الدول العربية، بعد أن أصبحت الوحدة العربية البديل عن التضامن. وركز على الشعوب العربية وعلى جيوشها الوطنية، وأغفل الحكام وتجاهلهم[٥]. واعتبر الوحدة العربية «حقيقة واقعة لا شعارات للمتاجرة» في خطاب ألقاه في الاسكندرية في ١٩٦٣/٨/١١ [٦]. ولم يتوان عن مساندة الانقلابات العسكرية التي حدثت في المشرق والمغرب العربيين؛ منذ انقلاب ١٩٥٨/٧/١٤ في العراق إلى إنقلاب الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ في ليبيا.

ولكن تحولاً جذريا بدأ مع مشاركة تونس وقائدها الحبيب بورقيبة، الخصم اللدود لعبد الناصر، في احتفالها بجلاء القوات الفرنسية عن كامل التراب التونسي في ١٩٦٣/١٢/١٣، وماتلاه من دعوة إلى مؤتمر قمة عربي عقد في القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ للنظر في تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن وروافده. وغدا التضامن العربي الشعار الجديد الذي تمسك به عبد الناصر، بعد أن تغير موقفه، في أعقاب انهيار الوحدة السورية – المصرية، من الهجوم إلى الدفاع. ودعا الرئيس المصري إلى قيام الحركة العربية الواحدة في مختلف الأقطار العربية ومساندة كل حركة ثورية عربية أصيلة[٧]. يقول عبد الناصر في حديث صحافي في ١٩٦٧/٢/٤: «وكانت الفكرة أن ندعوا إلى مؤتمر قمة، ونتناسى الخلاف بين القوى الثورية والقوى الرجعية، نتعايش سلمياً ونتفق على وحدة عمل من أجل فلسطين... لم تقبل القوى الرجعية إلا أن تنتهز هذه الفرصة وتقوم بتكتيل قواعدها لمجابهة قوى الثورة ومحاولة القضاء عليها»[٨]. واتهم الحبيب بورقيبة بالقضاء على تجربة مؤتمرات القمة العربية حينما طرح آراءه بشأن حل القضية الفلسطينية، مثلما اتهم الملك فيصل آل سعود بالقضاء على هذه التجربة من خلال دعوته إلى الحلف الإسلامي[٩].

وبعد وفاة عبد الناصر بست سنوات حدد رئيس الجمهورية العراقية، أحمد حسن البكر، أهداف

٣- المصدر نفسه ، ص ٧٣٦.

٤- المصدر نفسه، ص ٧٦٣.

٥- المصدر نفسه، القسم الرابع (فبراير ١٩٦٢- يونيه ١٩٦٤)، ص ٣٢٢-٣٣٩.

٦- المصدر نفسه، ص ٤٢١-٤٣١.

٧- المصدرنفسه، ص ٥١٢-٥٣١ (خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة في ١٩٦٤/٢/٢٢).

٨- جمال عبد الناصر: وثائق عبد الناصر: خطب وأحاديث وتصريحات (يناير ١٩٦٧ - ديسمبر ١٩٦٨)؛ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٣، ص ٣٥.

٩- المصدر نفسه، ص ٦٣ (خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة في ١٩٦٧/٢/٢٥).

التضامن العربي بقوله: «إن التضامن العربي يجب أن يستهدف تعزيز العوامل الإيجابية في المواقف العربية. بما يمكّن الأمة العربية من توفير مستوى أفضل من المستلزمات لمجابهة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية، وبما يعزز الموقف العربي في الأسرة الدولية»[١٠].

وذهب شبلي العيسمي، أحد قادة حزب البعث في سوريا، إلى أن التضامن العربي من وجهة النظر التقدمية «هو العمل العربي المشترك ضد الصهيونية والإمبريالية، وكل أشكال الاستغلال والتسلط الداخلي والخارجي. وهو توحيد الجهود لاستخدام الإمكانات الذاتية المتاحة للعرب، وصولاً إلى بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، وتحرير الأرض العربية المغتصبة في فلسطين وأية بقعة عربية أخرى».

ولم يكتف العيسمي بشرح التضامن العربي من وجهة نظر تقدمية عربية، وإنما توسع في شرح مفهوم التضامن العربي من وجهة نظر الأنظمة الرجعية العربية، في نظره. إذ ترى هذه الأنظمة أن التضامن العربي لا بد أن يصب في مجرى التسوية التي تخطط لها أمريكا وتشرف على تنفيذها بالتنسيق مع الصهيونية، وأن يقيم العرب علاقات ودية مع دول الغرب الإمبريالية، وأن يكون عامل لجم لكل حركة ثورية وتقدمية عربية، والتستر على اضطهادها لحركات التحرر داخل أقطارها، وتكريس التجزئة السياسية القائمة، باعتبار التضامن هو البديل عن الوحدة، وتجميد أي صراع طبقي على الصعيد القومي وفي مستوى كل قطر، وممارسة الضغط لمعاداة الدول الاشتراكية[١١].

وذهب التطرف بالعيسمي، الذي يعبر عن التيار القومي الراديكالي العربي، إلى اعتبار مؤتمرات القمة العربية واجتماعات جامعة الدول العربية ومقرراتها، الصيغة العملية للتضامن كما تفهمه القوى الرجعية، بينما «الصيغة العملية للتضامن الشعبي تتجسد في إقامة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية على صعيد الوطن العربي»[١٢]. وأعرب عن رفضه للتضامن من منظور القوى الرجعية العربية[١٣]. ولو عدنا إلى الملك عبد العزيز بن سعود لوجدناه يرى في التضامن العربي تأليفاً للقلوب وتوحيداً للغايات والمقاصد من أجل خير العرب. وقال في ممثلي وفود الحجيج في ١٩٣٥/٣/١٥: «إن أحب الأمور إلينا أن يجمع الله كلمة المسلمين، فيؤلف بين قلوبهم. ثم بعد ذلك أن يجمع كلمة العرب، فيوحد غاياتهم ومقاصدهم ليسيروا في طريق يوردهم موارد الخير. وإذا نحن أردنا ذلك فلسنا نروم إتمامه في ساعة واحدة، لأن ذلك يكون مطلباً مستحيلاً»[١٤].

١٠- شبلي العيسمي: حول الوحدة والتضامن والتسوية، ط١، دار الحرية للطباعة، بغداد، تشرين الثاني ١٩٧٦، ص ٧٤.
١١- المصدرنفسه، ص ٧٥-٧٦.
١٢- المصدر نفسه، ص ٩٧.
١٣- المصدر نفسه، ص١٠٠
١٤- مختارات من الخطب الملكية، ج١، جمع دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٩٩، ص ٨٧.

وأكد خليفته الملك سعود بن عبد العزيز في خطاب ألقاه في ١٩٥٤/٨/٨ وحدة الأهداف بين العرب والمسلمين إذ قال: «إن ما أدعو المسلمين والعرب إليه، وأدعو نفسي له، هو العمل مع مجموع المسلمين والعرب، والتعاون في كل ناحية من النواحي لتوحيد أهدافنا، ولا هدف لنا إلا سلامة أنفسنا ومصافاة من يصافينا، واتقاء شر من يريد الاعتداء علينا. بهذا ارتبطنا في جامعتنا العربية، وبهذا تعاقدنا في ميثاق الضمان الجماعي- هذا الذي أسعى إليه لنجمع كلمة الدول العربية عليه»[١٥].

أما الملك فيصل بن عبد العزيز فركز أحاديثة حول التضامن الإسلامي والدعوة إلى تحالف الدول الإسلامية لمواجهة الشيوعية والصهيونية. وكذلك فعل خلفاؤه من بعده، حتى بداية الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨).

ورأى عبد الله بن الحسين، مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية، في خطاب العرش الذي ألقاه في المجلس التشريعي الخامس في ١٩٤٤/١١/١، في التضامن «توحيد المرامي العربية وفق غايات الثورة الكبرى والنهضة الهاشمية مترسمين سياسة المنقذ الأعظم...»[١٦]. وفي خطاب العرش الذي ألقاه في مجلس الأمة بعد وحدة الضفتين سنة ١٩٥٠، وظهور فكرة الضمان الجماعي العربي قال العاهل الهاشمي: «ونحن مع ترحيبنا بفكرة الضمان الجماعي والتعاون الاقتصادي على الأسس السليمة بين الدول العربية، نرى أنه لا ضمان لأي شعب عربي إلا بوحدته الحقيقية واجتماع أجزائه المشتتة، حيثما كان ذلك ممكناً، ومردوداً إلى الإرادة العامة، وغير ناقص لعهد أو ميثاق. وإن الوحدة لأول أماني الثورة العربية، بل هي عمود الاستقلال ووسيلة التضامن، ومن تخلف عنها تخلف عن كيانه ومقومات سلطانه»[١٧].

والتضامن العربي في نظر الحسين بن طلال لَمّ شعث العرب «وتوحيد كلمتهم، واتقاء حق الشعوب والأوطان في أعناقهم، والتبصر بالمصير المشترك للأمة العربية كلها»[١٨]. وهاهو يؤكد في ١٩٦٩/١١/١ «أن لا بديل أمامنا عن العمل العربي الموحد، بحيث نقدم للإنسان العربي أمل النصر وأسبابه، بدلاً من شبح الهزيمة وبواعثها، ونثبت للعالم أجمع، ما يبدو أن العالم بحاجة إلى إثباته، وهو أن الحق العربي تحميه سواعد العرب وثروة العرب ودماء العرب في كل مكان»[١٩]. ويرى جميل مطر وعلي الدين هلال أن العربية السعودية قد فهمت التضامن العربي بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧ «على أنه ذلك الحد من وحدة الصف، الذي لا يفرض تبعات ضخمة على المملكة، أو يجرها إلى نزاعات عربية تستنفد

١٥- المصدر نفسه، ص١٩٠.

١٦- هاني خير: خطب العرش ١٩٢٩-١٩٧٢، عمان، د.ن، د.ت، ص ٨٢.

١٧- المصدر نفسه، ص ١٢٧.

١٨- المصدر نفسه، ص ٣٣٨ (خطاب العرش في ١٩٦٣/١١/٢).

١٩- المصدر نفسه، ص ٤٥٨.

طاقاتها السياسية»(٢٠).

من خلال استعراض تطور مفهوم التضامن العربي لدى الرئيس جمال عبد الناصر والملكين السعوديين والملكين الهاشميين بين سنتي ١٩٣٥ و ١٩٧٠، أي في فترة المد القومي العربي، وعرض مفهوم التضامن العربي لدى مفكر قومي متطرف أصدر كتابه سنة ١٩٧٦، أي في مرحلة الانحسار القومي، حول الوحدة والتضامن ، يتبين لنا أن مفهوم التضامن العربي ليس واحدًا في نظر السياسيين والمفكرين العرب. ويختلف هذا المفهوم باختلاف الأهداف السياسية للمنادين به وباختلاف أيديولوجياتهم.

ومهما اختلف السياسيون والمفكرون العرب في مفهوم التضامن العربي ومحتواه، فقد كانت زيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل سنة ١٩٧٧، وتوقيع معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية في كامب ديفيد سنة ١٩٧٩، البداية الحقيقية لتراجع التضامن العربي. لقد صدق القائل «إن نقطة الارتكاز الطبيعية للعالم العربي ينبغي أن تكون مصر دائما، بموقعها على الجسر الموصل بين إفريقيا الشمالية وآسيا، وامتلاكها لتقاليد القيادة اللازمة بفضل تعداد شعبها وقدراته، ولكن حين تتخلى مصر عن مسؤولياتها القيادية وتقرر أن تسلك طريقها وحدها، فإن بقية العالم العربي يعقد تحالفاته حتمًا على أساس إقليمي»(٢١).

لا شك أن خروج مصر عن الاجماع العربي وإقدامها على حل منفرد مع إسرائيل قد أضعف التضامن العربي كثيرًا، وساهم في السنين التي تلت هذا الحل المنفرد في تفكيك النظام الإقليمي العربي. وساهمت الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) في تعميق الانقسامات العربية، على الرغم من التعاون العراقي المصري بعدما كان العراق المحرض الأول لمقاطعة النظام المصري، وفي عاصمته قرر مؤتمر القمة العربي إيقاف عضوية مصر في جامعة الدول العربية والمنظمات والهيئات التابعة لها. ولا شك أن نقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس قد عزز التيار العروبي الإسلامي في المغرب العربي، وجعله قوة ضاغطة لا يمكن تجاهلها(٢٢).

يعزو الباحثان جميل مطر وعلي الدين هلال ضعف التضامن العربي إلى عدة عوامل من أهمها؛ عجز جامعة الدول العربية عن القيام بالدور المناط بها أو المنتظر منها، بسبب ضعف قدرتها على التكيف، وتعقيد تنظيمها، وضعف استقلالها الذاتي وقدرتها على التماسك(٢٣).

٢٠- جميل مطر وعلي الدين هلال : النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية؛ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٣، ص ٩٢.

٢١ – محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله، قصة إيران والثورة، دار الشروق، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٦٤، نقلاً عن المصدر السابق، ص ١١٣.

٢٢ – جميل مطر وعلي الدين هلال: النظام الإقليمي العربي، ص ١٢٦، ١٣١.

٢٣ – المصدر نفسه، ص ١٤٢-١٥٤.

ويذهب هذان الباحثان إلى أن النفط العربي قد أضعف الفكرة القومية العربية من خلال فرضه سلوكيات سياسية وأنماطًا اجتماعية خاصة به في المجتمعات العربية. فقد «هدم قواعد للسلوك السياسي العربي ولم ينسج شبكة لقواعد جديدة تلمّ البعثرة وتحدد الأهداف»[٢٤]. كما أن إدخال أعضاء جدد في جامعة الدول العربية مثل الصومال وجزر القمر، وهما دولتان مسلمتان لغتاهما الرسميتان لهجتان في اللغة السواحيلية، قد تجاوز معيار اللغة العربية كأحد مكونات مفهوم العروبة، وخلق تعارضًا أو توترًا بين العروبة والأفريقيانية. ويؤكد الباحثان أن إبرام معاهدات السلام بين بعض الدول العربية وإسرائيل قد أضعف التضامن العربي، ودفع العديد من أنظمة الحكم العربية إلى الاتجاه إلى الواقعية السياسية المفرطة التي هزت شرعية النظام الإقليمي العربي[٢٥].

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، تعدّ العوامل التالية من أسباب تردي التضامن العربي:

- الاختلاف في طبيعة أنظمة الحكم العربية.
- فقدان الثقة بين هذه الأنظمة.
- غياب القيادة على مستوى هذه الأنظمة.
- مشكلات الحدود بين الدول العربية.
- التبعية السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية للخارج.
- انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية، ونهاية الحرب الباردة، وقيام حالة القطبية الأحادية.
- إذكاء الصراعات الأثنية والطائفية في الوطن العربي.
- الصراع بين التيارات القومية والإسلامية والأممية في البلاد العربية، والخلافات داخل كل تيار منها.
- قيام تجمعات فرعية في إطار النظام الإقليمي العربي هي: مجلس تعاون دول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون العربي، أضعفت التضامن العربي، وساهمت في تمزيقه.
- الخلاف على الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر، وانقسام الدول العربية في مواقفها من هذا الخلاف.
- الحرب الأهلية اللبنانية واختلاف الدول العربية في مواقفها منها (١٩٧٥-١٩٩٠).
- الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠/٨/٢ ومواقف الدول العربية منه. فقد أسفر هذا الغزو عن تدمير

٢٤ - المصدر نفسه، ص ١١٢-١١٣.

٢٥- المصدر نفسه، ص ١٨٥-١٩٧.

قطرين عربيين هما الكويت والعراق، وإلى انقسام الأنظمة الحاكمة العربية إلى معسكرين، فأصيب النظام العربي بالشلل في أعقاب مؤتمر القاهرة الطارئ يومي ٩ و ١٩٩٠/١٠/١٠، وتولت الولايات المتحدة الأمريكية إدارة الأزمة وعملية تحرير الكويت وتدمير العراق عسكريًا واقتصاديًا وعلميًا وعزله سياسيًا. وأسفر هذا الغزو عن انهيار الثقة بين الحكومات العربية، وامتد هذا الإنهيار إلى الشعوب العربية، وانتشار مشاعر المرارة فيما بينها فتحولت إلى عداوات وخصومات.

وجاء إعلان دمشق في ٥-٦ آذار/مارس ١٩٩١ ليعبر عن دعوة إلى «العمل على بناء نظام عربي جديد من أجل تعزيز العمل العربي المشترك، واعتبار الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المشاركة بمثابة الأساس الذي يمكن البناء عليه من أجل تحقيق ذلك، وترك المجال مفتوحًا أمام الدول العربية الأخرى للمشاركة في هذا الإعلان في ضوء اتفاق المصالح والأهداف»[٢٦]. غير أن هذه الدعوة بقيت حبرًا على ورق، وبقي التضامن العربي غائبًا منذئذ وحتى اليوم.

وعلى الصعيد الشعبي تعاظم المد الإسلامي المتطرف، والتقى الإسلاميون والقوميون في معارضة الأنظمة العربية القائمة العاجزة عن تحقيق أي تضامن فاعل بينها، واتسعت الهوة بين الأنظمة العربية الحاكمة وشعوبها. وواجه كل قطر عربي أزمة داخلية لأسباب متباينة. وتعرضت الهوية العربية الإسلامية لهذه الأقطار للشكوك.

وكان الغزو الأمريكي- البريطاني للعراق سنة ٢٠٠٣ ومواقف الدول العربية منه، التي تراوحت بين التعاون وتقديم التسهيلات والحياد السلبي، مؤشرًا قويًا وواضحًا لانهيار التضامن العربي وتجاهله. ومازالت هذه المواقف على حالها منذ أربع سنوات ونيف.

إزاء هذا الوضع العربي المحزن يتساءل المواطن العربي: ما العمل؟ هل نقبل بهذا التردي في العمل العربي المشترك، ونستسلم لإضمحلال التضامن العربي، ونقبل بالهيمنة الأمريكية علينا؟

هنالك حقائق لا بد من تأكيدها قبل الإجابة على هذا السؤال: فالأمة العربية حقيقة تاريخية وسياسية، لا تحتاج إلى إثبات، والتوجه القومي ليس توجهًا طارئًا على العرب، وطريق العرب إلى النهوض والانبعاث هو طريق الوحدة العربية. وإذا كانت القيادات السياسية العربية قد فشلت، فيما مضى، في تحقيق هذا الهدف، فلا بد من ظهور قوى اجتماعية وسياسية عربية جديدة تتولى مهمة تحقيقه. وأعتقد أن القوى الجديدة سوف تفهم أسباب الفشل والهزائم التي لحقت بأنظمة الحكم وتتلافى الأخطاء

٢٦- محمد السيد سعيد: مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة؛ العدد ١٥٨، الكويت، شباط/ فبراير ١٩٩٢؛ ص ٩٥.

وتتجاوز العراقيل التي قد تواجهها[٢٧].

فالوحدة العربية هي سبيل العرب للتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج، والتخلص من الديون الأجنبية، وصد العربدة الإسرائيلية، والخلاص من التخلف الذي يرزحون تحته، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين أقطارهم، وإعادة التوازن في التوزيع السكاني وتوزيع الثروة بينهم، وتحقيق التقدم العلمي والتقني، والمساهمة الفعالة في بناء الحضارة الإنسانية الحديثة. فبها وحدها يمكن الخروج من المأزق الراهن، ومواجهة التحديات والأخطار التي تحدق بهم.

أما بالنسبة إلى مستقبل التضامن العربي فهنالك ثلاثة مشاهد (سيناريوهات): أولها، مشهد استمرار الوضع الراهن من التردي في السنوات العشر القادمة، والمؤشرات والدلائل على استمراره قوية، فليست هنالك بارقة أمل تشير إلى تغيير هذا الوضع، ولا سيما على الصعد الرسمية العربية. فغياب القيادات السياسية العربية المؤثرة والقادرة على جمع الصف العربي، وخضوع أنظمة الحكم العربية الحالية للهيمنة الأمريكية، وخوفها من إسرائيل، بل ومحاباتها لها، وغياب منافس دولي للولايات المتحدة الأمريكية، تجعل استمرار هذا المشهد قوي الاحتمال. أما النتائج التي ستترتب على هذا المشهد على الصعيد العربي، فمزيد من الخلافات والنزاعات العربية، ومزيد من الهيمنة الأمريكية على الوطن العربي، وتمزيقه إلى كيانات صغيرة ضعيفة ومتناحرة، مع مزيد من الاستبداد السياسي والفوضى العامة، وانتشار الفقر على نطاق واسع، وسيطرة الشركات الأجنبية الكبرى على الاقتصادات الوطنية، وتدهور مستوى التعليم والتكنولوجيا في كل الأقطار العربية. التي ستتحول إلى سوق استهلاكية لمنتجات الشركات الصناعية الكبرى.

والمشهد الثاني نقيض المشهد الأول، أي البداية لنهوض عربي عام. والمؤشرات على هذا المشهد؛ الوعي السياسي المتنامي لدى الشعوب العربية، والتحول التدريجي نحو الديمقراطية في بعض الاقطار العربية مثل الأردن واليمن ومصر والسودان والمغرب وموريتانيا، ومارافق هذا الوعي والتحول نحو الديمقراطية من نمو لمؤسسات المجتمع المدني في العديد من الأقطار العربية، وانتعاش المعارضة السياسية في معظمها. وقد يؤدي هذا النهوض العام إلى العودة إلى التضامن العربي بقوة وبنائه على أسس جديدة متينة، بالإفادة من أخطاء الماضي وتجاربه. وقد يؤدي هذا النهوض إلى قيام اتحاد عربي عام أو اتحادات فرعية تعزز التضامن العربي وتقويه.

أما المشهد الثالث فهو المشهد الإسلامي الذي يفترض أو يتوقع استيلاء الإخوان المسلمين على السلطة في مصر، خلال السنوات العشر القادمة، وبعث الدور القيادي لمصر في الوطن العربي. وقد يرافق ذلك انتعاش الحركات الإسلامية في الأقطار العربية الأخرى، وقيام حكومات تسيطر عليها هذه الحركات أو تشارك فيها، مما يعزز التضامن العربي ويقويه، ويضعف من دور إسرائيل في المنطقة، ويحد من الهيمنة الأمريكية فيها. ■

٢٧- يوسف مكي: في الوحدة والتداعي، دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٩٢-١٩٣، ٢٣٩-٢٤٥.

مقالات

مقـــــالات

١

بمناسبة قرب صدور كتاب المنتدى
الفكر العربيّ في عالم سريع التغيُّر*

المواطن العربيّ بين الثّقافة السّريعة والفكر البطيء

د. الطّاهر لبيب**

دعونا نلقي بعض الأسئلة المعرفيّة، أي أسئلة عن معرفتنا ما يسمّى التغيُّر في العالم. هنالك سؤال أوّل: هل إنَّ التغيُّر السّريع الذي يُتحدَّث عنه في العالم هو تغيُّر في الواقع، أم هو التغيُّر الحاصل في أذهاننا وفي خيالنا؟ هذا السّؤال يأتي قبل أنْ نمرّ إلى صياغة المواقف من هذا التغيُّر، أو أنْ نقيس المسافات التي تفصلنا عنه. وهذا السّؤال أيضًا يتفرَّع إلى أسئلة كثيرة محرجة عن معارفنا ومداركنا ومقارباتنا لهذا التغيُّر، خاصّة أنّه - كما نقول - التغيُّر السّريع مُفرِط السّرعة، وأنّنا كلّنا نقول ونكرِّر يوميًّا وصفنا للخطاب العربيّ بأنّه متسيِّب ومتخلِّف. وإذا كان هذا صحيحًا، فكيف لنا أنْ نقيس التغيُّر السّريع في العالم ونحن بعيدون عنه مسافات ضوئيّة؟

هنالك سؤال يبدو بسيطًا، لكنّه محرج معرفيًّا. فالظّواهر الكبرى في العالم، التي تحدَّث خطابنا عنها، لا يزال هذا الخطاب لا ينتج لها معنىً لأنَّ علاقتنا المعرفيّة العلميّة الدّقيقة بهذه الظّواهر ليست علاقة معرفة كافية بكلّ بساطة. ويمكن أنْ نتَّخذ أمثلة كثيرة. فالعولمة في كثير من الخطب والكتابات العربيّة تبدو ظاهرة غربية، غولًا مرعبًا، أو على الأقلّ ظاهرة لا نفهمها لكنْ نتَّخذ منها موقفًا، نشتمها ونلعنها، ونتساءل هل ندخلها أم نبقى خارجها؟ أمر عجيب!

لنأخذ مثلاً كتاب فوكوياما **نهاية التّاريخ**. لقد قرأت ما لا يقل عن عشرين مقالةً حول هذا الكتاب،

---

* يستندُ هذا النّصّ إلى وقائع النّدوة الفكريّة السنويّة للمنتدى التي عُقدت في عمّان تحت العنوان نفسه يوْمَيْ ٨ و ٢٠٠٦/٥/٩ [أنظر مجلّة المنتدى، العدد المزدوج (٢٢٨ و ٢٢٩)، أيّار/مايو - تموز/يوليو ٢٠٠٦؛ ص ٤٣-٧٨]. «مقالة» د. الطاهر لبيب هذه مفرّغة ومحرّرة من ورقته الرئيسيّة التي «ارتجلها» في النّدوة.

** مفكّر من تونس، ومدير عام المنظّمة العربيّة للتّرجمة/بيروت.

وكل همّ أصحاب تلك المقالات هو رفض المقولة النّهائيّة التي وصل إليها فوكوياما بأنَّ للتّاريخ نهاية، وأنَّ التّاريخ الجديد هو تاريخ الديمقراطيّة الليبراليّة، لكن قلّ أن تجد في كلّ ما نُشر مَنْ تناول الأسس الفلسفيّة التي قام عليها ذلك الكتاب. فهذا الكتاب له أُسس فلسفيّة ترجع إلى هيغل، ومن لا يقرأ هيغل ويحلّل ما جاء به لا يمكن أنْ يفهم «نهاية التّاريخ» لدى فوكوياما.

لا يكفي أنْ نقول إنَّ التّاريخ لم ينته. لذلك ستظلّ ردودنا على مثل هذه الكتابات الكبرى ردودًا فارغة. دعونا نقوم بقليلٍ من النّقد الذّاتيّ الجماعيّ ونسأل: لماذا أفلح الكثيرون في دراسة ما جاء به هنتنغتون والرّد عليه؟ الجواب: لأنَّ هنتنغتون بسَّط المسألة، وكان تخطيطه للحضارات والصّدام فيما بينها بسيطًا في متناول الجميع. أما فوكوياما فعلى العكس من ذلك، وضع كتابًا فيه عمق. فلنقرأ إذًا فوكوياما ونفكّك المفاهيم النّظريّة الفلسفيّة التي قام عليها؛ ومن ثم ننتقدها.

ثمّة مشكلة حقيقيّة ونحن نتحدَّث عن ظاهرة كبرى من ظواهر العالم، ألا وهي ظاهرة السّرعة. إنّنا نتحدَّث عنها بفكرٍ بسيط، وهذا ما يفسِّر أنَّ خطابنا العربيّ بشكلٍ عام فيه تكرار كثير، كما قال د. **أحمد برقاوي** حول إعادة صياغة الأسئلة. فالمشكلة أنَّ إجاباتنا عن بعض الأسئلة التي طرحها النّهضويّون في القرن التّاسع عشر متخلِّفة عن إجاباتهم التي طرحوها، على الأقلّ، من خلال المقارنة بالسّياقات التّاريخيّة ونحن نعيد طرح الأسئلة نفسها، وكأنه منذ ذلك الوقت حتى اليوم لم تتراكم المعارف الإنسانيّة ولم تتعمَّق وتتفرَّع. هذا أمر لا بدّ أنْ نعترف به نحن الذين ننتج الفكر. لذلك أقول بصراحة كاملة إنَّ الأغلبيّة في الخطاب العربيّ تنتج اللامعنى، وهو الإنتاج السّائد. والذين ينتجون المعنى هم قلّة من المفكِّرين. وهؤلاء تضيع أفكارهم في خضم من التّكرار الذي تختلط فيه الأزمنة وتختلف فيه الأنساق الفكريّة. ففي مؤتمراتنا العربيّة بشكلٍ عام، ولأسباب خاصّة بنا قلّ وندر أنْ توجد في مؤتمرات دوليّة أو أوروبيّة، نجد أنّنا نتناول الموضوع من أزمنة متباعدة، ومن أنساق فكريّة لا علاقة لها بعضها ببعض. ونجد أيضًا أنّه يجب علينا أنْ نصل إلى نتيجة! طبعًا لا نصل إلى نتيجة؛ بل إلى صفاصف الأفكار. نخرج بصفر لأنّ ما نخرج به – وهذا شيء منطقي من النّاحية الإبستمولوجيّة المعرفيّة – سقط فكري يتحرَّك فيه الجميع.

وفي رأيي الشّخصيّ المتواضع، يجب أنْ نقف موقف تأمُّل في طبيعة هذا الفكر الذي نريد أنْ نتناول به قضية كبرى مثل قضية سرعة التغيُّر في العالم. ولنأخذ أمثلة بسيطة. فحينما نتحدَّث عن علاقة الفكر بالواقع، سواء العالميّ منه أو العربيّ، لا نتنبَّه إلى أنَّ علاقة الفكر بالواقع قد تفكَّكت. نحن مثلاً في علم الاجتماع، أو في العلوم الاجتماعيّة بشكلٍ عام، عشنا على فكرة أنَّ الثّقافة هي نتاج المجتمع، وعلى ذلك بنينا أفكارنا ومقارباتنا ومفاهيمنا. اليوم هنالك ثقافة معولمة تتوسَّط العلاقة بين واقعنا وهذا الفكر الذي نتوقَّع علاقته بالمجتمع. وهذه الثّقافة المعولمة فقدت أُصولها الاجتماعيّة؛ بل فقدت مفكِّريها قبل أنْ نقول قال سارتر وقال فلان. فاليوم مَنْ يقول الأفكار التي نحيا بها يوميًّا ونعيش معها ونكرّرها هي

ثقافة لم نعد نعرف من أين أتت، مثل ثقافة الإنترنت وثقافة التلفزة. هنالك الكثير من الأفكار تتسرَّب حول العالم، لكن لم نعد نحن الذين ننتجها. فهي ثقافة الجميع، أي «ثقافة لا أحد». هي ثقافة عابرة، ثقافة صوريّة خياليّة، ثقافة خفيّة الاسم ولا يعرفها أحد.

إذًا، هذه العلاقة، التي عشنا بها كمقاربة للعلاقة بين الفكر والواقع، تفكّكت؛ بل أكثر من ذلك، تفكّكت العلاقة بين الثّقافة والفكر. نقول نحن في العالم العربيّ إنَّ لدينا الثّقافة العربيّة، ونقصد بذلك الثّقافة التي ينتجها المفكّرون، أو المثقّفون العرب. لكن الثّقافة السّائدة اليوم في المجتمع العربيّ مَنْ الذي أنتجها؟ هل هم المفكّرون؟ هل هو الفكر العربيّ؟ طبعًا لا. فإذا انفصل الفكر وتفكّك، نتَجَ عن ذلك شيء خطير من النّاحية المعرفيّة، فالدّلالة أصبحت معلّقة ولم تعد مفهومة. فمن قبل كان من السّهل عليّ بوصفي عالم اجتماع أنْ أدرس الثّقافة وأربطها بطبقة اجتماعيّة أو فئة اجتماعيّة، ثم أقول إنَّ هذا تعبير عن الطّبقَة العاملة، أو هذا تعبير عن الجناح البيروقراطيّ في البرجوازيّة العربيّة. هكذا كنا نعيش في وقت نؤمن فيه بأنَّ التّمايز الطّبقيّ ينتج تمايزًا في الثّقافات. وقد كان من السّهل علينا حينذاك المرور من فوق إلى تحت، ومن الثّقافة إلى غيرها.

كلّ هذا يتطلّب منّا إعادة نظر حقيقية في تحليلنا للظّواهر. اليوم لدينا هذه الثّقافة السّريعة، «الثّقافة المعولمة»، وأمامها فكر يجب أنْ نعترف أنّه فكر بطيء قياسًا إلى هذه السّرعة. ومن ثم، فإنَّ فكرة مواكبة التغيُّر في العالم هي فكرة ساذجة جدًّا، وفيها صورة عربية قديمة تمامًا لم تعد موجودة، مثل قولنا: «اللّحاق بركب الحضارة»، أي مثل الإبل في الصحراء تسير والمسافر يجري خلفها ليلحق بالركب، والذي لديه إنترنت في المنزل كيف يقول إنّه ما زال عليه امتطاء فرس أو حمار أو الجري على قدميه ليلتحق بالقافلة عبر الصحارى؟ فحتى خيالنا ونحن نتناول مسألة علميّة هو خيال بطيء لا ينتمي إلى هذا العصر.

وحينما ننظر إلى المثقّفين، نجد أنّنا عشنا على تعريف للمثقّف بشكلٍ عام، أو على الأقل، فيما كان يسمّى خطابًا تقدميًّا عربيًّا، إما بمرجعيّة إلى سارتر أو إلى مفكّرين آخرين مثل غرامشي، وكنّا نقول «المثقَّف العضويّ» و«المثقَّف التّقليديّ»، وهل هو مرتبط بالطّبقات أم مرتبط بغيرها. ونلاحظ اليوم أنَّ المثقَّف التّقليدي (مقابل المثقَّف العضويّ الذي كنّا نعدّه مثقّف الطّبقات الصّاعدة مثل الطّبقة العاملة) أصبح أكثر عضويّة من عضويّة المثقَّف الآخر لأنَّ الفئات التّقليديّة المحافظة اليوم هي التي لديها المثقَّف العضويّ بهذا المعنى، الذي هو أكثر فاعليّة. لقد انقلبت الآية إذًا، ولم يعد من الممكن التّفكير بالمثقَّفين مثلما كنّا نفكّر بهم في السابق، فلا يمكن اليوم بعد إعادة انتشار المثقَّفين المذهلة أنْ يتابع أحدنا أو مجموعة منّا مسار المثقَّفين العرب في العشرين سنة الأخيرة لأنّنا سنصاب بالدّوار جميعًا: أين كانوا؟ وأين أصبحوا؟ فأمام إعادة انتشار المثقّفين، لم يعد من المكن أنْ نحكم عليهم بالتّمايز الطّبقي أو الفئويّ أو غير ذلك، إنّما من المكن أن نقارب ذلك من خلال رؤية العالم. وكنت قد اقترحت في وقتٍ من الأوقات أنماطًا يمكن القول إنّها

أنماط المثقَّف العربيّ اليوم، وهذا بالطبع اقتراح مؤقّت:

فهنالك «المثقَّف الملحميّ»، وهو المثقف الذي نشأ في الستينيّات وكان له مشروع مجتمعيّ، وكان يناضل من أجله، وكان مقتنعًا بأن هذا المشروع سيتحقق، لكنّه دفع ثمنًا غاليًا؛ إذ انتهت الملحمة في وقتٍ من الأوقات، ورغم ذلك واصل إشهار سيف ملحمته، وبقي متعلّقًا بصورة البطل حتى خارج الملحمة، ولو أنّه دخل المعركة فلن يصمد ويواصل. هذا المثقَّف الملحميّ في مرحلة ما بعد الملحمة إمّا أنّه عقلن ملحمته فأصبح بدائليًا يطرح البدائل من نوع سمير أمين مثلاً، وإمّا أنّه أصبح مثقّفًا تراجيديًا، وهو الأكثر إنسانيّة الذي يمكن أنْ نعطف عليه. وكثير منّا من هذا النّوع، بمعنى أنّه يعلم أنَّ مشروعه في ظلّ الواقع غير قابل للإنجاز، ومع ذلك يتمسَّك بمشروعه ذاك. جانب تراجيديّ بالمعنى الإغريقيّ للكلمة.

مع هؤلاء ظهر مثقَّف جديد هو الكاسح للكلّ، وهو «المثقَّف المقاول»، الذي يكون دائم الحضور ويفتي في كلّ شيء، وغير مطلوب منه بالضرورة التّفكير بقدر ما هو مطلوب منه التّنفيذ والخبرة. لذلك تلاحظون أنَّ التلفزة بما تلعبه من دور ترويجيّ كبير تمتلىء بمن يوصفون خبراء في كذا وكذا، بينما في الأمس القريب لم يكونوا خبراء في شيء، وكل واحد من هؤلاء يتكلّم كلمتين في التلفزة يُكتَب تحت صورته «خبير» إما اقتصاديّ أو سياسيّ! والتلفزة بالمناسبة، ووسائل الإعلام بشكلٍ عام، لعبت دورًا شديد الغرابة، لأنّ مثل هذا المثقَّف الإعلاميّ أصبحت له سلطة مفرطة في طرح السؤال عليك وإجبارك على البحث عن إجابة. وبطبيعة الحال، فإنَّ هذا المثقَّف الذي يظهر في التلفزة بكثرة يدبِّر نفسه حينما يقال له: لا تجب على هذا، أجب على ذاك!

الخضوع «للمثقَّفين» من هذا النوع خلق نمطًا جديدًا من المثقَّفين هم الذين دخلوا في هذه المقاولة العامة، فماذا بقي؟ بقي بعض المعالم التي يمكن أنْ نسمّيها المفكّرين. لذلك أرى أنّه بات ضروريًّا أنْ نفرِّق من جديد بين المثقَّف والمفكِّر. فليأخذ لقب المثقَّف من أراد ولا نحاسبه، لكنْ لندافع من أجل بناء إنتلجنسيا عربيّة جديدة قائمة على تفكير المفكِّرين لا - كما قلت آنفًا - على إنتاج «اللامعنى»، الذي نساهم نحن فيه بوصفنا من المثقَّفين.

وختامًا أقول: إذا كان معنى هذه الكلمة غريبًا، فأتصوَّر أنّه إذا كفَّت الأغلبيّة عن الكلام لصالح التفكير والعمل، فإنّنا سننتج المعنى. ■

٢

المثاقفة وحوار الحضارات

أ. محمّد المشايخ*

المثاقفة هي عملية التغيير، أو التطور الثقافي، الذي يطرأ حين تدخل جماعات من الناس، أو شعوب[١] بأكملها، تنتمي إلى ثقافتين مختلفتين، في اتصال وتفاعل بوسائل مختلفة، منها الترجمة الأدبية؛ فيترتب على ذلك حدوث تغيرات في الأنماط الثقافية الأصلية السائدة في الجماعات كلها أو بعضها.

وتعد المثاقفة رافدًا مهمًّا تسعى كل أمة من خلاله إلى معرفة الآخر واستثمار ما لديه من قيم ومعطيات إنسانية وحضارية، وإلى تنمية كيانها الثقافي بشكل خلاق وغير مضرّ بمقومات الهوية القومية وثوابتها. وهي بعكس الغزو الثقافي، الذي يتضمن في طياته الرغبة في محو الآخر، وإلحاقه وفرض التبعية عليه، ومعاملته بنظرة فوقية عدوانية متغطرسة. فهي تقوم على الندية والاحترام والتسامح والاعتراف بخصوصية الآخر واختلافه، وفي إطارها تتفاعل الجماعات والشعوب وتتواصل بهدف الاغتناء المتبادل. لهذا فهي تفترض الثقة والرغبة في التواصل والتقدم والتطور واكتساب العلم والمعرفة.

وتكتسب المثاقفة أهمية علمية وإنسانية في حياة الفرد، حيث يتعرف من خلالها على مقومات هويته بشكل أفضل وأكمل لأنها تنمي معرفته بالآخر، كما تـعد وسيلة فعالة لتنمية روح الثقة والتسامح بين الأفراد والجماعات. فهي تزيل كثيرًا من الأوهام والأمراض والمخاوف، وتساعد على خلق تواصل

* كاتب أردني؛ مدير مكتب جائزة عبد العزيز البابطين للإبداع الشعري في عمّان.

(١) الشعب: مصطلح سياسي اجتماعي يحمل معاني كثيرة، أهمها: (١) مجموعة من الأفراد التي يتألف منها جمهور ما؛ (٢) مجموعة أفراد يقطنون في بقعة واحدة؛ (٣) مجموعة أفراد يقطنون في مكان واحد وتربطهم روابط متينة، كالأصول الواحدة والعادات والتقاليد والمؤسسات المشتركة؛ (٤) مجموعة أفراد لا يقطنون في بلد واحد، لكنهم يشعرون أنهم، من خلال أصلهم الواحد، أو ديانتهم، أو أي رابط آخر، يشكلون شعبا واحدا؛ (٥) مجموعة أفراد يؤلف مجموعها أمة تقع ضمن حدود جغرافية محددة، وتشملها قوانين عامة ومؤسسات سياسية محددة.
أنظر د. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٣، ج٣؛ ص٤٧٩-٤٨٠.

وتفاهم أفضل بين الشعوب وتفعيل القواسم المشتركة بينها، ما يؤدي إلى إزالة بؤر التوتر والعداوة التي غالبًا ما يغذيها التقوقع والانعزال والجهل بالآخر والأحكام المسبقة والسلبية عنه، وكل ذلك يمكن أن يؤدي إلى التقارب بين الحضارات واستبعاد كل ما يمكن أن يؤدي إلى صدامها.[٢]

إن المثاقفة لغة لائقة لتفاهم الشعوب، وهي منبر يفصح عن رغبتها في التواصل مع الكيانات الثقافية العالمية، وإدراكها أن الثقافة والإبداع والفنون لها الدور الرائد في التقارب بين الشعوب، وتضييق الفجوات التي تحدثها السياسات والأيديولوجيات التي تدفعها إلى مسارات التفريق والتباعد، حيث تصبح القوة مصدرًا للصخب الأعلى.

إن الثقافات لا تعد لاعبًا سياسيًا، ولا تستطيع أن تكون فاعلة في السياسة الدولية مباشرة. لذلك فإن الحديث عن صراع الثقافات لا يعدو كونه مجازًا لا يميز واقعًا سياسيًا ممكنًا. فعالم السياسة له بعد مادي يتجلى بأوضح صوره في الحدود التي تعين أراضي الدولة.[٣]

إن الثقافات متساوية، استنادًا إلى أن الشعوب الصغيرة والكبيرة، المتطورة والنامية، يتعين أن تكون متساوية. إن مساواة ثقافة ما لأي ثقافة أخرى، وخصوصية ثقافة ما، لا يترتب عليهما التقوقع. إن التطور العلمي التقني يُسهم كثيرًا في جعل العالم قرية صغيرة، وهذا يساعد على تفاعل الثقافات، «الأمر الذي قد يفضي إلى ظهور ثقافة إنسانية واحدة. إن العمل على قيام نظام عالمي جديد لا ينفصل عن العمل على خلق ثقافة عالمية جديدة، ولا ريب أن ما يُوحد البشر أكثر بكثير مما يفرق بينهم».[٤]

وهنا نشير إلى وجهات نظر المثقفين من المثاقفة، التي تتسم بالتباين والحذر الشديد. فهم حين يعترفون بأهمية المثاقفة والانفتاح على الآخر وثقافته، يؤكدون في الوقت نفسه ضرورة «التمييز بين مفهوم المثاقفة، الذي يعني التفاعل المتكافيء والاحترام المتبادل بين مختلف الثقافات والشعوب، وبين مفاهيم أخرى قريبة منه، من مثل التبعية والغزو والاستلاب الثقافي والعولمة الثقافية والخصوصية الثقافية».[٥]

إن السيرورة التاريخية تؤكد أن الإنسان في أي مجتمع كان، أو في أي بيئة كانت، بحاجة إلى التواصل مع الآخر لأن عملية التواصل هذه حتمية وليس لديه قرار في قبولها أو رفضها، فلا يستطيع إلا أن يتواصل مع مكونات المحيط، سواء أكان مع العالم الطبيعي أم مع الأفراد والجماعات. وإن التواصل والتفاعل الثقافي والحضاري يتم من خلال انتقال الأفكار والمبادئ والمفاهيم الناتجة عن حركة علمية

(٢) أنظر مسعود عياش، www.yemenitta.com/maqal.htm.
(٣) هارالد موللر، **تعايش الثقافات**، تعريب د. إبراهيم أبوهشهش، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ليبيا، ٢٠٠٥؛ ص٦٦.
(٤) أ.د. أحمد ماضي، **التحدي الثقافي في حوار الخيارات**، وزارة الثقافة ورابطة الكتاب الأردنيين، عمّان، ١٩٩٦؛ ص١٨٠.
(٥) المرجع رقم (٢).

ثقافية في محيط ما، لتشمل مجتمعات أخرى لها ثقافتها وأفكارها ومبادؤها ومفاهيمها الخاصة بها. وهذا الانتقال لهذه الأفكار والمبادىء والقيم يتم من خلال قنوات اتصال متعددة، وكلما تطورت قنوات الاتصال، زادت عملية التفاعل والتمازج الثقافي والحضاري بين الأمم المختلفة.

وتعد الترجمة الأدبية من أهم قنوات الاتصال وأبرزها، وأعظمها أثرًا في نقل المعرفة والمفاهيم من حضارة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، ومن عصر إلى عصر يليه. فقد برهنت عبر تاريخ الإنسانية على أنها تبادل إيجابي بين البشر، سواء أكانوا ينتمون إلى البيئة والثقافة نفسها أم كانوا ينتمون إلى بيئات ومناطق مختلفة. وقد أثارت عمليات الترجمة ثورة عظيمة الأثر على مختلف الصعد. فهي عملية أخذ وعطاء، ومحاولة مستمرة لبناء جسور التواصل بين الشعوب والأمم عبر الماضي والحاضر، وبين مختلف الثقافات والحضارات. وكانت مُحَفِّزًا قوي الأثر في استثارة همم العلماء للاطلاع على تراث الأمم الأخرى، والإفادة منها، والإسهام بفاعلية في إثراء المعرفة والثقافة البشرية بنتاج جديد يستفيد من الماضي ويؤسس للمستقبل. فانطلق هؤلاء العلماء يبحثون في تراث الأمم التي احتكوا بها، منقبين عن المخطوطات العلمية لها، متسلحين بتعلم اللغة التي كُتبت بها وترجمتها إلى لغاتهم. وقد تمكنت اللغات المترجم منها، والمترجم إليها، من الاستفادة من عملية الترجمة، بإضافة مصطلحات وألفاظ جديدة لم تكن موجودة فيها.

وتُملي الحضارة المعاصرة على أية أمة، فيما إذا أرادت أن تتم عملية الترجمة بالشكل المطلوب، أن تنشىء المؤسسات والهيئات التي تقوم بهذه المهمة الصعبة تحت رعاية رسمية لكي تكون الترجمة نوعًا من التبادل الثقافي والمعرفي، والتفاعل والتعاون الإنساني، ولتشكل نوافذ حقيقية للتعرف إلى حضارات الشعوب وثقافاتها وتاريخها، والتبصر بمداخلها، وكيفية التعامل معها، ولإزالة الجفوة والحواجز النفسية بين الشعوب، وإجراء الحوار، وبناء المشترك الإنساني، وتغذية الذهن بالتنوع اللغوي الذي يعد مرقاة للتنوع الثقافي، وليس ضربا من الغزو الثقافي.(٦)

وينبغي أن نشير هنا إلى أن مفهوم الثقافة ينزع إلى الخصوصية، أما مفهوم الحضارة فينزع إلى العمومية. فالثقافة هي الحضارة الخاصة بشعب من الشعوب لا يشاركه في شأنها أحد، تحمل صبغة هذا الشعب وتتسم بسماته، وقد تصب ثقافات عدة في نهر حضاري واحد.

كما نشير هنا إلى أن الحوار مع الآخر مسألة حتمية بالنسبة للإنسان المعاصر، كيفما كانت منطلقاته الثقافية. ولا يعني الحوار هنا القصد إلى الاتفاق على كل شيء، وتوحد الأطراف في تصور كل أمر، وإنما

---

(٦) أنظر د. نجيب السودي، أثر الترجمة في التفاعل الثقافي، في **دراسات وأبحاث الملتقى العربي للترجمة**، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٥؛ ص ٦١٠-٦١٣.

يعني التهيؤ الإرادي الواعي لتفهم الرأي الآخر، والاعتراف بوجوده وقبول التعايش الشريف معه. كما أن الحوار الرصين يقوم على خصلة مثلى هي الاعتراف بأنه لا أحد يملك الحقيقة على الإطلاق، ولا أحد يستأثر بكل القيم على الإطلاق، إنه الإقرار بوجود الخصوصيات، والاعتراف بأن التنوع في أحوال الإنسان وارد، وإنه في النهاية اتفاق على أن يقبل كل طرف في الحوار مبدأ التعددية. لا يرجى من وراء الحوار الصحيح أن يذوب طرف في آخر، وإنما يرجى منه أن يذيب الأفهام الخاطئة عنه، والأوهام والتشوهات الذاتية التي تحول دون حدوث التعاطف والتآخي والتصافي. وهذا لا يعني التنكر للقناعات الشخصية، وإنما يعني زيادة الوضوح في تمثلها، وإمكانية إخصابه بتجارب أخرى. فالنتيجة الأخلاقية هي إنصاف كل جهة الجهة الأخرى بما تقدمه حالاً وماضيًا، وما ستقدمه مستقبلا، وإفساح المجال لتبادل المقابسة.

إن خطابات المهتمين بالتفاعلات الثقافية بين الحضارات عمل من أجل الإرشاد إلى المجالات التي يتيسر من خلالها التعاطف والتعارف، وإلى الأعالي التي تترك لكل طرف جزئياته الحياتية وخصوصياته المحلية، ويتيسر فيها التفاهم والتواد بشكل أفضل. (٧) ■

---

(٧) وليد صالح، صورة العرب في الكتب التعليمية الإسبانية غير الجامعية؛ **مؤتمر العرب والغرب**، الجامعة الأردنية، عمّان؛ ص ٩٨-١١١.
وحول هذا الموضوع أيضًا، أنظر:
أ- أ.د. بركات محمد مراد، الإسلام والحوار الحضاري، في ملحق مجلة الرافد، دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، السنة الأولى، العدد ١، آذار/مارس ٢٠٠٦؛ ص٢٨.
ب- فاروق حسني؛ وقائع ندوة **الثقافة العربية وآفاق المستقبل**، الأمانة العامة للاتحاد العام للأدباء والكُتّاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤؛ ص١٥.

٣

العــوائد النفطيّة والنزعــات الانفصاليّة

أ. كمال القيسي*

(لاستكمال تفكيـك العراق وإضعافه عبر الزمن، صمـم قانون النفط العراقي بشكل يضمن ديمومة النزعـات الانفصاليـة والمنازعـات الطائفيـة والعرقية. يجـري ذلك من خلال تسويق مفهوم «لئيم» يدعـو إلى أن: النفط وقف على الوحدات الإدارية والمناطق المحلية التي وجد فيها، وليس وقفا لعموم العراقيين الأحرار.)

إن تحديـد المسـار الأمثـل لاسـتخراج النفـط على مسـتوى القطر، وتعظيم العوائد النفطية وضـمان اسـتدامتها واسـتقرارها، والحفاظ علـى الثروة النفطيـة في إطـار التنمية الاقتصـادية الشـاملة عند أقصـى نقطة في عمـر الاحتياطيـات النفطية عملية معقـدة يعتورهـا الكثير مـن العوامل غـير المؤكدة منهـا: تقديـر الاحتياطيـات النفطية، والأسـعار المستقبلية، وتكاليف الاستخراج والإنتاج ومعدلات الفائدة، واحتمـال نفاذ النفط أو أن يهجر اسـتخدامه قبل اسـتنفاذ الاحتياطيات النفطية، والنمو السـكاني والتغير التكنولوجي، ومعـدل الدين العام، وقيود الدورة الاقتصـادية والمالية وتأثيرها على معدلات الفائـدة المحلية والقطاع الخاص. إضـافة إلىذلك، فإن من الصـعوبة بمـكان عكس قـرارات الإنتاج أو المعرفـة الآنيـة بتأثير قـرارات الاسـتثمار. لذا فإن تقدير الثروة النفطية في إطار سياسـة اقتصادية في المـدى المتوسـط والبعيـد يتطلب تعديـلا دوريا للمتغيرات، ومهـارات خاصـة في الجوانب الفنية والإدارية والمالية والاقتصادية. وفي الدول المعتمدة علـى النفط، تُعد أسـعار النفط المسـتقبلية، ومن ثم العوائـد، من أهم القيـود على مسـار عملية التنمية والنمو المستدام. وتشير الدراسات التجريبية إلى أن أسـعار النفط ليس لها مسـار زمني معروف. فهي تتطلب وقتا طويلا لكي تعود إلى معدلها بعد حدوث الانحراف. وتشـير بحوث صـندوق النقد الدولي إلى أن الأدلـة علـى وجـود اتجاه ثابـت لدورات سـعر النفط ضـعيفة. لذا فإن الصـدمات السعرية (١٩٧٣، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨٦) لهـا تأثير كبير على التوازن الاقتصـادي للبلد، ما حدا بالكثير من الدول النفطية إلى إنشاء «صناديق مالية» تهدف إلى التقليل من تأثير تقلبات العوائد النفطية على الحكومة

* مستشار وخبير في الطّاقة والنّفط؛ عضو المنتدى.

والاقتصاد، وتقوم بخزن حصة من الثروة النفطية للأجيال القادمة. ولتلك الصناديق تسمية خاصة تدعى بها: «صناديق الموازنة Stabilization funds أو Equalization funds.»

ومن المواضيع الحساسة والمثيرة للجدل على المستوى الوطني في البلدان المنتجة والمعتمدة على النفط موضوع «تخصيص العوائد النفطية»، نظرا لعلاقة ذلك بالاقتصاد السياسي والتركيب الإداري للدولة، أي بين الحكومة المركزية والوحدات الإدارية التابعة لها. وقد أدى ذلك إلى قيام بحوث عدة هدفت إلى دراسة تخصيص العوائد النفطية وتحليلها لمستويات مختلفة من الدول (الدول الفدرالية الكبيرة والصغيرة) والإدارة (المركزية واللامركزية). كما درست التمايز الدستوري والإجراءات السياسية المعتمدة في هذا المجال. وتوصلت تلك الدراسات إلى البدائل الآتية في التخصيص.

مركزية العوائد النفطية

يُعد هذا النمط تنظيما مرغوبا فيه، نظرا لوجود نظام تمويل كفيل بإعادة التوازن بين الحكومة المركزية والأقاليم عند قيام حاجة طارئة لهذه الأخيرة. وقد وجدت الدراسات أن معظم الدول الأحادية Unitary states تعتمد النموذج المركزي التام Full centralization model، الذي يوصي بأن تذهب جميع العوائد النفطية إلى خزانة الحكومة المركزية. وتتبع هذا النموذج دول مجلس التعاون والجزائر وإيران والعراق والنرويج وإنكلترا وإندونيسيا لغاية عام ٢٠٠٠.

وفي هذا الإطار، قد تناط بسلطة الأقاليم جباية بعض العوائدالضريبية، كالضريبة على استخراج النفط وإنتاجه. وتتلخص ميزات هذا النموذج بما يأتي:

١- قدرة الحكومة المركزية على امتصاص التقلبات التي قد تحصل في العوائد، نظرا لكونها الوعاء الضريبي العام والشامل للكثير من الضرائب غير النفطية، وامكاناتها في التأثير في السياسة النقدية. وكذلك، فهي تتمتع بالأهلية الدولية للاقتراض من الأسواق الدولية، ولها الامكانات الفنية والسياسية الأوسع، والقدرة على التصدي للضغوطات المحلية التي هي في غير الصالح العام.

٢- القدرة على خفض التباين بين الأقاليم، خاصة عند استحداث آليات تعمل لتحقيق المساواة الأفقية بين المناطق والأقاليم المحلية Horizontal equalization mechanisms.

٣- الحد من المنافسة بين الأقاليم أو السلطات المحلية التي قد يثيرها إعطاؤها حق فرض الضرائب وجباية العوائد النفطية.

٤- إمكانية تحقيق التوازن المالي العمودي.

لامركزية في العوائد

هنالك اتجاه آخر ينادي بحقوق الحكومات المحلية أو الأقاليم في الحصول على حصة مما هو مستخرج على أراضيها من النفط. لكن النظرية الاقتصادية

تخلو من التوصيات الصريحة بأن يكون هنالك تخصيص مباشر لحكومات الأقاليم أو المناطق المحلية التابعة لحكومة مركزية، باستثناء بعض الأموال التي تحولها الحكومة المركزية كتعويضات اجتماعية، أو مقابل خسائر بيئية من جراء أنشطة الاستكشاف والاستغلال النفطي، أو لتمويل احتياجات إضافية لاستكمال بنى تحتية في المناطق المنتجة للنفط.

إن تخصيص العوائد النفطية لسلطة الأقاليم بدعم من الدستور وإعطاءها حق فرض الضرائب على مصادر الدخل سببه سياسي في الأساس، وهدفه تهدئة الانفصاليين المتواجدين في الأقاليم المنتجة للمصادر الطبيعية، نظرا لسلطتهم التفاوضية الواسعة. ويرى بعض الخبراء ضرورة أن تكون للأقاليم النفطية حصة من الضرائب أو الرسوم، تعويضًا عن الخدمات التي قامت بتقديمها إلى الأطراف المستغلة لمواردها. وقد ينظر لتلك الضرائب أو الرسوم على أنها تكاليف استغلال الخدمات: الطرق، والمستشفيات، والبيئة. وفي هذا الإطار، وجب دفع التكاليف لأقصى حد من أجل تعويض الأقاليم ومواطنيها. لذا فإن الضرائب المأخوذة على حجم الإنتاج تُعد أكثر ملاءمة من غيرها من الضرائب الأخرى (الضريبة على أساس الريع، أو الإيجار). ويمكن القول إنه قد يكون للأقاليم الحق في تشريع القوانين وجمع الضرائب النفطية في إطار القوانين الوطنية، كما هو الحال في كل من أمريكا وكندا، إلا أنه يفضل أن توضع قيود وحدود على أنواع الضرائب ومعدلاتها، ويُعرَّفَ الأساس الضريبي الذي تجبى بموجبه العوائد النفطية.

إن نموذج إناطة العوائد النفطية بالأقاليم والمناطق المحلية المنتجة للنفط تعتوره بعض الملاحظات:

١- قد يكون من الصعب قانونيا تحديد الجهة التي تستلم هذه العوائد، خاصة إذا كانت الوحدة الإدارية النفطية صغيرة جدا. كما إن إعطاء حق جباية العوائد والضرائب النفطية قد يعظم من حالة التباين الأفقي بين المناطق والأقاليم، ما قد يجعل من الصعب على الحكومة المركزية تنفيذ مهمتها في تحقيق التوازن بين المناطق المختلفة.

٢- تعطيل التنمية الاقتصادية المتوازنة من خلال المنافسة بين الأقاليم أو المناطق المحلية على خفض الرسوم والضرائب غير النفطية.

٣- سوء إدارة العوائد من خلال التوسع والبذخ في صرفها عند تحقق أسعار عالية للنفط، لكون هذه المناطق ذات مستويات دخول متدنية واحتياجات استهلاكية وتنموية كبيرة. وقد تصرف عوائدها على برامج ومشروعات ذات قيمة اجتماعية منخفضة.

إن تخصيص العوائد النفطية للوحدات والمناطق الإدارية التي نشأت فيها يخلق بؤرا غنية تتباين مع غيرها من المناطق. فيتسنى للمناطق الغنية توفير مستوى عال من الخدمات العامة عند مستوى ضريبي منخفض، ومن ثَمَّ جذب العمل ورؤوس الأموال لمنطقة دون أخرى، ما لا يحقق التوزيع الأمثل والعادل على المستوى الوطني.

إن نموذج اللامركزية في العوائد النفطية يخلق

تباينا ماليا أفقيـا غير مقبول وطنيا، ويجعل من مبدأ مشـاركة العوائد النفطية مع المناطق الأخرى التي لا تملك مصادر نفطية أكثر عقلانية وأكثر توازنا.

المشــاركة في العـوائد النـفطيـة

Revenue Sharing System

إن هـذا النمـوذج لا يسـمح بأيـة اسـتقلالية ماليـة للأقاليم، وإنما يسـمح بمشـاركة العوائد النفطية مع سـلطات الأقاليم بموجب معادلة معينة توضع على هذا الأساس. ويُعد هذا النموذج أحد الطرق الفاعلة لإبطال عـدم التوازن المالي والتبايـن المالي الأفقي الناجم عـن التركيز الجغـرافي للنفـط. ومن أكثر الدول استخداما لصـيغة مشاركة العوائد النفطية أو تخصـيص قواعـد ضريبية هي الـدول الاتحادية. وتقضي هذه الصـيغة بقيام الحكومة المركزية بجمع العوائـد النفطية أولا، ثم إعادة توزيعها على جميع أو بعضـ المؤسسـات الحكومية بموجـب قاعدة أو معادلة لهذا الغرض. وتعتمد الدول في تحقيق ذلك على إجراءات مختلفة. فبعضــها يفضــل أن ترتبط حصــة المقاطعة المحليـة أو الإقليم بالعوائـد النفطية المتحققة على أراضـيها (كولومبيا ونيجيريا وروسيا وفنزويلا)؛ وبعضها الآخر يتبع معايير مـعينــة في تخصـيص العــوائد ومشـــاركتها، كـالسـكان والاحتيـاجـات والـقـدرة الضريـبية (الإكوادور وإندونيسـيا والمكسـيك). ومن أهم ميزات نموذج مشـاركة العوائد أنها طريقة سهلة في تحويل الموارد المالية إلى حكومات الأقاليم المحلية، خاصــة إذا كان النفط المصـدر الرئيسـي للعوائد. فهي أداة لإعادة توزيع الأموال على الأقاليم والمناطق المحلية.

مـن المآخـذ الكبيرة على هـذا النموذج، مـن زاوية إدارة الاقتصـاد الكلـي والالتزام الشـامل، أن آلية مشـاركة العوائد تقلل من أرصـدة العوائد التي كان بإمـكان الحكومـة المركزيـة اسـتخدامها مـن أجل موازنــة الاقتصـاد، أو تصـحيح السياســة الماليـة. وكذلـك، فإن هـذه الآلية تثير من الناحية السياسـية الكثير مـن الجدل، وتـؤدي إلى عدم الاسـتقرار. فالـذي حدث في كولومبيا أن نظام مشـاركة العوائد النفطية المصـاحب لتحويلات ثابتة مضـمونة كان له تأثير سلبي على اسـتقرار الاقتصاد الكلي من خلال الإغـراء الذي يصـيب بعض الأقاليم في الإسـتدانة بأكثر مـن قدرتها الفعليـة على التسـديد. وكما كان الحال في إندونيسيا، حيث حدث الكثير من المشكلات التي أدت إلى زيادة الفـوارق بين الأقاليم، وبروز صـعوبات في جانـب إدارة الأمـوال، وظهـور فوارق بين الميزانية والعوائد المتحققة، وزيادة عجز الحكومـة المركزية. كما يؤخذعلى نموذج مشـاركة العوائد درجـة التركيز الجغرافي لتلـك العوائد التي تطالب بها المناطق المنتجة وحجمه. وكذلك، فإن هذا النموذج لايصلـح لأن يكون وسـيلة عامة في تمويل الحكومات المحلية، نظرا لأن تحديد الضرائب وآليات العوائد تكون أفضـل لو تركـت للحكومات المركزية لقدرتهـا علـى اختيـار الأنظمـة الضريبيـة الكفؤة القـادرة على إدارة السياســـة النفطيـة في إطـار المصالح الوطنية. فـآلـيات بـعـض الضـــرائب الـنـفـطيـــة Rent resource tax تُعـد غايـة في التعقيـد، وإدارتهـا مـن الحكومـات المحلية غاية في الصـعوبة، نظرا لعدم توفـر الكفاءات

المطلوبة وبعدها عـن الرقابة. وفي نيجيريا وجد أن العوائـد النفطية التي يتـم تحويلها إلى المناطق مـن خـلال الإجـراءات المعتمدة تتصـف بعدم الاسـتقرار، مـا يؤدي إلى ظهور مشـكلات في جانب الإدارة المالية لهـذه الأموال. وفي بعض الـدول الفدرالية، مثل كندا وأمريكا، وضـعت قواعـد لضريبة نفطيـة تجبيها الأقاليـم (متداخلة مع الحكومة الفدرالية) بدلا من أسـلوب مشاركة العوائـد التي يجـري تحصـيلها مركزيـا. وقد عولج موضـــوع التبـايـن في العـوائـد بـيـن الأقـاليـــم المـنـتـجــة وغـيـــر المنـتـجــة من خـلال نـظـام لـلمسـاواة الـوطـنـي (كـنــــدا) National equalization system.

في ضوء ما جاء أعلاه، يمكن أن نستنتج ما يأتي:

- إن أفضـل صـيغة هـي المركزيـة التامـة للعوائد النفطية، نظرا لأن النماذج الأخرى تحد من قدرة الحكومـة المركزية علـى اتخاذ التدابـير اللازمة والمناسـبة (التصـحيحات الماليـة المرغوبـة) في معالجة التقلبات الحادة في أسعار النفط والعوائد. فقد تترك الحكومة المركزية بعوائد قليلة غير كافية لإحداث تأثيرات جوهرية في الاقتصاد الكلي للبلد المعني.
- إن الحقائـق السياسـية لمعظـم البلدان تشـير إلى ضـرورة إعطاء مسـتوى معـين من السـيطرة للأقاليم المحلية على بعض العوائد النفطية المتحققة من خـلال إخضـاع بعضـ الرسـوم الضريبية في حدهـا الأدنى لتلك المناطق، إذ إن تخصـيص العوائد سـوف يشـجع الحكومات المحلية القادرة على توظيفها بشكل صحيح وكفؤ، ويدعمها.
- يجب أن لا تكون المشاركة فقط في العوائد النفطية نفسها، وإنما يفضل أن تكون المشاركة في الأسس الضريبية مع عنصر ثابت يتم تخصيصه لحكومات الولايات (الضريبة على الإنتاج). وقد يكون من الأفضل للحكومة المحلية جني حصتها على أساس وحدة الريـع Royalty unit التي تتم جبايتها في إطار حماية البيئة وبناء البنى التحتية.

تتصف عمليات تحويل العوائد بين الحكومة المركزية والمناطق الإدارية الأخرى بالمسـاواة والشـفافية. وقـد يكون من الصـعب تحقيق ذلك على مسـتوى الحكومـات المحلية للبلدان الناميـة. فالنرويج تقوم بإعلام البرلمان بجميع المصادر المالية التي تصب في صـندوق النفط، وتحتاج حكومتها موافقة البرلمان نفسـه عند القيام بأية تحويلات مالية من الصـندوق إلى الميزانية العامة.

(إن موضـــوع تعظيم العوائـــد النفطية وتوزيعها العـــادل والأمثل على مستـــوى الاقتصاد الوطني يحتـــاج إلى حكومـــة مركزيـــة تتصـــف بالكفاءة والمقـــدرة والنزاهـــة والشفافيـــة في التفاوضـــ والتعاقـــد، مدعومـــة برقابـــة برلمانيـــة مدركة واعية، وأجهزة تنفيذية وطنية خالية من الفساد الإداري والمالي.) ■

٤

العولمة الماليّة وتدويل الأزمات الاقتصاديّة

د. حميد الجميلي*

لا يزال النظام الرأسمالي عبر تاريخه الاقتصادي الطويل يتسم بأنه يتطور عبر سلسلة من الأزمات. فالأزمات الاقتصادية ظاهرة مصاحبة للنظام الرأسمالي. فلا نظام رأسماليًا، مهما كان شكله، بدون أزمات. وبدخول النظام الرأسمالي مرحلة العولمة الاقتصادية التي تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي، الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات ومتنافسة، إلى الاقتصاد الكوني، القائم على الانفتاح الاقتصادي، والتحررية الاقتصادية غير المقيدة، والنظم الكونية، وعولمة الثقافة والمؤسسات الكونية، والسيادة الاقتصادية العالمية، وتقليل سلطة الدولة الاقتصادية، وتقييد سلطة راسمي السياسات الاقتصادية الوطنية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الوطنية، أصبح الاضطراب الاقتصادي العالمي ظاهرة متكررة وذات انعكاسات وأبعاد كونية. وهكذا أسهمت العولمة الاقتصادية في عولمة الأزمات الاقتصادية، أي إعطاؤها بعدًا كونيًا من حيث التأثير والانعكاس. ولعل أخطر ما في هذا الاتجاه هو نقل أعباء الأزمات إلى الطرف الأضعف، حيث أصبحت هناك اقتصادات تتحمل أعباء أخطاء اقتصادات أخرى.

وقد أدت عولمة الأزمات الاقتصادية إلى اضطرابات اقتصادية واسعة النطاق، فانتشرت عدوى الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية وفي اليابان وفي روسيا، وأدت إلى انعكاسات عالمية واسعة النطاق.

والملاحظ هنا أن الحالة الظرفية التي أتاحت للولايات المتحدة الهيمنة الواسعة على مسارات الاقتصاد العالمي جعلتها تسهم في إحداث الكثير من هذه الأزمات أولاً، وجعلتها المستفيد الأول منها ثانيًا. ففي إطار الأزمة الآسيوية كانت للولايات المتحدة أبعاد سياسية تتمثل في إبعاد دول جنوب شرق آسيا عن الولاء الاقتصادي للصين أو اليابان؛ فضلاً عن استفادة الشركات الأمريكية من شراء ديون الشركات المفلسة في جنوب شرق آسيا، ما أدى إلى تحول جوهري في ملكية هذه الشركات. وإضافة إلى ذلك،

---

* أستاذ الاقتصاد في أكاديمية الدراسات العليا / طرابلس-ليبيا؛ عضو المنتدى.

تمكنت الولايات المتحدة من إدخال دول جنوب شرق آسيا في دوامة المديونية الخارجية، وإبقاء هذه الاقتصادات تحت مراقبة صندوق النقد الدولي وشروطه للسنوات المقبلة.

وتؤكد استمرارية اضطرابات الاقتصاد العالمي وأزماته أنه يتم التوصل إلى نموذج اقتصادي ناجح عبر آلية السوق والانفتاح غير المقيد أو الطليق، كما تصور فوكاياما. فالتوازنات الراهنة للاقتصاد العالمي هي توازنات قلقة وغير مستقرة، وإن هيمنة الولايات المتحدة على مسارات الاقتصاد العالمي مسألة ظرفية. ومن مزالق التعميم وقصور الرؤية وضيق الأفق القبول بصيغة نظام رأسمالي بلا أزمات كصيغة ناجحة لإدارة الاقتصاد العالمي. لذلك فإن صورة مستقبل الاقتصاد الرأسمالي العالمي وقواه الفاعلة هي عملية دينامية متطورة تنطوي على أزمـات ذاتية متأصلة في هيكلة النظام الرأسمالي، كما أن من مزالق التعميم اعتبار العولمة الصيغة الناجحة لمسار الاقتصاد العالمي الخالية من الأزمات. ففي ظل العولمة ستتعمق الاضطرابات الاقتصادية وتنتقل الأزمـات بسرعة أكبر بعد سقوط الحواجز الاقتصادية ومنطق الأراضي، وبعد تعمق الاتصالات واختراق الأمن المعلوماتي. فالاقتصاد العالمي في ظل العولمة ملعب مفتوح تنتقل فيه الأزمات الاقتصادية بلا قيود عبر انفتاح الأسواق المالية السلعية الاستثمارية والخدمية.

في ظل هذه التطورات، فإن العولمة يمكن أن تؤدي إلى فوضوية اقتصادية عالمية وانفجار اقتصادي عالمي كبير بحجم أزمة الثلاثينيات، خاصة في ظل غياب الدولة. ولن تكون الأزمة انكماشية أو تضخمية، بل هي أزمة تضخمية انكماشية في آن معًا تنتقل آثارها إلى العالم أجمع. لذا فإن العالم أصبح بحاجة إلى شبكات إنذار اقتصادية تقيه شرور هذه الأزمات التي أخذت تتسارع بفعل العولمة، وتحول دون تحقيق الأمن الاقتصادي العالمي وتُعَمِّق اضطراباته.

ويأتي في مقدمة الأزمات الاقتصادية المتوقعة الأزمات التي يمكن أن تصيب الاقتصاد الأمريكي بسبب اختلالاته الاقتصادية الداخلية والخارجية المتأصلة والعميقة الجذور. وإن استمرار هذه الاختلالات سيوقع الاقتصاد الأمريكي في أزمة كبرى، خاصة إذا استمر نمط الحياة الأمريكية القائم على البذخ والإسراف، واستمر اعتماد الولايات المتحدة على الدين الخارجي، وعلى تدفقات الاستثمارات الخارجية، ونقل أعباء أزماتها إلى الخارج، وتوظيف مدخرات العالم لخدمة اقتصادها وحل مشكلاته. فضلاً عن احتمال تكرار أزمات الاقتصاد الياباني، إضافة إلى أزمة ركوده الأخيرة.

كانت الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا، وموجات الركود، وأزمة الاقتصاد الروسي وانعكاساتها وأبعادها السياسية والاقتصادية، أولى ضحايا العولمة المالية.

أدت العولمة المالية إلى انتشار الأزمات المالية والمصرفية، وتأثرت الكثير من البلدان النامية بأعباء هذه الأزمات التي انتقلت إلى اقتصاداتها،

وواجهت جراء ذلك صعوبات في تنفيذ برامجها التنموية وحتى الإصلاحية التي فرضتها عليها المؤسسات الدولية.

لقد فشل صندوق النقد الدولي في الحد من انتقال هذه الأزمـات، بل إنه فشل حتى في الإنـذار المبكر عن وقوع هذه الأزمات.

كما أدى انتشار الأزمات الاقتصادية الدولية إلى انتكاسة التنمية في الكثير من البلدان النامية، ما أثر سلبًا علىقدرات تنميتها وحال دون انطلاقة اقتصاداتها.

كذلك أدى تدويل الأزمات الاقتصادية إلى جملة نتائج من أبرزها:

- التدهور السريع للمبادىء والقواعد التي تحكم استقرار الاقتصاد الدولي.
- تزايد محاولات الدول الصناعية في اللجوء إلى نقل أعباء أزماتها إلى الدول الأضعف في المجتمع الدولي.
- عدم تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية قصيرة الأجل، ضيقة الأفق للبلدان المتقدمة، التي تتناقض وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

منذ أواخر الثمانينيات والأزمات الاقتصادية الدولية تتسارع، تاركة آثارًا مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي بحركته الشمولية والقطاعية، وبحركة عناصره الأساسية وتكتلاته التجارية الكبرى. ومع تزايد هذه الأزمات واتساعها، بدأت خريطة العالم الاقتصادية تتغير، وبدأت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظهر لنقل الأزمات الاقتصادية إلى مسرح الاقتصاد العالمي. ولم يكن العالم الثالث، ومنه عالمنا العربي، بعيدًا عن هذه الأزمات وانعكاساتها، فالجنوب ككل يُعد اليوم مسرحًا تنقل إليه أعباء تلك الأزمات، متأثرًا ومؤثرًا فيها.

ومع اقتراب نهاية القرن الماضي، أخذت هذه الأزمات شكل التغيرات الجذرية، وأوشك العالم أن يخرج من ذلك القرن وقد انقلبت نهاياته على بداياته، ما هدد العالم بتأكيد عمق هذه الأزمات بأنواعها، وتأكيد توجه الشمال المخطط نحو نقلها إلى اقتصادات الجنوب. وهذا يعني أن دول الجنوب كانت تواجه تحديًا جديدًا يتمثل بنقل أعباء أزمات العالم المتقدم إليها. فإضافة إلى محاولات الشمال الهيمنة على ثروات الجنوب، كان المسرح الدولي يُعَدُّ لكي يحل الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية. وفي إطار هذا الإعداد، بدأ الصراع يظهر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى لنقل أعباء هذه الأزمات، أي أن الشمال أخذ يسعى لحجز مواقع ينقل إليها هذه الأعباء. وعليه فإن العولمة الاقتصادية جاءت لتساعد الشمال على تحقيق هذه المهمة، أي تدويل الأزمات الاقتصادية ونقل أعبائها عالميًا.

ولم تزل دول الشمال ماضية في غيها، بل إنها تزيد في هذا الغي كلما اشتدت أزمتها الاقتصادية الداخلية، وكلما زادت الاختلالات الخارجية

فيما بينها. وهي بهذا تحاول نقل أعباء أزمتها إلى الجنوب، وحل مشكلاتها الاقتصادية على حسابه.

وما زاد من غي دول الشمال عمومًا، ومراكز الرأسمالية العالمية خصوصًا، عدم محاولة هذه الدول وضع حد لهذه الاختلالات والأزمات ومحاصرتها وتضييق نطاقها، فضلاً عن عدم تنسيق سياساتها الاقتصادية قصيرة الأجل التي لا تأخذ بنظر الاعتبار مشكلات الاقتصاد العالمي، وتتناسى أن مشكلات بلدان الجنوب جزء من اقتصاد عالمي مترابط.

إن أوجه الاختلال الخارجية والمالية في بعض البلدان المتقدمة النمو ساهم في نقل أعباء الأزمة إلى بلدان الجنوب، وفي عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، وكانت نتيجة ذلك أن اعتبرت عقود التنمية عقودًا ضائعة لكثير من البلدان النامية. وهنا نؤكد مسؤولية البلدان المتقدمة النمو في انتكاسة التنمية في البلدان النامية وتدهور البيئة الاقتصادية الدولية. فلقد انتزعت الأزمات الاقتصادية المتكررة ضريبة باهظة من جميع البلدان النامية، إذ انعكس تدهور البيئة الاقتصادية الدولية على قيام البلدان النامية ببذل جهود مضنية في سبيل التكيف. وأسفرت جهود التكيف مع آثار هذه الأزمات الاقتصادية وانعكاساتها عن تكبد هذه البلدان نفقات اجتماعية واقتصادية مرتفعة أضعفت من قدراتها على النمو والتنمية. وأدت هذه السياسات إلى تزايد عوامل التدمير الاقتصادي والاجتماعي في كثير من البلدان النامية، وتسببت سياسات التكيف الانكماشية التقييدية في أعبائه وإرهاقه. وهكذا تسببت أزمات الدول المتقدمة المتكررة في فرض مشكلات تكيف صعبة على كثير من البلدان النامية. فقد تجاوزت التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لعملية خفض النفقات الاستهلاكية والاستثمارية في الكثير من الأحيان الحدود المسموح بها تنمويًا. وتسبب هذه السياسات ما تسميه المؤسسات المالية الدولية أعباء التكيف وإرهاقه. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه الأزمات الاقتصادية العالمية أسهمت في دفع اقتصادات البلدان النامية للعمل في بيئة غير ملائمة كان من نتائجها تزايد العجز الكبير في الميزانيات، مثل تدهور مؤشرات النمو الاقتصادي، وتفاقم معدلات التضخم الاقتصادي والركود التضخمي، وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، والنقل السلبي للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، وهبوط أسعار السلع الأساسية، وهبوط حصائل الصادرات، وعدم كفاية التدفقات الصافية في الموارد المالية، وارتفاع القروض (أسعار الفائدة الحقيقية)، وعدم قدرة صادرات البلدان النامية على الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة بسبب الحماية، وتدهور معدلات التبادل التجاري... إلخ.

لقد سعت دول الشمال لحل أزماتها الدورية الاقتصادية العميقة الجذور لا عن طريق مواجهة الحقائق، وإنما عن طريق أحزمة وآليات لنقل أعباء الأزمة، كآليات الهيمنة الدولية المتاحة لها. وبدلاً من قيام دول الشمال بإجراء تغييرات في اقتصاداتها، فإنها تستمر في

معالجة أعباء أزماتها من خلال قنوات الدولار والمعادن والبترول والأسلحة والتجارة والعولمة والتدويل والمركزية. وهذا يعني أن آليات منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية تكرس كل وسائل الهيمنة على اقتصادات الجنوب، مع نقل أزمات الشمال إلى الجنوب.

إن هذه الآليات تعد أدوات لنهب الشمال لثروات الجنوب، ومنها الثروات العربية، وأدوات لاستنزاف خيرات الجنوب، ومنها الخيرات العربية.

إن استمرار نقل أعباء تلك الأزمات سيعكس جملة من الحقائق من أبرزها:

- أن المنظومة القائمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ما تزال تعمل لصالح الشمال على حساب مصالح الجنوب، وستستمر كذلك في المستقبل.
- أن هذه المنظومة ما زالت تعكس الدور المهيمن للشمال في إدارة الاقتصاد العالمي، وهامشية دور الجنوب في هذه الإدارة.
- أن آليات هذه المنظومة، خاصة الشركات عبر الوطنية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، أدت إلى إخضاع اقتصادات الجنوب لسيطرة الشمال، وجعلت من دول الجنوب مجتمعات طرفية تابعة لمراكز الرأسمالية المتقدمة.
- أن نقل أعباء الأزمات الاقتصادية إلى دول الجنوب فرض على هذه الدول تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة لكي تتكيف مع أعباء هذه الأزمات المنقولة إليها.
- أن دفع دول الجنوب كمجتمعات طرفية للاندماج التبعي في السوق العالمية من أجل القيام بوظائف محددة سيؤدي إلى تسريع تدويل الأزمات.

لاشك أن تسارع العولمة المالية سيؤدي إلى تزايد أحزمة نقل الأزمات الاقتصادية وآلياتها، وتزايد تقويض مبدأ التعددية، والتنصل المستمر من الالتزامات الدولية تجاه هذا المبدأ. وسوف يسهم هذا التدهور في استحالة إيجاد فهم عالمي للمشكلات الاقتصادية العالمية، خاصة مشكلات الجنوب. وستشهد الأزمنة القادمة من القرن الحادي والعشرين استمرار تدهور البيئة الاقتصادية الدولية، وعدم مشاركة الجنوب في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية وفي إيجاد حلول عالمية لمشكلات الاقتصاد العالمي، وعدم إمكانية إدارة الاقتصاد العالمي إدارة أوسع لتجسيد مصالح كل المجموعات الدولية.

إن تدويل الأزمات يعطي الغرب عمومًا العصى السحرية التي بها يرعب العالم ويرهبه، وينقل إليه أزماته، ويحل مشكلاته على حسابه، خاصة بعد أن حطمت العولمة الاقتصادية الأسوار الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية.

إن المنظومة الرأسمالية العالمية التي باتت تزهو بنفسها على ضجيج تفكيك الاتحاد السوفييتي تخفي أزمة تاريخية وراءها. فهي تحاول أن تؤجل مواجهة أزمتها الاقتصادية على أمل موهوم؛ بل إن دول الشمال ما زالت ماضية في

غيها، وهي تزيد في هذا الغي كلما اشتدت أزمتها الاقتصادية الداخلية والخارجية.

وفيما يتحرك الاقتصاد العالمي نحو نهاية العقد الأول من القرن الجديد، فإن دعوات تحقيق الأمل الاقتصادي العالمي تؤول إلى دعوات تُحوِّل عالمنا إلى عالم وحشي تسوده الأزمات والفوضى وشريعة الغاب، شريعة القوي الذي يأكل الضعيف، فضلاً عن نهب ثروات الجنوب، واستنزاف خبراته، والتحكم في مصيره الاقتصادي، والسيطرة على أنماط تنميته، وربطه بالسوق العالمية ربطًا اندماجيًا تبعيًا.

تكمن الإشكالية الكبيرة في أن الشمال لا يكتفي بنقل أعباء أزماته الاقتصادية إلى دول الجنوب وحل تلك الأزمـات على حسابها، بل يسعى لجعل الجنوب العدو المختلق لإدامـة عجلة الإنتاج الصناعي العسكري في دول الشمال، وتبرير استمرار تسليح دول الجنوب، وامتصاص فوائضها المالية وتسخيرها بعيدًا عن مصالحها، وجعل الجنوب مناطق بؤر للتوتر، وخلق حروب إقليمية تحقق أهداف المنظومة الرأسمالية. ولا شك أن محاولة اكتشاف عدو في العالم الثالث يضاهي في خطورته الاتحاد السوفييتي السابق هي محاولة مفتعلة ومتعسفة لتحقيق أهداف الهيمنة على مقدرات الجنوب. وإذا كان الشمال ينظر إلى الجنوب باعتباره عدو المستقبل، فإن هذه النظرة لا تحقق الأمن الاقتصادي العالمي، وبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وبناء النظام الاقتصادي المتعدد الأطراف.

وإزاء استمرار عوامل الاضطراب والأزمات الخارجية المفاجئة، وفشل الجهود الدولية في إدخـال تحسينات ملموسة على الاقتصاد العالمي من أجل إيجاد الحلول الدائمة لمشكلاته وتخليصه من الأزمـات الواسعة النطاق في الأنظمة الاقتصادية، وبالأخص المالية والنقدية والتجارية والدولية، فإن معظم البلدان النامية، ومنها الأقطـار العربية، ستواجه أزمـات المنظومة الرأسمالية، ما سيجعل اقتصاداتها أكثر انكشافا، وأقل قدرة على استئناف النمو، وأقل مناعة على مقاومة الصدمات الخارجية المفاجئة واستيعاب آثارها المتعددة الجوانب. وسوف تتعرض الاقتصادات النامية لمزيد من عدم الاستقرار، ومزيد من العوامل التي تهدد بتدمير نسيجها الاقتصادي والاجتماعي بسبب تلك الأزمات. كما ستعاني من انتكاسة تنموية تتسم بمعدلات نمو راكدة، أو هابطة، مع تبديد متزايد للمنجزات الإنمائية التي تحققت في العقود السابقة. وستضطر البلدان النامية إلى تحقيق أهدافها التنموية في محيط خارجي غير ملائم، مع بذل جهود مضنية للتكيف مع هذا المحيط. وستفقد معظم هذه البلدان قدرتها على استعادة حيوية اقتصاداتها، وتتكبد تكاليف اقتصادية واجتماعية جراء إرهـاق أو إعياء التكيف، وستكون احتمالات النمو والتنمية فيها بالغة الصعوبة. ■

٥

هذا المفهوم "للولاء" آن أن يتغير

أ. يوسف عبدالله محمود*

على امتداد عصورنا العربية والإسلامية، وابتداءً من العصر الأموي وإلى الآن، ظلّ مفهوم «الولاء» متخلفًا إلى أبعد الحدود. هل يعزى تخلّفه إلى «ثقافة الخوف» التي سادت هذه العصور؟ هل يعزى إلى إرث العشيرة والقبيلة والطائفة والمذهب؟ كلّ هذه وكثير غيرها أدّت إلى هذا التخلّف الذي نلحظه ونحن نستعرض تراثنا الأدبي منذ أقدم العصور، وإلى الآن. معظم شعرائنا حتى الكبار منهم لم يكن ولاؤهم لأوطان أو قيم إنسانية نبيلة بقدر ما كان ولاءً لحكام وقادة وولاة، يتملّقونهم، ويبرّرون لهم خطاياهم على نحوٍ لا يقرّه أي ضمير أخلاقي. الولاء للقيم والأوطان يكاد يكون نادرًا في تراثنا العربي. الحريصون على هذا النوع من الولاء، وهم قِلّة من الكتّاب والفقهاء والشعراء، عاشوا في عزلة، فقراء، مهمّشين، وفي أحيان كثيرة لم يسلموا من أذى الخلفاء والقادة واضطهادهم، على نحو ما لقيه غيلان الدمشقي. هذا الفقيه العالم الذي رفض بإباء إغراءات السلطة الأموية في عصره لينضمّ إلى زمرة المتملقين من الكتّاب والفقهاء والشعراء، فتنهال عليه الأعطيات والهبات. رفض غيلان كل هذا، فكان ولاؤه للقيم الإنسانية التي نالها الضَّيرُ والتهميش في ظل الأمويين، ما عرّضه للتنكيل قبل موته.

ومثل غيلان الدمشقي الكثيرون ممّن طالهم هذا التنكيل أو الحرمان من أبسط حقوقهم الإنسانية لأنهم لم يحرقوا البخور بين أيدي الخلفاء أو القادة، بل ظلوا أوفياء للقيم والمبادىء، كأبي حيان التوحيدي الذي لحقه الضُّرُّ، وهو العالم الأديب، فمات كمدًا، ناقمًا على عصره الذي قدّم

---

* كاتب صحافيّ في جريدة الرأي الأُردنيّة.

المتزلفين وأقصى، أو اضطهد، الشرفاء.

أما المدّاحون من الشعراء والكتاب والفقهاء، فحدّث ولا حرج. فقد خصّوا ولاءَهم للحاكم، يبرّرون مظالمه، ويسبغون كل الفضائل على ما يقوم به، وإن كان مجافيًا للحق والفضيلة.

لم يسلم من هذا الانحدار حتى كبار الشعراء أمثال المتنبي «الذي تغنّى بالحرب كما لو كانت هي الشيء المألوف في الحياة الذي يستحق الاهتمام دون ما عداه من أي شأن آخر. كان يقصف بالأبيات كما لو كانت قنابل.»

د. سلامة موسى: **مقالات ممنوعة**، ص ١٠٦

رفع المتنبي سيف الدولة الحمداني إلى قمة المجد، دون أن يجد له خطيئة واحدة. المتنبي هذا ترفّع عن العامّة، وقصر مدائحه في معظمها على القادة والزعماء والرؤساء. لم يلتفت إلى أحوال مجتمعه الداخلية فينقدها بصدق، بل تغاضى عنها، تغاضى عن انتشار «الرقّ» في عصره، وعن الفساد والمظالم الاجتماعية التي طالت الشرائح الفقيرة. كان ولاؤه للزعيم والقائد، لا للقيم الإنسانية، وإن تكلّف التغني بها أحيانًا. فترفّعه عن العامة يشير إلى عدم مصداقيته. استهوته «الحرب» أكثر مما استهواهُ «السلام» الذي شغل موضوعه شاعرًا جاهليا هو زهير بن أبي سلمى، فبدت مصداقيته واضحة، وهو يتحدث عن وبال الحروب التي «تعرك» الناس «عرك الرحى بثفالها».

على النقيض من ذلك يقف الشاعر المعرّي أبيَّ النفس، وفيًّا للقيم، يُدين النِّفاق في عصره، يكشف زيف هؤلاء الذين يتظاهرون بالتُّقى، وماهم بأتقياء، يتحدّى بشعره الحكّام الذين خذلوا الرعية وكادوا لها.

ولاء المعري بكل المقاييس يختلف عن ولاء المتنبي. الأول عاش قريبًا من العامّة، في حين ترفّع عنها الآخر.

أمّا من الكتّاب الكبار في تلك العصور القديمة فيلقانا ابن المقفع الذي تجده حينًا يشيد بالقيم، وحينًا آخر تثنيه عن ذلك «ثقافة الخوف» في عصره، فيتنكر لما سبق أن قاله فيها: «إن ابتليت بصحبة والٍ لا يريد صلاح رعيته، فاعلم أنك قد خُيّرت بين خَلّتين ليس منهما خيار: إمّا ميلك مع الوالي على الرعية، وهذا هلاك الدين؛ وإما الميل مع الرعيّة على الوالي، وهذا هلاك الدنيا. ولا حيلة لك إلاّ بالموت أو الهرب.»

ابن المقفع: **الأدب الصغير والأدب الكبير**، ص ٨٥

ابن المقفع هنا يعبّر عن «ثقافة الخوف»، عن أزمة الحرية في عصره. فما قاله في **الأدب الصغير والأدب الكبير** يصادف أحيانًا هوىً في نفوسنا، وأحيانًا أخرى ننفر منه، حيث التملّق والاستسلام لمشيئة الحاكم، وإن كان مستبدًّا.

يلقانا بعد ذلك العصر الحاضر. هل تحضَّر مفهوم «الولاء» على المستوى الرسمي؟ مع الأسف، لا. فهذا طه حسين، عميد الأدب العربي الذي يعد من رُوّاد التنوير في عصره: تملّكته لحظة ضعف في مستهل حياته جعلته وهو في الجامعة يخاطب الملك فاروق قائلاً: « يا صاحب مصر، إن سلوكك الشخصي – يا مولاي – يصلح أن يكون قدوة لشعبك والناس.»

د. سلامة موسى: المرجع نفسه، ص ٢٨

هذه سقطة لا نستطيع تجاوزها ونحن نتحدث عن سيرة طه حسين. كذلك العقاد، هذا المفكر الكبير، خلع على الملك فاروق لقب «فيلسوف»، معتبرًا إيّاه أعظم فيلسوف عرفه. وفيه تغنى قائلاً:

وما اتخذت غير فاروقها عمادًا يحاط وركنا يُؤَمّ
ولا عرفت مثله في العلا صديقًا يشاركها في القسم
فدته البلاد وفدى البلا د بعالي التراث وغالي القيم

د. سلامة موسى، ص ٢٨

لنقرأ أخيرًا ما ذكره مفكر عربي كبير هو د. هشام شرابي حول مفهوم «الولاء» في عصرنا. «في المجتمع العربي يريد المثقفون إيصال «الحقيقة» إلى ذوي السّلطة، وهؤلاء يرفضونها. فهم لا يريدون «حقيقة» المثقفين، بل ولاءَهم الشخصي».

د. هشام شرابي: **صُور الماضي**، ص٣١

«الحقيقة» لا يريدها الكثيرون من ذوي السلطة العرب. ما يريدونه هو «الولاء» لأشخاصهم وسياساتهم. «الولاء» للأوطان بات ترفًا، أو أشبه بالتّرف.

«ثقافة الخوف» هي المهيمنة. هي التي تُوزّع الأدوار والمهمّات. وحدها الأوطان هي الغائبة عن هذا التوزيع.

هل نستطيع أن نقول بعد كلّ هذا إن مفهوم «الولاء» متحضّر عربيًا؟

سيبقى مفهوم «الولاء» متخلفًا عربيًا ما دمنا كعرب نعيش أزمة الديمقراطية في الكثير من مجتمعاتنا، ما دمنا نحاكم حرية التعبير محاكمة غير عادلة.

سيظل مفهوم «الولاء» في بلداننا بحاجة إلى تحضير ليتجاوز الأفراد إلى الأوطان أيضًا. ■

اللقاءات الشهريّة

-١-

حوار مفتوح مع سفير باكستان في الأردنّ، أ. محمد أختر طفيل*

مدير اللقاء: أ. فالح الطويل

سفير الأردنّ الأسبق في باكستان؛ عضو المنتدى



إنه لامتياز خاص أن أخاطب منتدى الفكر العربي. وفي الدقائق الخمس عشرة الآتية سوف أحاول أن أضع أمامكم بعض القضايا ذات الأهمية الكبيرة لباكستان، ولبلدان أخرى؛ إذ إنه في عصر العولمة هذا لم يَعُد هناك بلد يشكل جزيرة منعزلة. وسوف أبدأ باقتطاف من عمر الخيام:

أيها الحبُّ! هل يمكننا أنت وأنا أن نتآمر مع الآخر
للإمساك بالمخطط المؤسف للأشياء بكامله،
فنمزقه إربا، ثم نعيد
بناءه ليكون أقرب إلى رغبات القلب؟

* عقد هذا اللقاء [رقم(٢٠٠٧/٤)] باللغة الإنكليزية في مقر المنتدى بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٩. ترجمة: أ. صلاح حُزيّن؛ مراجعة: أ. سمير أبو عجوة.

ربما تعكس أبيات الخيام الأربعة هذه الحلم البائس لدبلوماسي. لكننا نعيش في عالم غير كامل تشكل الصعاب العملية فيه مجرى الأحداث. وفي مدى حياتنا، فإن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لا يشكل مجرى الأحداث فقط؛ بل إنه في الواقع أرسل هذه الأحداث لتدور في مسار مجهول. وحين أصابت الطائرات الإرهابية البرجين في نيويورك، احتجنا إلى قيادة ذات رؤيا يمكنها الإحاطة بمضامين الحدث المرعب، ووضع باكستان على طريق الاعتدال والتقدم بما يناسب عضوا مسؤولا في الأمم المتجاملة. ومن حسن طالعنا أن كانت لدينا مثل هذه القيادة.

هذه أوقات صعبة يصبح فيها دور الدبلوماسي انتقاء الخيارات الصحيحة، وحماية مصالح باكستان الأمنية، وتعزيز نموها الاقتصادي والاجتماعي.

إن الكفاح ضد الإرهاب مستمر. فشرُّ الإرهاب يجب أن يحارب لحظة بلحظة ليُرغَم هذا الوحش على العودة بوصة بوصة إلى قلاعه التافهة، حيث يحطم في النهاية. إن العلاقات الباكستانية الأمريكية تحرز تقدما سلسا بسبب الدور الأساسي الذي تلعبه باكستان في هذه الحرب، فلكل من البلدين مصلحة في إعادة الاستقرار إلى أفغانستان. ولقد أعلنت الولايات المتحدة عن برنامج مدته خمس سنوات تقدم فيه معونة مالية بمقدار ثلاثة بلايين دولار لباكستان، كما أعلنت باكستان حليفا رئيسيا بين الدول غير التابعة لحلف شمال الأطلسي. إن هذه العلاقة الثنائية تسير في الاتجاه الصحيح، وهي تحتاج إلى البقاء على هذا الشكل.

بدأ في جنوب آسيا ذوبان الجليد مع الهند حين أصدر الرئيس مشرف ورئيس وزراء الهند فاجبايي في السادس من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بيان إطار اتفاق. كما استؤنف حوار متعدد النواحي مع الهند في ثمانية مجالات، بما في ذلك النزاع الرئيسي حول كشمير. كانت عملية الحوار بطيئة، لكن يحدونا تفاؤل حذر بالنجاح في النهاية.

وفيما يتعلق بأفغانستان، فإننا بصدد إقامة علاقات وثيقة. لقد حافظنا على اتصالات على مستوى رفيع، وقدمنا مساعدة تامة لحكومة كرزاي؛ إذ إن وجود أفغانستان مسالمة ومستقرة ومزدهرة يصب في مصلحتنا. وعلى أي حال، فإن علينا أن نراقب أنشطة عناصر تحالف الشمال والمخططات الهندية في المنطقة.

لقد تعاملت باكستان مع قضية انتشار الأسلحة النووية بسرعة. فقد عالجنا من خلال إجراءات متعددة هفوات الماضي، وقمنا بتحسين الرقابة المؤسسية. ولقي ذلك صدى طيبا لدى المجتمع الدولي الذي يعترف اليوم بباكستان قوة نووية مسؤولة.

إن علينا مواصلة السير على نهجنا المؤثرّ في سياستنا الخارجية بتوثيق علاقاتنا مع إيران والاتحاد

الأوروبي ودول شرق آسيا، بما في ذلك رابطة دول «آسيان» واليابان، وتقوية علاقات الصداقة التي صمدت عبر الزمن مع الصين، وتعزيز الروابط مع العالم الإسلامي.

عرض تاريخي عام لسياسة باكستان الخارجية:

يمكن تقسيم السياسة الخارجية لباكستان إلى مراحل عدة، وتلخيص خصائص المرحلة الأولى منها (١٩٤٧-١٩٧١) على النحو الآتي:

أ) أمن البلاد.

ب) عضوية منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا (SEATO) ومنظمة المعاهدة المركزية (CENTO) [منظمة معاهدة حلف بغداد سابقًا]، اللتين تقودهما الولايات المتحدة.

جـ) الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨.

د) المساعدات العسكرية والاقتصادية الكبيرة المقدمة من الولايات المتحدة.

هـ) الأولوية المعطاه لكشمير وسط نظرة شاملة نوعا ما بأنه من الممكن تسويتها عن طريق القوة.

و) فشل الإصلاحات الاقتصادية لتخفيف حدة الفقر.

ز) بروز الصين صديقا يمكن الوثوق به والاعتماد عليه.

ح) تسلم العسكريين للسلطة عام ١٩٦٩.

ط) استثمار الهند إخفاقاتنا الداخلية بنجاح، ورعايتها لإقامة بنغلادش.

تميزت المرحلة الثانية (١٩٧١-١٩٨٩) بما يأتي:

أ) تحرك باكستان بعيدا عن الولايات المتحدة في اتجاه حركة عدم الانحياز والعالم الثالث.

ب) فشل الإصلاحات الاقتصادية الاشتراكية للحكومة.

ج) الانقلاب العسكري عام ١٩٧٧.

د) الغزو السوفييتي لأفغانستان، وتحويله باكستان إلى دولة مواجهة في حرب الغرب على الشيوعية.

هـ) انسحاب الاتحاد السوفييتي من أفغانستان، وخروج الولايات المتحدة، وتَركِنا مع أفغانستان غير مستقرة.

في **المرحلة الثالثة** (١٩٩٠-٢٠٠١) شاهدنا:

أ) انعكاسات حادة من الحرب الأفغانية.

ب) عقوبات اقتصادية وعسكرية أمريكية قاسية.

ج) صعود طالبان.

د) تعاظم حركة التحرير في كشمير.

هـ) التجارب النووية في العام ١٩٩٨.

و) مبادرة باكستان لاستئناف الحوار مع الهند.

ز) أزمة كارغيل.

ح) استيلاء العسكريين على الحكم في ١٩٩٩.

وتميزت **المرحلة الرابعة** (٢٠٠١- حتى اليوم) بالخصائص الآتية:

أ) الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

ب) تخفيف العقوبات عن باكستان.

ج) المحاولة الهندية الفاشلة لإخضاع باكستان عسكريا بين ٢٠٠١ و٢٠٠٢.

د) استئناف الحوار مع الهند في ٢٠٠٤.

بعد تلخيص المراحل التاريخية للسياسة الخارجية الباكستانية، سيكون من المناسب هنا معالجة علاقات باكستان في المرحلة الراهنة مع بعض البلدان التي كان لها أثر عميق على سياستنا الخارجية.

كانت سياستنا الخارجية مشغولة على الدوام بالمخاوف الأمنية. وكان هذا الانشغال مبررا إلى حد كبير خلال الأعوام التالية للاستقلال. وقد نجحت سياستنا الخارجية في تقوية عناصر أمن البلاد. وكان لدينا جار ذو نزوع حربيّ يعطينا نوعا من العذر فيما يتعلق بكشمير. لذا، فإننا بحثنا عن تحالفات لإحباط مخططات الهند ومساعدتنا في بحثنا عن حل عادل في كشمير.

لقد جعلتنا مخاوفنا الأمنية ننفق أكثر مما نستطيع توفيره للدفاع، وأهملنا قطاعات حيوية أخرى، مثل التعليم والصحة. وقد أدى ذلك إلى انحدار في كثير من المجالات؛ ما زاد من المصاعب الاقتصادية وأوجد أفرادا لا قدرة لهم على التفكير السليم. وكان من غير المنطقي أن نتوقع منهم سلوكا عقلانيا. لقد

سبب الوضع الداخلي مصاعب كبيرة لدبلوماسيينا؛ إذ ليس في إمكان أي سفير أن يكون أعظم من بلده. لقد أغلقت السبل أمام دبلوماسيينا في العواصم الأجنبية. وما هي السبل؟ إنها القوة. والدبلوماسي الذي لا يملك سبلا للوصول هو دبلوماسي عديم القوة.

إن المخاوف الأمنية قادتنا أيضًا إلى تنمية برنامجنا النووي. ومن دون الدخول في ما هو صحيح وما هو خاطىء في هذه القضية، فإن من الواضح أن البرنامج قد تميز بمرونة وبراعة لافتتين. وفي معرض اللوم تم التغاضي عن أن باكستان لم تجر تجربتها عام ١٩٩٨ انطلاقا من رغبة شاذة في الظهور بمظهر عظيم؛ بل ردا على استفزاز هندي. وقد عوملت التجارب الهندية بدرجة من الغفران، في حين عوملنا، على الأقل قبل ٩/١١، بوصفنا أوغادا؛ فحوصرنا بجميع أنواع العقوبات التي أسهمت في حدوث شلل اقتصادي وتطرف مجتمعي.

لقد تمخض مسعانا إلى تحقيق الأمن عن إجراءات، مثل دعم طالبان، وهو ما أفقدنا الشعبية وبعث انطباعًا بأننا بلد غير مسؤول وسعيد بإقلاق راحة جيرانه، مثل إيران وجمهوريات آسيا الوسطى وروسيا.

خلال تاريخنا، حازت الولايات المتحدة على شهرة مبررة إلى حد ما بأنها صديق متقلب. ومن جانبها، كانت واشنطن لها شكاواها الخاصة من سلوكنا. ولقد اعتمدنا كثيرا على الولايات المتحدة، متوقعين الكثير من علاقتنا معها، وشعرنا بالخذلان في كثير من المناسبات، وتذمرنا كثيرا. وهذا الموقف مستمر حتى اليوم لدى قطاعات واسعة من الشعب، على الرغم من أن الجهود تبذل على المستوى الرسمي لتصويب المفاهيم وملاءمتها للواقع. والواقع أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في العالم، وعلى الأرجح أنها ستبقى على هذه الشاكلة في المستقبل المنظور. فالولايات المتحدة تسعى لتحقيق مصالحها القومية بطريقة تعتقد أنها مناسبة. وفي الوقت نفسه، هي ترغب في أن تكون قوة من أجل الخير في الساحة الدولية. وهي تملك قوة ونفوذا هائلين يمكن استخدامهما بقوة كبيرة لمعاقبة الأمم أو مكافأتها.

كذلك، فمن المهم إدراك أن الولايات المتحدة تحتفظ بوضعها المتميز الراهن بسبب العمل الدؤوب، والحاكمية الرشيدة، والنظام العدلي الموثوق، والتسامح تجاه تنوع الآراء. لذا، فإن الولايات المتحدة سوف تظل قائمة على قدميها مهما كانت الصعاب. إن علينا أن نفهم هذه الحقائق إذا رغبنا في تطوير علاقات طويلة الأمد وذات معنى مع واشنطن. إننا لا نقول إن علينا أن نعض على نواجذنا ونتحمل، بل أن نهتدي إلى عملية تفكير عقلانية نشعر بعدها بالرضى عن القرارات التي نتخذها.

إن العالم يحتاج أيضا إلى البحث عن روادع لسلوك الولايات المتحدة، والعمل على بروز أقطاب أخرى في العالم. فالأمن المطلق لبلد ما يعني عدم الأمن المطلق لجميع البلدان الأخرى. وفي هذا المجال، علينا

أن نواصل التأكيد على مركزية الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية.

في نزاعنا مع الهند جربنا القوة وفشلنا. إن الانتفاضة الكشميرية ما تزال حية، لكنها لم تستطع هزيمة الهند. وإنه لأمر جيد أن يكون هناك شعور في الهند بأن حلاً ما للنزاع هو أمر مطلوب عاجلا وليس آجلا. ليس هناك من سبب للاعتقاد بأن القيادة الهندية ليست واقعية. فالهند تريد تحقيق تقدم اقتصادي، وقبولا لها كقوة عالمية، ومقعدا دائما في مجلس الأمن الدولي. وفي سبيل هذه الأهداف، فإن كشمير والعلاقات العدائية مع باكستان تبدو مثل كرات حديدية في قدميها. إن تسوية العلاقات مع الهند هي في مصلحتنا الوطنية أيضا. فلنتذرع بالصبر ونعطي السلام فرصة.

كان علينا في الماضي أن نكون أكثر حذرا تجاه أفغانستان وإيران. فلقد وَتَّر علاقاتنا مع هذين الجارين عدد من القضايا، غير أننا نجحنا أخيرا في إصلاح علاقاتنا معهما. وتتم الآن معالجة المكدرات الصغيرة مع كابول، وثمة في الأفق ما يشير إلى علاقات صحية. لكن الوضع مع إيران ينذر باحتمالات إلحاق أذى جسيم بنا في حالة حدوث تدخل خارجي ضد برنامج التسلح النووي الإيراني المزعوم. إننا لا نستطيع اعتبار إيران بلدا شقيقا، في حين نبقى غير مكترثين بما قد يحدث هناك.

لقد بقيت علاقات باكستان مع البلدان العربية والعالم الإسلامي ودية وأخوية. وقد ساعدنا بعضنا بعضا في قضايا مختلفة. لكن منظمة الدول الإسلامية OIC تبدو كأنها سائرة إلى المجهول بسبب الانقسامات الداخلية. إن العالم الإسلامي يدرك الآن أنه يجب إعادة إحياء المنظمة، ونحن نمد يدنا في هذا الاتجاه.

إن العلاقات الباكستانية الأردنية قوية ونشطة، وقد كانت تتطور على الدوام في ضوء المتطلبات الدولية والمحلية لكل من الجانبين في جميع الميادين. إن قوة هذه العلاقات متجذرة في المصالح المشتركة التي تدعمها روابط الدين والتاريخ والثقافة. ونحن في باكستان نعتبر صاحبي الجلالة الملك عبد الله والملكة رانيا منارتين للأمل بالنسبة للملايين حول العالم من دون اعتبار للانقسامات العرقية والإقليمية والدينية.

إنني أتوقع علاقات أقوى بين باكستان والأردن في المستقبل. فالهدف الأساسي للبلدين هو تحسين الوضع الاقتصادي لشعبيهما. وعلى هذا الأساس فإن علاقاتنا سوف تنمو ليساعد أحدنا الآخر في هذا الجهد الرئيسي. إن باكستان والأردن بلدان قياديّان في القضايا الإسلامية، خاصة القضية الفلسطينية. وسوف نعمل سويا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. كما أن باكستان والأردن دولتا مواجهة في الحرب على الإرهاب. وسوف نتعاون من أجل إبراز الأمة الإسلامية بوصفها شعوبا معتدلة وتقدمية تعمل على الاستفادة من التقدم التكنولوجي والاقتصادي الذي يشهده العالم.

لقد تمكنا من ترسيخ الثقة مع الصين في وقت مبكر لأننا قدمنا لها تسوية حدودية صادقة ومقبولة. كما أننا صادقنا الصين حين كانت بحاجة إلى أصدقاء. وكانت العلاقات اللاحقة خالية إلى حد كبير من ضغط الأحداث الدولية على البلدين، وقد ازدادت قوة من خلال التقاء المصالح في كثير من المجالات. وعلى أي حال، فإن الصين اليوم مرتبطة بالعالم أكثر مما كانت عليه قبل سنوات، وقد طورت مصالح لها في مناطق أخرى. لذا، فإن علينا تعزيز هذه العلاقة بعناية.

ثمة أسطورة في تاريخنا تقول إن رئيس الوزراء لياقت علي خان قد رفض دعوة من الاتحاد السوفييتي، وبدلا من ذلك ذهب إلى واشنطن، فدمَّر بذلك فرصنا في بناء علاقات مع موسكو. لقد دعا السوفييت لياقت خان حقا، لكنهم، بعد إعادة تفكير، وضعوا برنامجًا غير مناسب للزيارة، مشيرين بذلك إلى عدم رغبتهم في استقبال رئيس وزرائنا. ومن الواضح أن الحزب الشيوعي السوفييتي، الذي كانت تخامره الشكوك إزاء دولة قامت باسم الدين، أفشل الزيارة. وما تلا ذلك كان علاقة قائمة على مواقف الحرب الباردة. لذا، فمن المدهش أنه في الوقت الذي رفضتنا البلدان الغربية في السبعينيات، قام الاتحاد السوفييتي بإنشاء رمز ثابت تمثل في مصانع الفولاذ الباكستانية.

إن روسيا، على الرغم من ضعف شأنها بقدر كبير، ما زالت قوة إقليمية. فهي البلد الوحيد في العالم الذي يستطيع تدمير الولايات المتحدة. وهي تملك صناعة عسكرية ضخمة، وموارد طبيعية وفيرة، وتكنولوجيا ما زالت متفوقة على معظم نظرائها.

إن صورتنا في العالم الخارجي سيئة لأسباب معروفة. وهذا يسبب لنا مصاعب كبيرة في مسلك سياستنا الخارجية. ولتحسين هذا الوضع، فربما كانت الخطوة الأكثر أهمية تكمن في تربية عالمية، خاصة تربية فتياتنا. إن عدم تعليم فتياتنا يبدو مثل الذهاب إلى المعركة بنصف جسمنا. ولست مستعدا لتقبل فكرة أننا لا نملك التمويل اللازم لتربية عالمية. لقد أثبتت باكستان أن في استطاعتها إيجاد الموارد حين تريد ذلك. فقد تمكنا من توفير البلايين لبناء برنامجنا النووي. ولم نحتج صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي حينئذ. وبالمثل، فإن علينا توفير المال للتعليم، وليس لدينا وقت نضيعه.

لقد حاولت أن أقدم لكم صورة متوازنة. وأعتقد أن شيئًا لم يَضِع. فلدينا قوة عمل فعالة، وطبقة من رجال الأعمال المقدامين، ومجتمع علمي مبدع. وما علينا سوى النهوض واستخدام مزيج مناسب من الحاكمية الرشيدة والسياسات الصائبة لتغيير الأوضاع في البلاد. وصدقوني أن ذلك ممكن التحقيق، وممكن خلال جيل واحد.

ثمة حراك كبير في المجتمع. فالإعلام حر، والشرائح الضعيفة من السكان يجري تمكينها، وكل قضية تناقش بحرية. ليس هناك شيء خارج عن الحدود أو مقدس. من الجيد أن تعيش في باكستان. ■

السـيرة الذاتيـة للأستاذ محمـد أختـر طفيـل

- من مواليد ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٥٣ ويحمل درجة ماجستير في الأدب الإنكليزي والدراسات الدفاعية.
- التحق بوزارة الخارجية الباكستانية في عام ١٩٧٨.
- تولى مهمات عدة في سفارات باكستانية شتى في الخارج، بما فيها: مانيلا (١٩٨٢–١٩٨٤)؛ هونج كونج (١٩٨٤–١٩٨٥)؛ الخرطوم (١٩٨٦–١٩٨٨)؛ باريس (١٩٩١–١٩٩٤)؛ طوكيو (١٩٩٤–١٩٩٧)؛ موسكو (١٩٩٩–٢٠٠٢).
- خدم في وزارة الخارجية الباكستانية مسؤولَ قسم (١٩٨٠–١٩٨٢)، ومـديرًا (١٩٨٨–١٩٩٠ و ١٩٩٧-١٩٩٩)، ومديرًا عامًا (٢٠٠٤–٢٠٠٥).
- كان سفيرًا لباكستان في أوزبكستان (٢٠٠٢–٢٠٠٤).
- كان نائب الأمين العام في وزارة الخارجية، إسلام أباد (٢٠٠٥–٢٠٠٧).
- سفير باكستان المعتمد في المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠٠٧–).

Curriculum Vitae of Mr. Mohammad Akhtar Tufail

- Born on September 8, 1953. Holds Masters degrees in English Literature and Defence Studies.
- Joined Foreign Service of Pakistan in 1978.
- Held various diplomatic assignments in Pakistan Missions abroad: Manila (1982-1984), Hong Kong (1984-1985), Khartoum (1986-1988), Paris (1991-1994), Tokyo (1994-1997) and Moscow (1999-2002).
- Served at Headquarters as Section Officer (1980-1982), Director (1988-1990 & 1997-1999) & Director General (2004-2005).
- Was Ambassador of Pakistan to Uzbekistan (2002-2004).
- Additional Foreign Secretary in the Ministry of Foreign Affairs, Islamabad (2005-2007).
- Ambassador of Pakistan to the Hashemite Royal Court (2007-).

اللقاءات الشهريّة

-٢-

التضامن العربيّ والمستقبل*

أ. د. علي محافظة
أُستاذ التاريخ/الجامعة الأُردنيّة؛ عضو المنتدى

مدير اللقاء: أ. د. كامل أبو جابر
وزير الخارجيّة الأسبق؛ عضو المنتدى

د. علي محافظة: غزو العراق هو المؤشر الأقوى على انهيار التضامن العربيّ

د. كامل أبو جابر: نحتاج إلى التعامل مع قضية الوحدة العربية بنظرة عصرية

أكّد المؤرخ د. علي محافظة، أستاذ التاريخ في الجامعة الأردنيّة وعضو المنتدى، أنّ الوحدة العربيّة هي سبيل العرب للتحرّر من التبعيّة الاقتصاديّة للخارج، والتخلّص من التخلّف الذي يرزحون تحته، وتحقيق التكامل الاقتصاديّ بين أقطارهم، وإعادة التوازن في التوزيع السكانيّ وتوزيع الثروة بينهم، وتحقيق التقدّم العلميّ والتكنولوجيّ، والمساهمة الفعّالة في بناء الحضارة الإنسانيّة الحديثة.



ورصد د. محافظة في اللقاء الشهريّ للمنتدى الذي عقد في مقر المنتدى يوم الأربعاء، الموافق ٢٠٠٧/١٠/٣١، تحت عنوان: «التضامن العربيّ والمستقبل»، الذي أداره د. كامل أبو جابر، وزير الخارجيّة الأسبق وعضو المنتدى، ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) محتملة لمستقبل التضامن العربيّ. أول هذه المشاهد استمرار الوضع الرّاهن من التردّي خلال السنوات العشر القادمة، وقال إنّ المؤشّرات والدلائل على استمراره قويّة، لا سيما على الصعد الرسميّة العربيّة. وحذّر من النتائج التي ستترتّب على هذا الاحتمال، المتمثّلة في المزيد من الخلافات والنزاعات العربيّة، والمزيد من الهيمنة

* عقد هذا اللقاء [رقم(٢٠٠٧/٥)] في مقر المنتدى بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٣١. أنظر النصّ الكامل بعنوان "دراسة العدد"، ص ١١١-١٢٠.

الأمريكيّة على الوطن العربيّ، وتمزيقه إلى كيانات صغيرة ضعيفة ومتناحرة، مع مزيد من الاستبداد السياسيّ والفوضى العامة، وانتشار الفقر على نطاق واسع، وسيطرة الشركات الأجنبيّة الكبرى على الاقتصادات الوطنيّة، وتدهور مستوى التعليم والتكنولوجيا في كلّ الأقطار العربيّة؛ ما سيحوّل هذه الأقطار إلى سوق استهلاكيّة لمنتجات الشركات الصناعيّة الكبرى.

أما المشهد أو السيناريو الثاني فنقيض للمشهد الأول؛ أي البداية لنهوض عربي عام. والمؤشرات على هذا المشهد – كما يراها د. محافظة – هي الوعي السياسيّ المتنامي لدى الشعوب العربيّة، والتحوّل التدريجيّ نحو الديمقراطيّة في بعض الأقطار العربيّة، مثل الأردن واليمن ومصر والسودان والمغرب وموريتانيا، وما رافق هذا الوعي والتحوّل نحو الديمقراطيّة من نموّ لمؤسّسات المجتمع المدني في كثير من الأقطار العربية، وانتعاش المعارضة السياسيّة في معظمها. وقد يؤدي هذا النهوض العام إلى العودة إلى التضامن العربي بقوّة وبنائه على أُسس جديدة متينة، بالإفادة من أخطاء الماضي وتجاربه. وقد يؤدي هذا النهوض إلى قيام اتحاد عربيّ عام أو اتحادات فرعيّة تعزّز التضامن العربيّ وتقّويه.

ويرى المحاضر أنّ المشهد أو السيناريو الثالث هو سيناريو إسلامي، يفترض أو يتوقّع فيه استيلاء الإخوان المسلمين على السلطة في مصر خلال السنوات العشر المقبلة، وبعث الدور القياديّ لمصر في الوطن العربي. وقد يرافق ذلك انتعاش الحركات الإسلاميّة في الأقطار العربيّة الأُخرى، وقيام حكومات تسيطر عليها هذه الحركات أو تشارك فيها؛ ما يعزِّز التضامن العربيّ ويقوّيه، ويضعف من دور إسرائيل في المنطقة، ويحدّ من الهيمنة الأمريكيّة فيها.

وكان الأستاذ المحاضر قد استعرض مفاهيم التضامن العربيّ لدى القيادات العربيّة منذ القرن الفائت، وعدَّ أنّ البداية الحقيقيّة لتراجعه كانت في زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى إسرائيل ١٩٧٧ وتوقيع اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٩؛ ملقيا الضوء على دور مصر القياديّ في المنطقة بوصفه نقطة الارتكاز الطبيعيّة للوطن العربيّ. وأشار كذلك إلى عوامل أُخرى عدّها بعض المحلّلين والباحثين العرب أسبابًا لضعف التضامن العربيّ، من أهمها عجز جامعة الدول العربيّة عن القيام بالدور المناط بها، أو المنتظر منها، بسبب ضعف قدرتها على التكيّف، وتعقيد تنظيمها، وضعف استقلالها الذّاتيّ وقدرتها على التماسك؛ إضافة إلى النفط العربيّ، الذي أضعف الفكرة القوميّة العربيّة من خلال فرضه سلوكات سياسيّة وأنماطاً اجتماعيّة خاصة به في المجتمعات العربيّة. فقد «هدم قواعد للسلوك السياسيّ العربيّ، ولم ينسج شبكة لقواعد جديدة تلمّ البعثرة وتحدّد الأهداف». كما أنّ إدخال أعضاء جدد في جامعة الدول العربيّة لبعض الدول المسلمة التي تتكلّم اللغة السواحيليّة وسواها، قد تجاوز معيار اللغة العربية بوصفه أحد مكوّنات مفهوم العروبة، وخلق تعارضًا أو توترًا بين العروبة و«الأفريقيانيّة».

وأورد د. المحافظة عوامل أُخرى ساهمت في تردّي التضامن العربيّ، مثل: الاختلاف في طبيعة أنظمة الحكم العربيّة؛ وفقدان الثقة بين هذه الأنظمة؛ وغياب القيادة على مستوى الأنظمة نفسها؛ ومشكلات الحدود بين الدول العربيّة؛ والتبعيّة السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والثقافيّة للخارج، وانهيار الاتحاد السوفييتيّ ومنظومة الدول الاشتراكيّة ونهاية الحرب الباردة وقيام حالة القطبيّة الأُحادية، وإذكاء الصراعات الإثنيّة والطائفيّة في الوطن العربيّ، والصراع بين التيارات القوميّة والإسلاميّة والأمميّة، والخلافات داخل كل تيّار منها، وقيام تجمُّعات فرعيّة في إطار النظام الإقليميّ العربيّ، هي: مجلس تعاون دول الخليج العربيّة، واتحاد المغرب العربيّ، ومجلس التعاون العربيّ. والخلاف على الصحراء الغربيّة بين المغرب والجزائر وانقسام الدول العربية في مواقفها إزاء هذا الخلاف، والحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠) واختلاف الدول العربية في مواقفها منها، والغزو العراقي للكويت ١٩٩٠ ومواقف الدول العربية منه، وما أسفرت عنه الأزمة من تولّي الولايات المتحدة الأمريكيّة إدارتها والقيام بعمليّة تحرير الكويت وتدمير العراق عسكريًا واقتصاديًّا وعلميًّا وعزله سياسيًّا. وقد أسفر هذا الغزو أيضًا عن انهيار الثقة بين الحكومات العربيّة، وامتدّ هذا الإنهيار إلى الشعوب العربيّة، وانتشرت مشاعر المرارة فيما بينها، وتحولت إلى عداوات وخصومات.

على الصعيد الشعبيّ، تعاظم المدّ الإسلاميّ المتطرِّف، والتقى الإسلاميّون والقوميّون في معارضة الأنظمة العربيّة القائمة العاجزة عن تحقيق أي تضامن فاعل بينها، واتسعت الهوة بين الأنظمة العربيّة الحاكمة وشعوبها. وواجه كلّ قطر عربيّ أزمة داخليّة لأسباب متباينة. كما تعرضت الهويّة العربيّة الإسلاميّة لهذه الأقطار للشكوك.

وكان الغزو الأمريكيّ البريطاني للعراق سنة ٢٠٠٣ ومواقف الدول العربيّة منه، التي تراوحت بين التعاون وتقديم التسهيلات والحياد السلبي، مؤشرًا قويًا وواضحًا على انهيار التضامن العربيّ وتجاهله. وما زالت هذه المواقف على حالها منذ أربع سنوات ونيف.

من جانبه، أكّد د. كامل أبو جابر ضرورة صون الوحدة الثقافيّة العربيّة في ظلّ التحدّيات القائمة أمام الأمل بالتضامن العربيّ، مع التعامل مع قضيّة الوحدة العربيّة بنظرة عصريّة، تتجاوز أطر التنميط، إلى آفاق التنوع في إطارٍ من الوحدة؛ داعيًا المفكّرين والمثقّفين إلى استلهام التجارب جميعها في عروبة جديدة تحقّق آمال الأمة وتطلّعاتها.

شهد اللقاء، الذي حضرته شخصيّات سياسيّة وفكريّة وأكاديميّة، نقاشًا موسّعًا. ■

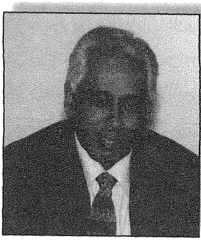
اللقاءات الشهريّة

-٣-

The South-African Democratic Transition: Lessons For Conflict Resolution and Peace-building in The Middle East

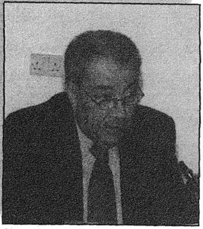
التحوّل الدّيمقراطيّ في جنوب إفريقيا: دروس لفضّ النّزاعات وبناء السّلام في الشرق الأوسط*

د. جيرام ريدي: حل الصراع الفلسطيني الإسرائيليّ أساسه الانسحاب إلى حدود ٦٧ ودولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية وحل قضية اللاجئين



المحاضر: د. جيرام ريدي

مدير معهد القيادة الدوليّة/جامعة الأمم المتحدة



مدير اللقاء: أ.د. سامي خصاونة

أستاذ الإدارة التربويّة/الجامعة الأردنيّة

قال الدكتور جيرام ريدي، مدير معهد القيادة الدوليّة في جامعة الأمم المتحدة: إنَّ عملية الانتقال الديمقراطيّ في جنوب إفريقيا، الذي يُشار إليه في العادة على أنّه «ثورة متفاوض عليها»، يعدّ معجزة سياسيّة في زمننا. وحدَّد في محاضرته، التي ألقاها في اللقاء الشهريّ لمنتدى الفكر العربيّ، ستّ قضايا خاصة بعملية الانتقال الديمقراطيّ وضعها في صيغة أسئلة، وهي: كيف كانت الحياة في ظلّ نظام الفصل العنصريّ، الذي عرّفه بأنّه نظام هيمنة وقمع شديد تمارسة قلّة بيضاء على أكثريّة سوداء، ما أدّى إلى إطلاق سراح نلسون مانديلا ورفاقه ورفع الحظر عن نشاط المؤتمر الوطني الإفريقي؟ ما الذي جعل من نلسون مانديلا مثل هذه الشخصية السامقة؟ هل حقّقت لجنة الحقيقة والمصالحة عمليّة المصالحة والبناء

* عقد هذا اللقاء [رقم (٢٠٠٧/٦)] في مقر المنتدى بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢١.

الوطني؟ كيف يبدو مستقبل البلاد بوصفها نموذجًا يحتذى؟

وفي ردّه على سؤال حول كيفية تحقيق «الثورة المتفاوض عليها»، قال د. ريدي: إنّه بحلول الثمانينيات من القرن الماضي كنّا نعتقد أنَّ نظام الفصل العنصري راسخ ولا سبيل إلى تغييره؛ لكنَّ عقد التسعينيات شهد عددًا من الأحداث العالمية المهمّة، مثل انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط جدار برلين وفشل التجربة الشيوعيّة؛ ما أزال شبح التهديد الشيوعيّ وتحوَّل العالم إلى عالم أُحاديّ القطب. في ظلّ مثل هذه التحوّلات أدرك ويليام دي كليرك، رئيس وزراء جنوب إفريقيا في ذلك الوقت، أنَّ القوّة العسكريّة قد تكسب المعركة؛ لكنّها لن تنتصر في صراع لا يمكن كسبه. وكان نلسون مانديلا قادرًا على إقناع الأقليّة البيضاء المتمنّعة بأنَّ حلّ مشكلة النظام العنصريّ يصب في مصلحتها.

جاء ذلك بعد نضال سلميّ على طريقة المهاتما غاندي استمرّ عقودًا. وفي عام ١٩٤٨، تسلَّم الحزب الوطني الحكم؛ فبدأ تطبيق نظام الفصل العنصريّ في البلاد. وفي الستينيات، ومع اشتداد وتيرة القمع، قرَّر المؤتمر الوطنيّ الإفريقيّ حمل السلاح ضدّ النظام؛ لكنّه كان حريصًا على أن يدرس أهدافه بعناية وألاّ يهاجم المدنيين. وخلال هذه الفترة، قُيّض للمؤتمر الوطنيّ الإفريقيّ قيادة مثل نلسون مانديلا ورفاقه الذين كانوا قد قضوا حوالي سبعة وعشرين عامًا في سجن جزيرة روبن قرب مدينة كيب تاون. وقد تمكَّن مانديلا من إقناع الجمهور بالسّير في طريق السِّلم والمصالحة.

واليوم، تقف جنوب إفريقيا مثالاً على تطبيق نموذج ديمقراطيّ غير عنصريّ، تستهدي بواحدٍ من أكثر الدّساتير تقدّميّة في العالم. وهنالك برلمان قوي يمثِّل جميع الأعراق في البلاد، يمكنه محاسبة الرئيس والمسؤولين، وبين أعضائه ما نسبته ٤٠٪ من النّساء. وهنالك حرّيّة صحافة واسعة توجّه انتقادات قاسية للحكومة، وقضاء مستقلّ وجامعات مستقلّة تتمتَّع بالحرّيّات الأكاديميّة ومجتمع مدنيّ حيويّ. وعلى الرغم من وجود مشكلات تواجهها، فإنَّ جنوب إفريقيا اليوم هي دولة واثقة من نفسها، وتلعب دورًا قياديًّا في محاولات إعادة السلام إلى تلك الأقسام من إفريقيا التي تمزّقها الحروب.

وتحدث د. ريدي عن لجنة الحقيقة والمصالحة التي انبثقت عام ١٩٩٥ من رماد نظام الفصل العنصري. فغداة الاستقلال وجدت الأمّة نفسها أمام خيارات ثلاثة: عدم القيام بشيء وترك كل شيء للزمن ليتكفَّل به؛ عقد محاكمات جنائيّة لمحاسبة المحرِّضين على انتهاك حقوق الإنسان كما حدث في نيورمبرغ؛ تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة. وقد تبنَّت جنوب إفريقيا الخيار

الأخير، وتشكّلت اللجنة برئاسة القس ديزموند توتو لتتولّى عمليّة المصالحة بين منتهكي حقوق الإنسان والضحايا أو أُسر الذين رحلوا منهم. ولكي يكون للمصالحة معنى، كان على من انتهكوا حقوق الإنسان أنْ يعترفوا بما اقترفوه لكي يحصلوا على العفو من الضحية. وهو ما أدّى، ليس إلى شيوع حالة من المغفرة فقط؛ بل أفضى أيضًا إلى تعزيز روح التّضامن بين المواطنين، وسهّل عمليّة بناء الأمّة وعمليّة التطوّر الاقتصاديّ.

وقال: إنَّ هنالك عددًا من التحدّيات ما زالت قائمة أمام البلاد، أبرزها: انتشار الجريمة، واستمرار الهوّة بين الأغنياء والفقراء، وانتشار مرض الإيدز الذي يهدّد حوالي (٥,٤) مليون مصاب، أي ما نسبته ١١٪ من السكّان، وعدم القدرة على فعل شيء حيال ما يجري في زيمبابوي.

وتطرّق المحاضر إلى أوجه الاختلاف والتشابه بين ما جرى في جنوب إفريقيا وما يجري في فلسطين؛ مشيرًا إلى أنَّ الفلسطينيّين يفتقدون الإجماع العالميّ على تأييدهم كما كان الأمر في جنوب إفريقيا، خاصة بعد دخول العالم عصر القوّة العظمى الوحيدة، التي تغدق المساعدات العسكريّة والاقتصاديّة على إسرائيل. وهنالك العامل الدّينيّ الذي يؤجّج الصّراع بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وذلك بعكس ما جرى في جنوب إفريقيا حيث لم يقم الإيمان الدّينيّ بأي دور في الصّراع من أجل الدّيمقراطيّة في جنوب إفريقيا، وحيث كانت الأقليّة البيضاء تعتمد أساسًا على الأكثريّة السوداء، في حين أنَّ الأمر ليس كذلك في فلسطين. وعلى الرغم من أنَّ المؤتمر الوطنيّ الإفريقيّ استخدم السلاح، فإنّه لم يبلغ درجة العنف كما في فلسطين. لذلك فإنَّ المؤتمر الوطنيّ الإفريقيّ لم يخرج منتصرًا بسبب قوّته العسكريّة؛ بل حقّق انتصاره على أرضيّة أخلاقيّة.

وقال ريدي إنّه فيما يتعلّق بالفلسطينيّين والإسرائيليّين، فإنّهم موجودون على الأرض نفسها، والقضيّة المركزيّة هي كيف يمكن لستة ملايين إسرائيليّ، بينهم مليون عربيّ، وثلاثة ملايين فلسطينيّ وأربعة ملايين لاجيء أنْ يجدوا حلاً للتعايش فيما بينهم؛ علمًا بأنَّ أغلبيّة واضحة في الفريقين تفضّل حلاً مُتَفَاوَض عليه للصّراع. وأشار إلى أنَّ مصادرة أراضي الفلسطينيّين في إطار عمليّة إقامة جدار الفصل العنصريّ، وإقامة المستوطنات في القدس الشرقيّة وتوسيعها في الضفّة الغربيّة، أذكت الصّراع، على الرغم من أنّنا لم نشهد أيًا من العمليّات الانتحاريّة في العامين الأخيرين.

وقال: إنَّ من يتتبّع الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ منذ عام ١٩٤٨ سيدرك أنَّ من

غير الممكن هزيمة إسرائيل عسكريًّا، وأنَّ استخدام إسرائيل لأي من درجات قوّتها العسكريّة لن يكسر إرادة الفلسطينيّين وتصميمهم على تحقيق العدالة من خلال إقامة دولة فلسطينيّة قابلة للحياة.

وانطلاقًا من تجربة جنوب إفريقيا، قدَّم د. ريدي مقترحات أربعة لحلّ الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ من شأنها أنْ تخلق مناخًا يمكن من خلاله تحقيق حلّ سلميّ متفاوض عليه، هي:

- النّضال السلميّ من أجل التوصُّل إلى حلّ قائم على أساس: الانسحاب الإسرائيليّ إلى حدود عام ١٩٦٧؛ إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة ذات سيادة؛ حلّ قضيّة اللاجئين السّاعين إلى العودة إلى أرضهم؛ القبول بالقدس الشرقيّة عاصمة للدّولة الفلسطينيّة؛ الاعتراف بإسرائيل ضمن حدود متّفق عليها؛ تحقيق الأمن لإسرائيل والاعتراف بالقدس الغربيّة عاصمة لها.
- توفُّر قيادة ذات رؤية، ملتزمة بحلّ الصراع عبر المفاوضات حين تأتي اللحظة المناسبة.
- الاهتداء بدستور تقدّميّ متنوِّر، يوضع بعد دراسة دساتير أُمم أُخرى وأخذ ما يلائمها.
- كسب الفلسطينيين لمعركة الصراع في الولايات المتحدة. فقد كسب اللوبي الإسرائيليّ جزئيًّا بسبب فشل الفلسطينيّين في عرض قضيّتهم في الولايات المتحدة.

واستذكر ريدي ما قاله إدوارد سعيد عام ٢٠٠٢ من أنَّ انتصار الفلسطينيّين يتقرَّر في الولايات المتحدة. وذكَّر أيضًا بما قاله إدوارد سعيد من أنَّ الفلسطينيّين «لم يفهموا أبدًا سياسة النّضال السلميّ».

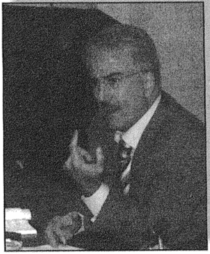
وختم المحاضر بقول للمسرحي الألماني الشهير برتولت بريخت يرى فيه أنَّ الشعوب تواجه معركتين: معركة الجبل ومعركة السهل؛ مشيرًا إلى أنَّ جنوب إفريقيا تسلَّقت الجبل حين تخلَّصت من الحكم العنصريّ، وأنّها الآن تخوض معركة السهل، أي معركة بناء الأمّة وتحقيق التنمية السياسيّة والاجتماعيّة، وإقامة المجتمع الديمقراطيّ غير العنصريّ؛ وهي معركة أصعب بكثير. أما الفلسطينيّون والإسرائيليّون فإنَّ عليهم أنْ يتسلَّقوا الجبل أولاً. ■

اللقاءات الشهريّة

-٤-

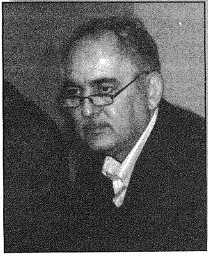
دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربيّ *

د. نوفل: يحذِّر من استغلال إسرائيل لاتفاقاتها مع العرب لضرب المشروع القومي



المحاضر: أ. د. أحمد نوفل

أستاذ العلوم السياسيّة/جامعة اليرموك؛ عضو المنتدى



مدير اللقاء: أ. سمير الحباشنة

العين؛ الوزير السابق؛ عضو المنتدى

حذَّر الدكتور أحمد نوفل، أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة اليرموك وعضو المنتدى، من استغلال إسرائيل لاتفاقاتها مع الدّول العربيّة نحو مزيد من تجزئة الوطن العربيّ وضرب إمكانيّة تحقيق مشروع الوحدة القوميّة مستقبلاً، لا سيما خلال الظّروف الحالية الصّعبة التي لا يستطيع العرب في ظلّها التصدّي للمشروع الصهيونيّ الإمبرياليّ، الذي يضع المشروع الشرق أوسطيّ بديلاً للمشروع القوميّ العربيّ.

وقال د. نوفل في محاضرته خلال اللقاء الشهريّ للمنتدى، الذي أداره معالي الأستاذ سمير الحباشنة، العين والوزير السابق وعضو المنتدى، بمناسبة توقيع كتاب الدكتور نوفل الصادر حديثًا «دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربيّ»: إنّ هنالك جهلاً بأبعاد القضيّة الفلسطينيّة لاحظه خلال تدريسه للقضيّة في بعض الجامعات

* عقد هذا اللقاء [رقم (٢٠٠٧/٧)] في مقر المنتدى بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٨.

الأردنيّة والكويتيّة، خاصّة لدى طلاب العلوم السياسيّة، وأنَّ هذا الجهل ينبثق عن عدم وجود رؤية واضحة لحقيقة الدّور الإسرائيليّ في الوطن العربيّ، أو دون النّظر إلى الدّور الخفي الذي تلعبه إسرائيل لتفتيت الوطن العربيّ. فالوجود الإسرائيليّ في فلسطين ليس موجّهًا ضدّ الفلسطينيّين فقط، وإنّما أيضًا ضدّ الأمة العربيّة ووحدتها.

وأشار المحاضر إلى أنّ البعض صار يعدّ الحديث عن القضيّة الفلسطينيّة وإسرائيل ودورها في المنطقة أمرًا قديمًا، مع أنّ هنالك مراكز دراسات إسرائيليّة عدّة ما زالت تتناول هذا الموضوع بكثافة، ولهذه المراكز ارتباط بمواقع صنع القرار في الحكومة الإسرائيليّة؛ فمن الممكن أنْ يأخذ صانعو القرار الإسرائيليّون بما توصي به هذه المراكز وما تتوصّل إليه في دراساتها من نتائج.

كما رفض مقولة البعض بأنّ الحديث عن الوحدة العربيّة وعن إسرائيل قد عفى عليه الزّمن، وأنّه من المستحيل تحقيق هذه الوحدة؛ مبيّنًا أنّ إسرائيل تدرك تمامًا أنّ بذور الوحدة العربيّة ومكوّناتها ما زالت موجودة، لكنّها نائمة. وهي لذلك تبذل جهودها لضرب هذه البذور ووأدها للحيلولة دون تنشيطها في المستقبل.

وعَرَضَ المحاضر في هذا السياق لأهمّ معالم فصول كتابه الجديد المؤلّف من فصول أربعة؛ منطلقًا من التساؤل حول ما سيكون عليه دور إسرائيل في المنطقة إذا تمت عملية التسوية والسلام، وحول مصير المشروع الاستيطانيّ الصهيونيّ الإحلاليّ الذي قامت إسرائيل على أساسه، وحول تغيير أو استمرار إسرائيل في نظرتها تجاه الأمة العربيّة والتعاون العربيّ بعد التسوية.

وأوضح أنّه حاول الإجابة عن ذلك في دراسته من واقع الدراسات العبريّة حول هذا الموضوع. فتناول في الفصل الأوّل من الكتاب الأطماع الصهيونيّة والاستعماريّة الأوروبيّة في المنطقة؛ مؤكّدًا أنّ التوجّهات الإسرائيليّة في هذا السياق هي جزء من مشروع استعماريّ إمبرياليّ صهيونيّ أكبر، وأنّ هذا المشروع غير موجّه ضدّ الشعب الفلسطينيّ وحده؛ بل ضدّ الأمّة العربيّة بأجمعها وضدّ وحدتها المنشودة ومشروعها القوميّ الذي يمكن أنْ يتحقّق في المستقبل. وأشار في هذا المجال إلى أنّ المساعي البريطانيّة والفرنسيّة في المنطقة ركّزت منذ أواخر عهد الدولة العثمانيّة على عدم تكرار تجربة محمّد علي باشا في إقامة الوحدة بين مصر وبلاد الشام. وهذه نقطة أساسيّة ركّز عليها أيضًا المشروع الصهيونيّ، ما يعني في هذا الالتقاء بين الصهيونيّة والاستعمار الأوروبيّ للمشرق العربيّ أنّ الوجود الإسرائيليّ لم يكن في أساسه فكرة يهوديّة فحسب؛ بل أيضًا أوروبيّة استعماريّة أُريد لها في الوقت نفسه تحقيق مصالح أوروبا في المنطقة، وهي مصالح لا تتحقّق إلاّ باستمرار التجزئة في

الوطن العربيّ كون النّقيض للتجزئة سيكون في الوحدة العربيّة والتّعاون العربيّ المشترك.

وفي الفصل الثّاني من الكتاب بحثَ د. نوفل في طبيعة موقف الحركة الصهيونيّة وإسرائيل من الوحدة العربيّة؛ مركّزًا على كيفيّة استغلال إسرائيل للأقليّات في الوطن العربيّ، والدّور الذي خططت له الأجهزة الإسرائيليّة ولعبته في تحريك هذه الأقليّات، لإبقاء المنطقة في حالة صراع دائم يؤدّي إلى تفتيتها. وقال: إنّ هنالك تركيزًا على بعض الأقليّات في الأقطار العربيّة في محاولة لبترها من داخل هذه الأقطار والتّعامل معها على الأساس الذي يتلاءم وشعور الحركة الصهيونيّة بوجودها كأقليّة في المنطقة؛ ومن ثم إزالة البعد القوميّ عن الوطن العربيّ. وضرب أمثلة على ذلك من المحاولات الإسرائيليّة في جنوبي السودان، وفي قضايا البربر في المغرب العربيّ؛ فضلاً عن العراق ولبنان.

وفي حديثه حول الفصل الثّالث من الكتاب، الذي تناول فيه دور الحركة الصهيونيّة وإسرائيل في ضرب محاولات الوحدة العربيّة، بيَّن أنّه لو كان تحقيق هذه الوحدة مستحيلاً لما عجزت إسرائيل عن البحث عن الخلل داخل الوطن العربيّ من أجل إثارة النّعرات الطائفيّة والمذهبيّة لضرب الوحدة، ولكانت فكّرت في مشروعات أُخرى أيسر. وذكّر في هذا المجال بالجهود الإسرائيليّة المحمومة لإفشال الوحدة المصريّة السوريّة عام ١٩٦٢، نتيجة شعور إسرائيل أنّها أصبحت بين فكّي كماشة بقيام هذه الوحدة.

كما بيَّن في حديثه عن دور العرب في مواجهة المخطّطات الصهيونيّة الإمبرياليّة، وهو موضوع الفصل الرابع في الكتاب، أنَّ القضيّة الفلسطينيّة ما زالت قضيّة مركزيّة ومحوريّة، على الأقل لدى رجل الشارع العربيّ، على الرغم من ضغط الظّروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الوقت الحالي، وأنّ هنالك أنظمة عربيّة حصلت على شرعيّتها وشعبيّتها نتيجة مواقفها المؤيّدة أو المعادية على السواء للقضيّة الفلسطينيّة.

وتطرَّق د. نوفل في ختام محاضرته إلى ما جاءت به بعض الخطط والدراسات الغربيّة والإسرائيليّة إزاء وحدة الوطن العربيّ ونظريات القضاء عليها؛ مؤكّدًا أنّ هذه الأدبيّات السياسيّة توضح أنّ الهدف من التجزئة والتفتيت هو في الدرجة الأولى لإعطاء إسرائيل مزيدًا من القوّة لتستمرّ الأقوى إقليميًّا، وأنّه لا مؤشّرات في الدّراسات المذكورة تنفي استمرار علاقة التصادم بين العرب والإسرائيليّين واستمرار الصراع حتى بعد تحقيق التسوية المفترضة.

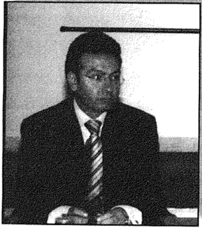
يذكر أنّه أعقب اللقاء حفل توقيع كتاب د. نوفل الذي حملت المحاضرة عنوانه. كما شهد اللقاء نقاشًا مستفيضًا حول ما طرحه المحاضر عبر كتابه. ■

اللقـــاءات الشـــهريّــة

-٥-

الإسلام والديمقراطيّة في الرأي العام العربيّ*

د. بريزات: الرأي العام العربي والإسلامي يتفق وتوجهات الرأي العام العالمي في تفضيل الديمقراطية



المحاضر: د. فارس بريزات

باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية/الجامعة الأردنيّة



مدير اللقاء: د. ابراهيم بدران

مستشار رئيس جامعة فيلادلفيا للعلاقات الدولية والمراكز العلمية؛ عضو المنتدى

ناقش اللقاء الشهريّ الثّامن لمنتدى الفكر العربيّ مجموعة من المؤشّرات الدراسيّة حول موضوع «الإسلام والدّيمقراطيّة في الرأي العام العربيّ»، قدّمها الباحث في مركز الدّراسات الاستراتيجيّة بالجامعة الأردنيّة د. فارس بريزات. وأشار مدير اللقاء د. إبراهيم بدران، مستشار رئيس جامعة فيلادلفيا للعلاقات الدّوليّة والمراكز العلميّة وعضو المنتدى، إلى أهميّة طرح هذا الموضوع من جانب أنَّ ما يدور في أوساط النّخبة غالبًا ما يكون بعيدًا – إلى حدٍّ ما – عما يفكّر فيه رجل الشارع والناس عمومًا، وأنَّ النّظر إلى إشكاليّة الإسلام والدّيمقراطيّة من منظور الرأي العام من شأنه أنْ يسهم في جسر تلك الفجوة الكبيرة بين النّخبة والقاعدة الاجتماعيّة، ويساعد في تعرف إمكانات تطوير الموقف من الدّيمقراطيّة لدى الرأي العام.

الباحث د. بريزات قدّم مؤشرات الدراسة من خلال أسئلة تتعلّق بستّ فرضيّات، هي: الإشكاليّة السياسيّة، والإشكاليّة الاقتصاديّة، والأمن الإقليميّ بما في ذلك القضية الفلسطينيّة، والبعد الدّوليّ، والمقاومة الداخليّة القطاعيّة بين

* عقد هذا اللقاء [رقم (٢٠٠٧/٨)] في مقر المنتدى بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٥.

الخاص والعام، والإشكاليّة الثقافيّة. ودارت أسئلة هذه الفرضيّات حول حماسة النُّظم السياسيّة وجدّيتها فيما يتعلّق بالديمقراطيّة، وعلاقة ذلك بالخطاب الرّسميّ والتنمية السياسيّة وموقف الناس من ذلك، وحول المستويات المتقدّمة من التنمية من جهة تغيير نمط تمثيل المصالح الاقتصاديّة والتأثير في نظام القيم. كما تطرق إلى المؤشرات حول إنشاء نظام ديمقراطيّ في محيط غير ديمقراطيّ، ومدى استطاعة بعض الدول العربيّة تحمُّل هذا العبء سياسيًّا، وهل الدولة مضطرة للتغيير من أجل التعايش مع النّظام العالميّ؟ وهل تخدم الديمقراطيّة مصلحة الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الصين أو الهند أو روسيا ونفوذ هذه الدول؟ وتوجُّهات الرأي العام بالنّسبة لصدقيّة الخطاب الإصلاحيّ. وأورد فرضيات تتناول المقاومة الدّاخليّة للديمقراطيّة من جانب القطاع العام والقطاع الخاصّ على السواء ومبرّرات المقاومة لدى القطاعين. ثم تناول فرضية الإشكاليّة الثقافيّة من خلال عدم معرفة معنى الديمقراطيّة، وعدم تأييد الديمقراطيّة السياسيّة، ودعم الاستبداد السياسيّ، وتعارض الإسلام مع الديمقراطيّة، وانتفاء الديمقراطيّة الاجتماعيّة، ونقص العقلانيّة في اتخاذ القرارات الصائبة، والنُّظم الأفضل لحل مشكلات الفقر والبطالة، وانتخاب الإسلاميّين.

وبيّنت الدراسة أنَّ مؤشرات السنوات ١٩٩٩-٢٠٠٦ تدلّ على أنَّ غالبية المواطنين في الدول العربيّة المشمولة بالدراسة تفهم الديمقراطيّة بمعنى الحريّات المدنيّة والسياسيّة، مع تصاعد مؤشر العدل والمساواة. ويأتي بعد ذلك بنسب قليلة معنى الأمن والاستقرار، ومعنى تنمية اقتصاديّة اجتماعيّة ثقافيّة.

كما أبرزت الدراسة أن نسبة تأييد وجود نظام برلمانيّ تتنافس فيه الأحزاب القوميّة واليساريّة واليمينيّة والإسلاميّة في أربع دول عربيّة قد حظيت بالنّسب الأعلى. وتراوحت هذه النّسب، بدرجة ملائم، بين ٤٤٪ فلسطين، و٣٣٪ في الجزائر، و٣٠٪ في الأردن، و٢٥٪ بدرجة ملائم جدًا في الكويت؛ فيما جاءت مؤشرات دراسة الرأي العام في الدول نفسها حول نظام برلمانيّ تتنافس فيه الأحزاب الإسلاميّة فقط في الانتخابات النيابيّة بعدم الملاءمة على الإطلاق: في فلسطين ٥٠٪؛ في الجزائر ٣٨٪؛ في الأردن ٣٢٪؛ في الكويت ٥٦٪.

وأوضحت الدراسة، عبر نسب مقارنة بين دول عربيّة وإسلاميّة وغربيّة، أنَّ الرأي العام العربيّ والإسلاميّ لا يختلف كثيرًا عن توجُّهات الرأي العام العالميّ في الموافقة على أنَّ النظام الديمقراطيّ قد تكون له مشكلاته لكنّه أفضل من غيره.

وفي جزء من الدراسة حول العلاقة بين الدّين والديمقراطيّة في الأردن، أظهر استطلاع أجري عام ٢٠٠٣ أن ٤٧,١٪ يوافقون على الديمقراطيّة مع الدين، و ٤٣,٥٪ يفضلون ديمقراطيّة علمانيّة. وبالمقارنة مع دول عربيّة أخرى، كانت نسبة الموافقة على ديمقراطيّة مع الدين ٣٩,٠٪ في الجزائر ٢٠٠٤، و٤٥,١٪ في فلسطين ٢٠٠٣، و ٤٢,٧٪ في العراق ٢٠٠٤ قبل أن تشتدّ حركة العنف والمقاومة في هذا القطر، فيما الذين يفضلون ديمقراطيّة علمانيّة: ٤٥,٠٪ في الجزائر، و ٣٧,٢٪ في فلسطين، و٤٣,٣٪ في العراق، للسنوات نفسها.

وأوضحت الدراسة في جزء آخر مؤشّرات التمسك بالهويّة الدّينيّة والهويّة المدنيّة في بعض الدول العربيّة والإسلاميّة؛ فأظهرت بأن التمسك بالهويّة الإسلاميّة فوق كل شيء نال

نسبًا أعلى من التمسك بالجنسية أو القوميّة في دول مثل مصر والسعوديّة والأردن والجزائر وتركيا والمغرب وإيران؛ فيما التمسك بالجنسية الوطنيّة كان الأعلى في أندونيسيا وبنغلادش وباكستان. وتروحت نسب التمسك بالصفة القوميّة في الدول العربيّة المذكورة بين ١٪ في مصر و١٠٪ في السعوديّة.

ولاحظ الباحث في دراسته للانتخابات النيابية الأردنيّة عام ٢٠٠٣ ومشاركة جبهة العمل الإسلاميّ فيها أنّه كلما ازداد العمر بين ١٨-٤٥ سنة قلّت نسبة التأييد والتصويت للجبهة.

كما لاحظ أنَّ الثقة البينيّة في المجتمع يرتفع مؤشرها، لا سيما في المجتمعات العربيّة والإسلاميّة، كلّما ارتفع مؤشر التنمية الإنسانيّة، وأنَّ قرار اختيار المرشح في الانتخابات سواء أكانت نيابيّة أم بلديّة، في دول مثل المغرب والأردن والجزائر وفلسطين والكويت، يؤثر فيه بشكل خاص مستوى التعليم والانتماء العشائريّ. وبالنسبة للأردن لاحظ أن التديّن في محدّدات السلوك الانتخابيّ يحظى بدرجة كبيرة ٥٩٪ يتقدّمه مستوى التعليم بنسبة ٦١٪، ويليهما تأثير العشيرة ٥٢٪، والاتفاق مع المرشح ٤٨٪، وأخيرًا الحزب ١٢٪. وتتشابه مثل هذه النتائج مع تباين في النّسب في كلٍّ من فلسطين والجزائر والمغرب والكويت.

وأظهرت النتائج أن الرأي العام في أربع دول عربيّة من أصل خمس لا يجد مبرّرًا على الإطلاق لعدم احترام حقوق الإنسان من أجل الحفاظ على الأمن، ومنه الرأي العام الأردنيّ بنسبة ٤١٪، والفلسطينيّ ٥٣٪، والجزائريّ ٤٦٪، والكويتي ٣٨٪؛ فيما وافقت النسبة الأكبر من الرأي العام المغربيّ على هذا التبرير ٤٠٪.

وتوضح الدراسة من جانب آخر أنَّ نسبة عدم المشاركة السياسيّة، كالمشاركة في اجتماع أو لقاء أو التوقيع على عريضة احتجاج، في الدول المشار إليها، وكذلك عدم المشاركة في الفعل السياسيّ غير التقليديّ، كالمشاركة في مظاهرة احتجاج أو اعتصام، ما زالت تفوق نسبة المشاركة الفعلية. والنسبة الأعلى لعدم المشاركة في الأردن؛ إذ تبلغ ٨٦٪ في الفعل السياسي التقليديّ و ٨٨٪ في الفعل غير التقليديّ، وأقلّها في الكويت بنسبة ٥٧٪ في الفعل التقليديّ و ٦٢٪ في غير التقليديّ.

وفي وصف الرأي العام للنّظام السياسيّ الأردنيّ بأنّه ديمقراطيّ تصاعدت النّسبة من ٤٩٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٥١٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٥٢٪ عام ٢٠٠٦، وانخفضت نسبة من وصفوا النّظام بأنّه استبداديّ من ١٢٪ إلى ١٠٪ إلى ٣٪ للأعوام المذكورة على التوالي.

وبيَّن د. بريزات في حديثه عن بند مدى ضمان الحرّيّات العامة أنَّ الرأي العام الأردنيّ يعتقد وفق مؤشرات الدراسة أنَّ حريّة الرأي والصحافة مضمونة، وأنَّ حريّة الفعل السياسيّ ما زالت غير مضمونة؛ مشيرًا إلى أنَّ مرور الأردن بأطول فترة تحوّل ديمقراطيّ منذ عام ١٩٨٩هو أمر في حاجة إلى تفسير.

واختتم الباحث محاضرته بتوضيح مجمل مفهوم الرأي العام العربيّ والإسلاميّ بالمقارنة مع الرأي العام العالمي لقضيّة الخلافات بين الإسلام والغرب؛ مؤكّدًا أنَّ الأغلب إرجاع القضيّة إلى خلافات ومصالح سياسيّة وليس دينيّة أو ثقافيّة في الأساس.

وقد دار نقاش مطوّل حول عدد من القضايا والآفاق التي أثارتها المحاضرة. ■

المناظرة الشبابيّة الأولى
في سلسلة
مناظرات عمّان

الاختلاط بين الجنسيْن يُطوّر شخصيّة الفرد إيجابيًّا

مدرّج الحسن بن طلال/الجامعة الأردنيّة؛ ٢٠٠٧/١٢/١٢

الأمير الحسن بن طلال يدعو الشّباب والمرأة إلى أن يكونوا نموذج نهضة جديدة للأمة والمبادرة بمشروعات الإصلاح والتقدّم

دعا سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه، إلى بناء الجسور بين فعاليّات المجتمع كافة من أجل أن تتناغم هذه الفعاليّات في مختلف الظروف، وإلى التناغم والتماسك أيضًا على المستوى الإقليميّ لمواجهة التحدّيات التي يفرضها تفاقم الصراعات المدنيّة. وقال سموّه في كلمته أمام المشاركين في المناظرة الشبابيّة الأولى ضمن سلسلة مناظرات عمّان «الاختلاط بين الجنسين يطوّر شخصيّة الفرد إيجابيًّا»، التي نظمها المنتدى بالتعاون مع المركز الأردنيّ لأبحاث وحوار السياسات الوطنيّة في الجامعة الأردنيّة صباح الأربعاء ٢٠٠٧/١٢/١٢: إنّ قضيّة المواطنة هي قضيّة واجبات وحقوق تترتب علينا جميعًا؛ مذكّرًا بقول المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال - رحمه الله - «الإنسان أغلى ما نملك»، ومُضيفًا أنّ الإنسان المعطاء هو أغلى ما نملك بالفعل، وأنّ يد الله مع الجماعة.

وأشار سموّه في هذا السياق إلى أنّ المنتدى يستعد لعقد ندوته الفكريّة السنويّة المقبلة باستضافة كريمة من المملكة المغربيّة الشقيقة خلال شهر نيسان/إبريل ٢٠٠٨، وموضوعها «المواطنة في الوطن العربيّ»، وأنّ هذه النّدوة تتزامن مع العام الستين للإعلان العالميّ لحقوق الإنسان؛ كما أنها تأتي استجابة من المنتدى لرغبة أبدتها أطياف المجتمع المدنيّ العربيّ في «إعلانٍ للمواطنة». وربط سموّه في هذا المجال بين ما تؤدّي إليه الصراعات المدنيّة من بروز حالة ذوبان الدول وضرورة الالتفات إلى القضايا الحقيقيّة في الشارع، ومنها قضايا البطالة على المستوى الدوليّ التي قد تتعمق سوءًا قبل أن تتحسن، وقضايا المهجّرين واللاجئين وعمليات الطرد الجماعيّ، والجماعات الضعيفة وحقوق الأطفال والعنف والاستغلال ضدّ المرأة؛ موضحًا سموّه أن قضيّة حقوق الإنسان هي قضيّة الحكم الراشد عينها.

وقال: من المؤسف أننا ما زلنا عند معركة البدهيّات. ما زلنا نراوح أنفسنا، ولم نبرح مكاننا في موضوعات تجاوزها العالم. وتساءل سموّه هنا: هل من المعقول أننا ما زلنا نناقش قضايا سبقت مناقشتها في أواخر القرن التاسع عشر أو مطلع القرن الفائت؟ هل من سبيل لحسم بعض القضايا ولو أوّلاً بأوّل، حتى نشعر أننا نتقدّم ولا نتقهقر؛ حتى لا نرجع خطوتين إلى الوراء مقابل كل خطوة نخطوها إلى الأمام بشقّ الأنفس؟

وأكّد سموّ الأمير الحسن في إشارته إلى تقرير الهيئة المستقلة الخاصة بالقضايا الإنسانيّة في العالم عن أخلاقيّات التضامن الإنسانيّ، الذي صدر عام ١٩٨٨ وشارك سموّه في وضعه تحت عنوان: «هل تكسب الإنسانيّة معركتها؟»، أنّ قانونًا عامًا للسلام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الحقوق الإنسانيّة، وفي مقدمتها الحقّ في الأمن والأمان لكلّ إنسان، مع أنه لا يمكن الحديث عن الأخلاق والمبادىء أو القيم بصورة مطلقة لأنّ كلّ أسرة دوليّة لها فهمها الخاص لتلك الأخلاق والمبادىء؛ فضلاً عن مفهومها لنوعيّة الحياة.

ودعا سموّه في هذا الصدد إلى الاستفادة من البرنامج الأوروبيّ للتعليم النظير، وكذلك من تجارب تنمويّة عدّة شهدتها دول جنوبي شرق آسيا، لا سيما في التوصُّل إلى فهم موحَّد لإقليمنا، حرصًا على مستقبل الأجيال المقبلة من الأبناء والأحفاد وتجنيبهم استشراء حمى الكراهية والضياع، وحرصًا كذلك على ثرواتنا من الكفاءات، التي لم يأل الأردن وجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين جهدًا في العمل على حمايتها والدعوة إلى ما يليق بها من اهتمام.

كما دعا سموّه وزارات التربية والتعليم في الوطن العربيّ إلى أن تعزّز من دورها «الوقائيّ» على الصعيد الاجتماعيّ والثقافيّ، فيما على وزارات الداخليّة العربيّة أن تقوم بدورها العلاجيّ في هذا المجال، من أجل قوانين عادلة تساوي بين الحقوق والواجبات. وأضاف: «إنّ المسألة تعود في النهاية إلى تأصيل الحداثة وتحديث الأصالة. فلا انقطاع مع جذورنا وتقاليدنا وأصالتنا. والتقاليد التي أعنيها هنا ليست تلك التي بَلِيَت بعد أن تركت بلاءً في بعض العقول والنفوس».

وتطرق سموّه في هذا الحديث إلى موضوع المناظرة الشبابيّة من حيث الحواجز التي أقامتها التقاليد البالية في المجتمع؛ موضحًا أنّ التقاليد التي يجب أن لا نقطع صلتنا بها هي «تقاليد عصر الأوج والسؤدد؛ عصر الكِتاب والنبوّة والسنّة حين كان ما نسمّيه اليوم «اختلاطًا» في سياقه الصحيّ: صحيحًا ومسؤولاً». وقال: «أتحدَّث دومًا عن سقف الحريّة؛ لكن ليس كل حريّة ولا أية حريّة، إنما «الحريّة المسؤولة». وقال: «بيت القصيد هو: لِمَ هذه الحواجز؟ بدلاً من أن تكون الجنوسة (أي «النوع الاجتماعيّ» أو «الجندرة» كما يقول البعض) عاملاً تكميليًّا، لِمَ أصبحت حاجزًا من تلك الحواجز التي لا تنتهي: الطائفيّة، والمذهبيّة،

والجهويّة، والمناطقيّة، وكل هذه التقسيمات القاصمة»؟ وأضاف: الأصل في الموضوع أن نتصدّى للمشكلات، صَغُرَت أم كَبُرَت، بصحة وعافية، وبفتوة وعنفوان. أما أن تصبح عقدًا أو محرمات (تابوهات) فهذه آفة الآفات.

ولخّص سموّه فلسفته في هذا الصدد بكلمات ثلاث، هي: الاستمراريّة، والتغيير، والإبداع؛ بهذا الترتيب؛ قائلاً: إنّ «النقطة الأساسيّة هي فورة الروح، أي انطلاقها إلى أوسع الآفاق. وأنّ الدعوة هنا إلى التطوير وليس التثوير؛ فنبني حياتنا ونعرف كيف نعيش من دون أن نطمر أنفسنا. فكفانا أغلالاً فوق أغلال، وقيودًا فوق قيود، ورواسف فوق رواسف؛ كفانا تحجيرًا على الأنفس الغضة». وأشار إلى ما يسمّى التفكير الجانبيّ Lateral thinking؛ أي المبدع، وقال: «المهم أن نأخذ ونعطي، وأن لا نزاود حتى نصل ولو إلى جزء من المعادلة الذهبية؛ المعادلة التي تأخذ في الحسبان التوازنات والثنائيات ومحاسن الأضداد»؛ مؤكّدًا أنّ الاعتدال المستنير هو ضالتنا في ذلك.

وأشار سموّه إلى ضرورة الاستمرار في البحث عن المعايير المشتركة بين الديانات، وتأكيد هذه المعايير في توحيد المواقف من الحرّيّات العامة والمواطنة والقضايا المقلقة في المنطقة، بما فيها مثلاً قضية أسلحة الدمار الشامل؛ فضلاً عن المعاصرة في الخطاب الدينيّ. كذلك تأكيد دور قوى التغيير في الارتقاء إلى الوحدة من دون إلغاء التنوع داخل هذه الوحدة. كما أشار إلى مقالة له نُشرَت مؤخرًا وكان الحديث فيه عن المرأة العربيّة؛ مركّزًا على ضرورة الالتفات إلى الإحساس بالقهر إزاء التفسيرات الجامدة للموروث الدينيّ والثقافيّ، ومؤكّدًا أنّ هذا الموضوع وسواه من موضوعات القهر لا تحتمل التأجيل إلى أزمان وأجيال مقبلة. فلا بدّ من مواجهتها بحكمةٍ وروية من دون أي وجل أو مزاودة.

وأعاد سموّه إلى الأذهان أنّ النهضة العربيّة الأولى أحيت الأمل في النّفوس، وأنّ النهضة الثّانية: الثّورة العربيّة الكبرى، حرَّكَت الأمّة وبعثت الأمل من جديد. وأنّ النهضتين هما نموذج لنهضة شباب الأمّة ونِتاج فورتهم الواعية المسؤولة. وقال: إنّ هاجسنا هو المشروع النّهضويّ، الذي يضمّ الإصلاح، والتّعليم المستمرّ، والتعلُّم كيف نتعلَّم، وأنّه لا بديل عن الأمل بمشروع الإصلاح وبالتزامنا بالفكر العربيّ وبإطلاق طاقات الأفراد والجماعات، وعلى رأسهم المرأة والشّباب.

ودعا سموّه في ختام كلمته إلى التواصل مع المجتمع وطاقاته في كلّ القضايا، وأن تكون المرحلة المقبلة من العمل في سبيل النهوض مرحلة مساءلة، تتأكّد فيها المسؤوليّة الفرديّة في مقابل رفض العقاب الجماعيّ، وأن يستنير فيها النهضويّون بحكمة الإشراق.

وذكر سموّه أنّ هذه المناظرة هي جزء من أنشطة الفصل الشّبابيّ في منتدى الفكر العربيّ؛ إضافة إلى المؤتمر الشّبابيّ الذي يُعقَد مرّة كلّ عامين.

والمؤتمر الثّالث في هذه السّلسلة سيعقد خلال العام المقبل، وعنوانه: «نحو تطوير مؤسسات العمل الشّبابيّ العربيّ». ومن الموضوعات التي ستبحثها ورش العمل في نطاقه: التّربية والتّعليم؛ الأسرة؛ الصحّة والبيئة؛ المواطنة والمشاركة الشّبابيّة في الحياة العامّة؛ التّأثير الدّينيّ والشّباب؛ البطالة وفُرص العمل؛ المساواة والمحسوبيّة والواسطة؛ التشريعات والوعي القانونيّ لدى الشّباب؛ حرّيّة التّعبير.

وكان الدكتور خالد الكركي، رئيس الجامعة الأردنيّة، ونواب الرئيس وعميد شؤون الطلبة، ورئيس لجنة المتابعة الشبابيّة في المنتدى وأمين عام المنتدى ومدير الدراسات والبرامج في المنتدى، في استقبال سموّ الأمير الحسن بن طلال.

شارك في هذه المناظرة، التي جرت في مدرج الحسن بن طلال بالجامعة، شابان وفتاتان ضمن فريقين (مع وضدّ)، وترأست المناظرة وأدارتها الأستاذة سمر دودين، وحضرها جمهور غفير من الشباب والشابات من مختلف محافظات المملكة؛ إضافة إلى أكاديميين وتربويين ومثقفين وإعلاميين.

تناول الفريق الأوّل، الذي ضمّ السيد طارق علقم و الآنسة شريهان النسور، مساوىء الاختلاط بين الجنسين بشكله المطلق؛ مبينًا نظرة الإسلام إلى موضوع الاختلاط، وأثر الحداثة الغربيّة في بعض أنماط الاختلاط على نحو قد يؤدي إلى الانحلال الخلقيّ في بعض الجوانب الاجتماعيّة الأساسيّة، ومخالفة هذه الأنماط، التي ليس لها ضوابط واضحة، لما فُطِر عليه الإنسان، وتأثيرها المدمّر على الأسرة والمجتمع ونشأة الأفراد.

وردّ الفريق الثّاني، الذي ضمّ السيد مصعب أبو صبيح والآنسة ثورة أبو خلف، بأنّ الاختلاط قائم في الواقع الاجتماعي ويجب التعامل معه من منظور عقلانيّ وتنويريّ بما يتناسب والتقدّم الإنسانيّ في مختلف مجالات الحياة، وأنّ التحدّي الحقيقيّ إذا كان الاختلاط يشكّل قضيّة هو في القدرة على مطابقة قوانين الطبيعة في بناء منظومات اجتماعيّة تتسع لتشمل التعامل مع الظواهر كافة. ورأى هذا الفريق أن الاختلاط يجب أن لا يؤطّر في إطارٍ ضيّق، وأن لا يعدّ مجرّد ظاهرة سلبية؛ بل التعامل معه من مبدأ كسر الخوف واستشراف النتائج بضوابط علميّة وأخلاقيّة واضحة.

وأعقب حديث المتناظرين نقاش حول ماهية الاختلاط وكيفية فهم الاختلاط الإيجابيّ الذي يؤدّي إلى تواصل اجتماعيّ بنّاء، مع تأكيد المواءمة بين الأخلاق والضوابط الاجتماعيّة والواقع الاجتماعيّ ونشدان التقدّم القيميّ.

وفي نهاية المناظرة جرى تصويت على أطروحة الاختلاط، وكانت النتيجة (٢٠١) صوت يؤيدون فكرة الاختلاط وأنها تطوّر شخصيّة الفرد إيجابيًّا؛ فيما لم يؤيد الفكرة (١٠٩) أصوات. ■

نـدوة
«إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى العام ٢٠١٥»

عمّان؛ ٢٧-٢٨/٨/٢٠٠٧

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط/الأردنّ ندوة علمية بعنوان «إسرائيل اليوم ومستقبلها حتى العام ٢٠١٥» في مقر المركز بعمّان، يوْمَي الإثنين والثلاثاء ٢٧-٢٨/٨/٢٠٠٧.

تناولت الندوة المشهد الإسرائيلي القائم اليوم، خصوصًا معالمه وملامحه للعام ٢٠٠٦. كما قدّمت رؤية استشرافية مفصلة لملامح إسرائيل - الدولة والمجتمع - وواقعها حتى العام ٢٠١٥. جاء ذلك ضمن المحاور الأربعة الآتية التي تناولتها جلساتها الأربع:

١- الملامح السياسية في إسرائيل بين عامَيْ ٢٠٠٦ و ٢٠١٥.

٢- الملامح الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل حتى عام ٢٠١٥.

٣- الملامح الاستراتيجية في إسرائيل بين عامَيْ ٢٠٠٦ و ٢٠١٥.

٤- ملامح العَلاقات الإقليمية والدولية لإسرائيل حتى عام ٢٠١٥.

ثم اختتمت الندوة بمائدة مستديرة دارت المناقشات فيها حول «توصيات بكيفية التعامل مع إسرائيل عربيًا في ضوء هذا الواقع واستشراف المستقبل».

شارك في الندوة باحثون وخبراء متخصصون في الشؤون الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ والضفة الغربية وقطاع غزة؛ إضافة إلى زملائهم الخبراء في الوطن العربي. ■

ملف خاص
سموّ الأمير الحسن بن طلال
في مصر المحروسة

اجتماع لجنة الإدارة

اجتماع مجلس الأمناء

من الصحافة العربيّة

صرحٌ اسمه «منتدى الفكر العربيّ»
أ. يوسف عبد الله محمود

مدارات/أسئلة
أدونيس

الإسلام والدعوة إلى السلام
الحسن بن طلال

أنشطة لأمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس في الذكرى الأربعين لاحتلالها

مع أعضاء المنتدى
د. هشام الخطيب
د. وليد خدّوري
أ. د. جورج جبور
أ. سالم بن محمد الغيلاني
د. محمد نعمان جلال
دة. عايدة النجّار

من مكتبة المنتدى
- مجلّة شؤون الأوسط
- دراسات باحث
- اخلاقيات مهنة التعليم الجامعي
- التخطيط التربوي وتنمية الموارد البشرية
- بين آدمين: آدم الإنسان وآدم الرسول
- فكرة التدويل في القانون الدولي
- الثقافة العربيّة والعولمة
- قياس اتّجاهات الرأي العامّ الليبيّ نحو مسألة الوحدة العربيّة

ملفّ خاص

سمو الأمير الحسن بن طلال في مصر المحروسة

٥-١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧

١

الحسن بن طلال: المسلمون أصبحوا هدفًا للإهانة والامتهان... والدور المصري «ريادي» ولم يتراجع في المنطقة*

أكد الأمير الحسن بن طلال، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية السابق ورئيس منتدى الفكر العربي، أن دور مصر لم يتراجع في المنطقة، وقال: «إن دورها ريادي ومهم في الإقليم».

وأضاف الأمير الحسن: «عندما نتحدث عن التدخل الخارجي في جملة أزمات المنطقة، من أفغانستان مرورا بلبنان وفلسطين والعراق وإيران والسودان، فإنه يستحيل للعرب بصفة عامة، ولمصر بصفة خاصة، القيام بدور من دون تفاهم واضح على أهمية التشاور في الرؤى كافة». وأعاد الأمير الحسن التأكيد أن مصر «والجامعة العربية التي تستضيفها مصر» سيبقى لهما الدور الحاسم.

وقال الأمير الحسن، في مقابلة مع مراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط في عمان قبيل زيارة لمصر يبدأها يوم الأربعاء، ردا على سؤال حول إمكانية إطلاق مبادرة للمنتدى للم الشمل بين حركتي فتح وحماس: «يصعب لأي جهة خارجية، وإن كانت ذات مكانة في الوسط العربي، لم الشمل من دون أن يقوم الآخرون بخدمة أنفسهم».

وردا على سؤال حول مدى نجاح المؤتمر الدولي للسلام الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي جورج بوش، قال الأمير الحسن: «إذا كان هناك عمل عربي على إظهار الرغبة العربية في الأمن والتعاون، بداية من تأكيد السيادة العربية في إطار القانون الدولي، والاعتراف بالحدود والإنسان واللاجئين والبعدِ الديني، وأن يسمو الدين فوق السياسة، وإيجاد حل قطري لموضوع المياه والطاقة والموارد، أعتقد أن هناك أملاً في التفاعل من خلال المؤتمر واستمرار مسيرة السلام».

وحول الهجمة التي يتعرض لها الإسلام وما ذكره مندوب أمريكا لدى الأمم المتحدة بتحذيره بأن الشرق الأوسط والحضارة الإسلامية قد يسببان حربا عالمية جديدة، قال الأمير الحسن بن طلال، المنسق العام لمنظمة المؤتمر العالمي للأديان من أجل السلام، وسفير الإيسيسكو للحوار بين الثقافات والحضارات: «إن الأغلبية الإسلامية أصبحت الآن هدفا للإهانة والامتهان، والسب لمن يرتدي الحجاب، واتهام المسلمين بالانتماء لمدرسة القاعدة والحركات الإسلامية الجديدة».

وأردف قائلا: «يؤسفني قول الرئيس الأمريكي جورج بوش، الذي يتحدث عن هدف التطرف الإسلامي للوصول إلى خلافة ممتدة من المغرب إلى ماليزيا، وكأن هذه النبوءة قابلة للتحقيق». ■

* نُشرت في جريدة **المصري اليوم** بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢.

(٢)

الأمير الحسن بن طلال يزور مصر*

أ. سلوى محمد

يقوم الأمير الحسن بن طلال، ولي عهد الأردن السابق ورئيس منتدى الفكر العربي، بزيارة لمصر تبدأ يوم ٥ أيلول/سبتمبر القادم وتستمر ستة أيام.

وقال الدكتور حسن نافعة، الأمين العام للمنتدى، فى تصريح له إن برنامج الأمير الحسن فى زيارته لمصر يتضمن لقاء موسعا وحوارًا مع أعضاء المجلس المصري للشؤون الخارجية برئاسة السفير عبد الرؤوف الريدى حول الأوضاع الراهنة في المنطقة العربية، وأفق السلام فى منطقة الشرق الأوسط.

وأضاف نافعة أن البرنامج يتضمن أيضا حضور احتفالية تعقد في لجنة التضامن الأفرو آسيوى بمناسبة مرور ٢٥ عاما على إنشاء المنتدى من ناحية، ومرور ٥٠ عاما على إنشاء اللجنة المصرية للتضامن، حيث سيدور حوار حول العولمة خلال هذه الاحتفالية.

كما يلقي الأمير الحسن محاضرة فى مكتبة الإسكندرية، ويلتقي مع المسؤولين في المعهد السويدي للحوار الذي يتخذ من مدينة الإسكندرية مقرا له. وكذلك يلقي محاضرة فى جامعة القاهرة عن حوار الثقافات، ويلتقي مع المنتدى المصري الاقتصادي.

ومن المقرر أن يعقد منتدى الفكر العربي خلال زيارة الأمير الحسن للقاهرة، التي تنتهي يوم ١١ أيلول/سبتمبر القادم، اجتماعا لمجلس أمنائه، وآخر للجنة إدارته. ■

---

* نُشرت في صحيفة الوَكَاد بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٩.

٣

الأمير الحسن بن طلال: المنطقة العربية تشهد عجزًا في ميزان «الكرامة الإنسانية»*

أ. سامي خيرالله وأ. هدى الساعاتي

قال الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربي، إن هناك عجزا في ميزان الكرامة الإنسانية العربية، وإن إدارة المستقبل العربي تكمن في تغيير أسلوب التفكير وتطوير مفهوم الهوية القانونية للإنسان. وأوضح أن افتقاد العالم العربي للعمل الإقليمي الجماعي يجعله يسبح عكس التيار في الوقت الذي تشهد المنطقة تفتيتا بسبب سياساته أحادية الجانب.

وقال الحسن خلال ندوة «العرب والعالم... رؤية للمستقبل» بمكتبة الإسكندرية أمس الأول إن مشكلة اللاجئين تعد نتاجا لهذه السياسات. فهناك ما يقرب من ٢ مليون لاجئ فلسطيني، ونحو ٩٠٠ ألف لاجئ سوداني، ومليون لبناني انتقلوا من أماكن إيوائهم.

وأضاف أن العرب مطالبون بتوفير ١٠٠ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠١٥، وإلا فإنهم سوف يسلمون مصيرهم لثقافة التهميش والإذلال في ظل الضعف الواضح في مواجهة الفساد في العالم العربي.

وأوضح الحسن أن هناك تحديات عدة تشهدها الأجندة الأمنية، في مقدمتها الجريمة المنظمة والإرهاب، مؤكدا أن الشعوب لا تصنع الحروب، لكن الحكومات هي التي تصنعها.

وقال إن العرب ليسوا في حاجة إلى تاريخ جديد، بل هم في حاجة إلى ملتقى ثقافي عربي، وتفعيل للمجتمع المدني، وإيجاد حيز معترف به من المؤسسات الدولية للأمن الإنساني، وتعويض من ليس لهم صوت، تعويضا اجتماعيا واقتصاديا، وتحقيق درجة من الاطمئنان إلى استقلالية القضاء.

وأكد الأمير أن قرارات الجامعة العربية في حاجة إلى مراجعة. ■

---

* نُشرت في جريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٧.

٤

حاضر في مكتبة الإسكندرية حول «العرب والعالم... رؤية مستقبلية»

الأمير الحسن: العالم العربي يحتاج إلى منهجية للتفكير حول قضايانا واستنهاض للهمم*

ألقى سمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربي، مؤخرا محاضرة في مكتبة الإسكندرية بعنوان «العرب والعالم . . . رؤية مستقبلية» وسط حضور إعلامي ودبلوماسي وثقافي كبير.

وأثنى سمو الأمير الحسن على مكتبة الإسكندرية ودورها التنويري والحضاري الرائد بقيادة د. إسماعيل سراج الدين، قائلا: «إن ما تحقق في المكتبة يعطي أملا في الحاضر والمستقبل لمثقفي المنطقة والعقل العربي، باستنهاضه من حالة التقوقع حول ثقافة الهزيمة».

وأشار سموه إلى أن العالم العربي يحتاج إلى منهجية للتفكير حول قضايانا واستنهاض للهمم، فالفرص متاحة لخروج الأغلبية المهمشة والمبعدة عن صمتها من خلال الإرادة العربية الموحدة.

وأكد رفضه لما يسمى صراع الحضارات، مشيرا في هذا الإطار إلى أن هناك مبادرة كان قد تم تقديمها لبابا الفاتيكان ضمت يهودا ومسيحيين ومسلمين لاستخلاص القيم المشتركة بين الأديان الثلاثة وتعليمها لأطفالنا في المدارس، كي تتم تنشئتهم في جو من الألفة والمحبة. وذكر سموه أن الصراعات في العالم لم تنته بنهاية الحرب الباردة، ملمحا إلى خطورة الوضع الذي تعيشه الدول العربية، قائلا إن المشكلات والنزاعات في المنطقة تؤدي بالضرورة إلى المرارة والحزن والغضب والرغبة في الانتقام، وكلها مشاعر تدخل في حزمة ما يسمى ثقافة الألم التي يبدو أنها خيمت على الفكر العربي.

* نُشرت في جريدة الدّستور الأُردنيّة بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٠.

وأشار سموه إلى أن ٨٠٪ من أطفال فلسطين يعانون من الاكتئاب ، بينما هناك ما يزيد على المليوني نازح عراقي داخل العراق والكثير غيرهم في الأردن وسورية وباقي الدول، إضافة إلى حركة التهجير الكبيرة التي شهدها لبنان إثر العدوان الإسرائيلي العام الماضي.

وشدد سموه على أهمية التنسيق والعمل العربي المشترك، مرجعا عجز المؤسسات في المنطقة إلى السياسات أحادية الجانب التي تتبعها، إلى جانب الفساد المستشري وفقدان الشعور بالصالح العام، لافتا سموه الأنظار إلى أنه إذا لم يتم استحداث مليون فرصة عمل بحلول عام«٢٠١١» ، فإننا بذلك نكون قد سلمنا أنفسنا للوردات الحروب وتجار المخدرات. واختتم محاضرته بالقول: «إن المعضلة في إدارة المستقبل العربي تكمن في غياب النظرة فوق القطرية»، مشيرا إلى أنه يجب بلورة مشروع جديد للتفاهم أساسه المواطنة الفاعلة وبرامج التنمية المستدامة.

وقال د. إسماعيل سراج الدين، مدير مكتبة الإسكندرية، في ترحيبه بالضيف: «إن المكتبة لتفخر بأن يحل عليها سمو الأمير الحسن بن طلال ضيفا لإلقاء محاضرة لجمهورها، إذ إنه نموذج حي لما يجب أن يقوم عليه العمل العربي الواعد»، مضيفا بأن سموه «كان دائما وأبدا يتكلم بعقلانية مبنية على فهم عميق وسعة أفق». وسمو الأمير الحسن يعد من الرواد في مجال الاهتمام بالقضايا الإنسانية، وأسس عددا من المعاهد واللجان الأردنية والدولية، كمنتدى الفكر العربي، إضافة إلى عضويته في عدد من المنظمات واللجان الدولية، كالمجموعة الاستشارية غير الرسمية التابعة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ومؤسسة البحوث والحوار بين الأديان والثقافات في جنيف، واللجنة العالمية للثقافة والتنمية التابعة لليونيسكو، وغيرها الكثير. وألف سموه عددا من الكتب التي ترجمت لعدة لغات، منها «القدس: دراسة قانونية»، و«السعي نحو السلام»، و«المسيحية في العالم العربي»؛ كما حصل على الدكتوراة الفخرية من جامعات دولية عدة، منها جامعة ألستر في إيرلندة الشمالية، وجامعة برمنغهام في بريطانيا، وجامعة بلكنت في تركيا، ومعهد موسكو للعلاقات الدولية. ■

٥

العيد الفضيّ لمنتدى الفكر العربيّ*

أ. أحمد حمروش**

تستقبل مصر يوم ٥ أيلول/سبتمبر القادم سمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه، الذي يحتفل المفكرون والمثقفون العرب بمرور ٢٥ عاما على تأسيسه. وقد حرصت اللجنة المصرية للتضامن، التي تحتفل بعيدها الذهبي منذ تشكيل جمال عبد الناصر لها في آب/أغسطس١٩٥٧، على الترحيب بأعضاء منتدى الفكر العربي وهم يحتفلون بالعيد الفضي، تأييدا منها للدور الكبير الذي قام به الأمير الحسن وأعضاء المنتدى في تأكيد الروح القومية وتعميق الرؤية العربية.

حرص الأمير الحسن على أن تكون جنسية المنتدى عربية بلا حدود قطرية، كما حرص جمال عبد الناصر على أن تكون اللجنة المصرية للتضامن جامعة لجميع ألوان الطيف السياسي، وداعية في الوقت نفسه لتضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية.

ولذا كان المنتدى منذ نشأته جامعا لجميع الجنسيات في مناصب نواب الرئيس ومجلس الأمناء والأمين العام ولجنة الإدارة. وقد تناوب على تلك المناصب شخصيات من جنسيات عربية مختلفة. وحرص الأمير الحسن على تداول المسؤولية، إيمانا منه بفكرة القومية العربية.

ويضم المنتدى٢٣٣ عضوا من مختلف الجنسيات العربية. وتأتي مصر في المرتبة الثانية بعد الأردن، مقر المنتدى، في عدد الأعضاء. فهناك من الأردن٦٢ عضوا، ومن مصر٢٨ عضوا.

ولا تقتصر اجتماعات المنتدى على عمّان وحدها، بل سبق أن استضافتها دول عربية عدة، منها البحرين وقطر واليمن، وتأتي استضافة مصر للمنتدى في هذه المناسبة الفريدة، الاحتفال بالعيد الفضي، حيث تسلط الأضواء على دور المنتدى ونشاطه خلال السنوات الماضية، وما يتطلع إليه الأعضاء في المستقبل في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها الأمة العربية. فقوات التحالف الأمريكية تحتل أرض العراق، والإدارة الأمريكية تساند الحكومة الإسرائيلية مساندة استراتيجية غير مشروطة تشجعها على رفض محاولات التسوية السلمية وتثبيت الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية، وبعض

* نُشرت في مجلّة روز اليوسف المصريّة، وأعيد نشرها في جريدة الدّستور الأُردنيّة بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٣١.

** رئيس اللّجنة المصريّة للتّضامن؛ عضو المنتدى.

الدول تعاني من صدامات وتفرقة تبدد وحدة شعوبها الوطنية، وتنمي النزاعات الطائفية التي تيسر التدخلات الاستعمارية، وتعرقل النضال من أجل الوحدة القومية.

حرص الأمير الحسن على أن تكون هناك ندوة عن(أنسنة العولمة) يتحدث فيها مع عدد من المفكرين المصريين، أعضاء اللجنة المصرية للتضامن، لتفسير أهمية أن يكون للعولمة وجه إنساني بعيد عن قهر الشعوب. كما حرص على عقد اجتماع لمجلس أمناء المنتدى واجتماع للجنته الإدارية في القاهرة. ولم يتردد في قبول الدعوات التي وجهت إليه لإلقاء محاضرات في جامعة القاهرة ومكتبة الإسكندرية.

والأمير الحسن مثقف عربي كبير له شهرة دولية. فقد كان رئيسا لمنتدى روما، وهو رئيس شرف لمنظمة المؤتمر العالمي للأديان من أجل السلام، وسفير الإيسيسكو للحوار بين الثقافات والحضارات. ومنهجه الفكري لا تقف في طريقه سدود من التطرف أو التعالي أو التعصب، وهو يؤدي رسالته طوال رئاسته ورعايته للمنتدى بروح عالية من التواضع والإيمان بأن الحوار هو السبيل الأمثل لشق طريق المستقبل في ظل السلام والأمن والاستقرار.

وإذا كانت اللجنة المصرية للتضامن قد بادرت بدعوة رئيس المنتدى وراعيه الأمير الحسن، فإنها تعبر عن تقدير خاص لمواقف سابقة تعاون فيها المنتدى مع اللجنة في أعمال ثقافية وفكرية لها مدلولات سياسية. فقد كان المنتدى هو أول من دعا إلى حوار عربي سوفييتي في عمان عام١٩٨٨ تتابع بعد ذلك مرات عدة في موسكو والقاهرة، واشترك مع اللجنة في ندوة عن (مستقبل السلام في المنطقة) عقدت في القاهرة بتاريخ ٢٩ و٣٠ آذار/مارس عام١٩٩٧، كما اشترك معها في حوار عربي صيني.

ومن رصد بعض الحقائق، نجد أن عددا من الشخصيات المصرية قد أسهمت بدور كبير في العمل بالمنتدى. فالدكتور عبد العزيز حجازي كان نائبًا لرئيس المنتدى، وهو نائب رئيس اللجنة المصرية للتضامن أيضا، والدكتور سعد الدين إبراهيم تولى منصب الأمين العام للمنتدى، وخلفه فيه الدكتور السيد يسين، ويتولاه حاليا الدكتور حسن نافعة، وهم جميعا أعضاء في مكتب اللجنة المصرية للتضامن.

وهكذا يلتحم المنتدى بالمفكرين المصريين، وتفتح القاهرة أبوابها لجميع أعضائه في احتفاله بالعيد الفضي، وهم يعملون معا من أجل توحيد الفكر العربي في خدمة الأمة العربية برعاية رئيسه وراعيه الأمير الحسن بن طلال الذي ترحب الإسكندرية بحضوره إليها يوم ٥ أيلول/سبتمبر القادم. ■

٦

داعيًا إلى خطة «مارشال» شرق أوسطية؟

الأمير الحسن يحذر من ضربة ضدّ إيران*

حاوره: أ. سكوت ماكليود

تناولت شراب الليمون في القاهرة الأسبوع الماضي، في الذكرى السادسة لأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، مع الأمير الحسن بن طلال. إنه واحد من حكماء الشرق الأوسط: مفكّر عميق، مُؤلف غزير ومتحدّث، وولي عهد سابق في عهد أخيه الراحل الملك الحسين. لا يزال فقط في الستين من عمره، هو أيضًا من تلك الندرة في العالم العربي، حيث تمكّن أن يُنهي مهمّته قبل أن ينهيها الموت أو أن يُسقطه انقلاب أو حرب. رغم أنّه معروف بكلامه الصريح، إلا أنني كنت مندهشًا من عمق إحباطه من «الثقب الأسود» – وهو التعبير الذي يطلقه على الشرق الأوسط. لقد انتقد المتطرّفين في جميع الأديان، ومنتهكي حقوق الإنسان، والقوى الأجنبية التي ترى المنطقة «برميلاً من النفط وبندقية». بدا الحسن مشغولاً أكثر باحتمال هجوم أميركي على إيران، وهو الأمر الذي أثاره مرارًا وتكرارًا الحديث الذي امتدّ ساعة واحدة. حذّر بأنّ مثل هذا العمل ستكون له عواقب وخيمة «وضع العراق بكامله سيخرج عن السيطرة، لأن الإيرانيين لن يقفوا متفرجين على ما سيحدث»، مضيفًا أنّ الزعماء العرب «سيتعرضون لضغوط شديدة لمواجهة تأثير المدّ الإسلامي المسلّح على الشارع». وقال الأمير «التفكير مرة أخرى بإيران، قد يجلبُ التغيير، لكن من يضمن أنه التغيير الذي نريده من أجل الاستقرار في المنطقة؟».

والحلّ الذي يراه: مشروع مثل خطة مارشال أو اتفاقية ديتون، حيث المجتمع الدولي، بمساندته للتواجد العسكري الأميركي في العراق إضافة إلى الثروة النفطية في المنطقة، يقوم بدور محفّز لتطوير تعاون واستقرار إقليميين.

---

* نُشرت في صحيفة الوقت بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٥.

سؤال ١: ما هو جوهر المشكلة في الشرق الأوسط؟

جــواب: في العام ١٩٨٨، أطلقنا نداءً من أجل نظام إنساني جديد. وكان لنا تأثير بطريقة غير مباشرة في النداء من أجل الحقوقِ الأساسية للإنسانية والأمن الإنساني. وقد عملتُ على مفهوم تطوير دليل مساواة عرقي... الخ. لكن هذا لا يقودنا إلى أي مكان في هذا الثقب الأسود الذي نسميه الشرق الأوسط. ببساطة لأن الخلل هو أنّ كلّ شيء أحادي الجانب.

سؤال ٢: لماذا «الثقب الأسود»؟

جــواب: ليس فيه بنية مؤسساتية. ليس فيه تمثيل نظامي شامل. في أي مكان تذهب إليه في هذا الجزء من العالم، الفساد هو أول شيء يخطر في بال الناس. ما أراه هو أنّه قد مرّ زمن كان فيه الرأي العام مهمًا في هذا الجزء من العالم. تذكّر، الذي يفكّر فيه الشارع؟ لقد كانوا جياعًا، وكانوا محرومين، وكانوا مهمّشين. لكنّهم كانوا يتظاهرون ويعبّرون عن آرائهم.

الآن، الرأي العام منذ بدء الحرب الكونية على الإرهاب، تمّ احتواؤه من قِبل تقاطب المجابهة بين خدمات أمن الدولة والمسلّحين. وكانت هناك كتب لا محدودة حول هذا الأمر. ومن أكثرها إمتاعًا هو كتاب بارونيس كينيدي «القانون فقط»، حيث تؤمن هي وآخرون عديدون بأنه قد حدث تحريف في انتهاك حقوق الإنسان من قِبل تلك الدول التي أخذت على عاتقها، من أجل المحافظة على الاستقرار، إنهاء أيّ شئ وأي شخص تشعر بأنه يهزّ المركب.

هذه المنطقة تحتاج تمكينًا قانونيًا للفقراء، إنها تحتاج إلى خطّ مساعدة قانوني. يفترض المرء أن الجماهير مواطنون في أيّ مجتمع مدني. هنا الجماهير ليست حتى أرقامًا. ليس هناك نظام معلومات وطني يتضمّن معرفة إنسانية اقتصادية تستند إلى المصادر.

لماذا لا يمكننا الحصول على هيئة عبر قطرية، ولجان عبر-قطرية، بضمانات دولية، ودون أصابع دبقة، ودون القول المذهبي «الله وعدني بهذا، والشرعية الدولية وعدتني بذلك»؟ أزيلوا العلامات التجارية؛ فلسطين، سوريا، لبنان، إسرائيل، مصري، أردني وتركي، وقولوا: ما هي قدرة الاستيعاب؟

سؤال ٣: هل مشكلة الشرق الأوسط هي الإفراط في التديّن؟

جــواب: الفصل بين الكنيسة والدولة هو أمر حاسم، إذا وضعته في المصطلح الصحيح. في هذه المنطقة، تحتاجُ إلى الرفع من شأن سلطة أخلاقية لليهود والمسيحيين والمسلمين فوق السياسة. ضمن سياق إدارة الأماكن المقدّسة في القدس، على سبيل المثال. ما يتخلل ذلك هو أنه لم يكن هناك حلّ سياسي أو قانوني للمشكلة. لكن كلما بقيت دون حلّ سياسي لمدة أطول، فإنك تستنبت الكثير من المتطرّفين الذين ندّعي جميعًا أننا نخافهم. إنهم يقدّمون حلولهم المحلية. الصهاينة المسيحيون الذين يؤمنون بيوم القيامة في زماننا. الإسلاميون الذين يؤمنون بأنّه إذا ساءت الأمور، وخصوصًا إذا كان ثمة ضربة ضدّ إيران، فإنهم سيسيطرون على السلطة.

هناك مصالح شخصية أخرى. الأسلحة. انظر إلى التريليونات من الدولارات التي أُنفقت على الأسلحة. إذا قلتُ أن كلفة حرب الخليج، استنادًا إلى أرقام وكشوف حساب أميركية، هي ثمانية مليارات دولار شهريًا، فإن ذلك يتم تفسيره فورًا كانتقاد للسياسة الأميركية. كلّ ما أقوله هو لماذا لا يتم استثمار بضعة مئات الملايين في صندوق للتعاضد يُحسّنُ نوعية الحياة والكرامة الإنسانية؟ لماذا لدينا مئات آلاف الأطفال العراقيين الذين لا يمكنهم الحصول على الدواء؟

سؤال ٤: من المُلام؟

جــواب: يمكنك أن تضع لومًا كبيرًا على الاستعمار القديم والاستعمار الجديد. لكنّه فشل الزعماء والحكومات والشعوب في هذه المنطقة في إدراك أهمية تطوير موقف إقليمي والكفاح من أجله. في هذه المنطقة، ما يهمّ في نهاية اليوم هو النفط والأسلحة. انظر إلى ما يقوله البنك الدولي: ثمة حاجة ملحّة لخلق ١٠٠ مليون فرصة عمل بحلول العام ٢٠١٥. هل هناك أيّ برنامج يمكنه أن يمنحنا الأمل بأن نقترب من ذلك الهدف؟ وتصلُ إلى الاستنتاج بأن الفوضى البنّاءة -أعتقد أن هذا هو التعبير المناسب- هي مُبرمَجة تقريبًا، لعدم وجود بديل. منذ العام ١٩٩١ مرّت عشر سنوات. كان يمكن بناء خطة مارشال في تلك السنوات العشر للفوز بالسلام. لكننا لا نزال نتحدّث عن الانتصار في الحرب. إنّ الحزن ينبع من أنك تقريبًا تخرج بالانطباع بأن المهم هو خطوط أنابيب النفط. ينظر العالم الدولي إلى هذه المنطقة كبرميل من النفط وبندقية.

سؤال ٥: كيف يمكن للشرق الأوسط أن يكسر هذه الدائرة؟

جـواب: بالاستفادة من مجتمع القوة الدولية، يمكن مساندة سلسلة من الاتفاقيات على طول خطوط ديتون، حيث يحضر الجميع إلى الطاولة ويحترمون نموذجًا من «الأمور الواجب فعلها» و«الأمور الواجب عدم فعلها». مما يعني احتضان الجميع، وهذا في الوقت الحاضر يبدو مُتكلّفًا فهنالك البلدان «المعتدلة» والبلدان «المنبوذة». وهذا الوضع نفسه كان موجوداً في البلقان.

اليوم هناك قوّة نارية أكثر مما كان في دول البلقان، وأنا لا أَرى أيّ مساندة دبلوماسية للحلّ الإقليمي. لا يريد الناس الانتقال من أحادي الجانب إلى الإقليمي. لا يزال الأمر «الجنرال بترايوس، وماذا عن إعادة الانتشار التدريجية للقوات؟». إن سؤالي بموازاة ذلك هو: ماذا عن دعوة شعوب المنطقة لتحقيق أحلامهم؟ في إدراك ما تعنيه المواطنة، على سبيل المثال. ماذا عن ميثاق للمواطنين يتضمّن دعوة واضحة إلى صندوق للتعاضد. إذا نظرت إلى الأرقام، فإنها بالفعل تثير القلق. إن مساهمة الشرق الأوسط الإسلامي في التجارة العالمية هبطت بنسبة تقترب من٧٥٪ في العقدين اللذين سبقا الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، وهذه فترة تضاعف فيها عدد سكان المنطقة تقريبًا. نحن لم نتذكر هذا الأمر. في نهاية العام ٢٠٠٦، وصل إنفاق أميركا على العراق إلى ٣١٨,٥ بليون دولار. الأرقام الأحدث من الأمم المتّحدة تشير إلى أنّ ٣١٨ بليون دولار كانت ستكفي للتكفّل بـ ٤٠٠ مليون شخص بعيدًا عن الجوع لـ ١٣ سنة.

لا أتحدّث عن الهروب إلى المستقبل. أتحدّث عن التفكير بشأن المستقبل. أحد الأسباب وراء الثقب الأسود هو عدم القدرة على التفكير. لقد ضمر العقل.

سؤال ٦: كيف تحوّل الأمور إلى فعل إيجابي مؤثر؟

جـواب: كتبت راند ورقة تحمل خطة سمّيت خطة مارشال في العام ١٩٤٧ وقوى التحالف أخذت الأمر بجدية وبدأت بتطبيقها. ذلك مثال على كيفية وضع الأفكار موضع التطبيق.

سؤال ٧: كيف تقفز إلى بداية التغيير، بفرضه من الخارج؟

جـواب: إنها ليست مسألة فرض من الخارج أو الحديث عن «شرق أوسط جديد». لكنّها مسألة بناء مجموعة عمل لتحديد المبادىء، أرحّب بأن تكون دولية، وتؤكد بأن مستقبل الاستقرار في المنطقة يمكن تحقيقه على طول الخطوط التي تليها.

سؤال ٨: كيف تؤثر في قيادات المنطقة؟

جـواب: قيادات المنطقة، إذا تعلّق الأمر حقاً بضربة ضدّ إيران، ستتعرض إلى ضغط شديد لمواجهة تأثير المدّ الإسلامي المسلّح على الشارع. أعتقد أنك ستجد ابتعادًا عن التركيز على الحلول الإقليمية وخطط التهدئة والخطط الاقتصادية الإقليمية بدلاً من التحرّك نحوها. في هذه اللحظة، نحن على مفترق طرق. إمّا أن نتقدّم للأمام نحو اندفاع إقليمي، وأمن وتعاون، وميثاق مواطنين، وعقد اجتماعي، وصندوق للتعاضد، ومعالجة الموضوعات الساخنة من خلال استئناف المفاوضات، وهذا يبدو غير محتمل لكنه بالتأكيد الضُوء المتحضّر في نهاية النفق. أو أن نتحرّك نحو مجابهة أبعد.

سؤال ٩: هل يتطلّب الأمر الضغط على الأنظمة من أجل الانفتاح، والسماح بمزيد من المشاركة؟

جـواب: نعم. أعتقد أنها ليست مسألة ضغط أحادي الجانب. إنها مسألة الحديث معهم بشكل جماعي والقول بأنّك تمثّلُ المنطقة بشكل جماعي، وأننا نعتقد أن هذه المنطقة مهمة. ليس هناك مفهوم يتعلق بإجراءات فورية. الإجراءات الفورية هنا هي أن نقول، قبل الاضطراب المقبل في المنطقة، هذا هو الوقت لكي نتفكّر في كيفية تطوير منهج معالجة إقليمي. أريد منكم أيها الناس أن تأتوا إلى مؤتمر إقليمي حول مستقبل المنطقة، وضمن نفس الأولويات التي نجحت بشكل واضح في دول البلقان، وجنوب شرق آسيا. لقد شهد جنوب شرق آسيا حرب فيتنام. فيتنام الآن واحدة من قصص النجاح الجديدة اقتصاديًا واجتماعيًا.

سؤال ١٠: كيف تقيس تأثير بوش على المنطقة؟

جـواب: كانت ضربة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر زعزعة شديدة للعالم ولمبادئ جيفرسون. وقد طوّرت إرادةً مفهومة لحماية المواطنين الأميركيين، وحماية أسلوب الحياة الأميركية، وحماية المصالح الأميركية. لكن التعبير «أنت إمّا معنا أو ضدّنا»، لطالما تساءلتُ، هو حول ماذا؟ وما أفهمه هو «في الحرب على الإرهاب». تعرفُ أن بلدي كان مؤيدًا قويًا للولايات المتّحدة في الحرب على الإرهاب. في الوقت نفسه، ألا توجد قضايا أخرى تحتاج المناقشة؟ وبينما نعملُ ضدّ الإرهاب، هل يتوجب علينا ألا نعمل ليس فقط لسعادتنا في واحتنا المعيّنة، وإنما في إعادة تعريف العموميات الإقليمية والعموميات الكونية؟ إن الانشغال عمليًا بشكل مؤثر على مستوى المنطقة لا يظهر كأولوية رئيسية.

سؤال ١١: ما الذي يجب فعله في العراق؟

جـواب: ما يجب فعله هو تفادي الكلام، إذا كان الأمر جدّيًا، حول ما يمكن فعله إزاء ضربة جديدة

عبر إيران. لأنه إذا كان ذلك سيحدث، وضع العراق بأكمله سيصبح خارج السيطرة مرة أخرى، لأن الإيرانيين لن يقفوا متفرجين على ما سيحدث. أنت وأنا عشنا في منطقة حيث يمكنك في بضعة أيام أو بضعة شهور أن تتوقّع اندلاع حرب جديدة. وهذه ليست طريقة للحياة. كم عدد الحروب؟ حرب٦٧، حرب ٧٣، في كلّ عقد من الزمان يجب أن يكون لدينا اضطراب رئيسي.

سؤال ١٢: لقد أثرت احتمال ضربة على إيران عدّة مرات. لماذا تأخذ الأمر بجدية؟

جـواب: أعتقد أنه تم الحديث عن الأمر بتفاصيل أكبر. كلّ شخص، ومن ضمنهم الرئيس نفسه، قال إنه أعطى تعليمات لقياداته العسكرية بالاستعداد للأسوأ. ذلك ليس تصريحًا معتدلاً. إنه تصريح واضح جداً.

سؤال ١٣: ما الذي يشغل بالك؟

جـواب: لطالما آمنتُ ليس فقط بكسب الحرب وإنما أيضًا بكسب السلام. لا أشكّ بأن القوّة العسكرية الأميركية قادرة على هزيمة أيّ ردّ عسكري على الأرض. لكن من الناحية الأخرى، لا أَرى حقًّا بأنّ هذا ضروري... أنا أعيش في المنطقة. أعيش في منتصف منطقة النزاع. أيّ شيء يهبط على إسرائيل يدمّر شعبي. لا أَتحدّث عن تمرين أكاديمي. إن مضاعفة الخسائر في الأرواح التي حدثت في حروب العراق المتعاقبة مع جيرانها، وتوجيه ضربة لإيران، قد يجلب التغيير، ولكن من يضمن أنه التغيير الذي نريده من أجل الاستقرار في المنطقة؟

سؤال ١٤: ماذا يخطر في بالك؟

جـواب: زعزعة وجود الأنظمة. تصاعد شعور عميقٍ معادٍ للغرب من ناحية حركة إسلامية تواجهُ ما يسمّى بالأنظمة المعتدلة، وتقول لهم، ماذا جلبت لكم صداقتكم مع الغرب؟ عدا المزيد من المعاناة؟ وعلى خلفية التناقص في متوسط العمر الحقيقي للناس. في الضفة الغربية، ٥٠-٦٠٪ من الناس يعيشون تحت خطّ الفقر، بمعدل دولارين في اليوم. وما يقارب ٨٠٪ في غزة. خمسة وسبعون في المئة من النساء العراقيات أُميّات. نحو ٥,٦ مليون عراقي يعتمدون على الحصص لتلبية حاجاتهم من الغذاء. عشرة ملايين لغم أرضي ومتفجرات من بقايا الحربِ في شمال العراق ستحتاج إلى نحو يصل ١٥ سنة لإزالتها. هذا الدمار المستمر، أو دمار الجنون المتبادل- سواء من خلال وسائل العنف أو العمل الإرهابي، هو سيناريو يكشف أين سيصبح الشرق الأوسط بالفعل ثقبًا أسود. ترى تقطيع أوصال المنطقة بأكملها إلى شظايا، إلى مجموعات متباينة ويائسة. ■

٧

منتدى الفكر العربي يبحث عن انطلاقة جديدة*

د. حســن نافعــة

بدأ منتدى الفكر العربي مسيرته بمبادرة من الأمير الحسن بن طلال في أعقاب مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، الذي عقد في عمان عام ١٩٨٠. ولأنه عرف عن الأمير الشاب جديته في تحصيل العلم وانشغاله بقضايا الفكر والثقافة والمشاركة النشطة في منتديات الفكر والثقافة، فلم يكن من الصعب عليه أن يجمع حوله في ذلك الوقت كوكبة من شخصيات عربية مرموقة تحمست لتأسيس هذا المنتدى.

وكان لافتا للنظر أن تضم كوكبة المؤسسين هذه شخصيات تختلف مواقعها ورؤاها واجتهاداتها الفكرية والأيديولوجية، من أمثال الدكتور غازي القصيبي، والدكتور عبد العزيز بن خليفة آل ثاني، والمرحوم الدكتور لبيب شقير، والدكتور محمد محمود الإمام، أطال الله في عمره؛ لكنها موحدة في قلقها على مصير الأمة، وفي رغبتها الجادة والصادقة للبحث عن طريق ينقذ الأمة من أزمات عاصفة كانت قد راحت تتجمع من حولها، وتهدد وجودها ومستقبلها.

كان العالم العربي يعاني في ذلك الوقت من الآثار المدمرة لزلزالين كبيرين ضربا المنطقة وراحت توابعهما تتوالى وتتداخل على نحو ينذر بوقوع طامة كبرى. فعندما قرر الرئيس السادات زيارة القدس وإبرام اتفاقية صلح منفردة مع إسرائيل، ردت الدول العربية بقطع علاقاتها الرسمية مع مصر، ونقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس. وعندما اندلعت الثورة الإسلامية في إيران، وخشيت الدول العربية المجاورة، خاصة دول الخليج، من احتمالات تصدير الثورة، انطلقت سلسلة أفعال وردود أفعال أفضت إلى إشعال حرب بين العراق وإيران.

وفي كلتا الحالتين انقسم العالم العربي على نفسه، لكن بطريقة صبت في مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة وحدهما في النهاية. فبينما أدى انقسام العالم العربي حول مبادرة السادات إلى ظهور «جبهة

* نُشرت في جريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٩.

صمود وتصدٍ» أمل البعض في أن تعوض غياب مصر عن معادلة الصراع مع إسرائيل، جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتعصف بجبهة لم تفلح لا في الصمود ولا التصدي، وشقتها إلى معسكرين أحدهما مؤيد للعراق، «دول الخليج العربي»، والآخر وقف على الحياد، أو انحاز صراحة إلى الموقف الإيراني، «سورية».

وهكذا تراجع «الصراع العربي الإسرائيلي»، وتقدم الصراع «العربي الإيراني» ليحتل موقع المقدمة على جدول أعمال نظام عربي لم تعد له أجندة مشتركة حقيقية. ولأن كثيرين خشوا من أن تتحول الخلافات الحادة التي اندلعت بين الحكومات العربية في ذلك الوقت إلى صراعات بين الشعوب، فقد كان من الطبيعي أن يسعى نفر من المثقفين والمفكرين العرب للبحث عن أرضية مشتركة، وربما عن بوصلة هادية تعين على لم الشمل، أو على الأقل، تحول دون تعميق الصراعات والأزمات القائمة، أو اندلاع صراعات جديدة.

في سياق كهذا، نشأ «منتدى الفكر العربي»، محددا لنفسه خمسة أهداف سعى لتحقيقها، هي:

١- متابعة الفكر العربي وتطويره في إطار يربط بين الأصالة والمعاصرة.

٢- تحقيق تفاعل بين قادة الفكر وصناع القرار يضمن تعاونا بينهم في رسم السياسات، ومشاركة شعبية في تنفيذها.

٣- دراسة سبل تعزيز الحوار وتنشيط التعاون بين الدول العربية في جميع المجالات، في إطار من المصالح المتبادلة.

٤- بلورة مناهج علمية قادرة على حل مشكلات الأمة وتحقيق التكامل بين أقطارها.

٥- العناية بالدراسات المستقبلية في كل ما يهم شؤون العالم العربي وعلاقاته الخارجية.

وفي تقديري أن منتدى الفكر العربي حظي بعاملين ميزاه عن غيره من المؤسسات المماثلة في المنطقة: الأول يتمثل في نوعية قيادته، والثاني يتمثل في تشكيلة أعضائه.

وفيما يتعلق بالعامل الأول، يلاحظ أن الأمير الحسن بن طلال، مؤسس المنتدى وراعيه، جمع بين خبرة رجل الدولة الملم بتعقيدات عملية صنع القرار السياسي في العالم العربي، وهي خبرة اكتسبها من موقعه كولي لعهد المملكة الأردنية الهاشمية لما يزيد على ثلث قرن (١٩٦٥-١٩٩٩)، وعمق المفكر الواعي بخصوصية ثقافته العربية والإسلامية، الملم إلماما دقيقا في الوقت ذاته بما يموج به العالم

من أفكار وسياسات. وقد مكنه الجمع بين هذين الحسنيين من أن يصبح واحدا من أهم الناطقين باسم الثقافتين العربية والإسلامية، لكن من خلال خطاب إنساني عالمي لا يسع «الآخر» سوى أن ينصت إليه باحترام. ولا جدال في أن تحرر الأمير من عبء المنصب الرسمي ساعده على إطلاق العنان لفكره وتحريره من قيد كان لابد أن يكبله مهما حاول السمو فوقه.

أما فيما يتعلق بالعامل الثاني، فيلاحظ أن منتدى الفكر العربي ضم تشكيلة فريدة من رجال سياسة يشغل بعضهم حاليا أعلى المواقع الرسمية، كالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، وسبق لبعضهم الآخر أن شغل مواقع رفيعة المستوى كموقع رئاسة الوزراء في دول عربية عديدة، ورجال فكر وثقافة وخبرات من الطراز الأول وصل عددهم الآن إلى ما يقرب من ٢٥٠ عضوا من مختلف الأقطار العربية.

ومع ذلك يمكن القول إن هذه المزايا، وغيرها كثيرة، لم تكن كافية لتمكين المنتدى من أن يلعب الدور الذي كان يطمح إليه لتغيير عالمنا العربي نحو الأفضل. فنظرة واحدة على ما يجري اليوم، بعد ربع قرن على تأسيس المنتدى، تكفي للتدليل على أن حاضر العالم العربي يبدو أسوأ كثيرا من ماضيه، والأرجح، وهذا هو الأخطر، أن يكون مستقبله أسوأ من حاضره، خصوصا إذا استمرت الأمور على ما هي عليه. فكيف حدث ذلك؟

قد يتفق الكثيرون على أن النظم العربية تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية نظرا لفسادها واستبدادها، لكن الأمانة تقتضي أن يعترف الآخرون، وفي مقدمتهم مؤسسات الفكر العربي، بتحمل نصيبهم من المسؤولية فيما حدث وأن يعيدوا تقييم مسيرتهم بروح نقدية مسؤولة، وهذا هو ما يحاول منتدى الفكر العربي أن يقوم به حاليا.

في مؤتمره العام الأخير، الذي عقد بالدوحة في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، طرح الأمير الحسن، رئيس مجلس أمناء المنتدى، أسئلة مهمة تضمنتها ورقتان: الأولى بعنوان «منتدى الفكر العربي: ماذا بعد سنته الفضية؟»، والثانية بعنوان «نحو استراتيجية مستقبلية لمنتدى الفكر العربي للسنوات الخمس القادمة».

ولأن المناقشات التي دارت حول هاتين الورقتين عكست رغبة ملحة وصادقة في التطوير، فقد رأيت من واجبي أن أبدأ عملي كأمين عام جديد للمنتدى بمحاولة استكشاف طبيعة التطوير المقترح وحدوده وآفاقه، وذلك بطرح ورقة تحمل عنوان «نحو انطلاقة جديدة لمنتدى الفكر العربي»، حاولت استلهام

حصيلة الأفكار التي وردت بالنقاشات التي جرت داخل المنتدى حول هذه القضية، مضافة إليها رؤيتي الشخصية.

ولأن هذه الورقة مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمناء في اجتماعه الحالي بالقاهرة، وستطرح على النقاش العام بعد إقرارها وتنقيحها من جانب المجلس، فربما أعود لاستعراض أهم الأفكار الواردة بها في مقال لاحق، على أمل إثرائها قدر الإمكان بأفكار المهتمين وملاحظاتهم.

ما أود أن أشير إليه هنا أن الأستاذ أحمد حمروش، رئيس اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الأفرو آسيوية، كان هو الذي بادر بتوجيه الدعوة للأمير الحسن، بوصفه رئيسا لمجلس أمناء المنتدى، لزيارة القاهرة لحضور احتفال بالمنتدى في عيده الفضي.

وحين سنحت الفرصة وجدتها مناسبة مهمة رحب بها الأمير لتحقيق أكبر قدر ممكن من التفاعل بين منتدى الفكر العربي، من ناحية، وأكبر عدد ممكن من مؤسسات المجتمع المدني في مصر، من ناحية أخرى. لذلك، فبالإضافة إلى احتفال اللجنة المصرية للتضامن، الذي أقيم بمدينة الإسكندرية، وحرص السيد أحمد أبو الغيط على إرسال مندوب له لتمثيله فيه وإلقاء كلمة باسمه، كما حرص السيد اللواء عادل لبيب، محافظ الإسكندرية، على حضوره بنفسه وإلقاء كلمة فيه أيضا، وكذلك أستاذنا الدكتور عبد العزيز حجازي، شمل برنامج الزيارة محاضرات في كل من مكتبة الإسكندرية وجامعة القاهرة، وحوارات مفتوحة في كل من: المجلس المصري للشؤون الخارجية، والمجلس المصري الأوروبي، ومنتدى مصر الاقتصادي الدولي، ومع الكتاب والمحررين بصحيفتي الأهرام والمصري اليوم. كما يشمل برنامج الزيارة غداء عمل ينظمه الأستاذ عادل المعلم، رئيس مجلس إدارة دار الشروق، لاستكمال مناقشات كانت قد بدأت في عمَّان حول مشروع اقترحه الأمير الحسن لإصدار كتاب عن «العرب في مفترق طرق الحضارة» يقوم منتدى الفكر العربي بالإشراف على تنفيذه، ونأمل في أن تتمكن مكتبة دار الشروق من إصدار طبعته العربية المصورة.

ومع تجدد الأمل في أن يسهم هذا النشاط في إعادة تذكير مؤسسات المجتمع المدني في مصر بالدور الذي يلعبه منتدى الفكر العربي، وأن ينجح في تحقيق تعاون أكبر فيما بينهما، وأن يسهما معا، ولو بقدر ضئيل، في العمل على بلورة أفكار تساعد العالمين العربي والإسلامي على التغلب على تحديات خطيرة تواجههما على جميع الصُعد، آمل أن ندرك جميعا أن المسؤولية مشتركة وأن على كل طرف أن يتحمل نصيبه منها! ■

اجتمــاع لجنـــة إدارة المنتــدى

رقم (٣/٢٠٠٧)

القاهرة؛ السبت ٨/٩/٢٠٠٧

عقدت لجنة إدارة منتدى الفكر العربي اجتماعها الثالث لهذا العام في فندق جراند حياة/القاهرة. وقد تضمن جدول أعمال اللجنة: الاطلاع على محضر الاجتماع السابق وإقراره؛ أنشطة الأمين العام السابقة؛ استعراض برنامج النشاط الفكري المقترح حتى موعد انعقاد الهيئة العمومية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛ الموقف المالي للعام ٢٠٠٧.

وفي بند ما يستجد من أعمال، قدم الأمين العام شرحًا مفصلاً عن الخطوات التي قام بها لتغيير الصفة القانونية للمنتدى، مشيرًا إلى أنه خاطب منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثّقافة (إيسيسكو)، والمنظمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم (ألكسو)، وجامعة الدول العربيّة، ومنظمة اليونسكو، ليكون المنتدى إحدى المنظّمات الدوليّة غير الحكوميّة التي يحقّ لها التمتّع بوضعٍ قانونيّ استشاريّ لدى هذه المنظّمات، على نحو يتيح له إمكانية المتابعة الدقيقة لأوجه نشاطها والمشاركة في بلورة البرامج والفعاليات ذات الأهداف المشتركة، وكذلك المشاركة في تنفيذها.

وأكدّ الأمين العام أنّ المنتدى سيبقى جمعية أهليّة مرتبطة بالقانون الأردني ما لم يصدر قانون خاصّ به لتغيير هذه الصفة. ■

الاجتماع الحادي والثلاثون لمجلس أمناء المنتدى

القاهرة؛ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

عقد مجلس أمناء منتدى الفكر العربي اجتماعه الحادي والثلاثين في فندق جراند حياة/القاهرة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

وتضمن برنامج العمل عددا من النقاط أبرزها: إقرار محضر اجتماع مجلس الأمناء السابق في ٢٠٠٧/١/٢٥؛ استعراض أنشطة الأمين العام خلال الفترة السابقة؛ إلقاء الضوء على برنامج النشاط الفكري المقترح حتى موعد انعقاد الهيئة العمومية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛ الموقف المالي للمنتدى لعام ٢٠٠٧؛ تعديل قائمة المفوضين بالتوقيع عن المنتدى واعتمادها. كما عرض الأمين العام ورقة بعنوان **«نحو انطلاقة جديدة لمنتدى الفكر العربي»**.

وقد وافق المجلس على قبول ترشيح الآتية أسماؤهم للعضوية العاملة:

الأردن

١. د. حمزة حداد

- وزير سابق/مدير مركز القانون والتحكيم
- مجال التخصص: حقوق.

٢. د. عبد الكريم الملاحمة

- وزير سابق/رئيس مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء
- مجال التخصص: علم اجتماع وحقوق.

السودان

٣. أ. عبد الباسط الماجد أحمد

- وزير سابق/عضو في عدة منظمات إقليمية
- مجال التخصص: اللغة العربية.

موريتانيا

٤. دة. مهابة محفوظ ميارة

- أستاذة الآداب العربية وعلومها بجامعة نواكشوط وباحثة أكاديمية بمركز البحوث والدراسات بقطر
- مجال التخصص: اللغة العربية وآدابها.

■

بيان صحافيّ

الإسلام والدعوة إلى السلام*

الحسن بن طلال

بصفتي رئيس شرف لمنظمة المؤتمر العالمي للأديان من أجل السلام، فإنّني أدعو المسلمين إلى إعادة تأكيد إنسانيتهم من خلال الحوار.

أتابع بحزن وألم عميقيْن تداعيات عملية أسر حركة طالبان للرهائن الكوريين. لقد أحدث القتل الوحشي الذي يخلو من المعنى لعدد من المحتجزين صدمة لي ولعائلتي. إن مزاعم آسريهم، فيما يتعلق بصواب ما أقدموا عليه، قد أساءت إلى هويتنا الإسلامية؛ ما دفعني إلى الكتابة بصيغة النداء والاحتجاج في آن معًا على سير هذه الأحداث.

يتساءل الكثيرون: كيف يمكن أن نُسمع صوتنا لأولئك الذين يُسبّبون مثل هذا الألم لأناس أبرياء؟ كيف يمكن أن نبيّن لهؤلاء المضلّلين أن ديننا يعلّمنا أن نضع الاعتبارات الإنسانية فوق جميع الاعتبارات الأخرى؟ يجب على المسلمين كافة أن يدركوا حاجتنا الماسة إلى الاعتراف بالآخر من أجل تأكيد إنسانيتنا.

إنه لأمر مؤلم أن نرى الدين الإسلامي وهو يُستغل مرة أخرى بصورة تتنافى كليًا مع رسالته التاريخية. فلا مبرر على وجه الإطلاق للجوء إلى العنف كردة فعل إزاء أي ظروف قاسية يمر بها المرء وتثير في نفسه مشاعر الألم والمرارة والعجز. لكنها مأساة ومفارقة عجيبة أن يقدم أولئك على هدم تقاليدهم الدينية السمحة، التي يدّعون الدفاع عنها، في خضم ثورات غضبهم وخوفهم.

يمر عالمنا اليوم بأوقات عصيبة تغلّب فيها العنف على الحوار، وتراجعت الرحمة أمام سطوة الكراهية والانتقام. وفي هذه الآونة، حيث يشكل الغضب المتصاعد من دون حدود على امتداد العالم خطرًا داهمًا، يجب أن نتذكر أن السلام ليس فقط غياب العنف، بل هو تفعيل متجدد لقيم الثقة والاحترام والتعاطف.

إنني أدعو جميع المسلمين إلى العمل معًا من أجل إعلاء الدين فوق السياسة. عندئذ، يمكن للأماكن الدينية كالمسجد والكنيسة والكنيس وغيرها من المعابد، استعادة سلطتها المعنوية خارج الأطر السياسية. علينا أن نأخذ بالحسبان الضرر المحيق بالإسلام بسبب نوازع الغضب والعداء التي تغذي تصرفات فئات مضللة من المسلمين.

لا ينادي ديننا الحنيف بالقتل ولا يدعو إلى إيذاء الآخرين. إنه دين سلام يحثنا على التصرف بإيجابية في الأجواء المشحونة بالعداء المتنامي وفقدان الثقة، كما يدعونا إلى المساهمة بشكل فاعل في بناء السلام في عالمنا هذا الذي تمزقه الانقسامات. إن مجتمعاتنا بحاجة إلى دعوة عاجلة من أجل اتباع نهج ديني مسؤول بين المسلمين. يجب أن ننأى بأنفسنا عن الانقسامات حول من يمتلك الحقيقة التي أصبحت تشكل

* مترجمة بتصرّف عن النصّ الأصليّ الذي نُشر في صحيفة الغارديان البريطانيّة؛ ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ بعنوان The Muslim gift of peace.

الإسلام والدعوة إلى السلام

دافعًا للأجندة الدولية.

لقد كان لبعض وسائل الإعلام دور في نشر صورة مشوهة للإسلام والمسلمين مؤداها أن الإسلام يدعو إلى العنف. علينا أن نعمل بجد من أجل تغيير هذه الصورة الزائفة من خلال إيلاء الاهتمام للعمل السلمي الذي يساهم في تحقيق الرخاء للإنسانية، وسد الفجوة الآخذة بالاتساع بين الأغنياء والفقراء. إن الأوضاع المقلقة التي تسود منطقتنا، مثل ظلم الاحتلال الواقع على فلسطين، والمستقبل المريع الذي ينتظر أطفال العراق، والوضع الراهن في أفغانستان؛ كلها تؤكد بجلاء أن العنف وسفك الدماء لن يؤديا إلى حل أي من هذه القضايا. إن الإسلام، مثله مثل المسيحية، ينادي بالحوار والمشاركة والتسامح، ويسعى إلى تحسين أوضاع الرجال والنساء سواء بسواء لجميع بني البشر، بصرف النظر عن أصولهم.

لقد ألحق الصراع الدائر حاليًا في الشرق الأوسط الألم والمعاناة بملايين العرب والمسلمين في الوقت الذي تصاعدت المشاعر المعادية لهم. إن الافتراءات القاسية الصادرة عن أقلية من الإنجيليين المسيحيين والسياسيين الغربيين قد خلقت شعورًا بأن هنالك «حربًا صليبية» تشن على الإسلام. فأثارت بذلك موجة عارمة من الغضب والاستياء لدى المسلمين على امتداد العالم.

يجب أن لا ينسى المسلمون في خضم هذه الأحداث والأفعال، التي تنفذها أقلية مُضللة، الرسالة الوسطية والإنسانية للإسلام. من الواضح أن من يُدعَون بـ «الأصوليين» لا يسيرون على نهج الرسول ﷺ، بل يطبقون تعاليم الإسلام بصورة مشوهة تصبح فيها قوة محركة لأجنداتهم المُسيَّسة إلى أقصى الحدود. المهم في الأمر أنه لا يمكننا الاستمرار في الادعاء بأننا معتدلون ووسطيون، إن لم نكن فاعلين في نشر الوسطية والدعوة لاتخاذ المواقف استنادًا إليها. إن لم نكن فاعلين في السعي نحو السلام، فلن نستطيع الادعاء بأننا مخلصون لرسالة ديننا.

لقد تألمت، كمسلم، عندما تم استهداف أماكن العبادة المقدسة لدى أتباع البوذية في أفغانستان بالاعتداء والتدمير. لكنني أشعر باستياء أكبر عندما أرى السياسيين وأمراء الحرب، الذين يدّعون التحدث باسمنا، يدمرون الأرض الوسطية الغالية التي كانت ميدانًا للحوار بين أتباع العقائد المختلفة على امتداد القرون.

مرة أخرى، أود أن أرى وفودًا من المسلمين تغادر إلى أفغانستان من أجل تمثيل الأمم المتحدة وعائلات الرهائن. إنني، كمسلم أنتمي إلى عترة الرسول محمد ﷺ، أعلن استعدادي للقيام بدور في معالجة هذه القضية إذا طلب مني ذلك. لا بد أن نقول لتلك الفئة: «إن ما تفعلونه هو عمل لاأخلاقي من وجهة نظر المسلمين».

وكرئيس شرف لمنظمة المؤتمر العالمي للأديان من أجل السلام (WCRP)، فإنني أدعو إلى الحوار من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة الأخلاقية والإنسانية. فهذه المنظمة مؤهلة للنهوض بدور الوسيط في أي محادثات قد تدعو الحاجة إليها في الساعات والأيام القادمة. ■

صرحٌ اسمه «منتــدى الفكـــر العــربي»*

أ. يوسف عبدالله محمود**

منذ إنشائه في أعقاب مؤتمر القمة العربية الحادي عشر عام ١٩٨١ بمبادرة من المفكرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى، بدا «منتدى الفكر العربي» معلمًا، بامتياز، من معالم الفكر، سقف الحرية فيه عالٍ عالٍ.

وفيه احترام لتنوع الآراء، واحتضان لمشروعات فكرية عربية وراءها نخبة من مفكرين عرب كبار تركوا بصماتهم على مسيرة الفكر والثقافة العربيين، وجهد دؤوب في تطوير الفكر العربي المعاصر بعيدًا عن التزمت والانغلاق، وربط رشيد بين «الأصالة» و«المعاصرة» يخرجهما من الإطار التقليدي المكرس لنرجسية يأباها منطق العصر. « فالأصالة والمعاصرة» مفهومان حضاريان بينهما علاقة جدلية لا يجوز تغييبها، أو إسقاط رؤى ضبابية عليها، بحيث يحتدم صراع مكروه بين هذين المفهومين، على نحو ما يريده بعض غلاة «التقليد» أو «التزمت»!

أهداف هذا المنتدى كثيرة كثيرة في مقدمتها عقد الحوارات العربية التي تضم صفوة من الخبراء والأكاديميين العرب ممن تؤرقهم الهموم العربية، وما أكثرها في هذا العصر.

قلت في البداية إن هذا «المنتدى» هو معلم بامتياز من معالم الفكر، فضاء الحرية فيه رحيب رحيب، فلا رقابة على جهد أي مفكر سوى رقابة الضمير، ولا اشتراطات تفرض على هذا الجهد سوى أن يكون معنيًا بمشكلات التنمية العربية من خلال نظرة علمية مستنيرة.

ومن الأهداف الأخرى التي يطمح هذا المنتدى إليها بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربي، وهي مهمة تبدو شاقة في عصر التشرذم العربي، والعولمة المتوحشة، والتحديات الخارجية للسيادة العربية، وإقصاء الجماهير العربية عن المشاركة الديمقراطية في رسم السياسات العامة لبلدانها.

إن بناء هذه الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربي مسؤولية أخلاقية يتبناها منتدى الفكر العربي، يناضل من أجلها أكرم نضال من خلال البحوث والدراسات الاستراتيجية التي يصدرها دوريًا، وهي بحوث ودراسات تفتح العيون على الواقع العربي المعاصر، وعلى التحديات التي تهدد مستقبله.

البعد الإنساني واضح كل الوضوح في هذه البحوث والدراسات التي تنتصر لقضايا الإنسان في كل مكان، داعية لتضامن إنساني خلاق يبعد شبح الحروب عن عالمنا، تضامن يؤكد احترام «الآخر» لا إقصاءه أو تهميشه، تضامن يقرأ «الأديان السماوية» قراءة مستنيرة تضع حدًا للتعصب الأعمى الذي طالما جر الويلات على عالمنا.

يبقى أن أقول إن هذا المنتدى بحاجة إلى دعم عربي من صانعي القرار العربي لأنه يمثل كوّة نور وسط الظلام العربي الذي نعيشه على شتى الصعد. ■

---

* عن جريدة المجد الأُسبوعيّة الأُردنية؛ العدد ٥٣١، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ ص ١٠.

** كاتب صحافيّ في جريدة الرأي الأُردنيّة.

مـدارات يكتبـهـا أدونيـس*

أسئلة

قال لي صديق فرنسي: لو سألتك، في ضوء الحالة الراهنة في البلدان العربية: كيف تحدد موقع العرب اليوم، سياسيًا وثقافيًا، في العالم، فهل عندك جواب، وماهو؟

لم أجب. لم أعرف أن أجيب، وكيف؟ غير أن السؤال ظل يدور في نفسي. قلتُ: عليَّ أن أجزئه، لكي أحسن الإحاطة بمقتضياته وأبعاده. وأخذت أتساءل حائرًا، متأملاً:

أ) حقًا، من نكون نحن العرب في القرن الحادي والعشرين؟ من نحن، بدءًا من سقوط بغداد تحت حراب هولاكو، في السنة ١٢٥٨؟ ألسنا نتراجع منذ ذلك الوقت؟ أهناك مثيل لنا اليوم: آخذون في الانحدار، والعالم كله، تقريبًا، آخذٌ في الصعود؟

ب) حقًا، أية قوة نمثل أو سنمثّل، نحن العرب، في هذا القرن، في هذا العالم؟ هل سنكون إحدى قوى الحرية؟ إحدى قوى العمل؟ إحدى قوى العمل والإنتاج؟ إحدى قوى العلم والتقنية؟ إحدى قوى الفلسفة والفكر؟ إحدى قوى الفن - شعرًا وتصويرًا، موسيقى ومسرحًا، غناء ورقصًا؟ وماذا إذًا، سنكون؟

ج) حقًا، كيف نتحدث نحن العرب، اليوم مع العالم في هذا القرن، وما رسالتنا أو خطابنا؟ ماذا نقول لروسيا؟ للصين؟ لليابان؟ للهند؟ لأوربا؟ للولايات المتحدة؟ لكن، هل نتحدث مع بلدان العالم الثالث، وهل عندنا ما نقوله لشعوبها؟ إذًا، عمَّ نتحدث، نحن العرب، ومع مَن؟ وما خطابنا؟

د) حقًا، ماذا استخلصنا، نحن العرب، من الأحداث الكونية الكبرى القريبة العهد؟ من سقوط الاتحاد السوفياتي؟ من ١١ أيلول/ستمبر ٢٠٠١؟ من غزو العراق؟ من مآل فلسطين، والثورة الفلسطينية؟ من صعود الأصوليات الدينية و«تقنياتها» البارعة في الجهاد؟ وماذا يقول العرب الحاكمون لنا، نحن العرب المحكومين، هذا إن كانوا يؤمنون أنهم يحكمون بشرًا لا أشياء؟

هـ) وهؤلاء العرب المتنوّرون، القائلون بالعلمانية والديمقراطية والمجتمع المدني، ماذا يقولون للصراع السنّي-الشيعي؟ للصراع العربي-الفارسي، والعربي-الكردي، والعربي-العربي، والإسلامي-الإسلامي، والإسلامي- المسيحي (الذي يمكن افتراضه، استنادًا إلى أكثر من حالة ووضع، في أكثر من بلد عربي)؟ ماذا يقولون لذلك «الحِلف» العربي-الاسرائيلي، الغامض، الصامت، الفعّال؟ وماذا يقولون للصراع الفلسطيني- الاسرائيلي، والفلسطيني-الفلسطيني، داخل هذا الحلف؟ وماذا يقولون للفقر المتزايد في مجتمعاتهم؟ للنهب المتزايد؟ للقمع المتزايد؟ للفساد المتزايد؟ للأمية المتزايدة؟ للبطالة المتزايدة؟ للسجون المتزايدة؟

و) طبعًا، طبعًا، إنها مجرد كلمات. مجرد أسئلة. إلا إذا تفضّل بعضهم، كالعادة، وقال عنها إنها «مصنوعة» خصيصًا لإشاعة اليأس، للتشكيك، و«تهديم التراث العربي»! ■

* عن جريدة **الحيـاة**؛ العدد ١٦٢٦٠، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛ ص ١٦.

بمناسبة مرور أربعين عامًا على احتلال القدس الشرقية

أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس يخاطب د. موسى ود. أوغلو، ويدلي بتصريح صحافي، ويتحدث مع جريدة الحياة

وجه السيد عبد الله كنعان، أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس في عمّان، كتابًا بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٤ لكل من الدكتور عمرو موسى، أمين عام الجامعة العربية، والدكتور أكمل الدين أوغلو، أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، بمناسبة مرور أربعين عامًا على احتلال القدس الشرقية. وجاء في الكتاب:

«مما لاشك فيه – بحكم موقعكم ومتابعة سيادتكم المتواصلة لسياسة التهويد التي تنتهجها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، خاصة في الشطر الشرقي من مدينة القدس، وتحديدًا في البلدة القديمة – [أنكم] قد اطلعتم على خطة الحفريات «التساعية» التي ستقوم بها سلطة الآثار الإسرائيلية في البلدة القديمة. [ذلك] الأمر الذي يعني تصميم سلطات الاحتلال على المضي قدمًا في سياستها التهويدية للقدس غير عابئة بقرارات الشرعية الدولية التي تحرم عليها الإتيان بأي عمل من شأنه أن يغير في المعالم الحضارية والأثرية والدينية والديمغرافية للقدس والأراضي العربية المحتلة، ولا بقرارات القمم العربية والإسلامية ذات الصلة بقضية القدس، التي تستند إلى قرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن واليونسكو والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.»

«... ولما كنتم سيادتكم قد توصلتم إلى قناعة أكيدة بفشل العملية السلمية، وضرورة العودة بملف الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، فإن الأمل معقود على سيادتكم اليوم أكثر من أي وقت مضى لإنجاز تلك المهمة التاريخية بهدف تفعيل قرارت الأمم المتحدة من خلال ضغط عربي إسلامي ودولي على إسرائيل.»

وجاء في رد الدكتور عمرو موسى المؤرخ في ٢٠٠٧/٧/٢٥:

«واثق أنكم تعلمون أن موضوع القدس يحظى بالأولوية وبأهمية بالغة من قبل جامعة الدول العربية وأجهزتها ومني شخصيًا، وذلك للدفاع عن عروبة القدس وحقنا الثابت في مواجهة سياسات إسرائيل

إزاءها. كما نعمل مع وزراء الخارجية العرب للحصول على التأييد اللازم لمبادرة السلام العربية، من أجل قيام دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين وفق القرار ١٩٤.

ونظرًا لأهمية هذا الموضوع، فلقد رأيت من الأهمية عرض رسالتكم على وزراء الخارجية العرب، وفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، وقداسة البابا. وقد ترون مخاطبة لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أيضًا في هذا الصدد.»

كما أدلى السيد عبد الله كنعان بتصريح صحافي حول استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على القدس والحرم القدسي الشريف، جاء فيه:

«تناقلت بعض الصحف الإسرائيلية أخبارًا عن عزم بلدية القدس المحتلة تنفيذ مشروعات جديدة ضمن سلسلة اعتداءاتها المستمرة على المدينة المقدسة، تهدف إلى استئناف حفر الأنفاق أسفل الحرم القدسي الشريف بغية إيصال هذه الأنفاق بعضها ببعض، والوصول من خلالها إلى أسفل مسجد قبة الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك. كما تناقلت خبرًا مفاده الكشف عن مشروع لشركة تطوير القدس الشرقية، وهي مؤسسة استيطانية تمولها الحكومة الإسرائيلية، يهدف إلى تحويل مغارة سليمان القريبة من باب العامود إلى قاعة للاحتفالات المختلفة، والشروع في حفر نفق جديد يمتد من المغارة إلى أسفل البلدة القديمة ليصل إلى بؤرة استيطانية قريبة من أسوار المسجد الأقصى المبارك. وبذلك يتم فتح النفق هذا ليصل بين باب العامود وجنوب البلدة القديمة. ليس هذا فحسب، [فقد] علمت اللجنة الملكية لشؤون القدس بأن لدى السلطات الإسرائيلية مشروعًا خطيرًا يهدف إلى هدم تلة باب المغاربة بالكامل، وهدم مسجد البراق، واختراق بوابة النبي التي دخل منها رسول الله ﷺ في ليلة الإسراء والمعراج إلى ساحات المسجد الأقصى، حيث تزمع السلطات الإسرائيلية إزالة الطمم والصخور التي تغلق البوابة من الداخل، وتقيم بدلًا منها «رمبة» لتسهيل دخول السيارات والمستوطنين والمتطرفين إلى داخل ساحات المسجد الأقصى.»

ودعا السيد كنعان في تصريحه الحكومة الإسرائيلية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف هذه المشروعات أيا كان مصدرها إذا كانت ترغب في السلام. كما دعا السيد بلير، مبعوث اللجنة الرباعية للسلام، لإعلان حسن نواياه الحقيقية، بالطلب من إسرائيل وقف هذه المشروعات التي تهدد أسس السلام بين العرب والإسرائيليين حاليًا ومستقبلاً. وطالبه بالإعلان عن أن الاستمرار في احتلال القدس والاعتداء

السافر على المقدسات فيها لن يسهل مهمته التي جاء لتحقيقها. كما بين أن القدس هي مفتاح أي سلام يعقد بين العرب وإسرائيل. ونوه بقول جلالة المغفور له بإذن الله الملك الحسين: «إن الرمز الحقيقي للسلام هو القدس، وعودتها عربية هي المعيار الوحيد لصدق الداعين إلى السلام في المنطقة». ثم أشار إلى خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في الكونغرس الأمريكي، وتأكيده على أن الأمن والسلام الدوليين مرتبطان بالسلام في فلسطين، وإعادة الحقوق العربية للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

وفي لقاء صحافي مع جريدة **الحياة**، استبعد السيد أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس أن يُقدِم المتطرفون اليهود على هدم المسجد الأقصى، محذرًا في الوقت نفسه من إمكانية إقدامهم على حرقه، كما حدث في السابق، وإلحاق الضرر به من خلال الاعتداءات، وشدد على أن هدم المسجد الأقصى يعني اندلاع حرب بين العرب والمسلمين من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، تبدأ ولا تنتهي على حد قوله. كما أوضح أنه إذا قامت حرب على مستوى دول، فستشهد المنطقة عنفًا له أول وليس له آخر، جنبًا إلى جنب انتفاضة ستندلع لا يعلم مداها إلا الله.

وفي سؤال عن أولويات الأمة العربية والإسلامية لمواجهة المخططات التهويدية، قال السيد كنعان إنه لا بد من وضع استراتيجية عربية إسلامية لمقاومة المشروع الصهيوني الذي يقوم على نفي الآخر وعدم القبول بقرارات الشرعية الدولية، والذي يهدف إلى الاستيلاء على كامل التراب الفلسطيني. وألمح السيد كنعان إلى أن طبيعة الخطر المحيق بالقدس يتمثل في محاولة إسرائيل تهويد المدينة وطرد سكانها وتقليل عدد العرب والمسلمين فيها، وبالذات المسيحيين. ثم أشار إلى أن درء الأخطار عن المنطقة يستدعي إقناع الولايات المتحدة بأن الحل الوحيد لإرساء السلام في المنطقة يتطلب إجبار إسرائيل على تنفيذ قرارت الشرعية الدولية والانسحاب من القدس والضفة الغربية. كما يستدعي همة عربية وإسلامية ودولية بهدف إقناع المجتمع الغربي، خاصة أمريكا، بأن إرساء السلام والأمن الدوليين في العالم، لا في المنطقة فقط، يعتمد على انسحاب إسرائيل من القدس ومن الضفة الغربية، مبينًا أن الدول الغربية تقف عاجزة أمام الانتهاكات الإسرائيلية لكون أمريكا تسيطر بالكامل على الموقف الدولي، وتضغط على هذه الدول لكي تسير في مسارها الداعم لإسرائيل، إضافة إلى ضعف العالم العربي والإسلامي وتفككه. وقال إن العالم يحترم الأقوياء، في حين يعاني العالم العربي والإسلامي من موقف غير قوي، ولن تكون قوة للعرب إلا في وحدتهم. ■

مع أعضاء المنتدى

-١-

د. هشام الخطيب

تسلم الدكتور هشام الخطيب، رئيس مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الكهرباء في الأردن، عضو المنتدى، جائزة الطاقة العالمية للعام ٢٠٠٧.

وقد سلم الدكتور الخطيب الجائزة، وهي الأرفع في مجال الطاقة عالميا، السيد أندريه كابيه، رئيس مجلس الطاقة العالمي، في حفل ختام مؤتمر الطاقة العالمي العشرين الذي أقيم في روما/إيطاليا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

وكان قد أعلن عن فوز الدكتور الخطيب بالجائزة في وقت سابق من العام الجاري، وذلك تقديرا لخدماته التي قدمها في مجال الطاقة على مدى زمني يناهز الخمسين عاما كان خلالها؛ عضوا في مجلس الطاقة العالمي لما يزيد على ٣٠ عاما، ونائبا لرئيس المجلس بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٢؛ كما انتخب نائبا فخريا للرئيس في العام ١٩٩٢.

وكان الدكتور الخطيب قد تسلم مناصب وزارية عدة في الأردن، من بينها: وزير التخطيط، ووزير المياه والري، ووزير الطاقة والثروة المعدنية.

وبين العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ تسلم رئاسة لجنة إدارة منتدى الفكر العربي.

-٢-

د. وليد خدوري

كرم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الدكتور وليد خدوري؛ الاقتصادي البارز والخبير في شؤون الطاقة، عضو المنتدى، لدوره في مجال الإعلام والصحافة الاقتصادية.

وقد جاء التكريم الذي حظي به الدكتور خدوري، مع اثنين آخرين من الإعلاميين البارزين، في أثناء انعقاد قمة منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في الرياض، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تقديرا لما أسهمت به تغطياتهم الإعلامية وتحليلاتهم في توضيح أبعاد العلاقة الفنية والاقتصادية والسياسية للنفط، والتعريف بدور (أوبك). [أنظر الصفحتين التاليتين.]

-٣-

إنســــان يكرّم إنســـانًا!*

أ. جميـــل الذيـــابي

لفتة إنسانية كريمة تلك التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر قمة «أُوبك» في الرياض، أمام زعماء ١٣ دولة (قادة دول أوبك)، وعدد كبير من الوزراء والمسؤولين والإعلاميين وملايين المشاهدين خلف الشاشات، عندما هرول بكل عفوية باتجاه الزميل والصديق **وليد خدوري**، عندما كان يحاول الصعود إلى منصة الحفلة ليتسلم جائزته التكريمية ضمن المكرمين.

التفت الملك عبدالله باتجاه الشخص المُكَرَّم، ولاحظ أنه يمشي بطيئًا وبصعوبة ويتكئ على عصا، تسنده زوجته، وغير قادر على صعود المنصة بمفرده لتسلم الجائزة.

ترك الملك عبدالله موقعه في منصة الحفلة، وأقبل مهرولاً باتجاه خدوري ليسلم عليه ويسلمه جائزته في مكانه، ثم يساعده في صعود المنصة ليأخذ مكانه بين المكرمين من الإعلاميين البارزين في مشهد لا يتكرر كثيرًا.

وقف حينها الحضور من زعماء وآخرين للحظة تفتقت فيها الجوانب الإنسانية، وصفقوا طويلاً لملك إنسان قدّر زميلاً إنسانًا يستحق أكثر من تكريم.

لا شك في ان أي تكريم مادي أو معنوي يكتسب أهمية خاصة في حياة المبدع، وهو خطوة تستحق الاحترام والتقدير، لكون مثل هذا التكريم يشحذ الهمم ويحفّز الأجيال على العمل الإبداعي، وينشر ثقافة الإخلاص والتفاني ويؤكد الحرص على تقديم خدمات مميزة.

قبل سنوات ليست بعيدة، كانت الحكومات العربية لا تكرّم المبدع حتى يموت، لكننا بدأنا نشاهد في السنوات الأخيرة تغييرًا واتجاهًا نحو تكريم المبدعين، وهو مسار نتمنى له الاستمرار.

اعتقد اننا بحاجة إلى نشر ثقافة تكريم المبدعين والمتفوقين في كل التخصصات، لكون ذلك يعكس حالة

---

* نشرت في صحيفة الحياة، العدد ١٦٢٩٩، ١٩/١١/٢٠٠٧؛ ص ٩ [بتصرف طفيف].

اجتماعية إنسانية، سيكون مردودها صحيًا، وهو ما يؤكد صفاء الروح ونظافة القلب، ويمنح حالة تفاؤلية مستقبلية للأجيال الجديدة.

إن تكريم المبدعين واحترامهم والاحتفاء بهم، وتقديمهم في المحافل والمناسبات، مهمة ليست صعبة، بل مطلوبة، لكونها تبني علاقات طيبة وتحفّز على الثقافة والابداع والتفوق.

مشاهد إنسانية لا بد من ذكرها، إذ كنت اقف إلى جانب الدكتور خدوري بعد التكريم، فأقبل إليه أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، مباركاً له الجائزة ومعتذرًا منه في موقف إنساني، ومؤكداً له في الوقت نفسه أنه لم يعلم عن مرضه داعياً له بالشفاء، ولم تكن إلا لحظات حتى جاء إليه أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح وسلّم عليه متمنيًا له الشفاء العاجل.

كانت لحظات إنسانية رائعة تستحق الذكر، خصوصًا أنني شاهدت الابتسامة الممزوجة بالشكر للأوفياء في عيني الزميل خدوري، وهو يزهو بها حتى انه تناسى مرضه، وربما شفي تمامًا جراء المحبة الإنسانية التي طوقه بها زعماء دول وزملاء مهنة التفوا حوله وسألوا عن أحواله.

تعرض الزميل خدوري قبل سنة ونصف السنة تقريبًا إلى جلطة في الدماغ أقعدته الفراش، وبقي حبيس المنزل حوالي العام، إلا ان قدرة الله ثم محبة الآخرين له أعادتاه إلى الكتابة.

والدكتور وليد خدوري وهو عراقي، من الصحافيين والخبراء البارزين في شؤون النفط، ولد في بغداد، وتركها باكرًا وحصل على الدكتوراه من جامعة جون هوبكنز في واشنطن في العلاقات الدولية، وعمل مدرساً في قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت، ومديرًا لإدارة الإعلام في منظمة الاقطار العربية المصدّرة للنفط (أوابك)، وعمل منذ عام ١٩٨١ رئيسًا لتحرير نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» (ميس)، التي تصدر في قبرص وهي متخصصة في الشؤون النفطية والاقتصادية، ثم انتقل إلى صحيفة «الحياة» رئيسًا للقسم الاقتصادي، حتى أصيب بجلطة في الدماغ، تحوّل بعدها إلى كاتب أسبوعي في الصحيفة ذاتها.

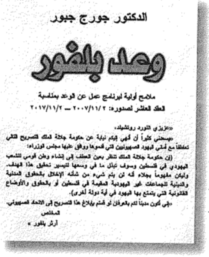
كم هي رائعة المواقف الإنسانية العفوية التي يعبّر عنها قلب إنسان أبيض لقلب إنسان آخر، وكم هي مهمة تلك اللحظات التي يحتاج فيها كثير من المبدعين إلى تكريم يرفع روحهم المعنوية ويعيد النبض لقلوبهم المرهقة!

مع أعضاء المنتدى

- ٣٠ -

أ. د. جورج جبور

وعـــد بلفـــور



الدكتور جورج جبور

وعد بلفور

ملامح أولية لبرنامج عمل عن الوعد بمناسبة
العقد العاشر لصدوره: ٢٠٠٧/١١/٢ — ٢٠١٧/١١/٢

«عزيزي اللورد روتشيلد،
«يسعدني كثيراً أن أنهي إليكم نيابة عن حكومة جلالة الملك التصريح التالي تعاطفاً مع أماني اليهود الصهيونيين التي قدموها ووافق عليها مجلس الوزراء:
(إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وسوف تبذل ما في وسعها لتيسير تحقيق هذا الهدف. وليكن مفهوماً بجلاء أنه لن يتم شيء من شأنه الإخلال بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية المقيمة في فلسطين أو بالحقوق والأوضاع القانونية التي يتمتع بها اليهود في أية دولة أخرى).
«إني أكون مديناً لكم بالعرفان لو قمتم بإبلاغ هذا التصريح إلى الاتحاد الصهيوني.
المخلص
آرثر بلفور »

في ٢٠٠٧/٦/٢٥ بدأت في جنيف عملية التحضير لمؤتمر يتابع تنفيذ ما توصل إليه المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية الذي عقد في مدينة دربان بجنوب أفريقيا أواخر آب/أغسطس ٢٠٠١، واستمر حتى ٢٠٠١/٩/٨. ومن المقرر أن يعقد مؤتمر المتابعة (أو المراجعة: Review conference) عام ٢٠٠٩.

ومناهضة العنصرية كما تمثلت في مؤتمر دربان، وافتنا بخير سابق من المفيد التذكير به هنا. ثار الجدل حادًا في دربان حول ضرورة الاعتذار عن الاسترقاق، وحول ضرورة دفع تعويضات مادية عن تلك الجريمة الجماعية البشعة.

ولم يخرج الإفريقيون ومعهم أصدقاؤهم بنتيجة حاسمة. إلا أن حكومة بلجيكا في شباط/فبراير عام ٢٠٠٢، أي بعد ستة أشهر على مؤتمر دربان، أصدرت اعتذارًا عن المآسي التي سببتها لسكان الكونغو.

صادف ذلك العام الذكرى الـ /٨٥/ لصدور وعد بلفور. وأحببت أن يكون للمثال البلجيكي أثره على الحكومة البريطانية. وإذ اقتربتْ ذكرى وعد بلفور، نشرت في جريدة **البعث** (٢٠٠٢/١٠/٣) رسالة مفتوحة إلى السيد توني بلير، أسأله بها أن يعتذر عن وعد بلفور.

في يوم ٢٠٠٢/١١/١٦ نقلت الصحف نص تصريح للسيد جاك سترو، أدلى به إلى مجلة **نيو ستيتسمان** وبه ما يأتي:

«إن وعد بلفور، والضمانات المتناقضة التي منحت للفلسطينيين سرًا في الوقت نفسه الذي أعطيت فيه للإسرائيليين، تشكل، مرة أخرى، حدثًا مهمًا بالنسبة إلينا، لكنه ليس مشرفًا كثيرًا».

جريدة **السفير** (٢٠٠٢/١١/١٦) رأت أن تنشر خبرًا مفصلاً عن مفاجأة سترو:

«أقرت بريطانيا بذنب. لم تعتذر. خطوة متقدمة. لكنها متأخرة أكثر من نصف قرن. فقد أقر وزير الخارجية البريطاني جاك سترو في حديث أثار لغطا كبيرا في بريطانيا بأن معظم المشاكل التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط وآسيا ناجمة عن «ماضينا الاستعماري غير المشرف».

أما «وعد بلفور» ففنده سترو واعتبر أن « الضمانات المتناقضة التي منحت سرًا للفلسطينيين والاسرائيليين في الوقت نفسه تشكل مرة أخرى حدثًا مهمًا بالنسبة إلينا، لكنه ليس مشرفًا كثيرًا» ووصف مكتب رئيس الوزراء البريطاني توني بلير تصريحات سترو بأنها «بيان تاريخي حساس جدًا». **(انتهى الاقتطاف من السفير)**.

إذن، لا بأس أن يحاول برنامج العمل الاهتمام بالعقد العاشر لوعد بلفور والاتصال بالسيد سترو لسؤاله إذا كان، بعد تصريحه الذي صدر قبل ما يقرب من خمس سنوات، قد طور مواقفه باتجاه مزيد من الانتقاد لوعد بلفور، على ضوء ما يعرفه عن جدار الفصل وعن غيره من الممارسات العنصرية الإسرائيلية.

وأختتم هذا بالإلحاح على ما المعت إليه سابقًا. كان لمؤتمر دربان فضل غير مباشر في حث السيد سترو على التصريح بما صرح به عام ٢٠٠٢. فليكن لنا من عنايتنا بمؤتمر متابعة مؤتمر دربان ما يشد عزيمتنا على التقدم نحو مزيد من إضعاف القيمة الأخلاقية لذلك الوعد الذي على أساسه قامت إسرائيل. ■

من مقدّمة الكتاب [بتصرف طفيف]

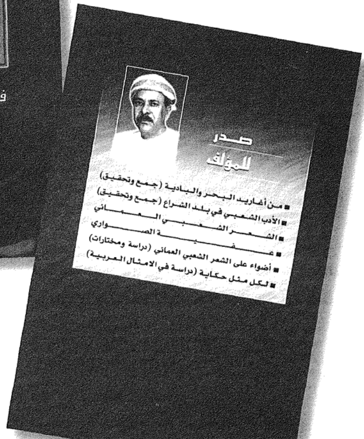
مع أعضاء المنتدى

- ٤ -

أ. سالم بن محمد الغيلاني

المتنبي
في مـرآة النقـد الأدبـي



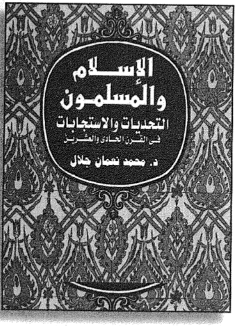


(٥)

د. محمد نعمان جلال

الإسلام والمسلمون: التحديات والاستجابات في القرن ٢١

المؤلف: د. محمد نعمان جلال '
الناشر: الدار المصرية اللبنانية – القاهرة
تاريخ النشر: ٢٠٠٧/٨/٢٩
عدد الصفحات: ٢٣١



الكتاب هو دعوة للعقلانية والفكر المستنير في النظر لأوضاع المسلمين الذين أدت تصرفاتهم وسلوكياتهم للإساءة للإسلام بأكثر مما أساء إليه خصومه.

يبدأ الكتاب بصورة بالغة التعبير عندما يقارن بين بداية القرن العشرين، حيث فكر محمد عبده وجمال الأفغاني، في حين يبدأ القرن الحادي والعشرون بفكر أسامة بن لادن وأيمن الظواهري. القرن العشرون يبدأ بنشاط لتعمير الاقتصاد وتطوير السياسة والدفاع عن الأوطان وتحريرها. والقرن الحادي والعشرون يبدأ بخصخصة القطاع العام وانسحاب الحكومات وضعف المجتمع المدني، بالرغم من الضجة الإعلامية العالية.

القرن العشرون يبدأ بقاسم أمين وأحمد لطفي السيد وطه حسين وعلي عبد الرازق وأم كلثوم. والقرن الحادي والعشرون يبدأ بجماعات الإرهاب السياسي الإسلامي، وبقضايا ختان المرأة، وزواج المسيار، والتبرك ببول الرسول ﷺ، وإرضاع الكبير في المكاتب. أليست كل هذه مفارقات محزنة، حيث يتراجع دور العلماء ويزداد دور الجهلاء والمشعوذين، وأيضًا دور الدعاة الجدد في الفضائيات لينافسوا نجوم الفن والطرب في أجورهم؟ ولم يكن النبي ﷺ وصحابته يدعون للإسلام بأجر، والآية القرآنية واضحة في ذلك ﴿قل لا أسألكم عليه أجرًا إلا المودة في القربى....﴾

(صدق الله العظيم) [سورة الشورى (٤٢): الآية ٢٣]

من أجل كل ذلك، حرص الدكتور محمد نعمان جلال، وهو كاتب وسفير مخضرم، على كتابة هذا المؤلف، ينقل فيه إحساسه بقيم الإسلام الصحيحة، ويقدم رؤية من ثمانية مبادئ يراها تعبر عن الفكر الإسلامي الصحيح. ■

مع أعضاء المنتدى

صدرَ للتوّ

(٦)

دة. عايدة النجار

بَنَات عَمّان أَيّام زَمان

المؤلفة: دة. عايدة النجّار

النّاشر: السلوى للدّراسات والنشر – عمّان

تاريخ النشر: ٢٠٠٨





المؤلفة

هذا الكتاب هو ذاكرة "جيل شاب" كنت أحد أفراده. تشكلت شخصيته بفضل عوامل اجتماعية وثقافية، اقتصادية وسياسية لها خصوصية عاشها في عقد الخمسينيات من القرن الماضي. بنات عمان، وإن كنّ الأبرز "كبطل" لتلك الحقبة، إلا أنهن يمثلن جزءاً من شريحة من الناس من رجال ونساء في مجتمع أيام زمان. والمكان وإن تداخل مع أمكنة أخرى قريبة أو بعيدة، تبقى المدرسة المكان الأبرز في ذاكرة عمان التي كانت "جديدة" بطرقاتها، ودورها ومظاهرها المدينية، وتبقى عمان ذلك البيت الدافئ لذلك الجيل. الكتاب، ذاكرة ذاتية وجمعية لجيل ومكان كانا شابين، وأصبحا عتيقين في عمان الجديدة، اليوم. ذاكرة يسترجعها جيل تأثر بمن صنع الأحداث، وأثّر فيها وكان رائداً وشاهداً على التغيير والمسيرة.

[من مقدّمة المؤلّفة]

مجلـة
شــؤون الأوســط

العدد ١٢٦؛ صيف ٢٠٠٧



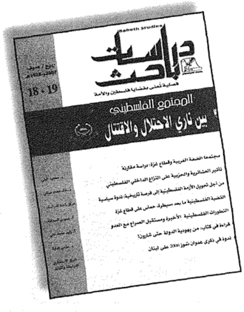
يتضمن العدد ١٢٦ من فصلية «**شؤون الأوسط**» مواد متنوعة، تضيء جوانب مختلفة من المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط المضطربة.

في العدد الصادر في صيف العام ٢٠٠٧، هنالك عدد من الدراسات والمقالات؛ «فلسطين واستكمال المؤامرة»، و«نحو تحالف عربي- إيراني»، و«الانتخابات النيابية في سوريا»، و«الجولان المحتل في الإعلام الإسرائيلي». وندوة حول «فرنسا في ظل رئاسة ساركوزي»، كما تضمن العدد تقارير ووثائق حول «تركيا والأكراد: من ديار بكر إلى كركوك».

أما ملف العدد فكان حول «مستقبل العراق». ■

من اصدارات المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
دراســـات بـاحـث

العدد ١٨ ـ ١٩؛ ربيع ـ صيف ٢٠٠٧



صدر العدد المزدوج ١٨، ١٩ من مجلة «دراسات باحث»، متضمنا عددا من الدراسات والأبحاث التي تمحورت جميعا حول القضية الفلسطينية.

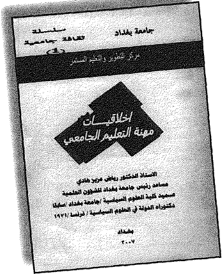
وقد كان للصراع الفلسطيني الفلسطيني الذي بلغ ذروته المأسوية في أواسط شهر حزيران/يونيو من العام الماضي بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، النصيب الأكبر من هذه الأبحاث والدراسات، فضلا عن ندوة سياسية حول الحدث المشار إليه عقدت تحت عنوان: «من أجل تحويل الأزمة الفلسطينية إلى فرصة تاريخية».

كما تضمن العدد دراسة حول «تأثير العشائرية والحزبية على النزاع الداخلي الفلسطيني»، وقراءة في كتاب الدكتور عزمي بشارة «من يهودية الدولة حتى شارون». ■

[بتصرف طفيف]

أخلاقيـّـات مهنـــة التعليـــم الجــامعي

أ. د. ريــاض عـــزيز هـــادي



هذه الدراسة محاولة تستند بالأساس إلى تجربتي الشخصية كأستاذ في جامعة بغداد منذ أوائل عام ١٩٧٢، وإلى ما استطعت الاطلاع عليه من مصادر وكتابات ودراسات تخص أخلاقيات مهنة التعليم، آملًا أن تكون ذات فائدة علمية وعملية لمن يطلع عليها. . . . ■

أ. د. رياض عزيز هادي
بغداد / ٢٠٠٧

التخطيط التربوي وتنمية الموارد البشرية

د. غـــالب الفريجـــات



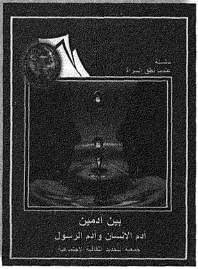
تعتبر التنمية البشرية أهم عنصر في تحقيق التنمية الشاملة، ولا بد من استخدام بوابة التربية، حتى يتم إعداد التنمية البشرية، لأن التنمية البشرية هي التي ستقوم بتحقيق التنمية الشاملة. وإذا لم يتم توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة، لا يمكن تحقيق أي إنجاز اقتصادي أو حراك اجتماعي أو تطور تربوي، إلى جانب كل ذلك تنمية سياسية قادرة على توجيه مشاركة الانسان في جميع أنماط الحياة مشاركة فاعلة. ■

من مقدّمة المؤلّف [بتصرف طفيف]

من إصـــدارات جمعيــة التجـديــد الثقـافيــة الاجتماعية

بين آدمين
آدم الإنسان وآدم الرسول

توصَلتْ العلومُ الحديثة آثاريًا وتحليليًا إلى أنّ (الإنسان) العاقل بزغ قبل قُرابة ٥٠ ألف سنة. لكنّ التراث التقليدي المتأثر بالتوراة يُكرِّر أنّ خلق (الإنسان) استهلّ منذ ستّة آلاف عام! فلماذا هذا التباينُ؟ وهل هما (آدمان) أم (آدم) واحد؟ من هو (آدم الإنسان) الأوّل الذي عصى؟ ومن هو (آدم الرسول) الذي لا يعصِي؟ كم الزمن الذي يفصل بينهما؟ ■





من إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

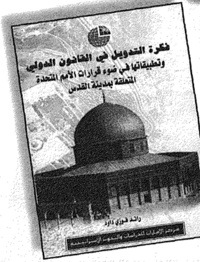
أ. رائـــد فـوزي داود

فكرة التدويل في القانون الدوليّ

يتضمن هذا الكتاب محورين رئيسيين: يتناول المحور الأول فكرة التدويل في القانون الدولي، عبر استقراء الخلفية التاريخية لظهور فكرة التدويل وتتبع الأطـوار والمراحل التي مرت بها خلال القرنيــن الماضيين.

ويدرس المحور الثاني قضيــة القـدس في إطـار الأمـم المتحدة - بأجهزتها الرئيسية وقرارتها - منذ عام ١٩٤٧؛ فيتناول الوضع القانوني لمدينة القدس في ضوء قرارات الأمم المتحدة، ويتطرق إلى ما طرأ على موقفها من تغير وأثره على مركز القدس القانوني. ■

من مقدّمة المؤلف [بتصرف طفيف]



من مكتبة المنتدى

إصداران
للدكتور محمّد حسن البرغثي

١ الثقافة العربيّة والعولمة




الثقافة العربيّة والعولمة
دراسة سوسيولوجيّة لآراء المثقفين العرب

من خلال إدراكنا للأهميّة القصوى لظاهرة « العولمة » وتأثيراتها السريعة المتلاحقة على الثقافة العربيّة ، عبر وسائطها وأدواتها القادرة على الاختراق والوصول إلى منظومات القيم والتفكير لدى الإنسان العربي ، تأتي هذه الدراسة كمحاولة للخروج برؤية عربيّة لظاهرة العولمة بشكل عام ، وتأثير العولمة على الثقافة العربيّة بشكل خاص ، ويصبّ هذا الجهد في اتجاه تكوين مدرسة عربيّة في علم الاجتماع لمعالجة مختلف الإشكاليات التي تواجه هذا العلم ، وذلك من خلال الخروج عن السياق المألوف في دراسة القضايا الجوهريّة ، فما هو معتاد انتظار الآخر وترقّبه حتى يبحث ويحلّل ويقدّم رؤاه ، وعندئذ يقتصر دور الباحث العربي على الترجمة ومعالجة موضوع البحث من منظور الآخر ، وفي هذه الدراسة يتم البحث من خلال رؤية المثقف العربي في المقام الأول ، ويأتي ذلك في إطار الدعوة لتفعيل دوره ونقله من هامش المجتمع إلى قلبه ، وهو دور جديد له ، فمن مراقب لما يحدث ، محتفظ بمسافة كافية تضمن له الأمان من خلال انتقائية محسوبة لموضوعات محدّدة ، إلى صاحب رأي في مجمل القضايا المجتمعيّة والسياسيّة .

٢ قياس اتّجاهات الرأي العامّ الليبيّ نحو مسألة الوحدة العربيّة

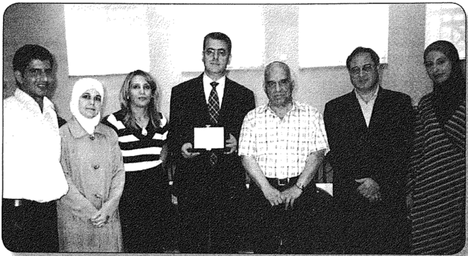



قياس اتّجاهات الرأي العامّ الليبيّ
نحو مسألة الوحدة العربيّة

لقد طرحت ليبيا العديد من المشاريع الوحدويّة ، ووقّعت الكثير من الوثائق الوحدويّة ، وقامت بإزالة بوابات الحدود مع الأقطار العربيّة المجاورة ، ومنذ ربع قرن وهي تضع مسألة الوحدة في طليعة أهدافها . لكنّ هذه المشاريع لم يكتب لها النجاح ، ومن ثمّ لا بدّ من البحث عن العلّة ، « ولكن ليس لدى النخبة المثقفة التي احتكرت التنظير في مسألة الوحدة زمنًا طويلا ، وليس لدى السياسيين الذين احتكروا ممارسة العمل الوحدويّ » ؛ لذا لا بدّ من الاتجاه إلى الناس لاستطلاع آرائهم في القضايا التي تتعلق بمصيرهم ، حيث هم أقدر على فهمها وتحليلها ، ويكون ذلك عن طريق هذا النوع من الدراسات الميدانيّة للواقع الاجتماعي والسياسيّ ، والتي من خلالها يمكن الوصول إلى سبر لأغوار تفكير المواطن من أجل معرفة : ماذا يريد وماذا لا يريد ؟ كيف ينظر إلى هذه القضيّة المصيريّة ؟ هل الوحدة ضرورة ؟ هل هي تعبير عن احتياج ؟ ما هي مزاياها ، سلبيّاتها ، أسباب تعثّرها ، شكلها ، وكيفيّة تحقيقها ؟

حفل وداع

السيّد أحمد الخطيب والأستاذ سمير أبو عجوة



ودّعت أسرةُ الأمانة العامّة للمنتدى اثنيْن من العاملين فيها، هما: السيّد أحمد عبد القادر الخطيب، الذي عمل مديرًا للشؤون المالية والإدارية (١١/٤/١٩٩٤- ٢٥/٨/٢٠٠٧)؛ والأستاذ سمير رمضان أبو عجوة، الذي عمل مساعدًا لمدير إدارة الدراسات والبرامج/مديرَ تحرير مجلّة المنتدى (١/١/٢٠٠٣ -٣٠/٩/٢٠٠٧). وقدّمت أسرةُ الأمانة العامة لكلّ منهما درعًا خاصًّا بهذه المناسبة؛ متمنّيةً لهما دوام التّوفيق والنّجاح.

شكر وعرفان

تسلمت لجنة إدارة المنتدى تبرعا سخيا من بنك الاتحاد للادخار والاستثمار قيمته ١٠ آلاف دينار أردني.

إن هذه الخطوة، التي لقيت من جانب المنتدى كل شكر وتقدير، تضع هذه المؤسسة المالية العريقة في المكانة التي تستحقها، بوصفها راعيا للفكر والثقافة، إلى جانب كونها مؤسسة مالية تسهم في تطوير اقتصاد البلاد وتنمية المجتمع.

أخبـــار

الاخـوة والأخـوات الأعضـاء

تحية المودّة والتقدير، وبعد،

فيسرّنا إعلامُكـم أنّنا قمنا بتحديث **الموقع الإلكترونيّ** ***www.atf.org.jo*** لمنتـدى الفكـر العربيّ وتطويره. وها هو بصيغة جديدة أكثر تفاعليّة وديناميّة.

ونودّ في هذه المناسبة أنْ ندعوكم إلى تزويد موقعنا الجديد بتعليقاتكم واقتراحاتكم ومساهماتكم القيّمة؛ بحيث يكون راصدًا أمينًا لما يستجدّ من تطوّرات في ساحة الفكر العربيّ.

مع أطيب الأماني،،،

أ.د. هُمام غَصيب

الإيرياني أمينًا عامًّا وشعبان أمينًا عامًّا مساعدًا للرابطة العربية للديمقراطية

انعقد في صنعاء، العاصمة اليمنية، الاجتماع الثاني لمؤسسي الرابطة العربية للديمقراطية، جرى فيه إقرار النظام الأساسي، وانتخاب د. عبد الكريم الإيرياني أمينًا عامًّا للرابطة، ود. عبد الحسين شعبان أمينًا عامًّا مساعدًا؛ إضافةً إلى انتخاب مجلس إدارة للرابطة.

الأنباري في القاهرة

مثل عضو المنتدى، أ. حسن الأنباري (رئيس الشبكة الوطنية الأردنية لحوار الحضارات)، المعهد الدبلوماسي الأردني في الاجتماع السنوي لرؤساء شبكة مؤسسة أنا ليند للحوار بين الثقافات، الذي عقد في القاهرة بين ٢٦ و ٢٨ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٧.

ناقش الاجتماع الاستراتيجية الجديدة، وأدوات تنفيذ البرامج وتنسيق أنشطة الشبكات الأوروبية المتوسطية في العام ٢٠٠٨.

بريد المجلــة

بمناسبة السـنة الفضيـة للمنتـدى

بسم الله الرحمن الرحيم

Islamic Educational, Scientific and Cultural Organization
ISESCO
Director General

المدير العام

Organisation Islamique pour l'Education, les Sciences et la Culture
ISESCO
Directeur général

الرقم : مدع/9/ No 2744

الرباط في : 21 شعبان 1428
4 - سبتمبر 2007

صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال،
رئيس منتدى الفكر العربي،
سفير الإيسيسكو للحوار بين الثقافات والحضارات،
عمّان ـ المملكة الأردنية الهاشمية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

فيشرفني ويسعدني، بمناسبة حلول الذكرى الفضية لتأسيس منتدى الفكر العربـي، أن أبعث إلى سموكم الكريم بأجمل التهاني والتبريكات، داعياً الله تعالى أن يزيد فـي تـوفيقكم ويكتب لكم نجاحاً مطرداً على طريق العمل العربي الإسلامي الفكري والثقافي والحضاري، لتحقيق الأهداف السامية النبيلة التي تخدم الإنسانية جمعاء.

إن رعايتكم ورئاستكم لمنتدى الفكر العربي، جعلتا منه منبراً متميزاً ذا صبغة إنسانية للحوار بين الحضارات والثقافات، وُفقتم في توجيهه الوجهة الصحيحة، فكان بحق منتـدى للفكر وللثقافة وللعلم وللحوار الحضاري الهادف الفاعل الباني والمؤثر.

وإنني بهذه المناسبة، أسأل الله تعالى أن يكلل مساعيكم وجهودكم بالتوفيق الدائم، وأن يحفظكم لنا أخاً كريماً نعتزُّ به، وصديقاً وفياً نسعد بصداقته، وشريكاً دائماً في العمل الفكري والثقافي والعلمي والحضاري الكبير الذي ننهض به، بعون من الله تعالى.

وتفضلوا، سموّ الأمير، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام، وخالص المودة.

د. عبد العزيز بن عثمان التويجري
المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة

ع.ح/ي

شارع الجيش الملكي ـ حي الرياض ـ الرباط ـ المملكة المغربية ـ ص. ب. 2275 ـ ر. ب. 10104 Avenue des F. A. R. - Hay Ryad - Rabat - Royaume du Maroc - B. P. 2275 - C. P. 10104
الهاتف : 53 / 37.56.60.52 (0) 212+ - Tél. : فاكس : 13 / Fax : +212 (0) 37.56.60.12
البريد الإلكتروني : isesco@isesco.org.ma webmaster : - الموقع : Website : www.isesco.org.ma

عــزاء

تتقـدم أسرة منتدى الفكر العربيّ

من

دوْلة الأُستاذ الدكتور عبد العزيز حجازي

رئيس وزراء مصر الأسبق؛ عضو المنتدى

بأصـدق مشـاعر العــزاء بـوفـاة المـرحـومـة

زوجتـه

سائلة الله العلي القدير أن يتغمدها بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته

وإنا لله وإنا إليه راجعون

كتّاب هذا العدد

ألفبائيًّا

د. حميد الجميلي
عضو المنتدى؛ أستاذ الاقتصاد والعلاقات الاقتصاديّة الدوليّة
أكاديميّة الدراسات العليا – طرابلس؛ ليبيا
فاكس: ٣٣٣٧٧٨٧ (٢١-٢١٨+)
hameed_aljumaili@yahoo.com

د. الطاهر لبيب
مفكّر من تونس، ومدير عام المنظّمة العربيّة للتّرجمة/بيروت
هاتف: ٧٥٣٠٣١ (١ ٩٦١+)

أ. د. علي محافظة
عضو المنتدى؛ أستاذ التّاريخ/الجامعة الأردنيّة
خلوي: ٧٤٨٣٦٢٦ (٧٧ ٩٦٢+)

أ. كمال القيسي
عضو المنتدى؛ مستشار وخبير في الطاقة والنفط – عمّان
خلوي: ٦٤٤٦٠٨٥ (٧٩ ٩٦٢+)
k_kaisi@wanadoo.jo

أ. محمد المشايخ
كاتب أردني؛ مدير مكتب جائزة عبد العزيز البابطين للإبداع الشعري في عمّان
خلوي: ٥٧٩٨٨٣٤ (٧٩ ٩٦٢+)
mohammadalamchaykh@yahoo.com

أ. يوسف عبد الله محمود
كاتب صحافي في جريدة **الرأي** – عمّان
هاتف: ٥١٥٥٠٥٠ (٦ ٩٦٢+)

منتدى الفكر العربيّ

حَصاد العام ٢٠٠٧

الندوات والمؤتمرات

النّدوة الفكريّة السنويّة

«دولة السّلطة وسُلطة الدّولة»

الدّوحة؛ ٢٤- ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

مؤتمر «المرأة العربيّة: آفاق المستقبَل»

عمّان؛ ٥- ٦ تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٧

اجتماعات لجنة الإدارة

رقم (٢٠٠٧/١)؛ يوم الثّلاثاء الموافق ٢٠٠٧/١/٢٣

رقم (٢٠٠٧/٢)؛ يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٥/١٣

رقم (٢٠٠٧/٣)؛ يوم السّبت الموافق ٢٠٠٧/٩/٨

رقم (٢٠٠٧/٤)؛ يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/١٢/١٦

اجتماعات مجلس الأمناء

الاجتماع الثّلاثون	يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/١/٢٥
الاجتماع الحادي والثّلاثون	يوم السبت الموافق ٢٠٠٧/٩/٨

استقبلنا هذا العام

صلاح حُزيّن/ مساعد مدير إدارة الدّراسات والبرامج (٢٠٠٧/١/١)

ودّعنا

ناصر جمال عبد القادر/المخرج الفنّيّ للمطبوعات (٢٠٠٧/٧/٣١)

أحمد عبد القادر الخطيب/مدير الشّؤون الماليّة والإداريّة (٢٠٠٧/٨/٢٥)

سمير رمضان أبو عجوة/مساعد مدير إدارة الدّراسات والبرامج؛ مدير تحرير مجلّة المنتدى (٢٠٠٧/٩/٣٠)

صلاح حُزيّن/مساعد مدير إدارة الدّراسات والبرامج (٢٠٠٧/١٢/٣١)

سلسلة اللّقاءات الشّهريّة

رقم اللقاء	تاريخ اللقاء	الموضوع	اسم المحاضر
اللقاء الأول	٢٠٠٧/٢/١٤	«الطريق إلى عروبة ديمقراطيّة إنسانيّة»	**د. عزمي بشارة**/مفكر عربيّ
اللقاء الثاني	٢٠٠٧/٣/٢٨	To be an effective advocate for peace, media distortions must be addressed	**السيّد كورنيليس هولسمان**/مدير مركز تقارب الثّقافات والتّرجمة في القاهرة ورئيس تحرير «تقارير العرب والغرب»
اللقاء الثالث	٢٠٠٧/٦/٦	بمناسبة الذكرى الأربعين لحرب حزيران/يونيو ١٩٦٧: «قراءة التجربة ورؤى المستقبل»	**أ. عدنان أبو عودة**/كاتب ومحلل سياسيّ؛ عضو المنتدى
اللقاء الرابع	٢٠٠٧/٨/٢٩	لقاء مفتوح مع سعادة سفير باكستان في الأردنّ	**أ. محمد أختر طفيل**/سفير باكستان في الأردنّ
اللقاء الخامس	٢٠٠٧/١٠/٣١	«التضامن العربيّ والمستقبل»	**أ. د. علي محافظة**/أستاذ التّاريخ في الجامعة الأردنيّة؛ عضو المنتدى
اللقاء السادس	٢٠٠٧/١١/٢١	The South African Democratic Transition: Lessons for conflict Resolution and Peace Building in the Middle East	**Dr. Jairam Reddy**/Director, United Nations University, International leadership institute
اللقاء السابع	٢٠٠٧/١١/٢٨	«دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربيّ» (+ حفل توقيع كتاب المحاضر بالعنوان نفسه)	**أ. د. أحمد سعيد نوفل**/أستاذ العلوم السّياسيّة/جامعة اليرموك؛ عضو المنتدى
اللقاء الثامن	٢٠٠٧/١٢/٥	«الإسلام والديمقراطية في الرأي العام العربيّ»	**د. فارس بريزات**/باحث في مركز الدّراسات الاستراتيجيّة ومنسّق وحدة استطلاعات الرأي العام/الجامعة الأردنيّة

اللقاءات الشّبابيّة

٢٠٠٧/١/٩ اللقاء الشّبابيّ الأوّل للمنتدى يستضيف هيئة تحرير مجلّة **«أقلام جديدة»: مناقشة أساليب رعاية الإبداع الشّبابيّ وإطلاق الطّاقات الموهوبة**

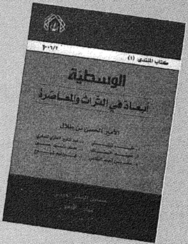
مناظرات شبابيّة

٢٠٠٧/١٢/١٢ **«الاختلاط بين الجنسين يطوّر شخصيّة الفرد إيجابيًا»**

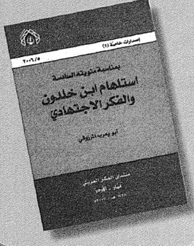
مدرّج الحسن بن طلال/الجامعة الأردنيّة

المطبوعات

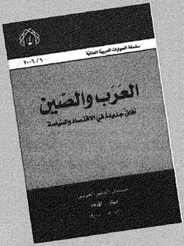
سلسلة كتاب المنتدى



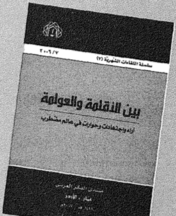
سلسلة إصدارات خاصّة



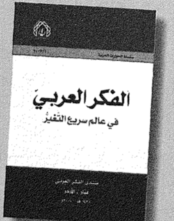
سلسلة الحوارات العربيّة العالميّة

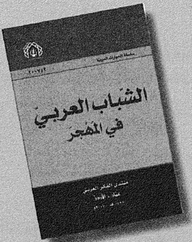


سلسلة اللّقاءات الشّهريّة (٣)



سلسلة الحوارات العربيّة





المنتـــــــدى

محتويات المجلد الثاني والعشرين ٢٠٠٧

كلمة أُولى: أ. د. هُمام غَصيب/رئيس التحرير

افتتاحيـــّـــات: الحســـــن بن طـلال

ملفّـــات خاصّـــة

تقارير

العدد (٢٣٢+٢٣٣)

العدد (٢٣٤+٢٣٥)

العدد (٢٣٦+٢٣٧)

مراسلات

العدد (٢٣٢+٢٣٣)

مراجعة كتاب

حوارات

دراسة العدد

مقالات

اللقــاءات الشــهرية

جــولة العــدد

مع أعضاء المنتدى

من مكتبة المنتدى

كلمة أخيرة

بعد عام من الصدور المنتظم

«المنتدى» تستفتي قراءها في وسائل تلبية توقعاتهم

مع العدد القادم تكمل نشرة «المنتدى» عاماً كاملاً من الصدور المنتظم في بداية كل شهر. وبهذه المناسبة يرغب التحرير في الإستماع إلى ملاحظات وتوجيهات واقتراحات اعضاء منتدى الفكر العربي واصدقائه الذين يتلقون اعداد هذه النشرة كل شهر، حتى يمكن ادخال التحسينات والتعديلات التي تجعل النشرة اكثر تلبية لتوقعاتهم.

لقد ولدت فكرة هذه النشرة في شهر ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ على اساس ان تطبع على الآلة الكاتبة بحجم يتراوح بين اربع إلى عشر صفحات. لكن، سرعان ما غيّر الأمين العام للمنتدى رأيه وطلب ان تتم الطباعة في مطبعة عادية حديثة شأن المجلات والصحف، وان لا يقل حجمها عن ملزمة كاملة اي ١٦ صفحة.

وفي خلال أيام معدودة تحولت الفكرة إلى حقيقة، وبدلاً من اصدار عدد تجريبي أو عدة اعداد تجريبية فقد صدر العدد الأول من «المنتدى» على عجل واستقبل استقبالا حسناً.

لكن الضغط بدأ مجدداً باتجاه زيادة عدد الصفحات، وتوسيع المحتويات لتغطية جوانب اكثر من اهتمامات المنتدى، التي كان قد حددها سمو رئيس المنتدى في افتتاحية العدد الأول وهي:

* الإنماء في مواجهة التخلف.
* الوحدة في مواجهة التجزاة.
* الديمقراطية في مواجهة الاستبداد.
* العدالة في مواجهة الاستغلال.
* الاستقلال القومي في مواجهة الهيمنة الاجنبية.
* الاصالة العربية في مواجهة التشوه الثقافي الوافد.
* التجدد الحضاري في مواجهة التجمد التراثي.

وبالفعل اصبحت نشرة «المنتدى» تصدر باربع وعشرين صفحة اعتباراً من العدد السابع، اي بعد اكمال نصف سنة على بدء الصدور. ومن يدري فقد يقفز عدد الصفحات مرات أخرى حتى تتحول «المنتدى» الى مجلة أو دورية كاملة.

إن النمو من حيث الحجم مهم لأنه يوفر امكانية الحركة وتقديم مادة اكثر تنوعاً وشمولا، لكن النمو من حيث النوع يظل هو الاهم في نظرنا، وهو ما نريد ان نركز عليه في المرحلة القادمة. من هنا تأتي حاجتنا لتوجيهات وآراء اعضاء المنتدى واصدقائه من مشتركي هذه النشرة.

لا نريد أن نحصر الردود ضمن نطاق محدد، فنحن نرحب بالرسائل المطولة والمختصرة، سواء تناولت جانباً واحداً من جوانب النشرة ومحتوياتها ام عدة جوانب، ولكننا مع ذلك، وتسهيلاً للرد، فقد أعددنا - استمارة استعلام - تشتمل على أسئلة محددة وهي مرفقة مع هذا العدد، ولنا كل الثقة بان كل الذين يهتمون بهذه النشرة ويقرأونها سيتجاوبون معنا، ويعيدون الينا النموذج مع الإجابات المطلوبة.

وتدور الأسئلة حول الحجم المفضل للنشرة، والمواد التي يستحسن التوسع فيها أو إنقاصها أو ابقاؤها على حالها، وكذلك عن الأبواب الجديدة المقترحة، واجمالا ما يعجبكم ومالا يعجبكم في نشرة «المنتدى» هذه.

ان الهدف هو التحسين والنمو، وكل مساعدة في هذا المجال تلقى التقدير.
وإلى اللقاء.

المحرر

-٣-

* أنظر (ص٤) من هذا العدد.

استشراف المستقبل العربي

ثلاثة سيناريوهات حتى عام ٢٠١٥

بقلم: الدكتور جمال الشاعر

يعقد مركز دراسات الوحدة العربية ندوتين كل عام. وسيكون عنوان الندوة في ربيع عام ١٩٨٧: استشراف المستقبل العربي. ولقد بدأ التحضير لهذه الندوة منذ ثلاث سنوات تقريبا، وعلى احدث الوسائل العلمية في التحليل والاحصاء والاستبيان وغير ذلك من الوسائل.

ولكن المركز يسعى الى وضع جدول اولويات هذه الندوة، بالتعاون مع اكبر عدد ممكن من المفكرين والمثقفين والسياسيين من مختلف جوانب الحياة العربية. ومن اجل ذلك يعقد جلسات لأفراد أو جماعات تطرح فيها كل التساؤلات والآراء. وتسجل بدقة، ثم تخضع للتحليل والاستنتاج من اجل الوصول الى احسن الاشكال الممكنة.

فاتيح لي ان اشارك مع مجموعة من الأخوة في مناقشة ورقة عمل وضعت امامنا، طرحت ثلاث سيناريوهات محتملة خلال الثلاثة عقود القادمة في الوطن العربي:

الأول: يعتبر ان المسيرة الحالية لأقطار الوطن العربي ستظل كما هي، من حيث سيادة منطق التجزئة وتبعاته وأسبابه في العلاقة مع العالم الخارجي، ومع الشعوب، ومع التنمية.

والثاني: ظهور اشكال للتعاون والتكامل بين أقطار الوطن العربي قادرة على التنسيق الجماعي الذي يفرض سيادته على سيادة القطر، أو أشكال من السيادة الاقليمية بين تجمعات منفصلة عن بعضها البعض.

والثالث: يفترض قيام وحدة عربية بين جميع الأقطار، أو بين الرئيسية منها، بكل ما بذلك من تبعات في مجالات الموارد والأمن القومي والأطر المؤسسة، وكافة العلائق مع العالم الخارجي.

وللوصول الى اي من هذه السيناريوهات الثلاث، يرى الدارسون لموضوع هذه الندوة طرح بعض الاسئلة:

١ . ما هي أكثر العوامل تحديدا لاستمرار أو عدم استمرار الظروف الحالية؟ وفي أية ظروف دولية يمكن أن تنتهي؟ وما هي التطورات الداخلية في كل قطر التي يمكن أن تؤدي الى ذلك.

٢ . ما هي التجمعات الاقليمية العربية التي يمكن ان تحدث في ضوء أشكال التعاون والتكامل العربي. وما هي اهم المجالات التي لا بد وان يتمايز فيها العرب ومشروعهم القومي حضاريا في وسط هذا العالم.

٣ . ما هي طبيعة التحالفات السياسية أو العسكرية اقليمياً وعالمياً التي لا بد أن ترتبط بها الأقطار الرئيسية، أو التجمعات الاقليمية العربية، وما هو الثمن العائد لهذه السيناريوهات على الصعيد الاجتماعي.

وبعد شرح رئيس الجلسة مندوباً عن مركز دراسات الوحدة العربية المطلوب من جلستنا، استمعنا الى مختلف الآراء، وادلينا برأينا ايضا.

فكان هناك من يقول بأن العامل الدولي كالاتحاد السوفيتي من جهة والولايات المتحدة وحليفها اسرائيل من جهة ثانية، والدول الأوروبية الغربية من جهة ثالثة، سيكون له الأثر الأكبر على تحديد مسار مستقبل الوطن العربي. وكان هناك من يطرح رأياً معاكساً تماماً كالقول بأن ضخامة العوامل الدولية بما في ذلك اسرائيل تنبع بالدرجة الأولى من ضعف المشروع القومي.

وفي مناقشة ما يمكن ان يفعله المثقفون والسياسيون العرب، رأى احدهم ان الثلاثين عاماً القادمة، يمكن ان تنقسم الى مرحلتين: النصف الأول منها يشكل مرحلة استمرار عملية الانهيار الذي يشهده الوطن العربي على كل الأصعدة. مع افلاس أنظمة الحكم، ونهايات الثروة البترولية، والانفجار السكاني، وتفاقم ظاهرة الجوع التي ستشكل الأساس في الأزمات المقبلة. ولذلك لا يمكن ان يفعل احد شيئا مؤثراً، قبل وصول الوطن العربي الى نهاية الانهيار الكامل.

لكنني رأيت مع آخرين بأن مثل هذه النظرة يبشر بها العديد من المثقفين العرب للتدليل على شدة الذكاء والمعرفة، ولكنها في حقيقتها محاولة للهروب من اية مسؤولية تجاه الذي يحدث على الساحات الوطنية والقومية، والاكتفاء بالتنظير والادانة والتركيز على الهموم الشخصية.

ولعل الأقرب الى الحقيقة هو ان افلاس أنظمة الحكم العربية، وخاصة التي تطرح شعارات الثورة، يفتح المجال ولو قليلا الى العمل الشعبي الذي يحافظ على التماسك ويمنع التفتت، ويبني جسوراً جديدة من العلاقات الشعبية القومية.

-١٧-

بريد الأعضاء والأصدقاء

تلقي الدكتور سعد الدين ابراهيم، الأمين العام لمنتدى الفكر العربي فيضاً من رسائل الاعضاء والأصدقاء فيما يلي مقتطفات من بعضها :

● اشكركم جزيل الشكر على تفضلكم بارسال نتائج أعمال الندوة التي نظمها منتدى الفكر العربي، حول التعاون العربي في مجال العمالة واستخدامها في حقبة التراجع النفطي، والتي تميزت بالمستوى الرفيع للمحاضرين، وبالقيمة العلمية لمحتوى التدخلات.

واني إذ اشكر لكم هذه المبادرة التي تزيد في اشعاع منتدى الفكر العربي وفي تأثيره الأدبي،

أتمنى لكم مزيد التوفيق والنجاح، وأرجو بالمناسبة ان تتفضلوا بتمكيني من الدراسات التالية :

١ ـ تجربة مجلس التعاون الخليجي.

٢ ـ التكنولوجيا المتقدمة وفرص العرب للدخول في مضمارها.

مع كامل الشكر والتقدير

محمد الناصر

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ـ تونس

● تلقيت بيد الشكر والتقدير نبذة وافية عن رسالة منتدى الفكر العربي ومهامه الكبيرة التي تهدف إلى رفع مستوى التعاون العربي في مجال الإيدي العاملة والعمالة واستخدامها في الوطن العربي، وعن ندرة التعاون العربي التي عقدت في عمان في مطلع هذا العام.

وقد أفدنا كثيراً مما جاء فيها، وتمنينا لكم ولسائر العلماء العاملين في هذا المجال النجاح والتوفيق في خدمة وطننا العربي والإسلامي وفي مسيرة أمتنا نحو التقدم والإزدهار.

نشكركم جزيل الشكر، ونرجو لمنتدى الفكر العربي كل نجاح، كما نرجو لسيادتكم الصحة والسعادة والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدكتور محمد محمد الخطيب

وزير الأوقاف ـ سورية

أخبار المنتدى ونشاطاته

● **اجتماع لجنة الإدارة:**

اجتمعت لجنة ادارة منتدى الفكر العربي في مقر الأمانة العامة للمنتدى، حيث تم استعراض محضر الاجتماع الثالث للهيئة العامة للمنتدى الذي كان قد عقد في عمان بتاريخ ٢١و ٢٢ / ٤ / ١٩٨٦، وقد تم اتخاذ القرارات والتوصيات التالية :

- زيادة عدد الأعضاء العاملين إلى ٥٠ عضواً جديداً حتى نهاية عام ١٩٨٦ مع مراعاة ضم عدد مناسب من السيدات العربيات.
- التوصية بانشاء فروع للمنتدى في كل من القاهرة والكويت وتونس.
- الموافقة على ضم الدكتور اسامة الانصاري إلى لجنة تنمية وتخطيط الموارد.
- عقد مجلس أمناء المنتدى في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٨٧ بحيث يتوافق مع احدى ندوات المنتدى.
- الموافقة على برنامج نشاطات المنتدى خلال الفترة من آب / اغسطس ١٩٨٦ إلى حزيران / ١٩٨٧.

وقد روعي في البرنامج التوفيق بين موضوعات جديدة للحوار أو متابعة موضوعات حوارات سابقة، مع اللجوء إلى صيغة مرنة يمكن من خلالها عقد ندوات ـ حوارات مكبرة من ناحية (٣٠ ـ ٥٠ مشاركاً)، وورش عمل مصغرة من ناحية ثانية (١٠ ـ ١٥ مشاركاً)، وفي الأخيرة تتم متابعة بعض الجهود السابقة أو بدء جهود جديدة بشكل اكثر عمقاً.

● **التحضير لمؤتمر وزراء الزراعة والمال العرب**

تمهيداً لاجتماع وزراء الزراعة والمال العرب المقرر عقده في عمان في شهر أيلول / سبتمبر القادم، تحت مظلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية، تجاوباً مع ندوة الأمن الغذائي العربي التي عقدها منتدى الفكر العربي في أوائل هذا العام فقد عقد في مقر الجامعة العربية في تونس بتاريخ ١٢ / ٧ / ١٩٨٦ اجتماع للخبراء ترأسه السيد عبداللطيف الحمد رئيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وحضره الدكتور عبدالحسن زلزلة الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي. وحضر الاجتماع ممثلون عن ١٤ مؤسسة عربية متخصصة.

وقد شارك في الاجتماع الدكتور فهد الفانك كبير الباحثين في منتدى الفكر العربي، وستقدم (المنتدى) في عددها القادم مقتطفات من تقريره عن اهم الأفكار التي تم طرحها في اجتماع الخبراء.

ـ ٢٣ ـ

جدول النشاط والارتباطات في المنتدى
آب/أغسطس ١٩٨٦ـ حزيران/يونيو ١٩٨٧

الموضوع	التاريخ	المكان	عدد المشاركين	طبيعة النشاط
الوضع الراهن في دراسات الشرق الاوسط *	١ـ٣/٨/٨٦	كالجاري	٥٠	مؤتمر دولي
الاسلام وحقوق الانسان *	١٤ـ١٦/٨/٨٧	نيويورك	١٥	ورشة عمل دولية
المنتدى الافريقي العربي *	٢٥ـ٢٨/٨/٨٦	اصيلة	٥٠	حوار دولي
استشراف المستقبل العربي *	٢٩ـ٣١/٨/٨٦	القاهرة	١٠	ورشة عمل عربية
مشروعات اساسية للامن الغذائي العربي	١ـ٣/٩/٨٦	عمان	١٠	ورشة عمل عربية
الحوار العربي الشرق آسيوي	١١ـ١٣/٩/٨٦	عمان	٤٠	حوار دولي
البنوك الاسلامية *	٢٥ـ٢٦/٩/٨٦	واشنطن	٥٠	حوار دولي
الحوار الاسلامي المسيحي *	٢٨/٩ـ١/١٠/٨٦	شامبيزي جنيف	٣٠	حوار دولي
الحوار العربي ـ التركي	٣ـ٥/١٠/٨٦	استانبول	٣٠	حوار دولي
الحوار العربي ـ الصيني	١٨ـ١٩/١٠/٨٦	عمان	٣٠	حوار دولي
باب المندب والامن القومي العربي *	٢١ـ٢٣/١٠/٨٦	عمان	٣٠	حوار عربي
صناعة السلاح العربية	٢٥ـ٢٧/١٠/٨٦	القاهرة	١٥	ورشة عمل عربية
ثلاثون عاما على السويس *	٢٩ـ٣١/١٠/٨٦	القاهرة	٥٠	حوار دولي
الوسائل السلمية في ادارة الصراع السياسي	١٥ـ١٨/١١/٨٦	عمان	٣٠	حوار دولي
حوار الاديان	٢٨ـ٢٩/١١/٨٦	وندسور	٣٠	حوار دولي
الجامعة المفتوحة والتعليم والتعلم عن بعد	٦ـ٨/١٢/٨٦	عمان	٤٠	حوار عربي
الاحياء الاسلامي والعنف *	١٦ـ١٧/١٢/٨٦	زيورخ	ـ	محاضرة
التكنولوجيا البيولوجية وانتاج الغذاء	٢٠ـ٢٢/١٢/٨٦	عمان /الكويت	١٥	ورشة عمل عربية
المديونية للخارج والارصدة العربية في الخارج	١٠ـ ١٢/١/٨٧	الكويت	٥٠	حوار عربي
الانتلجنسيا والمجتمع والسلطة في الوطن العربي	٢٤ـ٢٦/١/٨٧	القاهرة	٥٠	ورشة عمل
الصحوة الاسلامية والقومية العربية	٣١/١ـ٢/٢/٨٧	عمان	٥٠	ورشة عمل
العنف والسياسة في الوطن العربي	١٤ـ١٦/٢/٨٧	عمان	٣٠	حوار عربي
الشباب العربي وامراض العصر	٧ـ٩/٣/٨٧	الكويت	٥٠	حوار عربي
التعليم للقرن الحادي والعشرين في الوطن العربي	٢٨ـ٣٠/٣/٨٧	البحرين	٣٠	حوار عربي
الشرعية الدستورية والمشاركة السياسية في الوطن العربي	١٨ـ٢١/٤/٨٧	عمان	٧٠	حوار عربي
نحو اعادة البناء الوطني في لبنان	٩ـ١١/٥/٨٧	عمان ـ قبرص	٥٠	حوار عربي
الحوار العربي ـ السوفييتي	٨ـ٩/٦/٨٧	موسكو	٢٠	حوار دولي
الحوار العربي ـ الاسكندنافي	١١ـ١٣/٦/٨٧	كوبنهاجن	٢٠	حوار دولي

* المنظم جهة أخرى ، والمنتدى مدعو للمشاركة فقط .

ـ ٢٤ ـ

الشركات الخاصة و«المسؤولية الاجتماعية المشتركة»

أ. كمال القيسي*

في السنوات الأخيرة تصاعدت بعض الأصوات تطالب بضرورة اهتمام الشركات الخاصة بالجوانب الاجتماعية ذات العلاقة بأنشطتها والنتائج المترتبة على ذلك، نظرا لتقاطع المجتمع مع عمل الشركات. ويأتي هذا التقاطع من خلال احتكاك العمليات الطبيعية لأي شركة بالمجتمع، ما يحدث نتائج إيجابية أو سلبية تتغير عبر الزمن بسبب تغير المعايير الاجتماعية من جهة، والتطور العلمي من جهة أخرى. كما أن الظروف الاجتماعية بشكل عام تؤثر هي الأخرى على عمليات الشركات. إن اعتماد كل من الشركات والمجتمع على بعضهما بعضا يستوجب أن تأخذ قرارات العمل والسياسات الاجتماعية بمبدأ «القيمة المشتركة». لذا كان على الشركات الأخذ بالاعتبارات الاجتماعية وتوظيفها في إطار عملياتها المستخدمة، أي بعبارة أخرى إلتزام الشركات بمبدأ «المسؤولية الاجتماعية المشتركة». من أسباب الأخذ بذلك أن على الشركات «التزام أخلاقي» بتحقيق النجاح التجاري من خلال اعتماد وسائل تعزز من القيم الأخلاقية، وأن تحترم البيئة الطبيعية وما يراه المجتمع. فسمعتها الجيدة في التعامل تزيد من الطلب على منتجاتها، ومن ثم ترتفع قيمة أسهمها في أسواق المال. لذا فإن على الشركات أن تعمل وفق وسائل تضمن لها أداءً اقتصاديا على المدى الطويل دون الإضرار بالجانب الاجتماعي والبيئي في المدى القصير. ومن الناحية الاستراتيجية يمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية المشتركة مصدرا للتطور الاجتماعي. ولو قامت الشركات بالنظر إلى الجانب الاجتماعي بنظرتها التحليلية لأنشطتها، لوجدت أن المسؤولية الاجتماعية المشتركة ليست فقط كلفة أو قيدا أو عملا إحسانيا تقوم به، وإنما قد تكون مصدرا لفرص جديدة أو إبداع أو ميزة تنافسية.

لذا يجب تجذير مبدأ «المسؤولية الاجتماعية المشتركة» في أصول فهم قادة الشركات والمجتمع لتداخل العلاقة بين الشركات الكبرى والمجتمع و تثبيتها في استراتيجيات تلك الشركات وأنشطتها. فالشركات والأعمال الناجحة تحتاج إلى مجتمع صحي: التعليم؛ العناية الصحية؛ تكافؤ الفرص؛ الاستغلال الكفؤ للأرض والماء والطاقة والمصادر الطبيعية الأخرى؛ الحكومة الجيدة وحكم القانون؛ حقوق الملكية؛ إجراءات التقييس والسيطرة النوعية لتحقيق النوعية المعيارية للمستهلك ومنع إستغلاله. إن كلا من النقاط أعلاه منفردة أو مجتمعة قد تصبح فرصة لمبادرة في إطار تحقيق «المسؤولية الاجتماعية». فعلى سبيل المثال، إن قيام شركة نستلة بالاستثمار المباشر في البنى التحتية المحلية ونقلها للمعرفة والتكنولوجيا العالمية عبر السنين، أنتج فوائد اجتماعية كثيرة من خلال تحسين الرعاية الصحية وتعليم أفضل وتنمية اقتصادية ساعدها في ضمان الحصول على احتياجاتها الأساسية وديمومة أرباحها على المستوى العالمي. إن مزاوجة العمل والمتطلبات الاجتماعية يحتاج إلى قيادة قوية قادرة على تصحيح هيكل الشركة، معتمدة في ذلك على تدفق المعلومات والتقارير والنتائج التي تتمخض عن الحوافز. فالتركيز يجب أن ينصب على قياس التأثير الاجتماعي لأنشطة الشركة. فالاستراتيجية تدور دائما حول صناعة الخيارات لتحقيق المسؤولية الاجتماعية المشتركة. ومن البديهي أن أي شركة من الشركات غير قادرة على حل جميع المشكلات الاجتماعية وتحمل تكاليفها، لذا فإن على كل شركة أن تختار القضايا الاجتماعية التي لها علاقة بطبيعة أعمالها، وترك الأجندات الأخرى لشركات أخرى، أو للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، أو للمنظمات غير الحكومية. ومعيار الاختيار يجب أن يكون: إلى أي مدى تمثل القضية المختارة فرصة لخلق «قيمة مشتركة» يستفيد منها كل من المجتمع والشركة المعنية؟ ومن المجالات ذات العلاقة بأجندة المسؤولية الاجتماعية المشتركة: السياسات التعويضية؛ سياسات إنهاء العمل؛ إستخدام الأطفال؛ الرشوة؛ العلاقة مع الجامعات؛ سلامة المنتج؛ الحفاظ على المواد الأولية؛ إعادة التدوير؛ الممارسات الحكومية؛ الشفافية؛ التعليم والتدريب على العمل؛ سلامة ظروف العمل؛ استخدام المصادر الطبيعية؛ إدارة المصادر البشرية؛ التكنولوجيا والتطوير والشراء والتجهيز. لذا كان من الواجب أن تبذل الجهود لإيجاد قيم مشتركة تعتمدها الشركات في إجراءاتها، ذات أبعاد اجتماعية تنافسية تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن على البلدان النامية تحفيز الشركات للأخذ بذلك من خلال إيجاد القوانين والتعليمات والاجراءات التنفيذية المساعدة. في ضوء ما جاء أعلاه، فإن ماندعو إليه هو أن تنظر الحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى العلاقة بين الشركات والمجتمع في إطار «التكامل الاجتماعي المشترك»، وليس فقط في إطار «المسؤولية الاجتماعية المشتركة». ■

* مستشار وخبير في الطاقة والنفط؛ عضو المنتدى.

إعلان

أمانة عمّان الكبرى

رسالة خاصّة من عمّان

أخي المواطن؛ أختي المواطنة؛ زائري الكريم

لكل منّا رئة يتنفس من خلالها. فلا تبخل عليّ بما يساعدني على إمدادك بالهواء النقي. لا تلق بنفاياتك في شوارعي من منزلك أو عبر شباك سيارتك. سارع إلى صيانة سيارتك قبل أن تنفث دخانها في فضائي.



مفكّرة المنتدى
للنّصف الأوّل من عــام ٢٠٠٨

١-	International Conference on *"Globalisation, Economic Reforms, Aid and Democracy in the Arab World"* المؤتمر الدّوليّ حول **"العولمــة، والإصلاحات الاقتصاديّة، والمعونات، والديمقراطيّة في العالم العربيّ"**	٣-٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨	عمّان
٢-	ندوة **"مستقبل العمل الوحدويّ العربيّ"**	٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨	عمّان
٣-	**حوار عربيّ سويديّ** بالتعاون مع المعهد السويديّ/الإسكندريّة	١-٣ نيسان/إبريل ٢٠٠٨	عمّان
٤-	النّدوة الفكريّة السّنويّة **"المواطنة في الوطن العربيّ"** + الاجتماع الثّاني والثّلاثون لمجلس الأمناء + اجتماع لجنة الإدارة + الاجتماع العشرون للهيئة العموميّة	٢١-٢٤ نيسان/إبريل ٢٠٠٨	المملكة المغربيّة
٥-	المؤتمر الشّبابيّ الثّالث **"نحو تطوير مؤسّسات العمل الشّبابيّ العربيّ"**	النصف الأوّل من ٢٠٠٨	(؟)